وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

المسألة اللغوية في الادارة العامة الجزائرية واثرها على التنمية الادارية -دراسة ميدانية بالإدارة المحلية -ولاية ورقلة أنموذجا-

مذكرة نهاية السنة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع

تخصص إدارة وعمل

إعداد الطالبة:
زينب بوحنيك

إشراف الأستاذ:
د/ زوزو رشيد

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد العالي دبلة	أستاذ	بسكرة	رئيسا
رشيد زوزو	أستاذ	بسكرة	مقررا ومناقشا
عرعور مليكة	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا
جغلولي يوسف	أستاذ محاضر (أ)	المسيلة	عضوا مناقشا
قجة رضا	أستاذ محاضر (أ)	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014 / 2015

كلمة شكر وتقدير

أحمد الله عزّ وجل الذي منَّ عليَّ بفضله وأعانني على إتمام هذا البحث، وأسأله الهداية والتوفيق في أعمالي مستقبلا.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور : زوزو رشيد و الأستاذ المساعد لحمر عبد الحميد على رحابة صدرهما، وعلى ما أولياه لي من عناية ونصح وإرشاد، وتقويم متواصل لهذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر الأستاذ: رابح رميثة على تشجيعه المتواصل ودعمه لي.

كما لا أنسى أن أشكر كل الأساتذة والزملاء ممن قدم لي يد المساعدة بكل من: جامعة بسكرة، وولاية ورقلة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الذين قبلوا مناقشة هذه الدراسة، وإلى كل من يسر لي الطريق لإتمام هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

	العنوان	الصفحة
	مقدمة	06
	الباب الأول: *البناء النظري للدراسة*	09
الفصل الأول	موضوع الدراسة.....	10
أولا	تحديد مشكلة الدراسة.....	11
ثانيا	*أهمية الدراسة و أهدافها*.....	14
ثالثا	أسباب اختيار الموضوع.....	15
رابعا	المفاهيم الأساسية للدراسة.....	15
خامسا	الدراسات السابقة.....	24
خلاصة الفصل	.....	33
الفصل الثاني	اللغة في الإدارة.....	34
تمهيد	.....	35
أولا	اللغة.....	35
1)	أهمية اللغة	35
2)	اللغة و الفكر.....	36
ثانيا	اللغة العربية و مكانتها.....	37
1)	خصائص اللغة العربية.....	37
2)	مكانة اللغة العربية في العالم العربي.....	41
ثالثا	عوامل دخول اللغات الأخرى إلى الجزائر.....	61
رابعا	الازدواجية اللغوية في الإدارة العامة الجزائرية	72
خلاصة الفصل	.....	77
الفصل الثالث	الإدارة و الإدارة العامة.....	78
تمهيد	.....	79
أولا	الإدارة.....	79
1)	خصائص الإدارة.....	79
2)	مكونات الإدارة و عملياتها.....	80
3)	أنواع الإدارة	87
4)	مدارس الإدارة.....	87
ثانيا	الإدارة العامة	94
1)	أهمية الإدارة العامة.....	94
2)	خصائص الإدارة العامة و اختلافها مع إدارة الأعمال.....	95
3)	المهام التي تؤديها الإدارة العامة	97
ثالثا	الإدارة العامة الجزائرية	100
1)	تاريخ الإدارة العامة الجزائرية.....	100
2)	الهياكل و المؤسسات المركزية للإدارة العامة الجزائرية	102
3)	الهياكل و المؤسسات اللامركزية للإدارة العامة الجزائرية ذات الطابع الإقليمي.	109
خلاصة الفصل	.....	118

الفصل الرابع التنمية الإدارية..... 119
تمهيد..... 120
أولا التنمية..... 120
1) خصائص التنمية 122
2) التقسيم الاجتماعي للمجتمعات في إطار التنمية..... 123
3) مؤشرات قياس التنمية 124
4) مشكلات التنمية في العالم الإسلامي..... 127
ثانيا التنمية الإدارية..... 131
1) أبعاد التنمية الإدارية 132
2) وسائل التنمية الإدارية..... 133
3) متطلبات التنمية الإدارية..... 135
ثالثا التنمية الإدارية في الجزائر..... 136
1) مظاهر التنمية الإدارية في الجزائر..... 136
2) معوقات التنمية الإدارية في الجزائر..... 143
خلاصة الفصل 154

الباب الثاني: الدراسة الميدانية 155

الفصل الخامس الإطار المنهجي للدراسة..... 156
تمهيد..... 157
أولا فرضيات الدراسة..... 157
ثانيا مجالات الدراسة 157
1) المجال المكاني..... 157
2) المجال الزماني..... 162
3) المجال البشري..... 162
ثالثا منهج الدراسة و أدوات جمع البيانات..... 162
1) منهج الدراسة..... 163
2) أدوات جمع البيانات..... 164
رابعا عينة الدراسة وطريقة استخراجها 167
خلاصة الفصل 169

الفصل السادس عرض البيانات ونتائج الدراسة..... 170
تمهيد..... 171
أولا عرض البيانات و تحليلها 171
1) وصف العينة..... 171
2) تحليل و تفسير البيانات..... 179
ثانيا نتائج الدراسة..... 201
خلاصة الفصل 203
خـــــــــــــــــاتـــــــــــــــــــــــــــمة..... 204

فهرس الجداول

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	جدول يمثل توزيع موظفي الولاية على المديريات و العينة المستخرجة.....	167
02	جدول يمثل عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والمعتمدة لجميع العينات..	168
03	جدول يتعلق بالجنس و السن.....	171
04	جدول يتعلق بالمستوى التعليمي.....	172
05	جدول يتعلق بلغة الدراسة و توزيعها بحسب المستوى الدراسي.....	173
06	جدول يتعلق بالمستوى في اللغات و توزيعها بحسب المستوى الدراسي.....	175
07	جدول يتعلق بالوظيفة الإدارية.....	177
08	جدول يتعلق بسنوات العمل وتوزيعها بحسب المستوى في اللغات.....	178
09	جدول يبين موقف أفراد العينة من الإدارة بحسب المستوى الدراسي.....	179
10	جدول يبين كيفية تواصل الإدارة مع الموظفين و اللغة المستخدمة في ذلك....	180
11	جدول يبين مدى استخدام الإدارة لوسائل الاتصال الحديثة ونوعها و اللغة المستخدمة في ذلك.....	182
12	جدول يبين مدى فعالية شبكة الانترنت و مدى استخدامها و اللغة المستخدمة في ذلك.....	183
13	جدول يبين مدى صعوبة فهم محتوى الرسائل الإعلامية أسباب ذلك.....	185
14	جدول يتعلق بترجمة التعليمات المرسلة من الإدارة العليا.....	186
15	جدول يتعلق بتفضيل لغة الاتصال داخل الإدارة و مبررات ذلك.....	187
16	جدول يبين وسيلة الاتصال مع الإدارة المركزية.....	188
17	جدول يبين لغة التواصل مع الإدارة المركزية و مدى صعوبتها بحسب الوسيلة.....	189
18	جدول يبين تأثير اللغة العربية في عملية الاتصال الإداري.....	191
19	جدول يبين موقف الموظفين من التعدد اللغوي في الإدارة.....	192
20	جدول يبين موقع اللغة العربية في الإدارة.....	193
21	جدول يبين إذا ما كان استخدام اللغة العربية في الإدارة معوقا وظيفيا.....	194
22	جدول يبين مدى تأثير استخدام اللغتين (العربية و الفرنسية) في الإدارة.....	195
23	جدول يبين ما يمكن أن تضيفه اللغة الفرنسية للموظف.....	196
24	جدول يوضح الإجابات التي ترى أن اللغة الفرنسية لها دور إيجابي.....	197
25	جدول يبين الإجابات التي ترى أن اللغة الفرنسية لها دور سلبي.....	198
26	جدول يبين أي من اللغات تقود إلى التنمية الإدارية.....	198
27	جدول يبين مبررات اختيار اللغة التي تقود إلى تنمية إدارية.....	199

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
1)	رسم بياني لعملية اتصال إداري.....	85
2)	يبين دائرة مكونات الإدارة.....	86
3)	يمثل هرم "ماسلو" للحاجات.....	91
4)	يبين الهياكل و المؤسسات المركزية العامة.....	108
5)	يوضح نموذج لكيفية التقسيم الإداري اللامركزي.....	116
6)	يوضح الهيكل التنظيمي لمكتب الممتلكات و الوسائل.....	160

مقدمة:

تعتبر المشكلات الاجتماعية ظواهر اجتماعية ناجمة عن الاجتماع البشري في إطار وبيئة معينة، وتتعدد هذه المشكلات بتعدد النظم الاجتماعية، فالنظام الاقتصادي تنتج عنه مشكلات اقتصادية والنظام السياسي تنجم عنه مشاكل سياسية ....الخ، وفي أحيان أخرى تتكون علاقات بين النظم فتنشأ مشكلات من نوع آخر وهكذا دواليك فالعلاقات بين النظم ضرورية لتكامل الحياة الاجتماعية، والإدارة ليست ببعيدة عن كل هذه النظم، فقد سعت العديد من الدول جاهدة في محاولات لترقية الأجهزة الإدارية العامة والخاصة عبر عدة وسائل ودراسات منها ما تم التأكد منه ومنها ما هو لا يزال محل دراسة.

ولقد حاولت الجزائر كأي دولة حديثة العهد بالاستقلال تأمين وتحقيق معايير الدولة المستقلة، ومن ثم إعداد أجهزة الإدارة العامة التي تسهر على حماية المواطن وتوفير متطلباته وتمثيله داخليا وخارجيا، حيث واجهت في ذلك مشاكل عديدة لا يمكن حصرها فقط نذكر منها ما تمثل في مخلفات الاستعمار وأخرى حديثة كالعولمة التي ما فتئت تفتك بعدة أنظمة في المجتمع، وبالرغم من ذلك فالصيرورة التنموية لم تتوقف، بل هناك محاولات وعلماء وباحثين يواكبون التطورات عبر محاولات نظرية وأخرى ميدانية، بوسائل حديثة وأخرى تقليدية بحسب الظروف المتعددة التي يواجهها.

ومن أهم الظواهر الإدارية التي أثارت انتباه الباحث ما تعلق بالواقع اللغوي في الإدارة العامة الجزائرية، وتأثير هذا الواقع على التنمية الإدارية، ويتمثل الواقع اللغوي في نظر الباحث في اللغات المستخدمة في الإدارة سواء لفظية أو كتابية، مع الموظف أو مع المواطن، أي تأثير هذا الاستخدام اللغوي على التنمية الإدارية خاصة في ظل التطور التكنولوجي، وتم الاهتمام بالواقع اللغوي لأن اللغة أحد أهم مكونات الهوية بالنسبة للمجتمع الجزائري كما أنها كانت الأداة المستهدفة في الفترة الاستعمارية، ضف إلى ذلك تعتبر اللغة لدى علماء اللغة جزء من العقيدة والثقافة، تتطور وتنمو مثلها مثل الظواهر الاجتماعية الكبرى الأخرى، ولا يمكن إنكار دورها خاصة بعد مرور الجزائر بمرحلة تعريب فاشلة إلى حد ما خاصة على بعض المستويات.

ولم يكن اختيار الإدارة العامة كمجال للدراسة عبثا بل باعتبارها الإدارة التي يلجا إليها المواطن في كل الأحيان فهي التي يقصدها الصغير والكبير، الأستاذ والمعلم، العامل والبطال،

الطالب والموظف، باختلاف احتياجاتهم من مختلف مؤسساتها (ولاية، بلدية، دائرة، مديريات، مستشفيات ...)، كل هذا بحثا عن تأثير الواقع اللغوي على السياسة التنموية الإدارية التي تقوم بها الدولة في إطار التنمية العامة للوطن باعتبار أن الواقع اللغوي يتمثل في استخدام لغات أجنبية إلى جانب اللغة الوطنية.

ولقد تم اختيار أحد مؤسسات الإدارة العامة الجزائرية اللامركزية ألا وهي الولاية والتي تعتبر مجموعة لامركزية أو الإطار الإقليمي للنشاط اللامركزي، ولقد تم اختيار عينة الدراسة من مجموع الموظفين بها، وبناءا على المنهج المتبع تم تقسيم العمل إلى قسمين أو بابين، الباب الأول البناء النظري للدراسة، أما الباب الثاني الدراسة الميدانية، حيث يحتوي الباب الأول على أربعة فصول أما الباب الثاني فيحتوي على فصلين كما يلي: الفصل الأول وهو موضوع الدراسة وتم فيه التطرق إلى إشكالية الدراسة، أهميتها وأهدافها ثم العوامل المؤدية لاختيار الموضوع، ليتم بعدها تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة والتي تعتبر كمفاتيح ومتغيرات تم الاعتماد عليها في الدراسة، بعد ذلك تم استعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع تمثلت في دراسات سابقة شملت إحدى أو بعض متغيرات الدراسة بالتحليل والتفسير للاعتماد عليها في مستويي الدراسة النظري والميداني، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه احد أهم متغيري الدراسة ألا وهو اللغة وتناولنا فيه أهمية اللغة بصفة عامة وعلاقة اللغة بالفكر تمهيدا للحديث عن اللغة العربية يليها خصائص اللغة العربية، ثم مكانتها في المجتمعات العربية والمغرب العربي ثم على وجه الخصوص مكانتها في الجزائر والإدارة العامة، وباعتبار فرضيتنا قامت على أن الواقع اللغوي يتمثل في الازدواجية فإنه تم التنويه إلى عوامل وأسباب دخول اللغات الأخرى إلى الجزائر دون تمييز، إضافة إلى الازدواجية اللغوية، مظاهرها وبعض أسبابها. أما الفصل المتعلق بالمتغير الثاني أي الإدارة العامة فقد تم استعراض بعض ما تعلق بها، حيث تم التطرق إلى الإدارة بصفة عامة أولا وتحديد خصائصها ومكوناتها وأنواعها وأهم مدارسها، ثم الإدارة العامة بدءا من أهميتها ثم أوجه الاختلاف بينها وبين إدارة الأعمال ثم المهام التي تؤديها، بعد ذلك العنصر الأساسي للدراسة في هذا الفصل ألا وهو الإدارة العامة الجزائرية من بداية تأسيسها إلى مراحل متقدمة من عمرها، وفيه تم التعريف بأهم مؤسساتها وهياكلها المركزية واللامركزية بقليل من التفصيل، أما الفصل الأخير للجانب النظري فقد تم فيه إلقاء الضوء على التنمية الإدارية بداية بمفهومها في الفكر الماركسي والفيبري والإسلامي، ثم خصائصها ومستوياتها كل هذا تمهيدا للدخول في كيفية تقسيم العالم للمجتمعات بحسب مستوى التنمية ومؤشراتها، إضافة إلى التطرق إلى مشكلات التنمية في

العالم الإسلامي باعتبار العالم العربي في معظمه دول إسلامية، ليتم بعدها عرض أبعاد التنمية الإدارية ووسائلها ومتطلباتها، ولمعرفة أثر الواقع اللغوي على التنمية الإدارية في الجزائر تم عرض إطار نظري حول التنمية الإدارية في الجزائر بداية بالمظاهر ثم معوقات التنمية الإدارية في الجزائر، والمعلوم أن البحوث العلمية تحتاج في غالب الأحيان إلى شطرين نظري وميداني تم الحديث عن الأول أما الباب الثاني والمتعلق بالدراسة الميدانية بداية بالفصل الخامس حيث تناولنا فيه فرضيات الدراسة ومجالاتها والمنهج والأدوات المستخدمة في جمع وتحليل البيانات والعينة المستخرجة من مجتمع البحث، أما الفصل السادس والأخير فهو لعرض وتحليل البيانات التي تم جمعها بأدوات الدراسة، وفي الأخير عرض نتائج الدراسة والتي تعتبر ثمرة ومحصلة ما توصلت إليه الدراسة .

الباب الاول : البناء النظري للدراسة

الفصل الأول: موضوع الدراسة

الفصل الثاني: اللغة في الإدارة

الفصل الثالث: الإدارة والإدارة العامة

الفصل الرابع: التنمية الإدارية

الفصل الأول : موضوع الدراسة

تمهيد

أولا: تحديد مشكلة الدراسة

ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

رابعا: المفاهيم الأساسية للدراسة

خامسا: الدراسات السابقة

خلاصة

أولا: إشكالية الدراسة

لقد سعى الإنسان بفطرته جاهدا عبر العديد من مراحل الحياة إلى تنظيم حياته وتطويرها لتحقيق أهدافه سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو النفسية، ورسى في الأخير على أن الحياة أساسها النظام، فبه يتمكن من توحيد الجهود وتوفير الاحتياجات اللازمة، ولعل هذا ما جعل الإنسان يلجأ إلى تأسيس التنظيمات الاجتماعية بداية بالأسرة مرورا بالمجتمع وصولا إلى الإدارة محاولا إرساء قيم التعاون من خلال تهيئة الظروف الملائمة المحيطة بالجماعة.

ولا شك في أن الإدارة منذ القدم لها أهميتها ودورها في بناء الحضارات، كما استطاعت من خلال ذلك أن تكسب ثقة المجتمع لتجعل منه أحد أهم العوامل المحافظة على كيانها وتعزيز وجودها فيه، فبالإدارة انبنت الحضارات وتطورت، ولا تزال الدول تهتم بالإدارة سعيا منها إلى تحقيق اكبر تقدم في جميع المستويات، وإلى بناء جسر العلاقة بين المواطن والإدارة رغبة في إشراكه في تقرير المصير وبناء الدولة، فالدولة هي الوجه الآخر لأفرادها من خلال تمثيلهم وصون حقوقهم والعكس، ولا تقتصر علاقة المواطن بدولته في كونه يسكن ترابها أو يمتلك جنسيتها بل يتعدى ذلك إلى كونه مرتبط بعاداتها وتقاليدها وقيمها وكل ما هو متعلق بها ويحافظ على كل ذلك.

إذن كل دولة في هذا العالم الكبير تتمتع بمبادئ هوياتية أفرزها الواقع الاجتماعي والتراكم التاريخي تسعى للحفاظ عليها بكل ما أوتي من قوة، لأنها تمكنها من إحراز السيادة الوطنية بين مجموع الدول يتفق على هذه المبادئ جميع أفراد هذه الدول ويؤمنون بها، كالوحدة الترابية، الدين واللغة إضافة إلى العادات والتقاليد والأعراف.

وتمثل اللغة أحد أهم المبادئ التي يعتمد عليها كل مجتمع فهي لسان حال كل فرد وجماعة في المجتمع وهي وسيلة التواصل بين جميع الأفراد في المجتمع الواحد، ولا يقتصر دور اللغة على التواصل بين الأفراد فقط بل تتعدى ذلك إلى استخدامها في جميع مجالات الحياة (الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية...)، ولما كان على الدولة إلزامية تحقيق سبل التنمية الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية وغيرها والحفاظ على أهم مقومات المجتمع، تم تنظيم هيئات تسعى إلى تطبيق سياستها المنشودة تمثلت في الإدارة العامة بمختلف مؤسساتها.

والجزائر اليوم دولة مستقلة ذات سيادة وطنية، تتمتع بوحدة ترابية ودستور، يحدد جميع مبادئ الهوية، ويحدد الحقوق والواجبات، ولما كانت اللغة هي إحدى مبادئ الهوية المشار إليها في الدستور الجزائري بعد الدين والوطن وتؤكدها مقولات من قاموا بإرساء ودعم هذه المبادئ قبل وبعد الاستقلال، فإن استعمال اللغة الوطنية العربية في الإدارة (الإدارة العامة) التي تسعى لتطبيق مواد

الدستور أمر لابد منه، إلا أنه ولحد الساعة ما يزال موضع تردد، ذلك أن ثقافة المجتمع الجزائري في تكونت عبر استقائها من عدة ثقافات عبر تسلسل تاريخي وثقافي، ويشير إلى ذلك "ناصر دادي عدون" في قوله أن ذلك: نتيجة لنشاط وممارسات ومساهمات ذات جوانب معنوية ومادية متراكمة عبر الأجيال، كل جيل يسلمها للجيل الذي بعده، إذ يكتبها ويضيف إليها وهكذا، ويتميز المجتمع الجزائري بثلاثية الإسلام والعربية والأمازيغية، وهي مكونات الهوية، فتمازج هذه المكونات كان بتعاقب الأحداث التاريخية على المجتمع ولتفاعله مع كل منها باستمرار لتبقى إلى اليوم، رغم مشاكل مرحلة الاستعمار الفرنسي الذي ترك رافدا ثانويا من ثقافته لمدة وجوده في الوطن والاحتكاك المستمر معه إلى اليوم. (ناصر دادي عدون: 2003، ص 172.)، كما تعتبر اللغة فعل اجتماعي محض، ذلك أن كل لغة من اللغات تحمل في ثناياها سمات وخصائص فريدة من نوعها ونادرة مقتطفة من زحم الإرث الإنساني الثري والمتنوع، من هنا تعد ظاهرة ضياع هذه اللغة من المظاهر التي لا تختلف كثيرا في واقعها على انقراض نوعيات وخصائص نادرة من الطيور والحيوانات. (برنارد سبولسكي: 2010،ص7،10.)

فاللغة تساهم بقدر كبير في عملية التنشئة وهي مرتبطة بالعقيدة والتاريخ لكل دولة وهي التي تمكن المجتمع من معرفة نفسه الجامحة كما يقول عبد الحميد يونس: "إذا كانت إنسانية الفرد تتحقق بمعرفة نفسه، فإن إنسانية المجتمع تتحقق بمعرفة نفسه الجامحة... والمعرفة في الحالين ليست نظرا ولا تأملا ولكنها سلوك وعمل. " (نعمات أحمد فؤاد: 2003، ص22.)

فتوظيف اللغة الوطنية (العربية) في الحياة العامة والإدارية والعمل بالعادات والتقاليد يحقق الأهداف المنشودة، إلا أن تاريخ الجزائر الذي سوده الاستعمار حال دون ذلك فلم تعد اللغة العربية هي سيدة العملية الاتصالية سواء بين الأفراد أو على مستوى الإدارة العامة، ذلك أن تعرضها إلى الاستعمار الذي من أهدافه طمس ومحو مبادئ الهوية خاصة اللغة، نتج عنه مظاهر جديدة للاستعمال اللغوي، خاصة بعد التحول من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار غير المباشر والذي بدوره أفرز نوعيات جديدة للاستعمار لم يتم اكتشافها إلا لاحقا، لتجاور اللغة الفرنسية اللغة العربية محدثة بذالك ازدواجية لغوية.

وتعتبر اللغة الفرنسية في الجزائر من المخلفات الاستعمارية من بين عدة بقايا أخرى، ووجود هذه اللغة في الإدارة العامة الجزائرية بمختلف أنواعها والمقصودة من طرف جميع شرائح المجتمع كالجامعات، المستشفيات، البلديات وحتى المدارس والشوارع، في ظل غياب من يسعى إلى تعريب العلوم إضافة إلى زيادة اتساع الهوة داخل أفراد المجتمع بين من يتقن هذه اللغة ومن لا يتقنها، وبين اصطدام الأفراد بهذه اللغة في الإدارة والجامعات بعدما تلقوا تعليما عربيا في الأطوار التي تسبقها،

أدى إلى ظهور اتجاهين منهما من يؤيد انتشار اللغة الفرنسية بحجة من تعلم لغة قوم أمن شرهم أو لأنها اللغة الوحيدة التي تمكن الدولة من تحقيق التنمية ومواكبة الركب الحضاري وأن اللغة العربية غير قادرة على ذلك، وبين معارض لأسباب عديدة منها اعتبار وجود لغة دخيلة على مجتمع ما في مختلف المؤسسات يؤدي إلى المساس بمبادئ هذه الأخيرة وإلى سخط أفراد المجتمع عليها، وتشجيعا غير مباشر للاستعمار وافتخارا به وسبيلا للقضاء على اللغة الأم ومعوق من معوقات التنمية الاجتماعية والإدارية خاصة.

ويعتبر ظهور اللغة الفرنسية إلى جانب اللغة العربية في الوثائق الإدارية الجزائرية مظهر من مظاهر استخدام اللغة الأجنبية وهو أمر يثير الاهتمام بل بحاجة إلى دراسة نقدية تحليلية معمقة لا تتوقف عند المستوى الأدنى أو الأوسط للدراسات العلمية بل يتعداها، لأنها تعبر عن التبعية كما يرى البعض بغض النظر عن الجوانب الأخرى وهو الأمر الذي أثار بعض المشاكل في العديد من مستويات الإدارات الجزائرية منه ما تمت مناقشته من قبل مختصين حيث انتقدوا طرق التوجيه وحذروا من تراجع الشعب العلمية في المستويات الدراسية (الثانوية والجامعية "خاصة") بسبب اعتماد الفرنسية كلغة تعليم واعتبروها سبب الإخفاق في الجامعة واحتج من جهة أخرى طلبة جامعيون على التدريس بالعربية وطالبوا بالدراسة باللغة الفرنسية في حين استغرب البعض من هذا المطلب واعتبروه موضوع تجاوزه الزمن وأن الإشكالية غير مطروحة ذلك أن المناهج الدراسية موحدة عبر كامل الولايات وأن اللغة الأساسية في التعليم هي العربية وأن الفرنسية هي لغة أجنبية(جريدة الشروق اليومي)، في حين ومن جهة أخرى يضيف وزير التربية والتعليم "أبو بكر بن بوزيد " قبل أن يحل مكانه "بابا أحمد" من جهته أن المدرسة الجزائرية تحتل الصدارة عربيا وإفريقيا وأن التيار الفرانكفوني وراء مزاعم فشل الإصلاح التربوي لأنه اخفق في فرض اللغة الفرنسية لغة التعليم. من هذه الملاحظات وغيرها وبعد مرور خمسين سنة على استقلال الجزائر وبعد فشل العديد من محاولات التعريب التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال ومن المشاكل المطروحة على المستوى الإداري واللغوي في الوطن الجزائري وفي إطار الرغبة في التوصل إلى حقيقة علمية عملية قائمة على دراسة علمية منظمة وواقعية عملا للوصول إلى نتائج تؤكد حقيقة احد الاتجاهين أو موقف جديد لاستخدام اللغتين(العربية والفرنسية) في الإدارة العامة وأثره على التنمية الإدارية في الجزائر يتم التساؤل حول ما إذا كانت اللغة العربية غير مؤهلة لقيادة أقطار التنمية وما إذا كان السبب راجع لضعف ومحدودية القدرات وانتمائها لعالم غير متقدم علميا واجتماعيا، أم لكونها مرفوضة وغير مرغوب فيها لدى صانعي القرار، أم لكون فترة الانتقال من الفرنسية للعربية غير كافية، أم أن تواجد اللغتين في صراع أحيانا وتعايش أحيانا أخرى راجع لقناعة متخذي القرار بكون اللغة الفرنسية غنيمة حرب يجب استغلالها في مساعدة اللغة العربية لتسيير شؤون الدولة خاصة ما

تعلق بالمعاملات الخارجية والداخلية في المجالات الحساسة أو غيرها من الحلول اللازمة يجب أن يكون هناك عمل منظم يسعى لذلك، ولمعرفة حقيقة ذلك والوقوف على حل مقنع يوصلنا إلى واقع سليم ودولة متقدمة بمقاييس متفق عليها تم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر اللغة في الإدارة العامة الجزائرية على التنمية الإدارية؟

يندرج ضمن التساؤل الرئيسي سؤالين فرعيين كالتالي:

1) ما هو واقع اللغة في الإدارة العامة الجزائرية؟
2) ما تأثير هذا الواقع اللغوي على التنمية الإدارية في الجزائر؟

ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهمية أي دراسة علمية فيما تتوصل إليه من نتائج علمية قادرة على توضيح ومعالجة المشكلة المدروسة، ومعالجة مشكلة متعلقة بمبادئ الهوية والتنمية الإدارية والاجتماعية لا تقل أهمية عن أي موضوع متعلق بالوطن ككل فمعرفة إن كان استخدام لغة أجنبية أو لغة المستعمر في وطننا إيجابي أم سلبي وتحديد مخاطره وفوائده وكيفيته والعوامل المتعلقة به وتوضيحها يجعل مبادئ الهوية الوطنية كينونة لا يمكن زعزعتها أو الخوف عليها، ومنه تكون عملية التنمية الإدارية واضحة وجلية قادرة على الترقي بالوطن إلى أبعد الحدود.

كما لا تخلو أي دراسة قائمة على أسس علمية من أهداف علمية وعملية يسعى الباحث بكل جهده للوصول إليها ولهذه الدراسة مجموعة من الأهداف أهمها:

1) يهدف أولا إلى ترقية اللغة العربية التي هي مبدأ من مبادئ الهوية الوطنية وتوسيع استعمالها ولدحض الزعم القائم على فرنسة الإدارة الوطنية.
2) تحسين الأداء في الإدارة العامة من خلال إيجاد وسيلة للتواصل متاحة ومفهومة لدى جميع أفراد المجتمع باعتبار الاتصال أهم عنصر في الإدارة.
3) يهدف إلى إتاحة فرصة لجميع شرائح المجتمع للتواصل مع مجموع الإدارات العامة التي يتوجهون إليها دون معيقات تتعلق بأداة التواصل خاصة اللغة المستخدمة.
4) البحث عن أهم عوامل التنمية الإدارية للعمل بها ومعوقاتها لتفاديها.
5) إثارة مواضيع قابلة للدراسة مستقبلا من خلال التطرق إلى جانب من جوانب هذا الموضوع.

6) كما يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى اكتساب خبرة علمية وعملية في مجال البحث العلمي على المستويين النظري والميداني والمساهمة من جهة أخرى في ترقية هذا الوطن وتنميته من خلال معالجة أهم مشاكله.

تعتبر هذه أهداف البحث والتي يسعى الباحث إليها من خلال توظيف الأسس العلمية للبحث العلمي على المستويين النظري والميداني.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

تعد الظروف التي تمر بها الجزائر من أهم المواضيع التي تثير انتباه العديد من الباحثين، خاصة بعد الظروف التي تعرضت لها الدول العربية مؤخرا، كما تعتبر هذه الظروف مصدرا للدراسات العلمية التي تسعى إلى تنمية هذا الوطن خاصة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والإداري باعتبارهم أهم المجالات في تنمية وتطوير المجتمعات، وسعيا منا في تطوير المجال العلمي، الاقتصادي، الاجتماعي والإداري تم اختيار هذا الموضوع للنقد والتحليل، حرصا وغيرة على هذا الوطن كل هذا جعلنا نختار هذا الموضوع وهناك أسباب أخرى يمكن أن نذكرها بالتفصيل كما يلي:

1) تدهور العلاقة بين المواطن والإدارة العامة من خلال أداة التواصل المستعملة بينهما سواء أكانت لغة مسموعة أم مكتوبة خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات العامة التي تستقبل جميع أو جل شرائح المجتمع كالجامعات والمستشفيات...الخ.
2) الرغبة في إثراء المكتبة العلمية بمثل هذه المواضيع المتعلقة بمبادئ الهوية الوطنية والتنمية الإدارية والاجتماعية في آن واحد.
3) رغبة الباحث الملحة على معالجة مثل هذه المواضيع.

ورغم الصعوبات التي قد يتعرض لها الباحث وتعرض لها إلا أنه يجد نفسه أكثر ميلا إلى معالجة هذا الموضوع.

رابعا: المفاهيم الأساسية للدراسة

يعتبر تحديد المفاهيم خطوة مهمة لأي بحث علمي خاصة في العلوم الاجتماعية كما انه ليست مفردات الواقع الاجتماعي واضحة للجميع بنفس الدرجة بل تختلف باختلاف الراصدين لها والمختصين فيها والمتعايشين معها لذا يصبح من الضروري على الباحث الاجتماعي أن يوضح مفاهيم دراسته، أي يجب أن تحمل خصوصية الدراسة المراد البحث فيها، كما يشكل الإطار

المفاهيمي الخلفية التي تحدد مسارات البحث على اعتبار أن تحديد المفاهيم يساهم في بلورة المعاني والدلالات التي تنطوي عليها كل من الازدواجية اللغوية والإدارة العامة كما يلي:

1) تعريف اللغة:

هي فعل اجتماعي، وقال ابن جني (392هـ) هي: " أمّا حدها فإنها أصوات يُعبر بها كل قوم عن أغراضهم " فهي وسيلة نقل الفكر والعلم والإحساس من فرد إلى آخر في مختلف العصور وهي نظام من نظم المجتمع الإنساني وظاهرة من ظواهره الخاضعة لما تخضع له هذه الظواهر من عوامل التطور والجمود والرقي والانحطاط والحياة والموت، وهي ظاهرة غير مادية شأنها شأن العرف والعادات. (فضيل دليو: 2010، ص229.)

إلا أن هذا التعريف يركز على اللغة بأنها أصوات وأنها عملية اجتماعية هادفة منظمة ولكنه لم يتطرق إلى غيرها من المميزات التي يمكنها أن تبرز المعنى الحقيقي للغة.

وهي عند "سوسير" جزء جوهري من اللسان، وفي الوقت ذاته نتاج اجتماعي لملكة اللسان، تواضعات ملحة ولازمة يتبناها الجسم الاجتماعي لتسهيل ممارسة هذه الملكة عند الأفراد، بالإضافة إلى هذا فهي نظام ومؤسسة اجتماعية حركتها التكرار والثبات ومن ثم فهي ماضوية سلطوية. (رابح بوحوش: 2006، ص71.)

ومن تعريفاتها "هي المادة الأولية التي تدخل في صناعة النصوص، واللغة نظام من الوحدات تتداخل بعضها ببعض على شكل عجيب وتتقابل فيما بينها تقابلا تحصل به فائدة ودلالة. " (سعاد لعلي: مجلة المخبر، ص 80.)

هي "نظام محكم له قواعد وأسس، وأصول وفروع، تنتظم في علاقات داخلية وخارجية تتحرك داخل إطار النظام اللغوي العام، ويتشكل النظام اللغوي من مجموعة من المستويات أو الأنظمة، تتمثل بالنظام الصوتي والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام البلاغي، والنظام الدلالي، ثم النظام الكتابي، هذه المستويات أو الأنظمة جميعها تعمل على تشكيل النظام اللغوي العام، وهي جميعا تترابط وتتداخل في علاقات محكمة مؤثرة في بعضها ومعتمدة على بعضها، فإن انفكاك أي مستوى أو نظام منها يفقد اللغة قيمتها، ويخل بالوظيفة الاجتماعية التي أنيطت بها، و يخرجها من مكانتها السامية كأداة للفكر وطريقا للتفكير، ويسلبها عبقريتها، كأفضل هبة وهبها الله للبشرية جمعاء." (مريم جبر فريحات، مصطفى عوض بني دياب: 1999، ص 13.)

وهي أقوى الظواهر الاجتماعية واصلب الأعراف الإنسانية تصمد في الصراع ولا تفنى إلا بفناء أهلها واضمحلال مجتمعهم، وذهاب شوكتهم بعد خضوعهم واستسلامهم للغزو والعوامل القاضية. (فضيل دليو: 2010، ص 229.)

وتشتمل اللغة على الكلام المنطوق والرسائل الكتابية وغير اللفظية كالإيماءات وتعابير الوجه، من هذا كله نستطيع أن نتعرف على عدة حقائق أساسية تأتي بماهية اللغة ووظيفتها تتمثل في (وليد رفيق العياصرة: 2011، ص 29.):

أ- اللغة أصوات إنسانية إرادية.

ب- وظيفة اللغة الاجتماعية هي الاتصال والتعبير.

ت- اللغة نظام رمزي.

ث- اللغة نظام صوتي وصرفي ونحوي ودلالي.

ج-اللغة قدرة فطرية عامة في بني الإنسان.

اللغة هي إحدى مخلوقات الله: (وَمِنَ آيَاتِهِ خَلْقُ اَلسَّمَاوَاتِ والَأَرْضِ، وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمُ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ) [الروم: الآية 22.]

وهي تعبير مدهش عن قدرة الله التي لا تتناهى، فنواة اللغة هي صوت الإنسان وأعضاؤه النطقية، والصوت مساحته محدودة، وإمكانات أعضاء النطق محدودة، فهي تنتج عددا معينا من الأصوات، نعبر عنه بالحروف الهجائية...ومع ذلك، فإن هذه الأصوات المحدودة، الناشئة عن أعضاء النطق المعدودة المتمثلة في الحنجرة، الحلق، اللسان، الشفتين والأنف...هي التي أنتجت هذا الوجود اللغوي الهائل المتنوع الذي تعبر عنه ثلاثة آلاف لغة موجودة...شاء الله أن يكون اهتداء الإنسان إليها منطلقا إلى كل ما شاد على الأرض من حضارات، وفيصلا بين هذا الإنسان وما سواه من الكائنات. (علي احمد مدكور: 2009، ص 28.)

كل هذه التعريفات تبرز جانب أو جانبين لمعنى اللغة لذلك وجب تحديد تعريف إجرائي جامع لمعنى اللغة يناسب موضوع الدراسة لذلك يمكن تحديد تعريف للغة كما يلي: "هي علم يتجسد في فعل اجتماعي تصدر على شكل أصوات في غالب الأحيان وأحيانا في شكل (حركات أو رسومات أو تعابير) يعبر كل قوم عن حاجاتهم بنظام محكم متفق علية."

إن اختلاف التعريفات لمصطلح معين يدل على مدى الاهتمام به من قبل الباحثين وعلى مدى أهميته بالنسبة للمجتمع والتقدم والاحتكار العلمي وهو ما نراه في تعريفات اللغة المتعددة إلا أن التعريفات الأولى تناولت اللغة من جوانب معينة فقط أما التعريف الأخير يبين أكثر من جانب للغة وهو المصدر والوظائف والأعضاء الإنسانية المتدخلة في عملية إنشاء اللغة إضافة على أهمية اللغة.

2) الازدواجية اللغوية:

الازدواجية اللغوية حالة لسانية مستقرة نسبيا يتواجد فيها مستويين للكلام من نفس اللغة (كالعامية والفصحى) أو من لغتين مختلفتين (كالعربية والفرنسية) وهذان المستويان يستخدمان بطريقة متكاملة واحدهما له موقع اجتماعي ثقافي مرموق نسبيا على الآخر عند المجموعة اللغوية الناطقة بهذه اللغة، بعض الباحثين ذهبوا القول بأن هناك مجموعة من المستويات اللغوية في اللغة العربية وليس فقط مستويين وهذا ما سموه بالتعددية اللغوية. (Ar.wikipedia.org /wiki/)

وتعني الازدواجية اللغوية لدى " فيروقان" ما يلي " تعتبر ازدواجية اللغة كحالة مستقرة نسبيا حيث يوجد فيها بالإضافة إلى اللهجات الأولى للغة (التي تتكون احتماليا من نمط واحد، ومن عدة أنماط مناطقية)، تنوع متطابق شديد التباين، ومقنن على مستوى رفيع (ويتبدى أكثر تعقيدا من الناحية النحوية)، كما أنه يحمل مدونة من النصوص الأدبية العديدة والمختلفة التي يمكن إحالتها إلى حقبة زمنية منصرمة أو إلى جماعة لغوية، ويكتسب هذا التنوع في المدرسة بشكل أساسي، ويستعمل في اغلب الحالات الشكلية للتواصل الكتابي أو الشفوي، غير أنه لا يستخدم في أي قطاع داخل الجماعة كأداة للمحادثة العادية. " (بيار أشار، تعريب عبد الوهاب تزو: 1995، ص 48.)

وقد استعمل هذا المصطلح في البداية كي يدل على مجتمع يقر بوجود وبتعايش لغتين أو أكثر من اجل تامين حاجات التواصل بين أعضاء الجماعة. (بيار أشار، تعريب عبد الوهاب تزو: 1995، ص 49.)

تعني الازدواجية اللغوية لدى البعض اعتماد لغة أجنبية لملاحقة العصر.(صالح بلعيد: ب س، ص297.) وهو تعريف يعكس نوعا ما يصبو إليه البحث لكنه ليس أكثر دقة.

إذن يمكن إعطاء تعريف إجرائي للازدواجية اللغوية كما يلي "تبني لغتين واحدة وطنية والأخرى أجنبية أو أن تكون اللغة الأجنبية (وثقافتها) صاحبة المكانة الأولى في نفوس وعقول وسلوكيات مواطني ومؤسسات المجتمعات النامية."

3) مفهوم الإدارة والإدارة العامة:

أ- مفهوم الإدارة:

قبل التطرق إلى تعريف الإدارة يجدر بنا تعريف التنظيم، باعتباره المجال الواسع لممارسة الإدارة لذلك فالتنظيم هو "عبارة عن تحديد وتوزيع للمسؤولية، التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة على الأفراد العاملين بها، سواء كانوا منفذين أو مشرفين، ثم تحديد العلاقة بين هؤلاء الأفراد بناء على هذه المسؤوليات" ويبدأ التنظيم عادة بتحديد أهداف المؤسسة والسياسات المختلفة لها لتحقيق هذه

الأهداف، وما نعنيه بالسياسات هو مجموعة المبادئ التي تكون أساس نشاطات المؤسسة. (عمر صخري: 2006، ص34.)

وللتنظيم عدة خصائص أهمها الدقة في العمل والسرعة في التنفيذ، الكفاءة والمعرفة التقنية، الاستمرارية في العمل، استعمال السلطة التقديرية والانتظام في العمل وإتباع السلم التصاعدي في السلطة وربح الوقت وتخفيض نسبة التكاليف. (عمار بوحوش: ب س، ص15.)

أما فيما يخص الإدارة فيمكن القول أن الإدارة هي "عملية توجيه وقيادة للجهود البشرية بالإضافة إلى التخطيط والتنسيق واتخاذ القرارات والرقابة في الجهاز التنفيذي للدولة بمعناه الواسع."(هناء حافظ بدوي: 2000، ص15.)

تعتبر هذه الوظائف هي الركائز والأسس والعمليات التي تتضمنها الإدارة العلمية لذلك نجد أن هذا التعريف يؤكد على أن الإدارة علم يستند على مجموعة من المبادئ التي توجه الممارسة إلا أنه يمكننا أن نجد من ينظر إلى أهمية الجدوى من وراء استخدام علم الإدارة والتركيز على أنه وسيلة وليس هدف ويمكن تعريفها كما يراها فريدريك تايلور بأنها "المعرفة الدقيقة لما تريد من الناس أن يعملوه، ثم التأكد من أنهم يقومون بعملهم بأحسن طريقة واقل تكلفة." (سمير الشوبكي: 2006، ص17.) وهو تعريف يؤكد على أن الإدارة علم وهو تعريف وظيفي.

أي هي العنصر المسئول عن تحقيق الأهداف والنتائج التي تسعي لبلوغها جميع المنظمات في المجتمع كمنظمة خدمة البيئة، المصانع، المدارس.....الخ، إذن هي عمل مقصود نحوى تحقيق أهداف معينة من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة.(علي الشريف وآخرون: 2007، ص11.)

وتعني الإدارة من المنظور التنظيمي "انجاز الأهداف التنظيمية من خلال الأفراد وموارد أخرى "أو هي "انجاز الأهداف من خلال القيام بالوظائف الإدارية الخمسة: التخطيط، التنظيم، التوظيف، التوجيه والرقابة." (سمير الشوبكي: 2006، ص17.)

أما سيرتو (certo) فيرى أنها "عملية تحقيق أهداف التنظيم من خلا ل الأفراد والموارد الأخرى لهذا التنظيم."

أما ستونر (stoner) فيقول هي "عملية التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة على جهود كل الأفراد وكذلك استخدام الموارد الأخرى لتحقيق الأهداف التنظيمية." (زيد منير عبوي: 2006، ص60.) ويمكن تعريف الإدارة بأنها " مجموعة من الأنشطة المتميزة الموجهة نحوى الاستخدام الكفء والفعال للموارد وذالك لغرض تحقيق هدف ما أو مجموعة من الأهداف."وهذا المفهوم الشامل يعني أن:

- العمل الإداري يتضمن مجموعة من الأنشطة المتميزة، وهذه الأنشطة يمكن تصنيفها إلى أربعة وهي (تخطيط، تنظيم، توجيه، رقابة).
- العمل الإداري يتضمن الاستخدام الكفء والفعال للموارد التي تتعامل معها المنظمة وهي موارد بشرية، مادية، مالية، معلوماتية.
- العمل الإداري هو عمل هادف يسعى لتحقيق هدف محدد، أو مجموعة أهداف.
- أن الإدارة ليست تنفيذا للأعمال بل أن الأعمال تنفذ بواسطة الآخرين.

(سمير الشوبكي: 2006، ص18.)

ب- الإدارة العامة:

يقصد بالإدارة العامة (public administration) "جميع العمليات أو النشاطات الحكومية التي تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة، فهي موضوع متخصص من الموضوع الأكثر شمولا وهو الإدارة." (http://nahar.fourum.2007.com/t1384.topic)

ويقصد بها "جميع العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة للدولة عبر استخدام وتنظيم وإدارة الطاقات البشرية والمادية."

وهو تعريف يفتقد إلى إعلان ممارسة التخطيط قبل التنفيذ وهو ما تتطلبه الإدارات الحديثة وإلى إبراز العلمية فيه ذلك أن الإدارة العامة تتطلب دقة أكثر.

"هي نشاط عام يهدف إلى تقديم الخدمة العامة لتسيير الحياة اليومية للمواطنين في مختلف المجالات الاقتصادية والأمنية والثقافية والتربوية والبيئية" وهو كذلك تعريف جزئي يركز على الجوانب الميدانية في العملية الإدارية.

يمكن القول أن الإدارة العامة علم وفن أي تقوم على فن استخدام العلم بحيث يؤتى التطبيق أحسن النتائج في موقف معين، فالعلم يرسي لرجل الإدارة ما ينبغي أن يلتزم به من قواعد ومبادئ يتم اكتشافها عن طريق المشاهدة والتجربة والفن يتيح له تطبيق تلك القواعد بأكبر قدر من الفاعلية وسبل تحقيق الأهداف المنشودة. " (إبراهيم عبد العزيز شيحا: 1993، ص64.)

ويقصد بها "جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة للدولة عبر استخدام وتنظيم وإدارة الطاقات البشرية والمادية."

4) مفهوم التنمية والتنمية الإدارية:

إن التنمية مسؤولية المجتمع كله، صناع القرار والمواطنين كل في موقعه كما أن دفع عملية التنمية في مجتمعاتنا العربية يتطلب تفعيل كل الطاقات والجهود المحلية والوطنية ذلك أن عملية

التنمية عملية طويلة تتطلب عمليات قبل وبعد وأثناء التنمية وهي المشاركة والتنفيذ والتقييم، ويمكن عرض أهم التعريفات للتنمية والتنمية الإدارية كما يلي:

أ- التنمية:

معناها "النما" أي الازدياد التدريجي، يقال نما المال ونما الزرع نموا أي تراكم وكثر ويستخدم اصطلاح التنمية عادة بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. (إبراهيم حسن العسيل: 2006، ص 23.)

ويرى محمد محمود الإمام أن التنمية هي: "عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مدفوعة بقوى داخلية وليست مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وتجرى في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية ويرى فيها معظم أفراد المجتمع إحياءً وتجديدا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية." (محمد مصطفى الأسعد: 2000، ص 26.)

والتنمية كمفهوم تعددت نسبة وجهات النظر التي حددها الباحثون طبقا لما تمليه عليهم طبيعة تخصصاتهم، فكل منهم يضع تصورا لمفهوم التنمية طبقا للمعايير التخصصية فعلى سبيل المثال يرى المتخصصون أن التنمية تتناول من وجهة نظر تخصصاتهم الآتي:

- المهتمون بالتربية يرون أن التنمية هي ارتفاع المستوى التربوي والمستوى التعليمي وارتفاع المهارة في المستوى التعليمي من ناحية الاستعداد والمعرفة والممارسة.
- يركز المهتمون بالتنمية في الجانب الاقتصادي بارتفاع مستوى دخل الفرد وارتفاع الإنتاجية وذلك من خلال قدرة الإنسان والدولة من استخدام الأساليب التكنولوجية للسيطرة علة موارد الطبيعة. (خيري خليل الجميلي: 1998، ص 7.)
- المهتمون من رجال الدين يرون أن التنمية هي عدم الخروج عن القواعد الدينية والالتزام بالمعايير والضوابط الاجتماعية والقيم الأخلاقية.

ولكن التنمية لا ينظر إليها من منظور تخصص واحد متميز بل هي لها أوجه متعددة وعوامل مختلفة وهذا هو المنظور الحديث المتكامل للتنمية، فالتنمية مفهوم لا ينتمي إلى علم واحد بل لابد من تعاون العلوم المختلفة. (خيري خليل الجميلي: 1998، ص 8.)

فالتنمية كقضية تتحقق بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة، والممكن إتاحتها مستقبلا، مع ضرورة تضافر كل الجهود أي الهيئات والأجهزة القائمة في المجتمع الحكومية والأهلية من اجل تحقيقها باعتبارها هدفا قوميا يسعى الجميع إلى تحقيقه فضلا عن إسهامات كافة المهن والتخصصات العلمية في تحقيق هذا الهدف (التنمية). (قدري الشيخ وآخرون: 2010، ص 6.)

أما هيئة الأمم المتحدة فتعرف التنمية كما يلي:

تعريف التنمية لسنة (1955) هي "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا معتمدا أكبر اعتمادا ممكن على مساهمة المجتمعات المحلية ومبادأتها."

وأعادت الأمم المتحدة تعريف التنمية عام (1956) بأنها "العمليات التي يمكن بها توحد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع." (خيري خليل الجميلي: 1998، ص13.)

ويمكن تعريف التنمية كما عرفها عبد الهادي الجوهري: "هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجيا معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها."

إن تعريف التنمية له بعد مصيري لأنه على ضوء المفهوم تترتب كل الصيرورة التنموية حاضرا ومستقبلا لان التنمية في جوهرها جهد هادف في النهاية. (إبراهيم حسن العسيل: 2006، ص 26.)

ب- التنمية وبعض المفاهيم:

هناك اختلاف بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم كالنمو والتطور والتقدم كما يلي:

- **النمو:**

يشير النمو إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل الفرد والمجتمع، أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة، النمو هو عملية نضج تلقائي ومستمر وزيادة في النوع والكم في سلسلة من المراحل الطبيعية أما التنمية فهي تخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم.

كما أنه هناك مسافة تفصل بين المنظور التنموي من جهة والنمو الاقتصادي الذي يعني الزيادة والتراكم، والذي يحدث في معظم الأحيان عن طريق التحول التدريجي والتطوير البطيء، فالخلط بين العمليتين يؤدي إلى نتائج سيئة عند من بيدهم الحل والربط في الشؤون الإنمائية وعند المواطنين على حد سواء، إذ يضفي غموضا على التوقعات بحيث لا ينعكس ارتفاع متوسط الدخل الفردي حتما على المستوى العلمي، على تلبية الحاجات الأساسية للشعب في مجالات الصحة والتربية والعمالة وسواها

من الحاجات المكملة لمفهوم التربية البشرية المستدامة، وقد يستخدم اصطلاحا النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كمترادفين، ولكن كثيرا ما يميز بينهما فيستخدم الأول للإشارة إلى مظاهر التقدم الاقتصادي أو دلائله، وعلى الأخص الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أو متوسط الدخل، ويستخدم الثاني للإشارة إلى التغيرات الأساسية التي تؤدي إلى إحداث التقدم، وعلى الأخص التغير في البنيان الاقتصادي الذي يصاحب عادة نمو الدخل الحقيقي في المدى الطويل ويميز بعض الاقتصاديين، مثل "شوميتر" بين المصطلحين فيستخدم النمو الاقتصادي للإشارة إلى التقدم السريع الناشئ عن التجديد في أساليب الإنتاج أو صنع منتجات لم تكن معروفة من قبل، أو اكتشاف مواد أوليه أو أسواق جديدة، ويلاحظ أيضا أن اصطلاح التنمية يتضمن وجود تدخل واع أو إرادي يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي لا يتضمن هذا المعنى وان كان لا ينفيه. (محمد مصطفى الأسعد: 2000، ص 33-34.)

- **التطور:**

يدل اصطلاح التطور على الحركة الطبيعية التي تنتج تغيرا أو تؤدي إلى نوع جديد، وبمعنى أدق يدل على عملية التغير المتصلة التي يخرج من خلالها شيء جديد دون أي مساس بهوية الوحدة الأصلية وفرديتها، وفي معناه الضيق يدل على التطور العضوي، وهو تفاعل الكائن الحي مع بنيته الطبيعية، وقد أصبح اليوم يرتبط ارتباطا وثيقا بداروين الذي صاغ نظرية التطور، فالتطور هو التغير التدريجي الهادئ، يدل على الطريقة التي تتغير بها الأشياء من حال إلى أخرى ببطء وخلال فترات طويلة، وهناك التطور الكوني في العالم والتطور العضوي في الكائن الحي والتطور العقلي وما يصحبه من نمو وارتقاء ثم نضوج واضمحلال وفناء ويعتمد ذلك على قدرات البشر الذهنية والعقلية. (محمد مصطفى الأسعد: 2000، ص41-42.)

- **التقدم:**

مفهوم التقدم زاخر بالمدلولات التي تعني التغير، والتغير من المفترض أن يؤدي إلى الأفضل ويحقق إيديولوجيات التقدم، إن الفكرة العصرية عن التقدم تتميز بتصورها للإنسان انه خالق المعرفة والعامل الرئيسي في عملية التقدم، وفي تصورها للبشرية جمعاء بوصفها هي الفاعل والمستفيد النهائي من هذه العملية، والتقدم هو ما يتحقق من مكاسب في مجال المعرفة الإنسانية في تمكين الإنسان عالم الطبيعة، غير أن هذه المكاسب لم تكن ممكنة بغير إزالة كافة القيود الممكنة التي تحقق حرية الفرد في التفكير والعمل والإبداع، وهكذا صار مقياس التقدم هو درجة ما يتمتع به شعب ما أو أمة من حرية، والدولة المتقدمة عند "آدم سميث" هي دولة البهجة والإشباع لكافة النظم المختلفة في المجتمع، والعامل الرئيسي للتقدم هو قوة المجال الاقتصادي. (ثروت محمد شلبي: ب س، ص 25-27.)

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية هي السابقة أي هي درجة من درجات التقدم أي ينتج التقدم من خلال العمليات الناجحة للتنمية في جميع المجالات خاصة في مجالي المعرفة والاقتصاد.

ت- تعريف التنمية الإدارية:

هي "عملية تغيير جذري تتعامل مع قيم ومفاهيم ومؤسسات رسخت لمدة طويلة في المجتمع وأفرزت تراكمات متشابكة ومعقدة ومن اجل ذلك لابد لإنجاح هذه التنمية الإدارية من الاعتماد على مفاهيم متطورة وأن ترتكز على منطلقات فكرية وأن تستخدم وسائل غير تقليدية." (خيري خليل إبراهيم: 1998، ص 25.)

إن الحديث الذي يمكن قوله على هذا التعريف هو أن التنمية الإدارية ليست دائما تغييرات جذرية فالتغيير الجذري دائما يقاوم من قبل الأفراد التابعين خوفا من عدم النجاح أو من تغييرات غير متوقعة إلا أنه يمكن القول أن عملية التنمية دائما يجب أن تكون على قدر إمكانيات الدولة خاصة في الدول النامية فهي دول غير قادرة على إحداث تغييرات جذرية نظرا لأوضاعها الغير مستقرة ولكن التنمية المتجزئة التي تبدأ بالتعديل في المواد الأساسية المتعلقة بالمؤسسات القريبة من المواطن والتنمية في هذه المؤسسات تكسب من ثقة المواطن وتقلل من رفض التغيير.

وتهدف التنمية الإدارية إلى إدارة الموارد المتاحة بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية وإلى تطوير البناء التنظيمي والهياكل التنظيمية للأجهزة الإدارية إضافة إلى ترشيد وتطوير الأساليب والنظم الإدارية والمالية وتطوير القوانين واللوائح والتشريعات المنظمة للعمل وتوفير القيادات وتأهيلها في شتى مستويات العمل. (جمال محمد علي: 2008، ص 156.)

ويمكن إعطاء تعريف إجرائي للتنمية الإدارية كما يلي "هي عملية الانتقال من حالة إلى حالة أخرى أفضل وهي تعني فن وعلم التطوير بمختلف أشكاله، فالتنمية عملية تطوير وارتقاء تؤدي إلى رفع مستوى المجتمع بمختلف جوانبه من مستوى اقل إلى مستوى أعلى على المستوى الإداري طبعا."

تعتبر هذه التعريفات الأسس التي تحدد مسار البحث والغرض من المصطلحات المستخدمة فيه، كما تتيح للباحث نقطة انطلاق واضحة ومحددة تسهم في تحديد الإطار النظري والميداني.

خامسا: الدراسات السابقة

يعتبر البحث العلمي سلسلة مترابطة الأجزاء، ولا بد أن يستعين الباحث فيها بكافة البحوث والدراسات التي تناولت نفس الظاهرة التي تم اختيارها من طرف الباحث، فالدراسات السابقة هي كل الدراسات والأبحاث والأطروحات والرسائل الجامعية التي تناولت نفس الظاهرة التي يتناولها

الباحث. (سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلاني: 2009، ص141.) وللدراسات السابقة دور حيوي بالنسبة للبحوث، كما تمد الباحث بالفروض وتوضح المفاهيم وتمكنه من اختيار الحقائق المتعلقة بموضوع البحث، وتوفر له معلومات نظرية تكون انطلاقة له ليبني عليها أفكاره. (حسين عبد الحميد رشوان: 2003، ص255.)

وهكذا فان هذه الدراسة انطلقت من بعض الدراسات والتحديات كانت بلا شك ساهمت في تذليل بعض الصعوبات على المستويين النظري والمنهجي.

إن الموضوع -رغم أهميته– إلا أن الدراسات التي تناولته بصورة مباشرة قليلة –حسب علمنا– ومن ثم عمدنا إلى تناول دراسات تناولت موضوعات عامة كالثقافة والهوية وعلاقتها بالمجتمع والإدارة، إلا أن موضوع اللغة شكل عنصرا مهما كجزء من الثقافة أو الهوية ومن هذه الدراسات نذكر:

1) الدراسة الأولى: عبد الله ركيبي: الفرانكفونية مشرقا و مغربا ، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 1991.

وهي دراسة مقارنة بين المشرق والمغرب العربيين، انطلق فيها الباحث من التساؤلات التالية:

أ- هل خدمت (الفرانكفونية) اللغة والثقافة، الثقافة العربية؟ وإلى أي حد؟

ب- لماذا يستميت ذوو الثقافة الفرانكفونية عندنا في المغرب العربي في الدفاع عن الفرنسية وبانفعال زائد أحيانا؟

ت- لماذا يكون حديثهم والدفاع عن العربية حين يثار موضوع التعريب يبدو مجرد عاطفة اقرب إلى الرثاء منها إلى الدفاع الحار الصادق عنها والعمل على ترقيتها ونشرها في جميع مجالات الحياة؟

وكان الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة عن هذه الأسئلة من جانب موضوعي للإسهام في الحوار الدائر حول المحاور التي لها صلة بتعريب الفكر واللغة وعروبة الهوية وأصالة المعتقد ووحدة الأمة، ولقد اعتمد الباحث على المنهج المقارن في هذه الدراسة أي مقارنة الاحتلال الفرنسي بالانجليزي إضافة إلى المجتمعات المستعمرة من قبل الانجليز والفرنسيين وما خلفوه في هذه المجتمعات وإلى تمسك المجتمعات بالثقافات التي أتى بها المستعمر وكان ذلك من خلال الملاحظة وبعض الكتابات التي استقاها من بعض الكتاب أي تحليل المحتوى والنقد وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

أ- أن الفرانكفونية في المشرق العربي كانت عاملا ايجابيا نسبيا فيما يتصل بتطوير الثقافة العربية والأدب العربي وأسهمت في تطويرها شكلا ومحتوى، فالمثقفون العرب هناك ألفوا بالفرنسية

أو ترجموا عنها أو عرضوا للفكر الفرنسي أو العالمي، من خلال هذه اللغة، فإذا كانوا قد تأثروا بها وبثقافتها فإنهم أخضعوها للواقع الوطني والقومي واستفادوا منها تجربة وفكرا ومنهجا وإبداعا وان اختلفت نظرتهم وتأثير الفرانكفونية فيهم، فبعضهم كان عروبيا –فكرا وتوجها– وبعضهم الأخر كان إقليميا فزاد انطواء على الذات وتنكرا للعروبة والوحدة وهذا هو الجانب السلبي في الفرانكفونية مشرقا، أما العروبيون من الفرانكفونيين فقد نظروا إليها بوصفها ثقافة إنسانية تمكننا من معرفة الآخر دون خضوع أو شعور بالنقص فهي عامل ايجابي نسبيا.

ب-في حين أن الفرانكفونيين المغاربة كانوا على العكس من ذلك فلم يغنوا الثقافة العربية ولا الأدب لأن اغلبهم كتب بالفرنسية واحتوتهم الفرنسية فأصبحت لغتهم الأولى بدلا عن العربية ودافعوا عن الفرنسية حتى بعد الاستقلال، ويرى أنه من نتائج هذا الوضع ظهرت الثنائية والدعوة للأمازيغية والدفاع عن العامية نتيجة العجز من ناحية والفكر الإقليمي من ناحية ثانية والتأثر بالفكر الفرنسي والثقافة الفرنسية من ناحية ثالثة، في ظل وجود القليل ممن يدافعون عن العربية أو الحضارة الإسلامية.

ت-عدم تغير الوضع الثقافي في المغرب العربي بعد الاستقلال لأن الإطارات الحاكمة في مجملها من خريجي المدرسة الفرنسية قبل الاستقلال، أو المدرسة الوطنية الفرنسية، وفي المرحلتين ازدهر الفكر الفرانكفوني وانتعشت الفرانكفونية وتشبعت بها هذه الفئة الحاكمة ورسختها في الإدارة والتعليم والحياة بشكل عام إلا ما تم تعريبه ببعض الجهود، ما ضاعف من حدة الصراع بين اللغتين.

ث-تتميز الجزائر بطابع خاص عن غيرها لا على نطاق المغرب العربي بل على نطاق الوطن العربي كله – فالفرنسية – فيها موغلة في القدم نوعا ما لأن الجزائر احتلت في (1830) قبل غيرها من الأقطار العربية، وظهرت فيها فئة مفرنسة مبكرا وقويت شوكتها مع مرور الزمن وهو ما صعب اندثارها.

ج-أن العربية بدأت تسترد مكانتها تدريجيا.

ح-أن الأدب العربي باستخدام لغة فرنسية سيبقى أدب فرانكفوني لأن اللغة المعبر بها أجنبية وليست عربية.

كما أضاف الكاتب أنه لا يرفض الفرانكفونية جملة وتفصيلا ولكنه يرفض هيمنتها على العقول وعلى المناخ الثقافي، لأنه يدرك حاجتنا إلى تنوع الثقافة ومصادرها وألوانها وتعدد مناهجها وتجاربها، ولكنه يؤمن أولا بالهوية العربية لامتنا ونحن جزء منها، ويؤمن بالحضارة الإسلامية ولا يفصل بين العروبة والإسلام والوحدة، ويعمل على ازدهار الحاضر والنضال من اجل المستقبل.

مناقشة الدراسة ومدى الاستفادة منها:

إن هذه الدراسة كشفت الستار على بعض القضايا الهامة المتعلقة بالثقافة واللغة في العديد من النظم الاجتماعية ولقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في العديد من جوانبها أهمها الجانب المنهجي الذي كان المنهج المقارن، إضافة إلى المفاهيم والتحليلات ومبادرات الكتاب الجزائريين في المجال اللغوي خاصة والثقافي بصفة عامة، إضافة إلى التركيز على العامل الثقافي الوطني والعربي خاصة ودوره في القضاء على آثار الاستعمار بعد تحقيق الاستقلال لدول المشرق والمغرب، حيث يرى أننا لازلنا نناقش قضايا ناقشها أجدادنا منذ بداية هذا القرن وتحدثوا عنها بصورة مستفيضة وحددوا مواقفهم منها، فما زلنا كما يرى نختلف حول "اللغة" ولكن بصورة أشد ونختلف حول صلاحية العربية وقدرتها على التعبير عن العصر ومستجداته، بل أكثر من ذلك يقول نختلف حول مفهوم اللغة الوطنية هل هي العربية أم غيرها، فهو ركز في دراسته على ما اسماه تأثير الاستعمار على الفكر والثقافة واللغة في فئة معينة تعيش في أقطار المغرب العربي.ليضيف الأمر الذي أثار الدهشة حقا هو تشبث الفرانكفونيين في هذه البلدان باللغة الفرنسية –خاصة في الجزائر- مما لا نجد له مثيلا في أقطار عربية أخرى في المشرق، والسؤال الذي يثير الاهتمام هو الذي طرحه تعليقا على ما قاله حيث أضاف لماذا لا يتشبث المثقفون بالانجليزية والذين عرفوا "الانجلو سكسون"باللغة الانجليزية ويدافعون عنها بنفس القدر الذي نلحظه لدى الفرانكفونيين عندنا؟ فهل هذا راجع إلى نوع الاستعمار؟ وهل تغلغلت الفرنسية في بيئة المغرب العربي إلى درجة أنها أضعفت الإحساس باللغة القومية؟ وهل هناك عوامل أخرى ظاهرة أم خفية جعلت النظرة إلى اللغة تختلف بين هؤلاء وهؤلائك.

2) الدراسة الثانية: كمال بوقرة: المسالة الثقافية وعلاقتها بالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية –دراسة ميدانية بمؤسسة قارورات الغاز (وحدة باتنة)- مذكرة دكتوراه، إشراف رابح حروش، جامعة الحاج لخضر – باتنة – الجزائر، 2007،2008.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن مدخل لتحليل ومعالجة المشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية والتي يرجع الباحث أسبابها إلى عوامل اجتماعية ثقافية أكثر منها مهنية، وتم طرح التساؤل التالي لهذه الدراسة: ما موقع المسالة الثقافية من المشكلات التنظيمية التي تعرفها المؤسسة الجزائرية ؟ إلى أي حد تؤثر المسألة الثقافية في استقرار وفعالية المؤسسة الجزائرية وتحقيق أهدافها التنظيمية والاجتماعية والتنموية.

وللإجابة على تساؤلات الدراسة أعد الباحث خطة عمل تناول فيها عدة فصول تمثلت في جملة متغيرات الدراسة وأبعادها الثقافة، التنظيم، المشكلات التنظيمية، ثم الجانب المنهجي ونتائج الدراسة، ولقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم لهذه الدراسة، أما الأدوات وتقنيات جمع البيانات فتمثلت في الملاحظة والمقابلة الموجهة، المقابلة الحرة، السجلات

والوثائق، إضافة إلى عينة عشوائية طبقية من أفراد مجتمع الدراسة مقدرة بـ (90) فردا من المؤسسة وتوصل الباحث إلى نتيجة عامة انطلاقا من الفرضيات الفرعية والفرضية العامة مفادها أن القيم الثقافية لدى العامل السبب الرئيسي في المشكلات التنظيمية، هي نتيجة وفرضية صادقة ومحققة ويمكن تعميمها على كل المؤسسات الجزائرية بأخذ الاحتياطات اللازمة والمنهجية في مثل هذه الحالات.

مناقشة الدراسة ومدى الاستفادة منها:

من خلال الدراسة يتضح أن العامل الثقافي له دور إحداث التنمية أو العرقلة بالمشكلات التنظيمية في الإدارة الجزائرية ذلك أن احد أهم مكونات الثقافة هي اللغة ولما كانت اللغة هي جزء من العقيدة فهي جزء من السلوك والأفكار والأخلاقيات، ذلك أن الجزائر ورثت اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية من الاستعمار، وليس هذا هو المشكل الأهم بل في ظل وجود اللغة العربية التي هي اللغة الأصلية لهذا المجتمع والثقافة الإسلامية إضافة إلى الفرنسية والثقافة الفرنسية الموروثة فيكون الفشل في المؤسسات من خلال الاستيراد للثقافات في محيط تسوده ثقافة لا تتلاءم وهذه الثقافات أو بالأحرى اللغات، أي أن هذه الدراسة أفادت الباحث من خلال نتائجها إضافة إلى توضيح في المنهجية من خلال المنهج المستخدم والأدوات وتأكيد فرضيات الدراسة التي يسعى الباحث إلى التحقق من صدقها من خلال العمل النظري والميداني، إضافة إلى أنها تعالج احد جوانب الموضوع المتعلق بمقارنة الثقافة الفرنسية في الجزائر والتي حددناها بمتغير اللغة الفرنسية مع الثقافة العالمية المتمثلة في العولمة محددة في متغير اللغة الانجليزية، ولقد أعطى الباحث لواقع الثقافة في الجزائر بين التشكل التاريخي ومحاولات بناء ثقافة في الفصل الرابع عنصرا كاملا، تحدث فيه عن المكونات التاريخية للثقافة الجزائرية (الأبعاد الأمازيغية، العربية، الإسلامية، الإفريقية والمتوسطية) والتي أكد فيها على دور الثقافة في عملية التنمية المستدامة وإدراك أهمية الثقافة في بناء الاستراتيجيات الوطنية خاصة في مجال الإدارة والتسيير، لأن المسالة الثقافية في الجزائر تعتبر عاملا حاسما في نجاح أو فشل أي سياسة أو إستراتيجية يتبناها المجتمع لتطوير ذاته اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا.

كما أشار إلى الازدواجية الثقافية واللغوية، بين تقديس القيم التقليدية والاستلاب تجاه القيم الحديثة، وتعددية لغوية (أمازيغية – عربية) ثم أشار إلى التمازج الثقافي المتوسطي بين المجتمع الأوروبي والجزائري.

3) الدراسة الثالثة: ميمونة مناصرية: هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة جامعة بسكرة، مذكرة دكتوراه، إشراف برقوق عبد الرحمن، جامعة محمد خيضر – بسكرة -،الجزائر، 2011-2012.

انطلقت الدراسة من سؤال رئيسي هو: ما هي آليات مواجهة هوية المجتمع المحلي للعولمة؟ وانبثقت من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

أ- هل يمكن للهوية المحلية أن تواجه العولمة بالانعزال والمقاطعة والانزواء؟

ب- هل يمكن للهوية المحلية تواجه العولمة بالعنف والصراع والمناهضة؟

ت- هل يمكن للهوية المحلية تواجه العولمة بالحوار الثقافي؟

ث- هل يمكن للهوية المحلية تواجه العولمة بالتنمية البشرية المستدامة؟

ج- هل يمكن للهوية المحلية تواجه العولمة بالتنمية الاقتصادية المستدامة؟

ح- هل يمكن للهوية المحلية تواجه العولمة بتفعيل عناصر الهوية المحلية؟

ولإجراء الدراسة اعتمدت الباحثة على منهج قياس الاتجاهات بعينة عشوائية بسيطة مقدرة بـــ (123) مفردة ومن نتائج الدراسة ما يلي:

أ- غياب الفاعلية الهوياتية لدى المثقف الجزائري إذ أن الأحداث الكبيرة والقضايا المصيرية لا يقودها المثقفون بقدر ما تقودها عامة الناس، في حين أنه يعي العلاقة بين العولمة والهوية المحلية، إضافة إلى نتيجة أخرى وهي أن الدين يشكل أهم بعد من أبعاد الهوية الجزائرية .

ب- لا يؤيد المبحوثين مواجهة العولمة بالانعزال وقطع العلاقات الدولية بل فضلوا التساند والتعاون، إضافة إلى رفض العنف ضد العولمة ووافقوا على مواجهة العولمة بالحوار الحضاري في ضل جهلهم لآليات الحوار الحضاري .

ت- أكد المبحوثين على أهمية التنمية البشرية والاقتصادية لمواجهة العولمة.

ث- أكد المبحوثون على تفعيل عناصر الهوية في مواجهة العولمة أولها الدين الإسلامي وكذلك اللغة العربية وتفعيل دور التاريخ الوطني في الحياة الاجتماعية.

مناقشة الدراسة ومدى الاستفادة منها:

لهذه الدراسة دور مهم في توجيه دراستنا ذلك أنه ركزت على أهم مبادئ الهوية التي نحن بصدد دراستها، إضافة إلى أنها وضحت العديد من المصطلحات والنقاط المهمة المتعلقة بما يريد الباحث الوصول إليه حيث ركزت على أبعاد الهوية خاصة اللغة وعوامل تفعيل عناصر الهوية وكان ضمن الحديث تجديد اللغة وعرض للقواسم الهوياتية لمجتمعات العالم العربي كالدين واللغة والتاريخ،

إضافة إلى أنها حددت جزء مهم وهو غياب فعالية الطبقة المثقفة في المجتمع لمبادئ الهوية المحلية المتمثلة في اللغة والدين والتي من الضروري أن يكونوا هم أولى بها من أفراد المجتمع العاديين باعتبارهم المسئولين عن النهوض بهذا الوطن وهو ما يبرر فرضيات الدراسة التي تؤكد على القابلية للثقافة الخارجية واستخدام اللغات الأجنبية والتخلي عن مبادئ الهوية بقصد أو بغير قصد بالرغم من تركيزهم على تفعيل مبادئ الهوية كالدين واللغة، فهم المسئولين عن ذلك ويطالبون بذلك فلمن يكون توجيه هذا الطلب يا ترى؟

إضافة إلى ذلك فقد ساهمت الدراسة في تبيان الأداة التي تتم بها دراسة متعلقة بأحد مبادئ الهوية والمتمثلة في الاستمارة.

4) الدراسة الرابعة: الطاهر أجغيم: واقع الاتصال في المؤسسات الجزائرية – جامعتا منتوري وباجي مختار نموذجا – مذكرة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، إشراف فضيل دليو، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.

تمحورت إشكالية الدراسة حول واقع الاتصال في المؤسسات الجزائرية من خلال محيط المؤسسة الجامعية الجزائرية وذلك في ضوء المنظور الوظيفي الشامل، الذي يسمح بالكشف عن حقيقة واقع نظام الاتصال السائد في المؤسسة الجزائرية بمختلف وسائله وطرقه وشبكاته ومعوقاته، ذلك أن دراسة الاتصال بأساليبه ووسائله في المؤسسة الجامعية الجزائرية، يعد موضوعا ذو أهمية بالغة خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النسق التنظيمي والإداري على مستوى المجتمع الجزائري ومؤسساته، خاصة في المدة الأخيرة حيث بدأت أنماط جديدة لتنظيم علاقات العمل والتنظيم من خلال عقود العمل المؤقتة والمبنية على النجاعة الاقتصادية والخدماتية والخاضعة للمراجعة أو الفسخ من الطرفين (المؤسسة والموظف) وما يزيد في أهمية هذا الموضوع بالنسبة لكاتبه هو ذلك الاهتمام الذي أصبحت توليه المؤسسات الجزائرية وخاصة منها الكبيرة لوسائل الاتصال التقليدية والحديثة وأنظمته في تنظيم العمل والعاملين من اجل رفع مستوى الأداء في العمل والنجاعة في الإدارة وضمان النمو الاقتصادي والثقافي والبيداغوجي، مع توفير شروط الاستقرار والانسجام بين مختلف هياكل ووحدات المؤسسة الواحدة من جهة وبينها وبين المؤسسات الأخرى التي تتشكل منها قطاعات المجتمع الجزائري وهيكله البنائي العام، و يخضع الاتصال في نظر صاحب الدراسة في إطار المؤسسة الثقافية الجامعية إلى تأثير عوامل خارجية مثل السياسة العامة للدولة ونظرة المجتمع للمؤسسة، وعوامل داخلية كقواعد العمل والاتصال الداخلي الرسمي وغير الرسمي، التقليدي والحديث، التي تضبط سلوك أفراد وجماعات العمل في المؤسسة والعلاقات بينهم، حيث يحتل الاتصال بالنسبة له ضمن هذه العوامل مكانه مركزية مؤثرة في أعمال الأفراد وعلاقاتهم

المهنية وقيمهم، والاتصال بهذا المعنى لا يقع من عدم ولا يحدث في فراغ وإنما يتم ويتطور في إطار من عوامل البناء الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمؤسسة، ويظهر هذا الإطار من عوامل البناء الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمؤسسة، ويظهر هذا الإطار في مستوى الوسائل التكنولوجية المستخدمة ونظام السلطة السائد بما فيه طرق ووسائل نقل المعلومات وتنفيذ العمليات الإدارية خاصة منها الأساسية من اتخاذ القرارات والتخطيط والتوجيه والتنسيق ...الخ.

وما ينشا عن كل ذلك من علاقات عمل وتفاعل إنساني وفي هذا الإطار العام للمؤسسة الجزائرية ومنها الجامعية يقوم الاتصال بأساليبه ووسائله بدون مؤثر في سلوك وقيم أفراد وفئات المؤسسة، وكانت تساؤلات هذه الدراسة كما يلي:

ما هي طبيعة نظام الاتصال السائد في المؤسسة الجزائرية، وما طبيعة الدور الذي يؤديه في المجال الإداري والبيداغوجي للمؤسسة الجامعية ؟ وهل يشارك أفراد وفئات الأسرة الجامعية في تصميم السياسات ووضع الطرق والوسائل اللازمة للاتصال في المؤسسة الجامعية الجزائرية ؟وهل للغة خاصة اللغة العربية شرط ضروري في جعل الاتصال في المؤسسة الجزائرية فعالا؟

وكان من أهداف الدراسة أنها تهدف إلى تشخيص ووصف واقع الاتصال في المؤسسة الجزائرية إلى جانب التعرف على أهم أساليب ووسائل نظام الاتصال المطبق في المؤسسة الجزائرية ومنها الجامعية مجال الدراسة مع تحديد الدور الذي تلعبه اللغة في هذا النظام الاتصالي ودور هذا الأخير في رفع أداء المؤسسة.

ولإجراء هذه الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وطريقة المقارنة في عدة مواطن من الدراسة إضافة إلى استخدام العينة الحصصية ومجموعة من الأدوات والتقنيات كالاستبيان والمقابلة الحرة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- دور اللغة في الاتصال كبير بل حاسم أحيانا في عمل المؤسسة وأدائها.
- رغم إدخال وسائل اتصال حديثة في اتصال المؤسسة إلا أن الوسائل التقليدية خاصة الاتصالات الكتابية لا تزال تستخدم ومفضله ولها دورها وتختلف من فئة إلى أخرى ضمن الأسرة الجامعية وهذا بحسب المركز والمستوى التعليمي والصفة التي يحملها الفرد.

مناقشة الدراسة ومدى الاستفادة منها:

تعتبر هذه الدراسة أيضا مهمة لأنها تغطي احد أهم جوانب دراستنا وتساهم في تأكيد فرضيتنا بالرغم من أننا في هذه المرحلة لم نتحقق منها ميدانيا، كما تعتبر مهمة لأنها تعرضت لموضوع مهم ألا وهو الاتصال في الجامعة وهي مؤسسة مهمة لأنها تعبر عن مستوى الرقي والتمثيل الاجتماعي وهي مؤسسة تعليمية تربوية تنموية تؤثر في العديد من المؤسسات ذلك أن خريجي الجامعة هم المسؤولين الأوائل عن كل عملية تنموية في المجتمع وفي جميع الأنظمة (الاقتصادية، الاجتماعية،....) ذلك أن مسألة التوظيف في الإدارات والمؤسسات أصبحت اليوم تعتمد أكثر على أصحاب الشهادات وأهمها خريجي الجامعات، وهذه الدراسة تعالج نفس موضوع دراستنا غير أن الاختلاف يكمن في المجال المكاني ما يساهم في تعميم على اكبر مستوى لنتائج دراستنا خاصة إن توصلنا إلى نفس النتائج، كما اعتبرت هذه الدراسة أن الاتصال يمثل مشكلة جوهرية في العلوم الاجتماعية والإنسانية واعتبرته من العمليات المهمة في تنظيم المؤسسات بأنواعها، ولم تركز على الاتصال فقط بل إلى وسائله التكنولوجية الحديثة في ظل نظام سلطة ما، وفي ظل العمليات الإدارية المعتمد عليها في الإدارة، كما أشار الباحث إلى دور اللغة في جعل الاتصال فعالا، حيث اهتمت الدراسة بدور اللغة في النظام الاتصالي ورفع أداء المؤسسة، إضافة إلى المنهج المتبع والأدوات المستخدمة التي ساهمت في إثراء بحثنا.

5) الدراسة الخامسة: دغة محمد: مهارات تدريس اللغة الفرنسية – دراسة ميدانية في متوسطات وثانويات ورقلة – غير منشورة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التربية تخصص علم التدريس، إشراف عبد الكريم قريشي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.

تمت هذه الدراسة على مستوى متوسطات وثانويات ولاية ورقلة، تهدف إلى معرفة جوهر الفعل التدريسي وهي المهارات التدريسية للغة الفرنسية في المتوسطات والثانويات، باعتبارها المرحلة التي يتعلم فيها التلميذ مبادئ اللغات الأجنبية، وكانت إشكالية الدراسة تتمحور حول أداء مدرسي اللغة الفرنسية في المتوسطات والثانويات لولاية ورقلة عبر مهارات (التدريس، التخطيط، التنفيذ، التقويم، إدارة الصف، التكوين، الوضعية المهنية، الأقدمية) واختلافه عن مستوى الإتقان .

وفي هذه الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الاستكشافي، ومجموعة من الأدوات هي بطاقة أداة المعلم لعبد الرحمن صالح في كتابه علم النفس التربوي للمعلمين، وبرنامج (spss) في تحليل البيانات، كما اعتمد على عينة متمثلة في كل أساتذة اللغة الفرنسية في متوسطات وثانويات ولاية ورقلة والأصل فيهم متخرجون من المعهد التكنولوجي للتربية ومتخرجون من الجامعات،

وخلصت الدراسة إلى أن تعلم اللغات الأجنبية له فوائد عدة وانه قديم في ذاته ووجوبيته وان لم يكن واسع الانتشار آنذاك أما في العصر الحالي فتعلمها بالنسبة لهذه الدراسة واجب خاصة في خضم تشابك المصالح وارتباطها، وتم التركيز في هذه الدراسة على اللغة الفرنسية باعتبارها لغة مدرجة في المنهاج الدراسي.

مناقشة الدراسة ومدى الاستفادة منها:

ساهمت هذه الدراسة في إثراء دراستنا من خلال جانبها النظري في توجيه الباحث لبعض المراجع المهمة إضافة إلى مساهمتها في زيادة المدارك من خلال إيجاد الوجهة الثانية للدراسة وهي البحث عن مداخل للغة الفرنسية من وجهة نظر ايجابية نقدية حيث تحث هذه الدراسة على وجوب تعلم اللغة الفرنسية بداية بالمراحل المتوسطة والثانوية وإلى عدم النظر إليها نظرة سلبية، إضافة إلى معرفة سبب إتقان البعض للغات الأجنبية وعدم فهم أوقات استخدامها وتعلق الأمر باستخدام الوالدين للغة الفرنسية في المنزل، أما النقد الذي يوجه إلى هذه الدراسة أنها ركزت على اللغة الفرنسية ولم تولي أي اهتمام للغة الانجليزية، مما يوحي ببعض الذاتية خاصة أثناء اعتبار اللغة الانجليزية هي اللغة العالمية والمطلوبة أكثر من نظيرتها الفرنسية، كما اعتبرت أن العلاقات الجزائرية الفرنسية مهمة إلى درجة أن تعلم اللغة الفرنسية أصبح ضروري وان انخفاض نسب النجاح في المدارس يعود إلى عدم إتقان هذه اللغة وهي معادلة غير متوازنة نوعا ما، وهو ما يمكن أن يثير مجموعة من التساؤلات ويهيئ لدراسات مستقبلية في هذا المجال.

خلاصة:

وخلاصة القول هي أن هذا الفصل كان يوضح أهم المسارات المتعلقة بموضوع البحث كل هذا تمهيدا لإطار نظري يتعلق بالتراث الفكري للموضوع من خلال المصادر والمراجع المتمثلة سوءا في الكتب والمؤلفات أو المجلات والتي حاولت الإحاطة بهذا الموضوع من عدة جوانب وفي بعض الأوقات إسقاطها على الجانب المراد دراسته وهو الإدارة العامة الجزائرية رغبة إلى الاقتراب أكثر من الموضوع تمهيدا كذلك لإثراء الجانب الميداني وإعطائه أكثر مصداقية خاصة عند التوصل إلى نتائج الدراسة وتوافقها مع الدراسات السابقة والجانب النظري ليس هذا فحسب بل في الوصول إلى الجديد في هذا الموضوع لإضافة ثمرة ولو صغيرة للبحث العلمي.

الفصل الثاني : اللغة في الادارة

تمهيد

أولا: اللغة العربية

1) **اهمية اللغة**
2) **اللغة والفكر**

ثانيا: اللغة العربية ومكانتها

1) **خصائص اللغة العربية**
2) **مكانة اللغة العربية في العالم العربي**

ثالثا: عوامل دخول اللغات الأخرى إلى الجزائر

رابعا: الازدواجية اللغوية في الإدارة العامة الجزائرية

خلاصة

تمهيد:

إن اللغة وما يتعلق بها في غاية الأهمية من موضوعنا هذا حيث أن الحديث عن اللغة بصفة عامة يمكننا من الإحاطة أكثر بموضوع الدراسة والتمييز بين اللغات وأسباب اعتبار اللغة مبدأ من مبادئ الهوية لدى العديد من الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو، لذلك اعتمدنا في هذا الفصل على تقديم اللغة بصفة عامة بداية بأهميتها ثم علاقتها بالفكر ليتم بعدها الحديث عن اللغة العربية، كمؤشر من مؤشرات متغير الدراسة المتمثل في اللغة إضافة إلى مظاهر استخدامها ومكانتها في الإدارة العامة الجزائرية وكان ذلك كما يلي:

أولا: اللغة

1) أهمية اللغة:

للغة أهمية كبيرة حيث تقع اللغة بصفة عامة في بؤرة الأحداث الإنسانية، فمن خلالها توارثت البشرية خيرة الأجيال السابقة من معارف واكتشافات واختراعات فانتشرت الآداب الرفيعة، التي انتهجتها الثقافات المختلفة منذ فجر التاريخ، على شكل أساطير أو قصص أو شعر، ومن خلال اللغة نصرف أصغر شؤوننا اليومية وأعظمها شأنا، إذ تلعب اللغة الدور الرئيسي في أي تواصل بين البشر، ولولا اللغة لما استطاع البشر الحفاظ على الحضارة والثقافة والتراث، يقول ابن خلدون " وكل منهم متوصل بلغته إلى تأدية مقصوده، والإبانة عما في نفسه "، فلكل مجتمع بشري لغته الخاصة به، ولقد اهتم المفكرون والفلاسفة والعلماء باللغة، منذ القدم، ولا بد وأن البشر توجهوا لدراسة اللغة قبل كتابتها، فالكتابة تحتاج لدراسة وحدات اللغة بطريقة ما سواء كانت الوحدات صوتية كالأبجدية، أو كلمات كما هو الحال في الكتابة الصورية، ولكن جهود هؤلاء لم تصلنا بشكل مباشر، ولو تتبعنا تطور اللغة عبر العصور لوجدنا أن دراسة اللغة اصطبغت بحاجات مجتمعاتنا ومشكلاتها عموما، وهذا شان العلوم جميعا، وتقوم اللغة بتشكيل معتقدات الأفراد وتوجهاتهم النفسية نحو الجماعات والأقوام والأشياء في الكون كما تهيمن على موقفهم العام من الكون كما تؤثر في تكوين الشخصية البشرية، وإن كانت اللغة نتاجا للحضارة فهي أداة فعالة من أدواتها أيضا وهي بوصفها هذا يمكن أن تدلنا على كثير من شؤون الحضارة والمجتمع الذي نشأت اللغة فيه. (وليد رفيق العياصرة: 2011، ص 17،18).

كما أن اللغة عنصر أساسي في الحياة الاجتماعية، فهي لم تقتصر على كونها أداة نقل وتسجيل للحياة والأفكار بل أنها ساعدت على نمو الفكر ورقي الحياة، فهل كان بالإمكان أن يرتفع الإنسان من الواقع الجزئي، كشجرة معينة يراها إلى المفهوم العام أو المعقول الكلي لولا اللغة، فالألفاظ العامة التي نستعملها (كالشجرة والإنسان والبشرية والحرية) أشبه بالرموز الرياضية، ولما كانت الرموز

الرياضية والاقتصادية وسيلة للرقي فكذلك اللغة فهي لم تقتصر على كونها معبرة عن التفكير فحسب بل هي أداة نموه وارتقائه، وتستند اللغة في أداء وظيفتها إلى التداعي أو التلازم الاصطلاحي بين الأصوات (مسموعة أو مكتوبة) والمعاني المقابلة لها بالنسبة إلى كل لغة من اللغات.

وتتضح أهمية دراسة اللغة في علاقات التفاعل والتواصل الاجتماعي في مجال علم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع للأسباب التالية (زينب محمود شقير: 2002، ص13،14.):

أ- أنها الوسيط الأساسي للتفاعل الاجتماعي، وبدون اللغة فحياة الإنسان الاجتماعية كما نفهمها لم تكن لتنشأ، كما أنه بدون المشاركة الاجتماعية فوق المستوى البيولوجي لا يمكن أن يستمر الإنسان.

ب- اللغة وسيلة النقل الوحيدة للثقافة من جيل إلى جيل آخر يليه، فهي بمثابة الأداة الناقلة للأفكار ولنماذج السلوك الإنساني.

ت- تلعب اللغة دورا هاما في تحويل الطفل من حيوان بيولوجي إلى حيوان اجتماعي، حيث أنها بمثابة عاملا أساسي في عملية التطبيع الاجتماعي للوليد البشري، كما تسهم في عملية التوافق الانفعالي والحسي والحركي للإنسان.

ث- اللغة وسيلة للتعبير كما يجول في ذهن الفرد، وهي وسيلة إشباع رغبات الفرد ووسيلة التعبير عن أفكار الفرد وأحاسيسه، وعن ذاته بصفة عامة.

ج- اللغة تجعل من الممكن تعميم مجموعة من المعاني والأفكار والمفاهيم العامة والتي عن طريقها يستطيع الفرد أن ينظم حياته.

ح- تكتسب اللغة أهمية أخرى للعلاقة الموجودة بينها وبين عمليات التفكير والنمو العقلي، حيث تدخل اللغة في كثير من عمليات التفكير.

2) اللغة والفكر:

للفكر أثر في اللغة عظيم، ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها، ولم يكن لوجودها أية فائدة، فالفكر هو الذي يربط الألفاظ بمعانيها فيعمد إليها وهي أصوات فارغة، فيردها كالأصداف تحمل من درر المعاني ما يبهر العقل، أو كالأغصان تحمل من الثمار ما تشتهيه النفس، والفكر هو الذي يتوصل به الإنسان إلى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة، أو يبتدع فيها أساليب طريفة، ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها وتحفظهم من الخطأ والتعلق بها، كما تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تتمايز ولا تخرج في وضوح إلا أن يشار إلى كل معنى بلفظ يخصه، فاللغة وسيلة إيضاح المعاني الغامضة، وتنسيق المعاني المختلطة والرجل الذي يريد أن يؤدي المعنى في صورة منتظمة، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر ممن لا يبالي أن تقع صور المعاني في

ذهن المخاطب أمر لا شبهة فيه، والذي يمارس التدريس أو التحرير قد يحس في نفسه معاني مجملة أو مختلطة، فيأخذ في معالجتها بالبسط أو التنسيق، وإنما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسي، وليس هذا الكلام النفسي إلا صور لألفاظ لغوية تتسرب من قوة الحافظة إلى المفكرة فللغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان واللغة تصور ما يخطر في الفكر من المعاني، وهي التي تجعل المعاني محفوظة باقية، وكذلك يقول أحد الفلاسفة: (الأفكار التي لا تودع في الألفاظ كالشرارات التي لا تبرق إلا لتموت.) ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجري في أقوال الأجيال الماضية من المعاني الحيوية، أو الآراء العلمية أو الأدبية، بل تنقل إلينا طرق تفكيرهم، ومن الواضح أن الأقوام يختلفون في طرق التفكير وطرق تفكير كل قوم مثبوت في ألفاظهم، ومدلول عليه بأساليب مخاطبتهم. (محمود الخضر حسين: 1960، ص 12،13.)

ثانيا: اللغة العربية ومكانتها

1) خصائص اللغة العربية:

تعتبر اللغة العربية أحد أهم مبادئ الدولة الجزائرية جاءت مباشرة بعد الدين الإسلامي، حيث مرت بدول المغرب العربي عدة لغات ورست بالنهاية على اللغة العربية باعتبارها لغة التراث المشترك والعلم والثقافة وبالتالي لغة التحديث والحداثة لذلك كانت اللغة العربية في آن واحد هي الرابطة المتينة التي توحد بين مستويات الهوية في الوطن العربي أي الأداة الوحيدة التي يمكن للعرب الدخول بها في العالمية وتحقيق الحداثة. (عبد الرحمان العيسوي: 2006، ص111.)

إن عالمية الدعوة الإسلامية وإنسانيتها تجعل من الضروري الاهتمام بتعليم وتعلم اللغة العربية للناطقين بها والناطقين بغيرها من العرب والمسلمين، فهي بالإضافة إلى أنها اللغة الأم هي لغة القرآن الكريم وهي اللغة التي تعين المفكر والمتدبر على فهم آيات الله (وَلَقَد ضَّرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ، قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) [الزمر الآية: 28/27.].
(علي احمد مدكور: 2009، ص 45.)

فهي من بين اللغات العريقة التي كانت ولا تزال موضع عناية واهتمام العلماء على مر الدراسات لأنها لغة القرآن الكريم (إِنَّآ أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) [يوسف الآية: 2] لقد نزل القرآن بلغة قريش التي كانت بلد الأدب والكتابة وهي من اللغات الراقية، فقد بلغت من الثراء في المفردات وصيغ التعبير ما أثار إعجاب كبار علماء اللغة من المستشرقين الدين عنوا بدراستها، واللغة ملتحمة أشد الالتحام بالعقيدة، وعلماء اللسان يعرفون اليوم بتداخل موضوع اللغة والايديولوجيا

إلى حد أن بعضهم ذهب إلى أن تعلم أي لغة من اللغات وحتى اللغات العلمية ما هو في نهاية الأمر إلا يعلم لعقائدية الناطقين بتلك اللغة. (فضيل دليو: 2010، ص233.)

إذن هي لغة غنية، دقيقة، شاعرة تمتاز بالوفرة الهائلة في الصيغ، كما تدل بوحدة طريقتها في تكوين الجملة على درجة من التطور أعلى منها في اللغات السامية الأخرى، وهي لغة متميزة من الناحية الصوتية، فقد اشتملت على جميع الأصوات التي اشتملت عليها اللغات السامية الأخرى، وهي لغة مرنة، يظهر ذلك من طواعية الألفاظ للدلالة على المعاني.(علي احمد مدكور: 2009، ص 46، 47.)

ويمكن القول أن اللغة العربية: "هي لغة القرآن الكريم ومن اللغات العريقة غنية وثرية بالمفردات قادرة على التطور تشتمل على جميع الأصوات ."

ويمكننا قبل التطرق إلى خصائص اللغة العربية أيضا، أن نلقي نظرة عن نشأة اللغة ككل ليس تذكيرا بل دخولا لأهمية اللغة العربية على حدا، حيث تصدى للبحث في أصل اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين واللغويين، وذهبوا في مذاهب شتى: هذا يقول مصدرها التوقيف من الله وذلك يقول مبدؤها الطبيعة، وآخر يقول منشؤها الاصطلاح والتواتر، والقائلون أن مبدأ اللغات التوقيف لا ينكرون أن تعدد اللغات ونموها من بعد كان بطريق الاصطلاح، وعلى حسب الحاجة، ورجح ابن حزم في كتاب الأحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ثم قال: ولا ننكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها، بها علموا ماهية الأشياء و كيفياتها وحدودها، ثم قال: ولا ندري أي لغة هي التي وقف عليها آدم عليه السلام عليها أولا، وليس في أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالطه ريب، وقصارى ما وصل إليه الباحثون اليوم أن الناظر في اللغة من توغل في أطوارها إلى أقصى ما يسعه التاريخ، يصل إلى شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحقابا، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوي أو المؤرخ أن يحكم في أصل نشأة هذه اللغات حكما فاصلا، و إنما يستفيد من بحثه في اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب، ثم تعزز مادتها وتتعدد أساليبها، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة. (محمد الخضر حسين: 1960، ص 11.)، وبهذه الطريقة تصبح اللغة كالقانون تماما، جزءا من التطور الطبيعي والعرفي للمجتمع، وطالما أن تأسيس اللغة حصل على وفق الغريزة الطبيعية لواضعي الأسماء الأوائل، فان الارتباط بين الأصوات و الأشياء التي تدل عليها يمثل علاقة طبيعية. (كيس فيرستيج، ترجمة أحمد شاكر الكلابي: 2007، ص 127.)

وتعتبر اللغة العربية محور الدراسة لأنها اللغة الأساسية للمجتمعات العربية والتي يمكن للأمة العربية أن تجتمع تحت ظلها والتعريف بها جزء ضروري من الدراسة لأنها احد أهم الأنواع الأساسية للغة ولزيادة معرفة اللغة العربية يجب الإحاطة بها من عدة جوانب خاصة من ناحية الخصائص لأن المجال اللغوي يعتمد أكثر على إمكانية اللغة مواكبة العصر والاستخدام الواسع ولن يتم ذلك إلا بما تتميز به اللغة المقصودة من خصائص والتي تمكنها من التفوق على نظيراتها لذلك نجد أن للغة العربية خصائص كثيرة نذكر منها:

أ- الترادف:

وإذا كان الترادف ظاهرة موجودة في جل اللغات، فإنه قد بلغ شأنا عظيما في اللغة العربية، كما أنه يعد أحد مفاخرها ودليل سعتها وغناها، وقد افتخر الأصمعي أنه يحفظ للحجر سبعين اسما.(علي احمد مدكور: 2009، ص 47.)

ب- الاشتقاق:

وتتمثل مرونة العربية وطواعية ألفاظها في الدلالة على المعاني أكثر ما تتمثل في ظاهرة الاشتقاق من المصادر ومن الأفعال وبناء الكلمات الجديدة من الجذور، الأمر الذي دفع بعض المفكرين اللغويين إلى القول: "أن هذه الجذور الثنتى، وما يمكن أن يطرأ عليها من تغييرات تعز على الحصر، تجعل من اللغة العربية إحدى اللغات العظمى في العالم اجمع، ومن أجل هذا فهي جديرة بأن تعلم، أنها بحق إحدى اللغات الكلاسيكية العظمى ." واللغة العربية لغة إعرابية، فلها قواعدها التي تنظم الجملة، وتضبط أواخر الكلمات، و الإعراب في اللغة العربية أثر من آثار استخدام الحركة في التعبير عن المعنى، فالقواعد أساس في تكوين الكلام، لأنها تحدد وظيفة كل كلمة فيه، وهي لغة تتغير فيها الدلالات بتغير بنية الكلمات، فكلمة "علم " يمكن أن يكون مصدرا، وفعلا ماضيا، وفعلا مضارعا وأمرا، وأن تدل على الراية، أو تضاف إلى اسم بعدها لتدل على اسم لمادة خاصة مثل "علم الحساب" ...الخ ويشتق منها أوزان جديدة كاسم الفاعل، المفعول، صيغة المبالغة، اسم الزمان، المكان ...الخ. (علي احمد مدكور: 2009، ص 49.)

ت- قدرة العربية على الوفاء بمتطلبات العصر:

ينبغي أن ننظر إلى اللغة العربية على أنها إحدى اللغات العظمى في العالم اليوم، فقد استوعبت التراثين العربي والإسلامي، كما استوعبت ما نقل إليها من تراث الأمم والشعوب ذات الحضارات الضاربة في القدم، كالفارسية واليونانية، والرومانية والمصرية ...الخ

ولقد كان نزول القرآن الكريم باللغة العربية هو أعظم عوامل الحفاظ عليها وانتشارها " فلقد انتشرت اللغة العربية عن طريق القرآن الكريم انتشارا واسعا، كما لم تنتشر أية لغة أخرى من لغات العالم، فهي لكل المسلمين اللغة الوحيدة الجائزة في العبادة، ولهذا السبب تفوقت العربية تفوقا كبيرا على كل اللغات التي يتكلمها المسلمون، ولقد اعترفت الأمم المتحدة باللغة العربية كلغة رسمية سادسة في العالم إلى جانب الانجليزية والفرنسية والاسبانية والروسية والصينية، فهل يكافح العرب لتكون اللغة العربية من لغات الحضارة العلمية والتقنية المعاصرة ؟. (علي احمد مدكور: 2009، ص 50.)

ث- اللغة العربية لغة التعبير الأدبي والعلمي:

اللغة العربية لغة مرنة طيعة، فيها الأسلوب الأدبي الإنساني ذو الدلالة الواسعة ففيه تكون مرنة غامضة مطاطية غير محددة وهي التعبير الموحي عن التجربة الشعورية أي لغة الأدب وهو مجموع الآثار النثرية والشعرية المتميزة بجمال الشكل أو الصياغة والمعبرة عن أفكار ذات قيمة باقية، وفيها الأسلوب العلمي ذو الدلالة المحددة الصارمة التي لا تعرف الغموض. (علي احمد مدكور: 2009، ص 51،52.)

ج- العربية لغة كاملة:

لقد قال أعداء الإسلام والعروبة الكثير من الاتهامات للغة العربية قديما وحديثا، في الخارج وفي الداخل، فقالوا أنها لغة جامدة وقاصرة عن مواكبة الحضارة، ومستحدثات العصر ومخترعاته، وشجعوا على استخدام لغاتهم الخاصة، كما شجعوا على استخدام العامية بدلا منها، وقد بدأت الحرب ضد العربية منذ أمد بعيد، ولكنها لم تنته بعد، فهل العربية لغة جامدة غير متطورة، أو بدائية ؟

إن الكثير من الباحثين اللغويين يرون أنه لا توجد لغة جامدة أو قاصرة أو بدائية وإنما يوجد قوم بدائيون أو جامدون، فاللغة أية لغة قادرة دائما على التطور والنمو والاستنباط للمفردات والتراكيب التي تلاءم الحاجات الجديدة والمخترعات الجديدة لدى أهلها، فإذا لم يكن لدى أهلها حاجة إلى اختراعات جديدة أو استعمالات جديدة، فإن اللغة تبقى كما هي، وعلى هذا فعدم نمو اللغة ليس لقصور في طبيعتها أو ذاتها، وإنما لقصور وجمود أهلها.

لقد كانت اللغة العربية في ظلال العصر العثماني تعيش أشد فتراتها ضعفا، لا لأنها ضعيفة في ذاتها وطبيعتها، بل لأن العرب ضعف شأنهم في ذلك الوقت كما ضعف شأن الدراسة والبحث والعلم في جميع المجالات، ومن يقارن بينها في ذلك الوقت وبينها الآن يجد أنها ظفرت ظفره قوية، مستخدمة مرونتها وخصبها على التطور مع الحفاظ على شخصيتها واستجابة لمتطلبات أهلها، ففي مطلع القرن الحديث قامت حركة تهدف إلى إحياء الماضي من حضارة هذه الأمة وثقافتها، كما

أعلنت عن بداية بعث لغوي جديد شامل، فاشتدت العناية بالبحث اللغوي، والبحث في مسائل الاستعمال اللغوي، وصواب التعبير العربي، وأسست المجامع العلمية في عدد من العواصم العربية كالقاهرة ودمشق وبغداد وغيرها وكانت النتيجة الكثير من المعاجم اللغوية والعلمية، وإيجاد ألفاظ كثيرة مناسبة للعدد الوفير من المدلولات لاسيما في دائرة الشؤون الهندسية والآلية والكيميائية وغيرها مما أنشأته الحضارة الحديثة. (علي احمد مدكور: 2009، ص 53،54.)

2) مكانة اللغة العربية في العالم العربي

أ- في المجتمعات العربية:

لم يتجه علماء الاجتماع العرب إلى دراسة التراث الشعبي العربي إلا مؤخرا بعد أن فاتتهم فرص ذهبية من مخزون التراث الشعبي الآيل إلى النضوب يوما بعد يوم، عدا بعض المحاولات المنفردة في كثير من الأحيان التي لم تتوحد في إستراتيجية واضحة بمؤسسات ومراكز فاعلة من شأنها أن تحقق غايتين رئيسيتين في آن واحد وهما الحفاظ على التاريخ والحفاظ على الهوية وكذلك في فهم أفضل للمجتمعات العربية.(عريف عبد الرزاق: 2013، ص293.) لذلك كانت مكانة اللغة العربية في المجتمعات العربية مما أمكن الوصول إليه كما يلي:

- **دور المجتمع في تقدم اللغة وتأخرها:**

تعتبر اللغة مادة اجتماعية، بمعنى أنها تخطو وتنمو وتنهض وتتراجع وتتخلف وتندثر وفقا للتعامل الايجابي أو السلبي الذي تلقاه من مجتمعها، فمن جهة، تصبح اللغة كائنا حيا نابضا بالحركية والفتوة والتطور إذا ما شرفها أهلها بالاستعمال الكامل لها في كل قطاعات المجتمع، ومن جهة ثانية، تفقد اللغة حياتها العادية وتتقلص حركتها فتتخلف ويزداد الشعور بغربتها بين أهلها إذا همش استعمالها في مجتمعها، أي أن تقدمها وتأخرها مرتبطان أولا بمدى استعمالها في المجتمع، فهي من ناحية، تنمو وتتطور وتبلغ أوج نضجها وعنفوانها إذا لم يقصها المجتمع من الاستعمال في أي من قطاعاته وأنشطته، وهي من ناحية أخرى، تتعطل في مسيرة نموها وتطورها ونضجها إذا وقع إقصاؤها جزئيا من الاستعمال في المجتمع، وهي في حالة ثالثة، تتعرض إلى الموت الفعلي إن حرمها المجتمع بالكامل من دنيا الاستعمال اليومي المتواصل. (محمود الذوادي: 2010، ص 210.)

وممّ لا شك فيه أن التصور السوسيولوجي للغة ينطبق على تجربة اللغة العربية في الماضي والحاضر، أي أن مسيرة هذه اللغة إيجابا وسلبا تأثرت وتتأثر بنوعية محيطها الاجتماعي، ففي زمن مضى وصفت سياسة واسعة الأفق امتاز بها الخليفة الثاني عمر العبقري، مؤسس الدولة العالمية الإسلامية (حكم 635/13 – 23 / 644) قامت بقسط لا يُستهان به في سبيل توحيد اللغة، وإنشاء

لسان مشترك بين قبائل البدو جميعا، كما حفظت العربية من الاضمحلال والانحلال، فلكي يحفظ عمر العرب من التلاشي في جماهير الشعوب المغلوبة، التي تفوقهم بكثرة العدد حرم عليهم أن يمتلكوا الضياع في الأقاليم الجديدة أو أن يتخذوها لهم موطنا ومقاما، كما جعلهم بمعزل عن المدن الكبيرة في البلدان المفتوحة ...الخ. (يوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار: 1951، ص 8.) ففي مرحلة ماضية كانت لغة الضاد هي لغة الاستعمال في كل القطاعات في المجتمعات العربية الإسلامية، وبحكم الطبيعة الاجتماعية للغة، فقد تقدمت حتما اللغة العربية وثقافتها بحيث أصبحتا ذاتي اهتمام عالمي في الشرق والغرب خاصة في المجالات المعرفية والعلمية، وفي المرحلة المعاصرة نشاهد أيضا تأثر اللغة العربية، كمادة اجتماعية، بمحيطها الاجتماعي في تطورها وترجعها، فلا يخفى في العصر الحديث أن قدرة اللغة العربية على الاستعمال في العلوم والمعارف المعاصرة قد وقع اكتسابها من مبادرة وقرار إعطاء لغة الضاد الفرصة لذلك في بعض المجتمعات العربية، بينما حرمت اللغة العربية من تلك الفرصة الاجتماعية في بعض المجتمعات العربية الأخرى، فسوريا والعراق معروفتان بنجاحهما في تعريب العلوم والمعارف الحديثة، الأمر الذي مكن اللغة العربية من القدرة العالية على تدريس الطب والتخصصات العلمية الأخرى الدقيقة، وفي المقابل فشلت مجتمعات عربية أخرى في إعطاء الفرصة الاجتماعية للغة العربية في تدريس العلوم وهكذا فرض الإقصاء ومن ثم التأخر على لغة الضاد في ميادين العلوم والمعارف الحديثة الدقيقة. إن تقدم اللغة العربية وامتلاكها بناصية العلوم والمعارف الحديثة وآخر صيحات التكنولوجيا وتقنيات الحواسيب والانترنت هي أمور ممكنة للغاية إذا نظرت مجتمعات الوطن العربي إلى لغتها العربية ككائن اجتماعي بالطبع، تنمو قدراته وتتطور وتتقدم وتبلغ أوج نضجها انطلاقا من استعمالها الكامل في كل أوجه حياة تلك المجتمعات، بما فيها العلم والمعرفة. (محمود الذوادي: 2010، ص 211-212.)

ولعل من الإشكاليات الكبيرة في إطار اللغة العربية اليوم تعلما وتعليما وإعلاما ونموا وقيما بدورها في التشكيل الثقافي ذي الموارد والمعارف المتعددة هي محلولة النظم إليها والتعامل معها على أنها تفتقر إلى المصطلحات العلمية والمراجع العلمية التي يحتاجها الدارس والباحث، لذلك فهي لا تخرج عن كونها لغة دين وممارسة عبادة معزولة كالمجالات العلمية، حيث لا مفر لنا اليوم من الإقرار بالازدواج اللغوي بين لغة العلم ولغة الدين بحيث تُخرج العربية من المدارس والمعاهد والجامعات وتنزوي في المساجد والمعابد، ولكن هذا ليس ذنب اللغة وقدرتها على استيعاب العلوم والفنون وإبداع المصطلحات، وإنما ذنب الأمة المتخاذلة المتخلفة العاجزة عن الامتداد والنمو العلمي الأمر الذي لابد أن تأكل طعامه وتستهلك أشياءه وتتكلم بلسانه وتفكر بعقله وتعفي نفسها من المسئولية، وبذلك تساهم بإخراج لغتها من الحياة، لان اللغة كائن ينمو مع الأمة، ويتوقف ويتضاءل حال موتها أو سباتها. (نور الدين بلبيل: ب س، 23.)

ولقد أثبتت التجارب وتاريخ اللغة، أن اللغة الواحدة في البيئة الواحدة لها أكثر من مستوى وأكثر من صورة ...فهناك ما يمكن أن يسمى باللغة المشتركة وهناك المستوى اللغوي الدارج أو ما يسمى بالعامية أحيانا، وهذه اللغة العامية لها صور مختلفة باختلاف المنطقة الجغرافية أو البيئية الوظيفية أو الحرفة أو الصنعة ... وهناك صور اللغة التي تتسم بسمة التخصص الفني أو العلمي، كلغة العلوم ولغة الفنون وما يتصل بها من مصطلحات وتعبيرات خاصة، فاللغة هي الأساس في تحقيق عملية الاتصال الاجتماعي مرتبطة أشد الارتباط بالمجتمع الذي تعيش فيه فهي تؤثر في المجتمع وتتأثر به، وفي عنصر من عناصر تكوينه وأداة فعالة من أدوات تطوره وسموه ورقيه ... وهي الأساس في شعور الجماعة بانتمائهم واشتراكهم في نفس الذكريات سواء تاريخية أو اجتماعية أو اقتصادية، واللغة يحكمها العرف أي أن اللغة ظاهرة تنشأ كما تنشأ غيرها من الظواهر الاجتماعية. (يوسف مرزوق: 2009، ص 13-14.)

ومنه ما ورد حيث نجد "بوعلام غمراسة" في حديثه عن اللغة في المشرق العربي ليقول: "التعريب بسورية سليم، فمنذ (1920) والجامعات السورية تدرس سائر المواد بما فيها الطب باللغة العربية، جعلت عميد كلية جراحة الأسنان في باريس يقول: «إن معهدي يستقبل الطلبة من سائر أنحاء العالم العربي، وأفضل طلبة يستوعبون العلم هم الآتون من الجامعات السورية، والسبب في ذلك يعود إلى دراستهم الطب العام باللغة الأم. » أما الأقطار العربية الأخرى بالمشرق فالتقانة والعلم بها يدرسان باللغة الإنجليزية. " (بوعلام غمراسة: 2009.)

- **موقف المجتمعات نحو لغاتها:**

إن الحديث عن موقف المجتمعات نحو لغاتها أمر في غاية الأهمية لأن المجتمع هو القادر على إحياء اللغة والمحافظة عليها أو العكس، والحديث هنا ليس على المجتمعات العربية فقط لأن الأمر هنا يتعلق بالعالم المتقدم والدول العربية لا تزال تتمركز في محور الدول النامية، لأنها لم تعطي القيمة الكبرى لثقافتها بل ذابت في ثقافة الغير وخاصة في المجال اللغوي وهو الأمر الذي يعزي إلى أن نشير إلى موقف المجتمعات نحو لغاتها.

وتفيد الملاحظات الميدانية اليوم في المجتمعات المتقدمة بالتحديد بأن لغاتها الرسمية الوطنية تتمتع فيها عموما بالمواصفات التالية (محمود الذوادي: 2010، ص 265.):

- الاستعمال الكامل لها على المستويين الشفوي والكتابي.
- الاحترام لها والاعتزاز بها والغيرة عليها والتحمس للدفاع عنها.
- معارضة استعمال لغة أجنبية بين مواطني تلك المجتمعات.

- شعور عفوي قوي لدى المواطنين بالأولوية الكبرى التي يجب أن تنفرد بها اللغة الوطنية في الاستعمال في مجتمعاتهم.
- إحساس قوي ومراقبة واسعة لدى المواطنين لتحاشي استعمال الكلمات الأجنبية، من ناحية، وسياسات وطنية متواصلة من طرف أصحاب السلطة لترجمة المصطلحات والكلمات الأجنبية الجديدة إلى اللغة الوطنية من ناحية ثالثة.
- تمثل اللغة الوطنية العنصر الأبرز لتحديد هويات الأفراد والجماعات في المجتمعات المختلفة، ويتجلى ذلك أكثر في عصرنا الحديث في المجتمعات المتقدمة أو تلك التي لم تتعرض للهيمنة الاستعمارية بوجهيها التقليدي المباشر أو الجديد غير المباشر.

إن الدول المتقدمة تقوم بترجمة الكتب إلى لغاتها الأصلية ليسهل على القارئ فهمها والعمل بها فقد ترجمت كتب ابن "سينا" و"ابن الهيثم" و"الخوارزمي" إلى عدة لغات فقد كان بالإمكان أن تبقى هذه الكتب بلغاتها الأصلية ليتمكن الباحثون من معرفة لغات أخرى لكن لتسهيل ذلك عليهم فقد ترجمت الكتب التي أرادوا الاستفادة منها، وكما يرى "أيمن أبو الروس" في إرشاداته لكتابة البحث العلمي أن هناك اختلاف بين اللغات سواء في الكتابة أو المعاني للمفردات والكلمات مما يمكنها أن تؤثر على أي منا ليس له خبرة ولو كان ذا مستوى عال. (أيمن أبو الروس: ب س، ص 41.) ليس تعجيزا ولكن الذي نريد الإشارة إليه هو أن الإنسان يفهم بلغته الأصلية أكثر من فهمه باللغات الأخرى، لأن لغته الأصلية تفتح له مجال النقد والتحليل والتأويل وإضافة المفردات والاشتقاق للمعاني أما بغير لغته فقراءاته تكون بتحفظ خوفا من الانحراف عن المعنى وهو ما وقع فيه بعض المترجمين للكتب الأجنبية خاصة والتي يتداولها الكثير من الطلبة.

- **نظرة تفاؤلية للغة العربية في المؤلفات العربية:**

ورد في مقدمة كتاب تم تخصيصه للعاملين في المجال الطبي من الناطقين بلغات أخرى ما يلي: تتجه العربية الفصيحة اتجاها واضحا نحو العالمية، وقد قطعت شوطا في ذلك الاتجاه، من ذلك ما نراه من حرص على تعريب التعليم في الجامعات العربية، لتصبح العربية وعاء لمختلف العلوم والفنون، ومن نمو الرغبة إلى اتخاذ العربية الفصيحة لغة اتصال عامة بين قطاع عريض من الشعوب الإسلامية على وجه الخصوص، وظهور الحاجة إلى اتخاذها لغة اتصال خاصة في مجتمعات مهنية معينة من غير الناطقين بالعربية، مما أدى إلى ضرورة تأليف مناهج لتدريس العربية لأغراض خاصة منها: القراءة العربية للمسلمين، العربية لرجال الأعمال، العربية للعاملين في المجال الطبي.

هذه المشروعات وغيرها من منظومة المناهج الدراسية التي توضع هنا وهناك، هي استجابة طبيعية للرغبة المتزايدة في تعلم العربية الفصحى من قبل الناطقين بلغات أخرى، مما يسير بالعربية نحو العالمية بصفتها لغة اتصال حضاري حية. (راشد بن عبد الرحمن الدويش وآخرون: 1997، ص هـ)

أما في الجزائر يمكن عرض كتاب "بوعلام بن حمودة" الذي يرى أن التاريخ الثقافي الإسلامي منذ فجر الإسلام يحدثنا أن حياة الأمة إنما هي في حياة لغتها، ويرى أن اللغة العربية في الجزائر والدول العربية بصفة عامة تجتاز، في الأعوام الأخيرة وضعية خطيرة تهدد سلامتها وجمالها، ذلك أننا لا نكاد نقرا في الصحف والمجلات والكتب، وفي الواجهات والشوارع والطرقات، أو نستمع إلى ما يذاع ويشاهد في الإذاعة والتلفزيون من أنباء وتعاليق وأحاديث ومحاضرات، دون أن تصدمنا أخطاء لغوية فاحشة في قواعد النحو والصرف والرسم والأداء تقدي العين وتصك الأذن، وتدمي القلب، لاسيما تلك الجرأة الوقحة التي تعامل بها النصوص المقدسة من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، كما يرى أن لغتنا العربية لفي استشراء، وأن خرق نسيجها لفي اتساع، وان الواجب على حماتها وأصحاب الغيرة عليها في المؤسسات العلمية، والمعاهد التعليمية، والمجامع اللغوية، والوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة أن يسارعوا إلى القيام صفا واحدا لإيقاف هذا الوباء الخطير الذي يفتك باللغة العربية، ويرى انه ليس من المعقول أن تعلن الدوائر المسئولة في الجزائر، بإصرار واستمرار عزمها على مواصلة المسيرة في تعريب العلوم والفنون استكمالا لعناصر سيادتنا وكرامتنا الدينية والثقافية والسياسية، ثم تقف مكتوفة الأيدي أمام ما تتعرض له اللغة الوطنية الرسمية من مسخ وتشويه تنعكس آثارهما السيئة على أجيالنا الحاضرة والصاعدة أشأم انعكاس بسبب هذا الزبد اللغوي الذي تقذف به الأفواه المشرومة والأقلام المكسورة في أجهزة الإعلام والإعلان والإشهار الرسمية والشبيهة بالرسمية. (بوعلام بن حمودة: 1998، ص ج – ح)

وكل هذه الأسباب مجتمعة وتمجيدا لبعض المحاولات في التعريب والدفاع عن العربية وفي خضم هذه الأوضاع يدلي بكتابه في اللغة العربية "مفاتيح اللغة العربية" محاولا به فتح عهد جديد ثري للغة العربية وليحببها إلى الناس كافة في تعلمها واستعمالها في المدرسة والمسجد والمحكمة وفي الإدارة والنادي والمؤسسة ... الخ وهي محاولة قيمة تعين كل متعلم لتعلم للغة العربية وإتقانها .

ب- مكانة اللغة العربية في المغرب العربي:

نعني به ما تتمتع به اللغة الفصحى من تقدير أو تحقير نفسي واجتماعي عند أهل المغرب العربي عامة والجزائر خاصة، فمكانة اللغة اجتماعيا وشعبيا في الهرم اللغوي الثلاثي (العامية والفصحى والفرنسية) هي الثانية بعد لغة المستعمر، فعلى العموم لازالت الفرنسية تقترن من جهة في

كل من الجزائر وتونس والمغرب في أذهان الناس بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي وبالشعور النفسي بالحداثة، فغالبية المتعلمين ما فتئوا ينظرون إلى الفرنسية على أنها لغة التطور والحداثة، ومن جهة أخرى فان صورة الفصحى عندهم هي صورة لغة الدين والشعر والتقاليد والثقافة العربية الإسلامية الأصيلة، أي هناك انهزام نفسي خاصة عند بعض المثقفين ذوي التكوين الفرنسي، ومن ملامح ذلك وجود بعض المفكرين البارزين لا يزالون يكتبون بالفرنسية في الغالب بالرغم من إلمامهم باللغة العربية الفصحى إلماما كافيا وأحيانا ممتاز إلا انه هناك محاولات في العلوم الاجتماعية في التأليف بالعربية الفصحى. (محمود الذوادي: 2010، ص 222،221.)

ويقول الدكتور "عبد الصبور شاهين": "قد يكون من الطبيعي أن تجد العربية خارج حدودها أعداء يكيدون لها، لكن المفزع حقا أن يكون بعض هؤلاء الأعداء من بنيها، عن قصد أو عن غير قصد، ولذلك فهي تقاتل في جبهتين أقربهما أمرهما وأعصاهما ،لأنها تقاتل قطعا من نفسها (وظلم ذوي القربى اشد مرارة على النفس)، ولو كتب لها النصر في هذه المعركة فإن ما عداها يهون، ونحن نتطلع اليوم إلى اليوم الذي يتحول فيه كل العرب إلى عشاق مغرمين بلسانهم، ذائبين في حرفه، يحسنون درسه، ويجيدون نطقه، ويلزمون غرزه فلا ينطقون على أرض العرب إلا بالعربية، وعلى من أراد أن يعيش بين ظهرانيهم من الأجانب أن يتعلم لسانهم، ويعاملهم بكلامهم، عندئذ سوف يكون لهذه الأرض احترامها، وسوف تعود لها مهابتها وعزتها ."

أما الآن، فان الوضع مؤسف إلى حد الإبكاء، أقطار كاملة من أملاك العربية، لا تكاد تسمع فيها العربية على الإطلاق، فقد أسلمت قيادها للهجة أو عدة لهجات محلية طاغية على كل ما فيها ومن فيها، في البيت والشارع ووسائل الإعلان والإعلام، وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد، بل إنك تجد المعلمين في المدارس، الأساتذة في الجامعات يدرسون أيضا باللغة العامية. (علي احمد مدكور: 2009، ص 55، 56.)

- **نظرية لتعريب الإدارة في عصر العولمة:**

بالرغم من الضغوطات التي تعانيها اللغة العربية في الجزائر إلا انه هناك من حاولوا تأسيس محاولات لإحياء اللغة العربية في المجال الإداري ليس على مستوى الجزائر فحسب بل الوطن العربي ككل منها هذه النظرية المغربية التي تحاكي الواقع العربي من جميع النواحي فنحن لا ننكر اللغة الفرنسية أو تعلمها لكن أن تكون هي اللغة المعززة والمستخدمة في الإدارة والتواصل الاجتماعي فإننا نصبح في وضع يستوجب الاعتناء به ،أي أن لا يكون استعمال اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية وبالمقابل أن تحتل كلتاهما موقعا متكاملا مع موقع الأخرى في مشروع تنمية

شمولي، يأخذ بعين الاعتبار تنمية مختلف قطاعات الحياة الوطنية (الإدارة، الاقتصاد ،الثقافة والتكوين وتتمثل هذه النظرية كما وردت في موقعها على الانترنت كما يلي:

"نظرية لتعريب الإدارة المغربية في عصر العولمة"

يمثل موضوع تعريب الإدارة المغربية إحدى الهموم الرئيسية لأعظم المفكرين والباحثين والجمعويين والسياسيين (الشرفاء) منذ فجر الاستقلال .وقد ثار هذا الموضوع بين الفينة والأخرى وفق المتغيرات السياسية والمستجدات العالمية، دون أن يحقق الهدف المنشود منه، حتى أصبح اليوم أمر حتمي التفعيل في ظل عجلة العولمة التي دخلت علينا بدون استئذان، والتي إما أن نكون حتى نحن لدينا القدرة في عضويتها والعمل على مسايرتها بما يخدم مصالحنا وهويتنا وإما ستدوسنا ونبقى ملتصقين بعجلتها أينما سارت سرنا معها وأينما وجهتنا توجهنا توجه القطيع.

وفي خضم هذه الثورة العلمية العالمية، وهذه السيطرة الفرانكفونية على الثقافة الوطنية، وهذه الهوة بين الإدارة والمواطن المغربي...

أي لغة تحتاج إدارتنا المغربية لتحقيق أهدافها – من خلال الاستخدام السليم للموارد البشرية والمادية المتاحة–أخذ في الاعتبار البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بالإضافة إلى الإيديولوجية السياسية التي توجه أنشطتها وعملياتها وتشكل الإطار العام لها.؟؟

وبعبارة أخرى أين نحن (أفراد، أسرة، مؤسسات، دولة، حضارة) من هذا الاستعمار اللغوي والفكري للإدارة والحياة المغربية ؟؟ والهادف إلى تحطيم الهوية (المغربية، العربية، الإسلامية) وجعلها لا شيء في معادلة العولمة ؟؟

وسنحاول _بإذن الله_ طرح موضوعنا، نظرية لتعريب الإدارة المغربية في عصر العولمة من خلال ثلاث محاور رئيسية: نرى أنها تعطي منطلق فكري تصاعدي في طرح القضية التي لم تعد فقط نزعة ثقافية وأدبية بل هي مسألة سياسية وإستراتيجية بامتياز.

أولا: الأسس

وتعتبر هذه الأسس هي الثوابت والمرجعيات التي تبنى عليها نظريتنا والداعية إلى ضرورة وحتمية تعريب الإدارة المغربية، وتتمثل في:

الأساس العقائدي:

بداية ...لابد أن يكون لدينا الاعتقاد التام بأن أي عمل ضد ما شرعه الله فهو حرام. ونعلم أن الدين الإسلامي دين ودنيا، وبالتالي فان النظام الإسلامي هو نظام متكامل سياسيا وإداريا واقتصاديا واجتماعيا، بالإضافة إلى كون الإسلام جاء للعالم كله ويتجه بمضمونه وقوانينه لإرساء منهج متكامل لصالح البشرية جمعاء عبر الزمان والمكان، فلا يتقيد بطبقة ولا جماعة ولا جنس ولا يرتبط بعصر دون عصر، وذلك بسبب طبيعته كرسالة خاتمة تتم ما سبقها من حلقات رسالات السماء وتحمل دين

الله، الذي يهدي الناس كل الناس والكتاب الذي نزلت به الرسالة هو كتاب عربي لكل الناس، ولهذا فان العقيدة الإسلامية لابد أن تكون أقوى من أي موجات للتغريب والعولمة، لكونها هي العولمة الحقة

الأساس اللغوي:

انطلاقا من كون اللغة العربية لغة القرآن فهي بذلك هي مفتاح ديننا ووعاء تراثنا، وهي ضامن هويتنا واستقلاليتنا وهي وسيلة وحدتنا ونهضتنا، فهي لغة الخلق والقرآن والبعث، فلو أراد الله لجعل أي لغة من لغات البشر تستوعب كل الحكم والدقائق والأسرار التي احتواها كتابه المعجز ((القرآن الكريم))لاختارها لسانا فصيحا لهذا الكتاب العظيم، واختياره سبحانه اللغة العربية وعاء لكتابه دليل على أنها أصلح لغات البشر في الإبانة والإفصاح ودقة التصوير في مفرداتها وجملها وفقراتها، وهذا ما أكده ويؤكده خبراء الأساليب وعلماء اللغة ونقد الكلام قديما وحديثا.

الأساس القانوني:

وهو ما أكده ويؤكده دائما وأبدا الدستور المغربي المراجع بموجب استفتاء (13 سبتمبر 1996)، فقد جاء في تصدير الدستور أن "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة لغتها الرسمية هي اللغة العربية وهي جزء من المغرب الكبير".

فنحن نعلم أن هذه الأسس جد كافية لذوي العقول الواعية والفكر الحر والخلق الحسن لحتمية تعريب الإدارة المغربية والحياة العامة، ولكن سنزيد لنؤكد لكل فكر متشتت وكل نفس طفيلية من المعارضين والساعيين إلى تحطيم الهوية المغربية والهادفة إلى اجتثاث حضارة ... أن الواقع يفرض تعريب الإدارة، طبعا الواقع المغربي وليس واقع دولة أخرى ربما الحامل لجنسيتها أو مقر سكناه أو الداعمة له أو...؟

ثانيا: الواقع

وهذا الواقع الذي نعيشه نحن هو نتيجة ما تأصل لدينا منذ عهود الاستعمار الذي دأب على إضعاف كيان الأمة العربية الإسلامية، ومنه ما ترتب على العوائق والاختلالات السياسية للدولة ومنه ما هو مستورد بامتياز، وفي جميع الأحوال فقد أصبح هذا الواقع يدعوا بمرارة وحسرة وبطرق غير مباشرة إلى ضرورة تعريب الإدارة المغربية، مادامت هذه الأخيرة تمثل الكيان والهوية والتقدم..

وكما نقول دائما: لا توجد دولة ضعيفة ودولة قوية بقدر ما توجد إدارة ضعيفة وإدارة قوية، فقوة الدولة رهينة بقوة إدارتها.

وأهم ما يطبع واقعنا -الذي يساعدنا في نظريتنا– الفقر والجهل من جهة، وفرانكفونية الإدارة واختلالها من جهة ثانية، وفوضوية بعض أمازيغ من جهة ثالثة.

الفقر والجهل: يساهم الأول بمفهومه الطبيعي في تدني مستوى المعيشة نتيجة للعوز المادي الذي هو أساس منظومة الحياة، فأكثر من ثلثي الساكنة المغربية تعيش تحت عتبة الفقر، أي أقل من (15)

درهم في اليوم.أما المعضلة الثانية فتتمثل في الجهل، وهو الغالب، ويعني تدني مستوى التعليم والثقافة معا، فنسبة (42.7٪) من المغاربة تعاني الأمية (60٪على المستوى القروي .)

فالدولة الغنية قوية الإدارة تضع في أولى اهتماماتها النهوض بالتعليم والثقافة وترصد لها ميزانيات ضخمة للارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية –فنرى الدول المتقدمة والواعية كاليابان على سبيل المثال كانت قد حددت لها سنة (2000 م) لمحو أمية الكمبيوتر، ولغتها الإدارية هي اللغة الرسمية للبلاد - فما بالنا نحن، مازلنا نغط في أحضان أمية الكتابة والقراءة.**!!**فكيف نجابه طوفان المعلوماتية التي تحتاج إلى قدرات ومهارات عالية للتعامل مع الأجهزة الذكية بهذا العدد الهائل من الأميين والجهلة ؟؟ وأي إدارة ستأطرهم وترشدهم وتوجههم ولغتها هي غير لغتهم ؟؟.

فرانكفونية الإدارة واختلالها: لقد أصبح من الحقائق المسلم بها وجود معامل ارتباط قوي بين تطور الإدارة وبين مستوى التقدم الذي يحققه بلد ما، والإدارة المغربية أخفقت إخفاقا مهولا وعلى كل المستويات، وأهم أسباب هذا الإخفاق هو عدم تبنيها عمليا وتنفيذيا للغة العربية اللغة الرسمية للبلاد؟**!** فهي تعتمد على (90٪) من الوثائق في إدارتها العمومية باللغة العربية، بالإضافة إلى الاختلالات المتراكمة .

وهذه الاختلالات يمكن أن نشير إلى أهمها باختصار:

- قصور الإدارة عن تكييف البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية لتحقيق التنمية المنشودة والتقدم وتحقيق الرخاء.
- تنامي ديكتاتورية البيروقراطية وأمراضها وانتشار الفساد الإداري بشكل واسع أكثر من السنوات القليلة الماضية: ضعف أجهزة الرقابة، وضعف حقيقي للرأي العام ممثلا أساسا بالسلطة الرابعة(الصحافة) والسلطة الخامسة (المجتمع المدني).أدى تحول البيروقراطية العامة إلى مركز قوة حقيقي في المجتمع واكتسابها لحصانة ومناعة ضد المساءلة والحساب، رغم وجود وتعدد الأجهزة الرقابية الإدارية.
- غياب مقاييس موضوعية لكفاءة الإدارة والاعتماد على الولاء أوصلات الرحم في اختيار القيادات الإدارية العليا والأخطر من ذلك أن المناصب الإدارية أصبحت تباع وتشترى بالمال، إذ تعمل أغلب المؤسسات الإدارية في ظروف تحميها من أي منافسة حقيقية، وتمنع وجود أي ضغوط فعالة تمكن من فرز القيادات الإدارية على أساس من الكفاءة والفعالية.
- غياب أي إبداع جدي وهادف وفكر اجتهادي بناء وإصلاحي مثمر...والنظر إلى الإدارة باعتبارها عملية علمية بحتة لها قواعدها العملية وأسسها الموحدة بغض النظر عن الزمان والمكان ونوع المجتمع والثقافة والقيم السائدة فيه، وتبرز جليا هذه النظرة في مجال التعليم

والإدارة والثقافة والمؤسسات الاجتماعية ...، وحتى خلال محاولات الإصلاح والتطوير الإداري المختلفة التي تتم.

وأن مؤسساتنا سواء التي تقوم بتدريس علوم الإدارة أو الوزارات الساعية إلى إحداث برامج أو مشاريع أو تطوير في خدماتها ...فإنها تعتمد بنسبة (95 ٪) على نقل عن أدبيات الإدارة والوزارات الغربية، دون أي محاولات جادة للتأصيل أو التطوير، أو خلق فكر إداري إبداعي مغربي مستقل يحترم مرجعية المملكة الشريفة الدينية والتاريخية والوطنية ويسعى إلى تشييد مغرب الديمقراطية والتقدم، مغرب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، مغرب الحكامة الجيدة .

وأغبى شيء حصل ويحصل الآن هو التماطل على اللغة العربية والتجرد من كل شيء عربي والمطالبة بسحب أي مشروع يتعلق بتعريب الإدارة والحياة العامة وفي الوقت الحالي هناك حملة على مقترح قانون يروج في البرلمان المغربي، يرمي إلى الاقتصار على استعمال اللغة الرسمية وحدها في مخاطبة الإدارة والجمهور، بدلا من استعمال الفرنسية .وهذا أمر لا علاقة له باضطهاد الأمازيغية، و تدعو الكنفدرالية الأمازيغية إلى سحب هذا المقترح قانون.

إن التهويل يكثر حينما تنقص الحجج، والصراخ يعلوا حينما ينقص المنطق. ولا ينتظر أن يكون للتصعيد الحالي مردود لأن الصيغة التي ضبطت حياتنا الوطنية طيلة قرون لا بد أن تصمد في النهاية. والعقلانية التي سادت حياتنا غالبا هي التي ستبز الشعارات السطحية ...ويمكن القول أن النهوض بالأمازيغية هو مطلب للأمة وليس لفئة.

هل تستطيع دولة عربية أن تدفع باليابان مثلا إلى تدريس اللغة العربية وجعلها مادة أساسية في مقرراتها الدراسية؟..! محفوظ كيطوني (http://www.hrdiscussion.com/hr3134.html)

وتتعلق النظرية بالدولة المغربية وهو نفس الوضع المعاش بالجزائر تقريبا، أي أن دول المغرب العربي لا تختلف في الواقع كثيرا سواء التاريخي(الاستعمار الفرنسي) أو المستقبلي بحكم الجيرة والتعاون، كما تعتبر هذه النظرية قفزة نوعية في المجال اللغوي والإداري على السواء لكن السؤال المطروح هل سيتم الاعتناء بهذه النظرية ومحاولة العمل بها وتعميمها على دول الوطن العربي أو على الأقل دول المغرب العربي، أم أنها ستكون كغيرها من محاولات التعريب، ويمكن القول أن المشاركة الشعبية تتمثل في مثل هذه المحاولات من قبل الطبقة المثقفة لكنها تفتقد إلى الاهتمام الخاص وهو ما يؤدي إلى تشويه معاني العديد من المصطلحات السياسية التي تتغنى بها الدول كالديمقراطية، المشاركة الشعبية، الوطنية، الهوية وغيرها، ولا يتوقف الوضع عند هذا الحد بل حتى محاولات التعريب باءت تتناقص يوما بعد يوم .

ت- مكانة اللغة العربية في الجزائر والإدارة العامة الجزائرية :

باعتبار اللغة أحد أهم عناصر التراث الشعبي الجزائري المكون للهوية الوطنية كما جاء في ديباجة الدستور الجزائري أن "وكان أول نوفمبر (1954) نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها وقيمها والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والامازيغية ..." ثم "وقد توجت جبهة التحرير الوطني ما بذله خيرة أبناء الجزائر من تضحيات في الحرب التحريرية الشعبية بالاستقلال وشيدت دولة عصرية كاملة السيادة ." وكذلك "... وجعلتها دولة في خدمة الشعب وحده تمارس سلطاتها بكل استقلالية بعيدة عن أي ضغط خارجي." وقد جاء في المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري من الدستور أن "الإسلام دين الدولة" (م 2 1996.) و" اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية ." (م 3 1996.) من خلال ما ورد في الدستور يتبين أن أهم مبادئ الدولة الجزائرية هي الوطن، الدين واللغة ويضيف في هذا السياق محمد البشير الإبراهيمي أحد أهم الأعضاء الناشطين في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفي قيام مبادئ الدولة الجزائرية ومؤسس البصائر ...وليخرجوا من كل شيئا لا من شيئين: القلم واللسان ... إن بيع القلم واللسان أقبح من بيع الجندي لسلاحه، لأنني أعلم أن الاستعمار يشرك بين الأقوياء والضعفاء في إفساد الضمائر. (محمد البشير الإبراهيمي: 1963،ص 10.)

والمتتبع لواقعة الثقافة الجزائرية يلاحظ أنها ذات أبعاد مختلفة فهي عربية، إسلامية، أمازيغية، متوسطية، افريقية، عالمية. ورغم ذلك تضعف فيها أبعاد معينة وتتفوق أخرى على مستوى الانفتاح الثقافي والتثاقف ففي الوقت الذي ينتظر فيه الاستفادة من جميعها نلاحظ غلبة التوجه المتوسطي فيها والفرنسي خصوصا، ولهذا يحتدم الصراع بين معربين ومفرنسين والذي نستشف منه الأزمة اللغوية والثقافية في الجزائر، فلقد انصب الاهتمام بعد الاستقلال على التخلص من مخلفات الاستعمار على جميع المستويات وإرساء آليات التنمية وانطلقت الثورات الثلاث: الصناعية، الزراعية والثقافية .ذلك على اعتبارات الهوية الثقافية وتتصدرها اللغة هي شرط مهم من شروط تحقيق التنمية حيث جعلت الجزائر من الثقافة قضية سياسية تنموية صغيرة، اللغة بمثابة أساس ثقافي للهوية الوطنية، وذلك على عكس الدول المغاربية الأخرى، إلا أننا نرى اكتساحا كبيرا للغة الفرنسية للإدارة والاقتصاد بالرغم من وجود حالات تدعو لتعريب المنظومة التعليمية. (فضيل دليو:2010، ص270-273.)

ومن خلال الملاحظة يتضح أن الاهتمام باللغة العربية في الجزائر مر بعدة مراحل خاصة بعد الاستقلال، واستمر هذا الاهتمام إلى يومنا هذا لكن يبدو ضئيلا جدا مقارنة بما يجب أن يكون، ولكن يمكن إبراز هذا الاهتمام والمكانة التي تستمدها اللغة العربية من المجتمع الجزائري كما يلي:

- **انحرافات اللغة والمنهج:**

على المستوى التربوي يأخذ النظام التربوي الجزائري خطه التصوري الإيديولوجي من مواثيق الدولة الجزائرية التي أشارت إلى مجموعة من التوجهات التي تحدد مسار التربية الوطنية وتضبط غاياتها، فقد جاء في الميثاق الوطني (1976)، أن الثورة الثقافية مفهوم رئيسي لمسيرة الثورة الجزائرية وترمي إلى تغير المجتمع وإصلاحه، والتربية باعتبارها حجر الزاوية في ذلك تلعب دورا حازما. من هنا ظل الفعل السياسي يرمي إلى المحافظة على المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري إلى مرحلة الثمانينات فقد جاء في خطاب الرئيس (...ويتعين السعي للحفاظ على المقومات الأساسية ورفع المستوى الفكري والتقني للمواطنين عن طريق تزويد جميع مؤسساتنا التعليمية والتكوينية من دور الحضانة إلى الجامعات ببرامج تستمد روحها من تاريخنا العريق ومن قيمنا العربية الإسلامية ومن النصوص الأساسية للثورة الاشتراكية.) ولذلك فالجزائر تجعل في المقدمة أهدافها الثقافية السعي إلى تأصيل تاريخ الأمة عن طريق:

- الاستقراء الواعي للتاريخ والاستنطاق العلمي للآثار.
- العناية بالثقافات الشعبية على اختلافها وتبنيها دون أية عقدة.
- أحكام تفاعل الشعب مع كل امتدادات تاريخه الحضاري من نضالات الامازيغ إلى نشر الإسلام.

هذا وان القضاء على أثار الاستعمار الفرنسي الذي ورثت عنه الجزائر نظاما تربويا لا يستجيب لتطلعات الجماهير، وخصوصا إزالة القيود على اللغة العربية والسعي إلى جزأرة التعليم، وقد أسندت تلك المهام إلى المنظومة التربوية بعد الاستقلال. (نصر الدين جابر، الطاهر إبراهيمي: 2005، ص 124،125.)

وإنه لو تعمقنا في بحث هذه المسالة لوجدنا أننا نجسد في مناهجنا التربوية ثقافة سطحية لا تعمل على تربية الفكر على التفكير الرياضي والمنهجية والتحليل وصولا إلى المنطق، فكان لا بد أن نقع في المأزق وأن لا نقول إلا القول المكرور. وليست التربية وحدها سبب هذا الفشل، بل التنشئة بما هي عملية متكاملة لبناء الإنسان الجزائري أو العربي الذي لم تعده ليتفاعل مع التغيرات العالمية والشراكة الأجنبية .وإزاء هذا الوضع المتدني كان على المؤسسات التربوية أن تحدث تغييرا في نمط برامجها ومناهجها وتدق ناقوس الخطر بان لا تطور دون تغيير في كل أنماط المنظومة التربوية.(صالح بلعيد : ب س، ص 296.)

- **الهوية الوطنية في ميزان التاريخ:**

تختلف المجتمعات والأمم في نظرتها للهوية الوطنية وتحديد مفاهيمها، فهناك العديد من التعريفات ومقومات الهوية الخاصة بكل مجتمع كما هو الحال في الجزائر تنبع هذه المفاهيم والمقومات من الصيرورة التاريخية لكل دولة ومن الحضارات التي مرت عليها ومن عادات وتقاليد الأجداد الذين افنوا أعمارهم في بناء التاريخ .

وتعرف الهوية على أنها "مفهوم اجتماعي نفسي يشير إلى كيفية إدراك شعب ما لذاته، وكيفية تمايزه عن الآخرين، وهي تستند إلى مسلمات ثقافية عامة مرتبطة تاريخيا بقيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية للمجتمع ." (سليمة فيلالي: 2013، ص 185.)

وتبنى الهوية وترسخ لأبناء المجتمع الواحد جيلا بعد جيل عن طريق الأسرة والمدرسة والمساجد وكل مؤسسات المجتمع ويتم الحفاظ على مقوماتها بكل ما أتيح من قوة .

ولقد مر على الجزائر منذ آلاف السنين الفينيقيين ثم الرومان، الوندال فالبيزنطيين، فالعرب والترك والفرنسيين كلهم عمروا الجزائر وتركوا بصماتهم في الفكر والثقافة الجزائرية سلبا وإيجابا وإذا ما عدنا للتاريخ نجد أن الهوية الجزائرية واجهت تحديات تهدد مقوماتها من لغة ودين وتاريخ عبر كافة المراحل التي مرت بها نظرا لأنها كانت محل أطماع القوى الإمبراطورية التي بسطت نفوذها على هذه المنطقة منذ القدم. (سليمة فيلالي: 2013، ص 187.)

إن المرحلة الأهم في تاريخ الجزائر والتي أثرت عليها ليست بالبعيدة فرغم ما تعرضت له من خوف بسط النفوذ الاسباني إلا أنها استطاعت تجاوز هذه المرحلة بالاستنجاد بالحكم العثماني الذي لم يدم والذي ما كاد يستمر حتى حلت مرحلة الضعف وانتشار المرض الأوروبي بالغزو والطمع في دول القارة الإفريقية وهي المرحلة التي لازالت الجزائر تعاني ويلاتها حتى اليوم .

جابهت الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي تحديات عرضتها لشتى الأنواع من الفتن والاختبارات، فإستراتيجية الاستعمار كانت تهدف إلى استغلال ثروات الجزائر وإدماج اقتصادياتها بتفكيك نسيجها الاجتماعي ووحدتها الوطنية وطمس مقومات هويتها ومعالم شخصيتها العربية الإسلامية واتبع سياسات شيطانية في سبيل تحقيق ذلك بدأها بسياسة الإبادة ثم التفريق بين الأهالي وانتهى بفكرة الاندماج .

يمكن القول أن هذه المرحلة هي أهم مرحلة في تاريخ التحول وظهور التناقضات فالجزائر مرت بمرحلة انتقالية من مجتمع محلي "تقليدي" إلى مجتمع تعاقدي "حديث" ما أدى إلى إقرار أزمة

هوية على حد تعبير "محمد بوخبزة" أن الكل يتفق حول النتيجة التي أدت إليها كل التغيرات الاجتماعية والثقافية بالجزائر، سواء عند علماء الاجتماع أو علماء النفس الاجتماعي وغيرهم "تعايش" و"تواجد" لنموذجين لثقافتين متناقضتين ومتضاربتين ذلك أن التعايش الثقافي يمكن حصره في مجال يتصادم فيه الماضي بالحاضر، العادات بالتطور والتقدم، التكنولوجيا والمعرفة بالأمية والجهل، إن حالة اللامعيارية التي وصلت إليها المجتمع الجزائري تعود إلى اجتماع عناصر مثل تعدد المرجعيات والنماذج وتعارضها وغياب معالم واضحة بالإضافة إلى الفراغ الثقافي الذي ساد لسنوات عديدة مما ترك المجال واسعا لعملية التثاقف وذلك أمام عولمة الاتصال. لكن ما يجدر الإشارة إليه هوانه من جيل إلى جيل آخر، نجد أن القيم والمعايير تأخذ وتحمل معاني مختلفة ومتغيرة، فكما يرى "ن .دكار" وآخرون، فان استقلال الجزائر لم يحدث قطيعة على المستوى الثقافي، فبعد أكثر من ثلاثين سنة لم نتمكن من استرجاع الهوية الوطنية حتى الأجيال الجديدة التي لم تعرف الآلام الاستعمارية أصابها شيء من آثاره وجرحاته وهذا كله بسبب عدم إمداد وتسليم الأجيال السابقة للأجيال الجديدة نموذجا ثقافيا جاهزا ومهيكلا. (حمدوش رشيد: 2009، ص 127-131.)

ولم يقتصر الوضع على المجتمع فحسب بل تعدى ذلك إلى مؤسسات الدولة العامة التي تعاني وجود ثقافة غير محلية ولا تمت لمجتمع غربي بصفة تامة بل تتأرجح بين البينين .

- تجميد قانون استعمال العربية في الجزائر:

لا يمكن إبراز الجانب الايجابي في مكانة اللغة العربية وحده فالجانب السلبي منه أيضا له دوره في تسليط الضوء على ما هو قائم وفي توقع ما هو آت، والذي يُعتبر بمثابة مبادرة اجتماعية تبرز الاهتمام الاجتماعي في إطاره المنظم باللغة العربية .فبعد استرجاع الجزائر لسيادتها سخرت الأطراف المعادية للغة العربية ولعروبة الجزائر كل ما أتيح لها للوقوف أمام قوانين، التعريب واقتتالها بشتى المساعي والتماطل في البحث عن الحلول الناجعة لترقية اللغة العربية كما طفت إلى سطح الواقع شعارات تطالب بترسيم اللغة الأمازيغية يدعمها ويحركها التيار الفرانكفوني كلما أحس بقرب اجله في البلاد وعلى ذكر قول الدكتور " احمد بن نعمان "فرنسا تحارب الإسلام باللائكية وتحارب العربية بالبربرنسية." (سليمة فيلالي: 2013، ص 189.)

ولقد لجأت الجزائر إلى قانون التعريب، ويرى عبد العالي دبلة أن التعريب لا يعد مجرد عملية ضرورية لإعادة التوازن اللغوي في البلاد لصالح لغة الشعب الأصلية وإنما هي قضية وطنية بكل ما تعنيه هذه الكلمة ذلك أن الرئيس الراحل "هواري بومدين" أعلن في لقائه مع رؤساء الوفود التي اشتركت في المؤتمر الثاني للتعريب الذي عقد في (13-20 ديسمبر 1973) أن قضية

التعريب هي هدف استراتيجي من أهداف الثورة وجزء من الثورة الثقافية التي تهدف مع الثورة الزراعية والثورة الصناعية إلى ترقية الفرد والنهوض بالإنسان، وفي مناسبة أخرى قال: (إن حركة التعريب هي جزء من المسيرة الثورية ولابد أن تقودها العناصر التقدمية المؤمنة بالثورة ولن نسمح أبدا بأن تكون مجرد شعار يختفي وراءه أية عناصر رجعية لا تؤمن بالثورة لتجعل منه سلاحا يحقق أغراضا خاصة تتنافى مع الخط الثوري وتناهضه وتعمل ضده وهي ترفع لواءه.) (دبلة عبد العالي: 2004، ص 110.)

إن قانون التعريب في الجزائر جاء بعد أن اكتسحت الفرنسية عدة مجالات، منها الإدارة والتربية وغيرها، ويرى دبلة عبد العالي أنه إذا كانت قضية التنمية ترتبط ارتباطا لا ينفصم بقضية الاستقلال الوطني فانه لا يمكن – بالطبع –لشعب أن يستعيد استقلاله الحقيقي بدون استعادة هويته الوطنية ومنها لغته إذا كانت هذه اللغة معرضة بفعل الاستعمار إلى الحصار والاندثار، ويرى أن معرفة الوضع الذي كان عليه الشعب الجزائري طوال سنوات الاحتلال وعشية الاستقلال تسمح بادراك أهمية وضرورة التعريب في الجزائر ففي سنة (1962) كان الشعب في دوامة في حين كان عليه التخلص من آثار الاستعمار، فاللغة العربية التي كانت بالأمس القريب لغة أجنبية أصبح لها الحق أن تمثل مكان اللغة الفرنسية وتصبح من الناحية الدستورية اللغة القويمة الوحيدة ولغة السيادة . ونتيجة لهذه الظروف وغيرها تقرر نشر التعليم والتعريب في جميع المدارس والمعاهد ليصدر سنة (1962) مرسوم يقضي معرفة اللغة العربية عاملا حاسما في الترقية بالوظيفة العمومية. (دبلة عبد العالي: 2004، ص 111.)

أما في نجاح التعريب من عدمه فيرى انه لوحظ نجاح الأسلوب النموذج التجريبي في التعريب في مدارس محدودة تدرس فيها كل المواد باللغة العربية وفي سنة (1971) ابتدأ تنفيذ التعريب في الشعب العلمية ليصل انجاز التعريب في المرحلة الابتدائية إلى تعريب جميع السنوات وفيها الفرنسية لغة أجنبية، إلا السنة السادسة فالأقسام كانت مزدوجة تدرس فيها المواد الأدبية بالعربية والعلمية باللغة الفرنسية سنة (1973 – 1974) وفي المرحلة المتوسطة عربت كذلك ماعدا السنة الثانية التي تدرس فيها الرياضيات والعلوم الطبيعية باللغات الأجنبية ...الخ ليصل التعريب إلى الجامعة ففي سنة (1974) بدأت كلية الحقوق والعلوم الإنسانية باللغة العربية والفلسفة والتاريخ وف ي سنة (1976) أصبحت العربية إجبارية في كل الكليات. (دبلة عبد العالي: 2004، ص 112.)

لكن قانون التعريب في الجزائر لم يحظى بالاهتمام اللازم ولم تتم متابعته حيث برزت عدة مشاكل منها انه برزت عدة اتجاهات كل له مقولته في التعريب، فالاتجاه الأول هم دعاة الفرنسة أهم مقولاتهم تمثلت في:

- التعريب لا يهم الجيل الحاضر،
- اللغة العربية قاصرة على مسايرة التقدم العلمي والتقني ،
- اللغة العربية ليست مؤهلة لتدريس العلوم والرياضيات ،
- اللغة العربية قاصرة في المصطلحات العلمية والتقنية والإدارية .

أما الاتجاه الثاني فهم دعاة الازدواجية وتمثلت أهم مقولاتهم في:

- استعمال اللغة العربية للأدبيات والفرنسية للعلوم والرياضيات ،
- الازدواجية اللغوية تساعد الجزائر على امتلاك ناصية لغة متطورة .

والاتجاه الثالث والأخير وهم دعاة التعريب والأصالة وهذا الاتجاه يؤمن إيمانا مطلقا بوجوب تحقيق التعريب في الجزائر لا في مجال التربية والتعليم فقط بل في الإدارة والثقافة ووسائل الإعلام والمحيط الاجتماعي .

والحقيقة أن نتائج التعريب لم تكن ايجابية كلها، فان كانت قد حطمت احتكار النموذج الفرنسي المسيطر من منابع انتشاره، فإنها لم تكن قادرة على إنتاج منافس بحيث أن دعاة التعريب كانوا يستلهمون وسائلهم ومثلهم من الدول العربية التي بقيت تابعة لمستعمريها السابقين وهذا أدى إلى زيادة الصراع بين المعربين من جهة و المفرنسين من جهة أخرى، لان المفرنسين كانوا يحتكرون الإدارات والقطاعات الاقتصادية وهم يرفضون الإطارات المعربة خريجي الجامعات بينما كان المعربون يعتقدون أنهم لا يقلون كفاءة عن المفرنسين الذين سمحت لهم الظروف ونتيجة لأسباب تاريخية أن يحتلوا مواقع قيادية في الإدارة والمؤسسات الاقتصادية المختلفة التي أدت إليها عملية التنمية المطبقة والتي عهد بها إلى التكنوقراطيين الذين كانوا كلهم تكونوا في منظومة تعليمية فرنسية بينما بقي المعربون بعيدين عن ذلك. وقد انجر عن هذا الوضع أن أصبحت الفئات المعربة هي الأقل حراكا اجتماعيا لانعدام علاقتها بالقطاعات الحقيقية للإنتاج، وهكذا لم يؤد التعريب إلى إدماج النخبة المعربة في الحياة الاقتصادية واخذ فرصتها في التسيير في المجالات المتعددة والإدارات المختلفة، فالتعريب إذن لم يمس صلب الموضوع الذي انطلق من اجله بل بقي شكليا، فالمعربون مبعدون عن كل قرار سياسي واقتصادي والكلمة العليا كانت للمفرنسين المسيطرين على الوزارات الحيوية والقطاعات الاقتصادية المختلفة. (دبلة عبد العالي: 2004، ص 113 -115.)

ولقد انتقد الدكتور عثمان سعدي رئيس "الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية" بالجزائر تجميد قانون استعمال اللغة العربية، الذي صدر عام (1990)، وحمل النخبة الفرانكفونية

النافذة مسئولية ذلك .ولاحظ أن الفرنسيين الذين يحاربون قانون العربية في الجزائر لهم قانون حماية اللغة الفرنسية، الذي أصدرته الثورة الفرنسية سنة (1994). (بوعلام غمراسة: 2009 .)

وبالرغم من انعقاد عدة مؤتمرات في أوقات سابقة في الجزائر لتعريب الإدارة والتعليم إلا انه لم يتم ذلك، منها المؤتمر الذي انعقد في الجزائر من (12 – 20 كانون الأول 1973) والذي اقر المصطلحات الموحدة في الكيمياء والجيولوجيا ...الخ والذي أكد على أن كل خطر يهدد اللغة هو خطر يهدد الوطن. أما المؤتمر الآخر الذي انعقد في الجزائر لوزارة التعليم العالي في الوطن العربي كان في عام 1981 محوره العام (التعليم العالي والتنمية) إضافة إلى مؤتمرات أخرى للتعريب انعقدت في مختلف الدول العربية، وقد حثت هذه المؤتمرات جميعها على أن التعريب لا يكون شعارا نردده بل نحن في اشد الحاجة لمعايشته. (صالح بلعيد: 1995، 23 – 29.)

ويرى "صالح بلعيد"أن التعريب نال قدرا كبيرا من الدراسات والقرارات والملتقيات، وكانت معظم الدراسات –خاصة الرسمية– ترجع عدم تطبيق التعريب إلى قلة الموارد البشرية الوطنية المعربة. ولما تم تعريب التعليم ما قبل الجامعة بنسبة تكاد تصل المائة في المائة ودخول تلك الأفواج المعربة إلى الجامعة منذ سنوات (رغم اصطدامهم بعدم تعريب الجامعة) وتوفر الإطارات الوطنية المعربة، راحت بعض الإطراف تضغط على عدم تعريب المواد العلمية –استكمالا للتعريب المرحلي– تحتج بقلة وضعف وتنوع المصطلح العربي، وهذا سبب كارثة كبيرة على الوطن وبعض الأطراف تحاول ربح الوقت بتأخير تعريب الجامعة إلى أن يتوفر للعربية المصطلح والمراجع العلمية، وبعدما يقر المصطلح الموحد الذي تصادق عليه أكاديمية اللغة العربية في الجزائر والتي لم تنشا بعد، وكلا الأمرين اشد نكالا على العربية. (صالح بلعيد: ب س، ص 17.)

واهم مشكل هو ما تعلق بالمواطن البسيط والذي يذكره كذلك "صالح بلعيد" والمتعلق بالتعريب في المجال الطبي والذي افرز العديد من المشاكل كما عدد أسباب تركيزه على تعريب هذا المجال ومما ذكره نجد: "ومن هذا المنطلق أحببت أن أضيف بعض الدوافع التي تجعلنا نعرب هذا المجال قبل غيره هي:

- علاقة الطبيب والممرض والصيدلي اليومية بالمواطن العربي الذي تستفحل فيه الأمية، ولا شك أن المواطن بحاجة إلى لغة يفهمها من الدين يقومون على تمريضه .
- استعداد طلبة الطب دراسة كثير من المواد باللغة العربية، وخاصة التي لها علاقة بالجانب النفسي أو الشرعي .

- سهولة تعريب هذا الميدان وخاصة في جانبه المصطلحي، حيث أن مصطلحات الطب عالمية وعامة، لا تقف عائقا أمام التعريب .
- نجاح التعريب في بعض الجامعات العربية.

ويرى أن ذلك أصبح ضرورة خاصة بعدما أكدت الدراسات أن تلقي الطالب العلم بلغته أكثر استيعابا مما يتلقاه بغير لغته، وصلاح العربية لهذا أمر مسلم به فقد سبق لها أن استوعبت كتاب الحاوي في الطب "لأبي بكر الرازي"، وكتاب الموجز والرمد "لابن النفيس"، وكتاب البيطرة "لحنين بن إسحاق" ... الخ فهذه الموسوعات لم تؤلف بالعربية أو تنقل إليها إلا بفضل الذخيرة اللغوية العربية التي تتوفر عليها. (صالح بلعيد: 1995، ص 32، 33.)

ويعتبر الفرنسيون خط احمر تعريب ثلاثة ميادين: إدارة الدولة الجزائرية، الاقتصاد، التعليم والتقانة بالجامعة، عندما صدر قانون تعميم استعمال اللغة العربية يقول "بوعلام غمراسة" في مقال له عن المجلس الشعبي الوطني يوم (27 ديسمبر 1990) أدلى وزير الفرانكفونية الفرنسي "آلآن ديكو" في نفس اليوم بتصريح معادي للقانون، وشنت الصحافة الفرنسية حملة ضارية عليه، وعندما ألغى الرئيس "اليامين زروال" تجميد القانون تحرك النواب الفرنسيون في البرلمان الأوروبي، الذي اصدر في نوفمبر (1997) بيانا بواسطة لجنته الفرعية لحقوق الإنسان جاء فيه: "إن سياسة التعريب جاءت نتيجة عمل فوج في ميثاق (1976)، وان اللغة العربية التي فرضت على المجتمع الجزائري هي اللغة الفصحى، وهي لغة مصطنعة بعيدة عن المجتمع، وعن العربية التي يتكلمها الشارع الجزائري، فالعربية الفصحى فرضت عنوة في التعليم والقضاء، وقد الحق تعليم الفصحى الضرر بالفكر ومكن الفكر الظلامي الديني من الانتشار، وادخل الحركة الإسلامية للبلاد ." (بوعلام بوغمراسة: 2009.)

- **عدم التجديد في الإدارة بصفة تميزها عن المرحلة الاستعمارية:**

وإذا نظرنا بنفاد إلى "التقدم" و"التخلف" وهما الوجهان المتناقضان للحياة في عصرنا هذا، لوجدنا جوهر الفرق بينهما في الإدارة، فالتقدم يعني بالضرورة بلوغ مجتمع من المجتمعات حالة من الكفاية الإدارية تمكنه من تعبئة موارده البشرية والمادية والعلمية في مختلف مجالات حياته أو بعضها على الأقل ومن تشغيلها وتوجيهها في ضوء ما حدد من أهداف بحيث يتحقق له في النهاية وبصفة مستمرة ناتج يفيض بدرجة ملحوظة عن كل ما تم إنفاقه وبذله فيه من جهد، فينشا اطراد "القيمة المضافة" حركة المجتمع المستمرة إلى أعلى وإلى أمام، أما التخلف فمعناه استمرار قصور المجتمع عن تعبئة وتشغيل وتوجيه موارده بالمعدلات المرجوة وفق مستوى أهدافه وتطلعاته. (مجلة التربية: 1982، ص 72.)

فانحطاط المؤسسة العامة ليس دائما وبالضرورة خارج هذه المؤسسة وإنما قد يكون داخل المؤسسة بحد ذاتها، في مستخدميها في طبائعهم، في ثقافتهم، في بنيتهم الديمغرافية ،في تنظيمهم، في توزيعهم على المهام في مؤهلاتهم في مواهبهم، قدراتهم الإبداعية، في الوسائل المسخرة لتسيير وتطوير الأفراد في المؤسسة ...وغيرها. وان العوامل الأخرى مثل التكنولوجيا، المحيط ، حجم وعمر المؤسسة .... عوامل خارجية مساعدة أو معوقة في آخر المطاف، أن أهم سبب أزمة المؤسسة العامة يعود لإهمال تنظيم القوى العاملة وتقهقره إلى مرتبة ثانوية بسبب عدة عوامل. (بشاينية سعد: 2002، ص 1-2، 13.)

أما "كمال بوقرة" فيرى أن مشكلة المؤسسات الجزائرية لا ترتبط فقط بعدم تكيف ثقافة الفرد الجزائري بثقافة المؤسسة والتنظيم الذي يعمل فيه وإنما هذه الثقافة في حد ذاتها تحمل في طياتها مشكلات وأزمات مختلفة منه ما هو موروث عن عصر الضعف الذي مرت به المجتمعات العربية الإسلامية أي ثقافة عصر ما بعد الموحدين كما يقول مالك بن نبي، ومنها ما هو راجع إلى سوء التفاعل مع الثقافة الغربية المعاصرة وما تحمله من قيم ايجابية وسلبية ... فالضعف أدى إلى عدم النجاح في عملية التثاقف التي حدثت بين الثقافة الأصلية والثقافة الوافدة وهذا ما أنتج ثقافة مشوهة لا هي ثقافة حديثة تحمل قيم العقلانية والرشد والحرية والديمقراطية ولا هي ثقافة أصيلة تستبطن قيم الصدق والوفاء والتراحم والعدالة والحق والواجب. (كمال بوقرة: 2008،ص 4.) و هو ما يبرر قول"بشاينية سعد" سابقا فللحالتين علاقة ببعضهما البعض ليضيف"كمال بوقرة" أن مشكلة المجتمعات النامية لا تكمن في عدم امتلاكها لوسائل الإنتاج المتوفرة في المجتمعات المتقدمة إنما عمق المشكلة وجذورها هو عدم امتلاكها (الجزائر مثلا) لثقافة عقلانية راشدة تواكب التطور الموجود في المجتمعات الأخرى أي أن أي خلل يعاني منه الفرد أو الجماعة أو المنظمة فهو في الأساس خلل أصاب عالمه الثقافي بإبعاده المعرفية والسلوكية والروحية. (كمال بوقرة: 2008،ص 14،15.)

وتشير الملاحظات بان عنصري اللغة والدين يلعبان دورا حاسما في تحديد مدى خطر التبعية الثقافية، فتثاقف المجتمع الجزائري مع المجتمع الفرنسي في القرن التاسع عشر والعشرين أفرز نوعين من التبعية الثقافية. فمن جهة نجح الاستعمار في بث لغته ليس فقط بين النخب بل أيضا بين عامة الناس، فأصبحت الفرنسية ليست لغة اغلب المؤسسات فحسب في ظل الاستعمار فقط بل وبعده أيضا أي لفترة ما بعد الاستقلال. (محمود الذوادي: 2010 ،ص 46.)

واللغة العربية استبعدت في وقتنا هذا من المؤسسات الإنتاجية، والشركات الصناعية حتى تولد عند بعضنا اقتناع بعدم صلاحيتها كوسيلة إنتاج، وقد زكى كل هذا الإهمال التام بالبحث اللغوي،

أضف إلى هذا انقطاع التواصل الثقافي بين الجزائر والبلدان العربية. وهذا العامل كان السبب الكبير –عندنا– في عجز العربية عن التعريب وعن إيجاد المصطلحات العلمية.(صالح بلعيد: ب س، ص 18.)

في حين هناك مصادر تفيد بان هناك قرار من وزارة الداخلية وهو قرار تعريب الإدارة والذي سيطبق في الأيام القليلة المقبلة حيث تعتزم وزارة الداخلية والجماعات المحلية، توجيه تعليمات لمختلف القطاعات والهياكل التابعة لها، تلزمها بمراسلة الوزارة باللغة العربية فقط، حيث تؤكد الأخبار الأولية أن الأوامر وزعت مبدئيا على مصالح الوزارة، ليتم تعميمها عن قريب على مستوى الإدارات التابعة للقطاع على غرار مديريات الأمن، مصالح الحماية المدنية، الولايات، الدوائر، والبلديات.

كما أن وزير الداخلية "الطيب بلعيز" أصدر الأسبوع المنصرم تعليمة وزعت في مرحلتها الأولى على مستوى الوزارة وجميع مصالحها، طالب فيها بعدم مراسلته باللغة الفرنسية مهما كان السبب، وأن إرسال البيانات والتقارير إلى الوزير سيكون من هنا فصاعدا بالعربية فقط، في حين دعا الأطراف المتلقية للأوامر بالالتزام بهذه التعليمات وتنفيذها على المستوى الداخلي قبل تعميمها لتشمل فيما بعد كافة القطاعات المنبثقة عنها والمذكورة سابقا.

وتعد هذه التعليمات، ضمن أولى قرارات الوزير الجديد بعد تسلمه حقيبة الداخلية خلفا لسلفه "دحو ولد قابلية"، ويبدوا أن ملف تعريب الإدارة الجزائرية من بين أولى أولويات الوزير العين في التغيير الحكومي الأخير، وكانت وزارة الداخلية فيما سبق تتعامل بالفرنسية بالإضافة إلى أن كل الوزراء تقريبا الذين تداولوا على المنصب خطاباتهم كانت بالفرنسية كذلك، ويعد ملف التعريب ملفا شائكا ولم يفصل فيه منذ الاستقلال.

وتتحدث الأخبار المتداولة، أنه وبعد معاينة"بلعيز" لانتشار استعمال اللغة الفرنسية من قبل إطارات الوزارة، والمديريات، والهيئات التابعة للقطاع ومن الولايات، قرر التخلي عنها والعمل اعتبارا بمبدأ اللغة الوطنية الأولى في البلاد، والتزاما كذلك بالقوانين والتشريعات التي تلزم الإدارة بالتعامل باللغة الوطنية.

ويأتي هذا القرار، في وقت تباشر فيه أطراف اجتماعية وناشطون مدنيون حملة لجمع مليون ونصف مليون توقيع لتعريب الإدارة الجزائرية، وهي التي تلقى رواجا وموافقة واسعة من قبل الأغلبية الساحقة التي تسعى وراء تحقيق هذا المطلب، وتفكر هذه الأطراف في مراسلة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" لدعوته إلى توجيه أمر للقضاء على الوثائق الإدارية الحكومية المدونة باللغة الفرنسية، والالتزام باستخدام العربية كلغة أولى مثلما يقرره الدستور، على أن تشمل الأوامر المؤسسات الخاصة كذلك.

ويقول أعضاء من حملة مليون ونصف مليون توقيع، "إننا لم نشاهد أي أثر للتعريب سوى شيء ضئيل، وأن الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري تريد التعريب، لأن اللغة العربية هي اللغة القومية، ومع ذلك ما تزال تعيش على الهامش كلغة أجنبية في وطنها والشواهد على ذلك كثيرة لا تحصى، فالإدارات الحكومية لا تعترف ولا تقبل ما يقدم لها بالعربية من طلبات وشكاوى ووثائق، وتجبر المواطنين على تقديمها باللغة الفرنسية "، لكن في المقابل تتحجج معظم الإدارات بصعوبة التعامل باللغة الوطنية وأن الالتزام بهذا المبدأ غير مقبول. (أديب زكي: http://eldjazaironline.net/home/index.).

إن تأكيد هذه المقولة وتطبيقها على ارض الواقع لازال لم يشهد له ولم يرى له أي دليل، وتعتبر كل هذه الأوضاع التي تمر بها اللغة العربية في الجزائر لا يمكننا الجزم بان اللغة العربية ستفقد مكانتها بقدر ما يمكننا القول أن هذه اللغة ستستعيد هذه المكانة بقدر ما تعانيه الطبقات المختلفة من المثقفين وغيرتهم على هذه اللغة ليس لعدم قدرتهم على إتقان اللغات الأخرى، بل لان لهذه اللغة دور كبير في حياتهم العلمية والعملية والدينية والفكرية .

ثالثا: أهم أسباب دخول اللغات الأخرى إلى الجزائر

لقد واجهت اللغة العربية عدة تحديات في دول المغرب العربي خاصة في الجزائر خاصة في الفترة الاستعمارية، لكن هناك أمور أخرى غير الاستعمار ساهمت في التنوع الثقافي واللغوي قبل حتى دخول الاستعمار لهذه الأوطان، وهو ما أدى إلى دخول العديد من اللغات إلى هذه الدول منها الجزائر، وتعرف الأخلاقيات في كل مجتمع على أنها نتاج تطور تاريخي طويل لهذا فإنها جوهرية في تكوين المجتمع وفي المحافظة والاستقرار على حياته الاجتماعية، ويمكن تحديد أخلاقيات كل مجتمع في: المعتقدات الدينية، عادات المجتمع وخبراته وتقاليده، الثقافة الوطنية، القبيلة، العشيرة والعائلة والجماعات المرجعية، قادة الرأي والأدوار النموذجية. (محمد بن بوزيان، نجيب بن سليمان: 2009، ص10.)

من هنا يمكن القول أن كل دولة لها خصوصيتها إضافة إلى ما قد تجنيه من الثقافات المجاورة، والحفاظ على خصوصيتها بالطبع يحفظ مكانتها.

فأهل اللغة العربية لا يأمرون بالقطيعة من هذه اللغات أو الثقافات فديننا السميح يأمر بتعلم اللغات والثقافات فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (اطلبوا العلم ولوفي الصين) ومعناه الأمر باكتساب الثقافات المتعددة بعد الانتهاء من الثقافة الإسلامية وحتى قبل الانتهاء منها على شريطة تصحيحها وترسيخها في الذهن أولا واعتبارها الكنز الأثمن يمكن الافتخار بتوزيعه على العالم.(عثمان

الكعاك: 1972، ص 20- 22 .) لذلك كانت هناك ثقافات ولغات بنائية وظيفية وأخرى هادمة استعمارية فالتفرقة بين كليهما واجب المعرفة ويستوجب الحيطة والحذر.

إن الأسباب الجلية والخفية المؤدية إلى ظهور اللغات والثقافات المجاورة في ارض الوطن متعددة ويمكن حصر بعضها على الأقل كما يلي:

1) الموقع الجغرافي:

إن دول المغرب العربي والجزائر خاصة لها موقع في هذه الأرض بأربعة نوافذ:

أ- نافذة شرقية:

- جاء منها الفينيقيون والكنعان العرب في القرن الثاني عشر قبل الميلاد منها تعلمت الفلاحة والتجارة والصناعة والملاحة والكتابة.
- جاء منها العرب: منهم تعلمت الإسلام والعربية والحضارة الإسلامية .
- جاء منها الإيرانيون: تعلمت منهم نظام الحكم والعسكرية الفنية والزراعة ...الخ
- جاء منها الأتراك: تعلمت منهم فن القلاع والحصون والأسلحة النارية ...الخ

ب- نافذة جنوبية:

- جاءت منها الحضارة الزنجية الأولى التي تشمل الموسيقى وفنون النحت والمسرح والصناعات التقليدية.
- جاء منها البربر من اليمن، كذلك الحضارة المصرية (قرطاجة) القرن السادس قبل الميلاد ...الخ

ت- نافذة شمالية:

- جاء منها الرومان واليونان والنورمان والأسبان والأندلس والايطاليون والفرنسيون والانجليز .

ث- النافذة المغربية:

- جاء منها المراكشية والمرابطية والموحدية والأندلسية والبرتغالية والوندالية والقوطية والأميركية . (عثمان الكعاك: 1972، ص20- 22.)

كما لم يدخر العرب جهدا لنشر العربية من خلال رحلاتهم التي يزخر بها التاريخ والمؤرخين والرحالة في كتاباتهم ومن أهم أسباب انتشار اللغات هم الرحالة العرب الذين أتوا بهذه اللغات وروحهم المغمورة بطلب العلم والتأليف.

2) الاستعمار:

في اللغة العربية له معنيان احدهما ايجابي وهو معنى لغوي وهو كلمة مشتقة من عمر، يعمر، أعمارا بمعنى تشييد وبناء والأرض المستعمرة هي الأرض المأهولة بالسكان. ومعنى آخر سلبي كريه وممقوت مستعمل كمصطلح في أدبيات العلوم الاجتماعية يفيد معناه الاحتلال والغزو والظلم السياسي والاقتصادي والثقافي ...الخ وهو استيلاء دولة على ارض دولة أو شعب واحتلالها عنوة وإخضاعها لسيطرتها السياسية والاقتصادية والثقافية، بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية وهو ثلاثة أنواع (مستعمرات الاتجار، الاستغلال، الاستيطان .). وتطور مفهوم الاستعمار إلى ما يسمى بالاستعمار الجديد وهو استعمار مقنع تمارسه الدول الكبرى على بلدان العالم الثالث التي كانت معظمها تحت الاستعمار عن طريق العلم والتكنولوجيا والخبرة التقنية، والاستعمار المقنع هو في الواقع سيطرة اقتصادية، مالية ،ثقافية، سياسية وعسكرية أحيانا. (عبد المجيد لبصير: 2010، ص 52-54.)

إن أي شعب من الشعوب لا يفقد حياته وكيانه تحت أي تأثير خارجي إلا عندما يفقد لغته ويصبح من الناطقين بلغة حكامه فعندئذ فقط يموت الشعب ويذوب في بوتقة الغير ليصبح جزءا من امة أخرى، ونفس المثال ينطبق على الدولة التي تحكم شعبا من الشعوب فإنها قد تتمكن من السيطرة السياسية والاقتصادية عليه بمجرد أن تتمكن من السيطرة على المقاومة العسكرية ولكنها لا تستطيع أن تقضي على اللغة إلا بإرادة منه ولا تستبقى موجودة على أية صورة من الصور وينشا تفاعل وتنازع بين لغة الحاكم والمحكوم ويستمر الصراع مدة تقصر أو تطول بحسب قوة كلتا اللغتين وقد ينتهي الصراع إلى غلبة إحدى اللغتين أو إلى تكوين لغة جديدة مزيج من اللغتين بنسب متفاوتة وتتمثل هذه الحالة في اللهجة العامية الجزائرية في المناطق الحضرية حيث وقع الصراع والاحتكاك المستمر بين اللغة الدخيلة والأصلية. وعلى كل حال فاللغة الدخيلة تنتشر بصورة تدريجية وبسرعة متفاوتة فهي تنتشر في مراكز الحكومة الرئيسية قبل مراكزها الثانوية، وفي المدن قبل القرى، وفي المناطق التجارية قبل المناطق الزراعية، وفي كل واحدة من هذه البيئات: بين موظف الحكومة قبل سائر الناس وبين المتعلمين قبل الأميين، وباختصار تنطلق من المؤسسات الرسمية إلى الشوارع ثم إلى البيوت، لتنحصر اللغة الأصلية بذلك من جميع ميادين الكتابة وتصبح لغة مشافهة فقط. إلا أنها قد تنهض (من حالتها شبه الميتة) إذا شحذت همم أبناء هذه الأمة وصدقت نواياهم وصحت عزائمهم.(احمد بن نعمان: 2008، ص8)

ومن خلال قراءة مؤلفات فرنسية حول الفرنسية في الجزائر نرى "ستيفان غريل" وهو يعبر عن أسفه بمرارة للخطأ الكبير الذي وقعت فيه الكنيسة حسب رأيه لأنها لم تستغل الظروف المواتية لتوسيع الخريطة المسيحية في البلاد ولم تعمل على ترسيخ الدين في قلوب الأهالي كما فعل الإسلام

فيما بعد وكرر أسفه في كون الكنيسة الإفريقية لم تعمق نفوذها في الريف ولم تتغلغل في الأوساط الشعبية من اجل إكمال الوحدة الدينية واللغوية (اللاتينية) وتمتينها بصورة لا يمكن فصمها. (محمد بشير شنتي: 2008،ص 31.)

وفي هذا المعنى يقول الفيلسوف الألماني "هاردر": '...أن اللغة سواء اقلنا أنها خلقت دفعة واحدة من قبل الله، أم ذهبنا إلى أنها تكونت تدريجيا بعمل العقل، فلا يمكن أن نشك في أنها –في الحالة الراهنة– هي التي تخلق العقل أو على الأقل تؤثر في التفكير تأثيرا عميقا وتسدده، وتوجهه توجيها خاصا ... ومن ثم فاللغة القومية تعتبر بمثابة الوعاء الذي تتشكل به وتحفظ فيه، وتنتقل بواسطته أفكار الشعب. إن لغة الآباء والأجداد مخزن لكل ما للشعب من ذخائر الفكر والتقاليد والتاريخ والفلسفة والدين فقلب الشعب ينبض في لغته وروحه تكمن في بقاء هذه اللغة ."

ولما كانت اللغة بمنزلة القلب والروح للأمة كما يؤكد الفيلسوف، وكما يتبين لنا النظر بإمعان وتجرد لواقع الشعوب التي تعتزم نفسها وتحافظ على شخصيتها في عصرنا الحاضر فانه يتعين على كل امة أن تتمسك بلغتها الخاصة تمسكها بحياتها وتعتبر هذا التمسك بمثابة الواجب المقدس والحق المشروع الذي تهون في سبيله أرواح الأفراد. (احمد بن نعمان: 2008 ،ص8.)

ويعتبر الغزو السياسي والعسكري من أهم الأسباب الرئيسية لانتشار اللغة، والشاهد على هذا انتشار اللغة الآرامية في العالم القديم، وانتشار اللغة اليونانية في منطقة الشرق الأوسط واللغة اللاتينية في أوروبا الغربية، ولغة المايا في أمريكا الوسطى وأخيرا لغة الماندين في المنطقة الغربية من القارة الإفريقية ففي هذه الحالات لم يتبنى حكام هذه المناطق سياسة لغوية واضحة تقيد شعوب هذه المناطق لتعلم لغات هؤلاء الحكام بل تركوا الخيار مفتوحا وبشكل أساسي أمام هؤلاء الشعوب .فمن الأهمية بمكان أن نميز بين هذا النوع من المآل اللغوي المرتجل الذي تمليه الظروف المتغيرة من خلال تشجيع الشعوب المستعمرة أو المعتنقة لدين جديد أو الشعوب المتاجرة لتعلم لغة الغزاة ولغة المبشرين أو التجار، وبين تبني سياسة انتشار لغوي مخططة.وقد تكون سياسة نشر اللغة وهيمنتها داخلية وخارجية في البلاد المحتلة أوفي المستعمرات، فبما أن المناطق المعنية هي الآن تحت وطأة حكام امبرياليين فليس من الغريب أن تجد هؤلاء الحكام بتلك المناطق. وذلك من خلال تشجيع بعض من رموز الاحتلال وعلى الأقل، تشجيع استخدام لغة المستعمر، ولقد تباينت سياسات الاستعمار اللغوية في درجة التزامها ومتابعتها لنشر لغته، ولعل السياسة الفرنسية التقليدية أحسن مثالا على هذه الحالة، فهذه السياسة القديمة القوية اتسمت بتشجيعها لنشر اللغة الفرنسية في ما وراء حدودها الوطنية والاستعمارية. (برنارد سبولسكي، ترجمة عبد القادر سنقاوي: 2010، ص179-180.)، ذلك أن الاستعمار الفرنسي كما يرى البعض هو أسوأ استعمار على الإطلاق حيث يقول عبد الله ركيبي: "ولعل اصدق

تصوير لأنواع الاستعمار وأمزجة أصحابه سواء من الفرنسيين أم من الانجليز أم من الأسبان ما أورده المناضل المغربي "المهدي بنونة" على لسان قنصل اسبانيا في "تطوان" حين سئل: ماذا يحدث للمغرب إذا احتلته إحدى الدول الثلاث؟. فأجاب: " يرجح أن تحتل المغرب بريطانيا أو فرنسا وإذا قدر واحتلته بريطانيا فإنها ستحلبه كالبقرة حتى آخر نقطة، أما فرنسا فلن تصبر حتى ينزل الحليب إلى ضرع البقرة لكنها ستحاول ذبحها واكل لحمها ... !! " (عبد الله ركيبي: 1991، ص 21.)

3) العولمة:

لا يزال موضوع العولمة من الموضوعات الرئيسية التي تثير نقاشا واسعا في البلاد العربية وفي العالم على حد سواء، ولذلك تعددت التعريفات والمداخل لتحديد مفهوم العولمة وتعني العولمة تجاوز العلاقة بين المركز والمحيط وما تدفع إليه من ترابط في الأحداث التاريخية والتكوينات الاقتصادية الاجتماعية وآليات تحقيق هذا الترابط، أنها تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية فعلا تربط جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وتخضع لحركة واحدة. (برهان غليون، سمير أمين: 2002،ص 16 .)

إن المضمون الرئيسي للعولمة كما نعرفها اليوم هوان المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة في تاريخيتها الخاصة وحسب تراثها الخاص ووتيرة تطورها ونموها المستقلة نسبيا، على الرغم من ارتباطها بالتاريخ العالمي، قد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة وليس في تاريخ واحد. فهي تشارك في نمط إنتاج واحد يتحقق على مستوى الكرة الأرضية، وهي تتلقى التأثيرات المادية والمعنوية ذاتها، سواء تعلق ذلك بالثقافة وما تبثه وسائل الإعلام الدولية، أو بالبيئة وما يصيبها من تلوث، أو بالأزمات الاقتصادية أو بالأوبئة الصحية، أو بالمسائل الاجتماعية والأخلاقية. وعندما نقول إن العولمة تعني خضوع البشرية لتاريخية واحدة فهذا يعني أيضا أنها تجري في مكانية ثقافية واجتماعية وسياسية موحدة أوفي طريقها للتوحيد. (برهان غليون ،سمير أمين: 2002، ص 70.)

أما العولمة في مفهومها المستعمل حاليا والذي وضعته الدول الغربية، تعني النظام العالمي على مختلف شعوب العالم، لتحل محل سيادة الدولة الوطنية على مقدرات مجتمعها كما كان الحال من قبل على مر التاريخ الإنساني . فالعولمة كنظام عالمي جديد، تتجه نحو تحرير الاقتصاد والتجارة والمصارف والإعلام والثقافة والاجتماع من قبضة الدولة وسيطرتها على مؤسسات المجتمع ليدور في فلك العالمية والكونية بدلا من تلك المحلية والوطنية والقومية. (محمد الشبيني: 2002، ص 23.)

وتواجه اللغة العربية تحديات عدة منها تحدي العولمة التي تندفع في اكتساح جارف للخصوصيات اللسانية واللغوية والثقافية التي هي القاعدة الصلبة للوجود المادي والمعنوي للأمم والشعوب لتشكل بذلك خطرا محدقا بالهويات الوطنية وتواجه هذه اللغة اليوم باعتبارها وعاء للثقافة

العربية وللحضارة الإسلامية أخطارا تتفاقم بإطراء يأتي من هيمنة النظام العالمي الذي يرفض صياغة العالم الجديد متعدد الأقطاب والمراكز والثقافات، والذي يسعى لفرض اللغة الأقوى بحكم وقوة الفعل السياسي والنقل العلمي والثقافي والاقتصادي. والحقيقة التي يقرها الجميع أن اللغة الانجليزية هي اللغة الأكثر انتشارا بين سكان العالم. (فضيل دليو: 2010، ص 235.)

إن اللغة العربية الآن وفي عصر العولمة تواجه تحديات كبيرة جدا تتمثل في تيار الانجليزية الجارف وتتمثل في مظاهر العولمة اللغوية في العالم العربي عامة والجزائر خاصة فيما يلي:

- التداول بالانجليزية في الحياة اليومية .
- كتابة لافتات المحال التجارية بالانجليزية .
- التراسل عبر الانترنت والهواتف النقالة بالانجليزية .
- لغة التوظيف .
- قوائم الطعام في المطاعم . (فضيل دليو: 2010، ص236.)

إلا أننا في الجزائر نلاحظ أكثر من ذلك فبالإضافة إلى الانجليزية لغة العولمة نجد الفرنسية لغة المستعمر باستعمالها الواسع. من هنا يطرح التساؤل من الأقوى الاستعمار الفرنسي أم العولمة الأمريكية؟

هو سؤال ليس سهل الإجابة لكن المعلوم أن للغة العربية أعداء كما ركز البعض منهم على تحطيم اللغة العربية وخاصة في بلدان المغرب العربي باعتبارها أهم المستعمرات وتم وضع مخططات لذلك. (عثمان شبوب: 1972، ص9 .)، لكن بديهي أن لكل شعب قيما خاصة وكما يقول "تيار ولد العربي" مبرزا البديهيات حيث يقول: " ... وبديهي أن لكل شعب قيما خاصة انحدرت إليه من تجربته الثقافية والحضارية ولابد من تكييفها مع القيم الإنسانية الأخرى المعاصرة ليسهم بشكل ايجابي في تقدمه العام. غير أن الظاهرة التي يجب توضيحها ومناقشتها هي ظاهرة وضع التقدم العلمي بمظاهره المختلفة والتراث الفكري والثقافي القديم لأي شعب كشيئين متناقضين إن الذين يقدمون مثال أوروبا دائما كحجة دامغة نسوا انه لولا أوروبا الزراعية القديمة لما كانت أوروبا الصناعية الحديثة فالثقافة الأوروبية القديمة هي التي صنعت أوروبا الحديثة. صحيح أن هذا التراث القديم يحتوي دوما على عناصر ميتة، ولكن المهم هوان هذا التراث يحتوي على نواة حية هي التي لعبت دورا في تحريك المجتمع. ولذلك عندما نريد تجديد مجتمعاتنا على أسس من تراثنا القديم فإننا نعمد إلى التخلص من الجوانب السلبية المهترئة وبعث الحركة في النواة من جديد. كما كان من

الضروري للعربي أن يعرف لغته (نثرها ونظمها) ويعرف شعراءها فكان لابد أن يعرف انساب العرب وأخبارهم، وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأخبار الفتوحات الإسلامية، وتواريخ الخلفاء والدول، وكان لزاما عليه إكمالا لثقافته أن يعرف بلاد الإسلام ومدائنها والطرق المؤدية إليها، مع ما ثير من أحوال أهلها وصفاتهم وعاداتهم. (تيار ولد العربي: 2006، ص 3.)

ومن هنا فانه يستطيع أن يعرف قيمة لغته وعاداته وتقاليده فتكون لغة غيره ثقافة تمكنه من امن شرهم ومعرفة طرق تفكيرهم لا عبئا يؤدي به إلى تقليدهم والانحراف عن مبادئه وقيمه، ومن أهم ما قيل في العولمة أنها عبارة باتت مشحونة عاطفيا في الخطاب العام تنطوي على الوعد بمجتمع مدني دولي، موشك على دخول حقبة جديدة تنعم بالسلام والديمقراطية غير أنها تعني برأي آخرين، التهديد المتمثل بهيمنة اقتصادية وسياسية أمريكية، مع عاقبتها الثقافية المتمثلة بالتحول إلى عالم خاضع للهيمنة. تشكل اللغة فيه العامل الحاسم فاللغة الانجليزية هي الكونية العالمية الدارجة للثقافة الكوكبية الناشئة وليس ثمة أية منافس في الأفق، والمجتمع يتوسع باستخدامها أطلق على أنها ثقافة دولية تخص قادة الأعمال والسياسة، محركها الأساس هو مجال الأعمال الدولي، وهو المحرك نفسه الذي يحرك عمليات العولمة الاقتصادية والتكنولوجية، غير أن من شأن التفكير بهذه الثقافة من منطلق تلك القلة، يقال انه ثمة ملايين ممن سيكونون سعداء إذا ما دعوا وممن يحرصون على الانخراط فيما تلطف السوسيو لوجيون بإعطائه اسم "التدجين القائم على التوقع" "التدجين الإستباقي".(بيترإل.بيرغر، ساموبل هنتنغون، ترجمة فاضل جتكر: 2004، ص 15-17.)

4) العلمانية:

في اللاتينية العالم أو الدنيا، ثم استعمل المصطلح في عصر التنوير بمعنى (المصادرة الشرعية لممتلكات الكنيسة لصالح الدولة) ثم تم تبسيط التعريف ليصبح (فصل الدين عن الدولة) ولقد تطور المعنى ليصبح أكثر شمولا فالعلمانية هي العقيدة التي تذهب إلى أن الأخلاق لابد من أن تكون لمصالح البشر في هذه الحياة الدنيا واستبعاد كل الاعتبارات الأخرى الممتدة من الإيمان بالإله أو الحياة الآخرة. (برهان غليون، سمير أمين: 2002، ص 234.)

كما تعتبر "إقامة الحياة بعيدا عن الدين أو الفصل الكامل بين الدين والحياة."(محمد عوض الهزايمية: 2007، ص234.) ولقد كان للعلمانية وهي وجه من وجوه العولمة دور في نقل الأفكار وهي المسئولة عن تحول المجتمع من النمط التقليدي إلى النمط الحديث الذي يوجهه العلم والمنطق والتكنولوجيا وسيادة نسق القيم الذي يؤكد على العمل والكفاءة الإنتاجية واستخدام المنطق في حل المشكلات. (سميرة احمد السيد: 1997، ص138.) ويؤكد عميد الأدب العربي "طه حسين" ذلك حيث

قال: "التعليم عندنا على أي نحو قد أقمنا صروحه، ووضعنا مناهجه وبرامجه منذ القرن الماضي على النحو الأوروبي الخالص، ما في ذلك شك ولا نزاع، نحن نكون أبناءنا في مدارسنا الأولية والثانوية والعالية تكوينا أوروبيا لا تشويه شائبة ." ثم يمضي: "إن من السخف الذي ليس بعده سخف اعتبار مصر جزءا من الشرق واعتبار العقلية المصرية عقلية شرقية كعقلية الهند والصين ." فقد حدت دول إسلامية كثيرة حذو مصر آنذاك في وضع مناهج قائمة على أساس النحو الأوروبي، فنشرت التعليم العلماني وشجعته من خلال إضفاء اهتمام الدولة على هذا اللون من التعليم وإفساح المجال أمام التعليم لحمل الألقاب العلمية الرفيعة (الماجستير والدكتوراه)، وفتح المدارس الأجنبية التي اهتمت باستيعاب أبناء الطبقة الراقية يعلمونهم اللغات الأجنبية ومن ثم إعداد طريقة للقبول في الدراسات العليا من ضمنها النجاح باللغة الأجنبية على اعتبار أن مستوى الامتحان عال لا ينجح فيه من درس في المدارس الأخرى، وهؤلاء يدخلون هذه البرامج ويرشحون لقيادة الأمة. إن علمنة التعليم أدت إلى تقليص حجم التعليم الديني وتقليص نفوذ خريجيه ووضع حملة الشهادات وبالذات الواردة من الخارج في صدارة المجتمع ومنحهم لمعانا وأهمية مما يجعلهم موضع القدوة بعدان صاروا موضع تأثير، ومن مظاهر العلمانية الأخرى الاختلاط في بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، والبعوث التي ترسل إلى الدول الأجنبية من بلاد المسلمين لينهلوا الثقافة الأجنبية قبل الثقافة الإسلامية." (محمد عوض الهزايمية: 2007، ص 234-235.)

5) الانتشار الثقافي والاتصال الثقافي:

يشير الاتصال الثقافي إلى عملية التفاعل والاحتكاك بين جماعة وأخرى في المجتمع الواحد أو بين أفراد المجتمع ومجتمع أو مجتمعات أخرى. ولما كانت عملية الاتصال الثقافي تؤدي إلى انتشار العناصر الثقافية من جماعة إلى أخرى فانه تمثل مصدرا مهما للتغير الاجتماعي أي الاتصال الثقافي هو المسئول عن الانتشار الثقافي والانتشار الثقافي عملية انتقائية ذات اتجاهين فالمجتمعات النامية تستعير كثيرا من العناصر الثقافية من المجتمعات الأكثر تقدما، وتقبل المجتمعات النامية للعناصر الثقافية المستعارة يكون انتقائيا والاستعارة الثقافية قد تتطلب تعديلا لكي تتلاءم مع عناصر الثقافة السائدة المرتبطة بها. (سميرة احمد السيد: 1997، ص 41،42.)

6) التبعية:

يدل هذا التعبير على مجمل العلاقات غير المتساوية مع سيل تراكمي إلى التفاقم في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية. انه يستعمل غالبا لوصف الوضع في البلدان النامية بمواجهة الدول المتقدمة. (ريمون بودون، فرانسوا بوريكو، ترجمة سليم حداد: 1986، ص 137.)

ومما لا شك فيه أن الكتابات حول مسالة التبعية بين المجتمعات في القرن العشرين ركزت اهتمامها على خطر التبعية الاقتصادية وهمشت في المقابل خطر التبعية الثقافية على المجتمعات النامية، ويبرز هذا التوجه الفكري خاصة عند المفكرين الماركسيين في علمي الاقتصاد والاجتماع على الخصوص. وما مدرسة نظرية التبعية التي نادى بها "جندر فرانك" وينادي بها أتباعه في أمريكا اللاتينية وغيرها من البلاد في العالم إلا أشهر مثال للنظر إلى التبعية على أنها في المقام الأول قضية اقتصادية، أما نظرية الرموز البشرية في هذا الكتاب فهي ترى أن تبعية مجتمعات العالم الثالث للمجتمعات الغربية على مستوى المنظومة الثقافية هي مسالة أكثر خطورة من التبعية الاقتصادية لأنها تبعية تصيب مركزية هوية الإنسان والمجتمع والمتمثلة في الرموز البشرية. أنها تبعية تضر بأعز ما يملكه الجنس البشري وما يميزه عن سواه من الأجناس الأخرى ويعطيه السيادة عليها، فالتبعية الثقافية لمجتمع ما إلى مجتمع آخر هي تبعية لا تمس جوانب هامشية أو جانبية للمجتمع التابع، بل هي تبعية تهاجم جوهر المجتمع التابع والمتمثل في عناصر منظومته الثقافية. (محمود الذوادي: 2010، ص 45-46.)

7) الاستتباع الثقافي:

يحمل معنى القسر والإكراه يهدف إلى محو الشخصية وإبقاء الإنسان على أرضه تابعا مكبل الإرادة يشاهد بأم عينه كيف تشوه معالم تاريخه وكيف يعبث بتاريخه وتراثه الحضاري وكيف يتم عزله عن محيطه العاجز عن نجدته، وهذا ما يحدث في مجتمعاتنا العربية ويعد الاستتباع الثقافي مفهوما لا يختلف عن التبعية التي قد تكون طوعية أما الأول فهو مرتبط دائما بالإلزام والجبر والإكراه على التبعية والامتثال وحذوا النُمذجة الثقافية الغربية .ويرجع الخبراء عندنا ابرز سمات الاستتباع الثقافي في وطننا العربي إلى المحاولات الهادفة إلى فرض الاغتراب اللغوي والثقافي، وطمس معالم الشخصية العربية. (سامية جفال: 2013، ص 346،347.)

8) الاغتراب:

يخدم في توصيف اشد الظاهرات تباينا وتنوعا، في ميدان الاقتصاد والسياسة، وعلم النفس إلى جانب الفلسفة واللاهوت واكتسب أهمية كبيرة في الكتابات التي تعالج المجتمع الحديث وأزمة الحضارة، وهو عند "هيجل" تلك العملية التي من خلالها يفقد الإنسان جزءا من ذاته في الوجود الخارجي، وفي هذا الفقد إما أن تعثر الذات على نفسها في العالم الذي أنتجته فتتكامل مع ذاتها، وإما أن يكون العالم الذي أنتجته الذات غريبا عنها ولا ينتمي إليها، بل ويقف عدوا لها. (فيصل عباس: 2008، ص 5،10.)

لقد ظن الإنسان انه قد تحرر من القيود الخارجية وانه أصبح له حق التعبير وانه يعبر عن رغباته هو، مع انه يعبر عن رغبات اختيرت له، وهكذا تتولد لديه قرارات ليست قراراته وهذا هو احد الأوهام الكبرى التي لدينا عن أنفسنا ولقد نجحنا في إقناع أنفسنا بأننا نحن الذين "نصنع القرار" بينما نحن في الحقيقة نتطابق مع توقعات الآخرين مساقين بالخوف وبتهديدات مباشرة أكثر إزاء حياتنا وحريتنا. (فيصل عباس: 2008، ص 14.)

فالمثقف العربي بشكل عام قد يكون –إضافة إلى تخصصه- على دراية بدرجة أو بأخرى بالفلسفة والتاريخ والسياسة والاقتصاد والفنون ...الخ، ولكنه فيما يتعلق باللغة وعلم اللغة قد لا يكون على دراية كافية وقد يكون مفهومه عن اللغة وطبيعتها وعلاقتها بالمجتمع وبالفكر، اقرب إلى المفهوم الأسطوري أو الفلكلوري وفي هذه الحالة فإن مواقفه تجاه لغته ولغات الآخرين، وبالتالي نحو الآخرين ونحو العالم لن تكون صحيحة تماما، أو تكون ناقصة أو مشوهة في أحسن الأحوال. (ر.ه. روبنز: 1997، ص 5.)

ويقف العربي عاجزا عن الوصل بين ماضيه التراثي وبين عصرنة الآخر المغتربة عنه فيصبح شانه شان غيره في دول الجنوب الفقير منفصما في ذاته، مغتربا في ثقافته لا يعرف كيف يواجه تجليات العولمة وإشكالية الخصوصية، فيعيش في عالم من الوهم ونسق من الخيال يصنعه لذاته، إما هربا من واقعه أو عجزا عن الفكاك منه فلا يجد مخرجا إلا أن ينكص إلى ماضيه يتباكى عليه، ومع ذلك قد يسعى للعصرنة المظهرية المصطنعة فيصبح ممسوخ الشخصية، فاقد الهوية غير قادر على التكيف مع الواقع أو التصالح مع الأنا أو التعايش اكبر مع الأخر من اجل إعادة إنتاج الذات. (احمد مجدي حجازي: 2001، ص 15.)

9) وسائل الإعلام:

تساهم وسائل الإعلام وساهمت في تغيير كثير من العادات، الأفكار وأنماط الحياة، وفي هذا الإطار يرى (lakshmana) إن في وسائل الإعلام والاتصال عاملا ميسرا للانتقال السهل من الطرق التقليدية إلى الطرق العصرية. وان الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنقلها وسائل الإعلام تزيد مجالات المعرفة عند القرويين وبهذا يزداد الفهم والإجماع اللازمان لمجتمع أكثر عصرنة. (تريكي حسان: 2013، ص 90.)

كما ساهمت وسائل الإعلام في تسرب العلمانية عن طريق الإعلام بوسائله المختلفة المسموعة والمرئية، يقول "جب": "إن الصحافة هي أقوى الأدوات الأوروبية وأعظمها نفوذا في العالم الإسلامي." (محمد عوض الهزايمة: 2007، ص 236.)

تُعتبر هذه بعض عوامل وأسباب دخول لغات أخرى إلى دول المغرب العربي والجزائر بصفة خاصة إلا انه يمكن القول: إن التجديد في ثقافتنا كان يراد له منذ أكثر من قرن على أن يتم من الخارج ينشر الفكر الحديث على سطحها، إلا أن تجديد الثقافة أية ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها وبإعادة بناءها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها يربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل. (طلعت مصطفى السروجي: 2009، ص 114.)

وكما يقول"محمود تيمور": "فإذا كانت الإمبراطورية العربية قد أسدل ستارها على مسرح السياسة فهي قائمة في مظهر لغوي يربط بين من ضمت من الشعوب ونحن نعمل بواعيتنا الظاهرة والخافية على استبقاء رباطنا الإمبراطوري في صورة اللغة العربية، وكأننا بهذا الرباط نعمل على إحياء إمبراطوريتنا الزائلة على نحو يلاءم ملابستنا الحاضرة، فإيماننا بالفصحى مستمدة من إيماننا بتلك الإمبراطورية التي تتجمع فيها أمجادنا التليدة، وإننا بذلك الإيمان نستمسك بمقومات شخصيتنا العزيزة علينا وعلى تاريخ الإنسانية جميعا، وفي هذا الاستمساك تلتقي مشاعرنا الطبيعية، لحماية أنفسنا في معترك تنازع البقاء. (احمد بن نعمان: 2008، ص 12.)

هل يمكن اتحاد البشر في لغة؟

يقول الباحثون في اللغات: كانت اللغات في أول الأمر فقيرة مختلفة إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص وبكثرة اختلاف صفوف البشر واشتراكهم في المنافع اخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل اخذ البعض يندمج في بعض فقل عددها واتسع نطاق بعضها، ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل ديكارت أن تعدد اللغات أدى إلى صعوبة التفاهم بين الأفراد المختلفة الشعوب، وهذا ما يجعل سير المدينة بطيئا، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعا. وقد سعى لإنقاذ هذا الرأي الطبيب البولوني "لودفيج زامنهوف" فوضع اللسان المسمى "الاسبراتنو"، وقد اعتمد في تأليفه على ثمانية وعشرين حرفا، ووضع له ست عشر قاعدة، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية، وفي العالم جمعيات تدعوا لهذا اللسان يقدرونها بنحو(1776) جمعية وفي ألمانيا وحدها من هذه الجمعيات (441) جمعية مركزها الرئيسي في مدينة لايسبيك ولجمعيات العالم كلها مركزان احدهما في جنيف والأخر في باريس وفي أوروبا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة، وفي دائرة المعارف الألمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفا .(محمد الخضر حسين: 1960، ص 13.) من هنا يمكن القول انه لولا أهمية اللغة وصلتها بالروابط الاجتماعية والدولية والهوياتية لما ظهرت مثل هذه الجمعيات ولا مثل هذه اللغات في العالم.

رابعا: الازدواجية اللغوية في الإدارة العامة الجزائرية

تعتبر اللغة أداة نقل وآلة توصيل للمشاعر والإحساسات والتفكير وهي أهم مقوم يميز المجموعات البشرية عن بعضها، وبالخصوص المجتمعات الحالية التي تعددت فيها اللغات، وراح الكل يبحث عن أصله في لغته وحيث أن حضارة القرن العشرين أخذت تتخطى العصبيات الدينية التي كانت عليها في القرون الوسطى وتميل نحو التسامح في المعتقدات عملا بما جاء في الدين الإسلامي (فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّـٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا، وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَالمُهْلِ يَشْوِي ٱلْوُجُوهَ)[الكهف: الآية 29.] ثم إن الحضارة الحالية مبنية على الماديات والمحسوسات ولا تؤمن بالميتافيزيقا إلا قليلا، ولهذا بقيت اللغة أهم نقطة مركزية للمقومات الوطنية تتحد حولها المجموعات البشرية بل إن اللغة كثيرا ما كانت مبررا صحيحا في تخطيط التخوم الدولية، وضبط الحدود السياسية وتتميز بها المجموعات البشرية ومازلنا نسمع ونقرا حتى الوقت الحالي عن الاصطدام الذي يحدث وتحدث من حين لآخر بين مجموعتين بشريتين تسكنان إقليما واحدا أو دولة واحدة نتيجة الاختلاف في اللغة، ولم يغفل الاستعمار الفرنسي عن أهمية هذا المقوم في حياة الشعوب فوقع ما وقع. (عبد القادر حليمي: 1972، ص 156.)

وينظر للازدواجية اللغوية والثقافية في العديد من المجتمعات على أنها عنصر أساسي لنجاح عملية التنمية، ومن ثم يرى المسئولون في هذه المجتمعات وجوب تبني نظم التعليم عندهم سياسات تكوين أجيال مزدوجة اللغة، فالازدواجية اللغوية في معناها يمكن أن تكون فيها اللغة الأجنبية وثقافتها صاحبتي المكانة الأولى في نفوس وعقول وسلوكيات مواطني ومؤسسات أي مجتمع، و هو ما يمكن القول انه يحدث الآن في الجزائر، ما أدى إلى ظهور العديد من موجات الإعلان عن دق ناقوس الخطر المتعلق باللغة العربية في الجزائر خاصة ما تؤكده بعض المواقع الالكترونية من قبل الناشرين فيها منه ما ورد عن الموقع التالي وقد جاء فيه:

"العربية في خطر"، "أنقذوا لغتنا الأم"، "عقد تاريخنا العربي الأصيل ينفرط تدريجيا"... صيحات فزع تطلقها النخبة المثقفة في الجزائر التي تحولت فيها لغة الضاد إلى ضيف ثقيل الظل والفرنسية إلى صاحبة البيت المكرمة والمبجلة، وتقول المادة الثانية من قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر "إن اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة يجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة واستعمالها من النظام العام. ".

وتعتبر اللهجة الجزائرية صعبه جداً لأنها مزيج من اللهجات المحلية الأمازيغية والبربرية والفرنسية والعربية.

وتناولت ندوة "الأمن اللغوي والاستقرار الاجتماعي" التي عقدت بالجزائر بمناسبة اليوم العربي للغة العربية في وقت سابق واقع لغة الضاد بالجزائر وتحدياتها، وتطرق عدد من المثقفين في مداخلاتهم إلى مخاطر ازدواجية اللسان على الاستقرار الاجتماعي.

وحذر الباحث الجزائري "بومدين بوزيد" من مخاطر ازدواجية اللسان على الاستقرار الاجتماعي بما يعد لصراعات تمزق المجتمع مستقبلا، مشيرا إلى أن الخطر آت من تحلل بنية المجتمع والتمزق النفسي والقيمي في الجزائر، والذي يتم تفسيره دائما من منظور نفسي أو سياسي، لكن التفسير من منظور لغوي لازال غائبا.

وسجلت اللغة العربية في الجزائر انتكاسة خطيرة في العشرية الأخيرة، فمناهج التعليم التي تبنتها المنظومة التربوية التي وقع إصلاحها بعد (1999)، قزمت العربية بشكل رهيب ووضعت اللغة الفرنسية في مكانة مرموقة بحيث يبدأ التلميذ الجزائري تعلم اللغة الفرنسية مباشرة بعد سنته الأولى الابتدائية.

إن المحاولات المحتشمة التي تقوم بها بعض الأطراف في الدولة أو على نطاق المبادرات الخاصة لمحبي اللغة العربية لم تنجح في إعادة لغة الضاد تاجها المفقود ورونقها المعهود.

واعتبر رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن العربية "عثمان سعدي" بمداخلته أن الأزمة اللغوية بالجزائر تكمن في هيمنة الفرنسية على كل نواحي الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، بينما يتم تشويه العربية اللغة الرسمية للبلاد، وهو"ما أدى إلى فشل منوال التنمية ".

ووقعت مجموعة من المثقفين في مقدمتها الكاتب "الطاهر" الحاصل على جائزة الشارقة للإبداع والفكر عريضة يناشدون فيها الرئيس "بوتفليقة"للتدخل شخصيا لحماية اللغة العربية التي أصبحت تعاني في عقر دارها خطر الزوال أمام الزحف الهائل للغة الفرنسية الدخيلة على المجتمع الجزائري، ورأى هؤلاء الكتاب أن المجتمع الجزائري أخذ يبتعد رويدا عن لغته الأم بعدما تغير لسانه ودخلت مصطلحات كثيرة على لهجة الفرد الجزائري التي أصبحت خليطا من مفردات فرنسية وبعض الكلمات الدارجة التي لا محل لها من الإعراب.

وتعتبر الجزائر البلد العربي الوحيد الذي تستعمل في مقرراته الرسمية لغة أجنبية غير لغته الرسمية فالاجتماعات الوزارية والتخاطب بين المسئولين أصبح باللغة الفرنسية حتى لافتات المحلات بلغة عاصمة الأنوار بل أعضاء الحكومة أنفسهم كثيرا ما يستعملون الفرنسية لمخاطبة شعب يعاني شق منه من الأمية.

وكشف الديوان الجزائري لمحو الأمية وتعليم الكبار، أن نسبة الأمية في الجزائر انخفضت إلى (22.1) في المائة بعد ثلاث سنوات من بدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية عام (2007)،

والتي تنتهي عام(2016).في حين اعتبر باحث في علم اللسانيات "أن الوضع اللغوي في المغرب العربي عامة، وفي الجزائر خاصة، ليس على ما يرام، ولكنه ليس كارثيا. ".

وقال "إن الفرانكفونية لم تستطع أن تسجل في المغرب العربي إلا انتصارات هزيلة، ولو انتصرت حقاً لكانت استطاعت أن تمحو اللغة العربية من هذه الأقطار محواً كاملاً وقد أتيح لها أن تستعمرها لفترات متفاوتة الطول أطولها ما مكثته في الجزائر التي هيمنت عليها مائة واثنين وثلاثين عاماً ".

(لمياء ورغي: 2013 http://www.algeriatimes.net/algerianews25041.html)

إن سرعة الاتصال الحديث ومداه يضعان لغة الفرد العادي كذلك تحت تأثير نفوذ مجاله أوسع، فالاقتراض من اللغات الأجنبية، وهو أمر نصادفه يوميا في الصحافة، والراديو، سرعان ما يصبح تعبيرا شائعا يدخل معظمه ضمن اللغة في الاستعمال اليومي، ولا ينظر إلى هذه الافتراضات بعد شيوع استعمالها باعتبارها كلمات وافدة. (م .م بويس، ترجمة تمام حسان: 2003، ص 64.)

1) اللغة الفرنسية:

يقول محمد وطاس "إن تعلم لغة أجنبية وخاصة تلك التي لها رصيد حضاري وتراث ثقافي أصبح من الضروري ومن متطلبات العصر لان تعلمها معناه انفتاح على العالم الخارجي وعلى ثقافات العالم تمكن صاحبها من اكتساب خبرات جديدة في ميادين شتى، في تذوق الآداب وما تنطوي عليه من أفكار إنسانية سامية وقيم خلقية راقية ومن تجارب علمية ومستوى حضاري يفيد البشرية كلها، لان المجتمع الواحد قديما وحديثا قد لا يستطيع بلوغ درجة من التحضر معتمدا على تجاربه فقط وعلى مستواه الثقافي إلا عندما يستفيد من المجتمعات الأخرى ويحتك بها ويأخذ منها ويتفاعل معها ."لكن السؤال المطروح هل أهمية هذه اللغات يمكن أن يطغى على اللغة الأم ؟ أي هل يتم استخدام هذه اللغة في جل مناحي الحياة ومؤسسات الدولة العامة ؟

إن اللغة الفرنسية لغة أوروبية تنحدر من اللغة اللاتينية انتشرت في العديد من الدول خاصة عن طريق الاستعمار نذكر بعض الدول، جنوب إفريقيا وشمالها خاصة دول المغرب العربي.

ولا نستطيع أن نفهم الثورة اللغوية إلا إذا اعترفنا بصلتها بالتحول الاجتماعي فمن وراء الثورة اللغوية تختبئ الثورة الفرنسية. (م..م. بويس، ترجمة تمام حسان: 2003، ص، 16.)

جاءت اللغة الفرنسية إلى الجزائر وتغلغلت أكثر مع دخول الاستعمار الفرنسي، لا ننكر وجودها قبل ذلك لان للجزائر علاقات مع الدولة الفرنسية قبل دخول الاستعمار إلى الجزائر. والذي زاد من تدهور الوضع على كل المستويات (الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ...الخ.)، ذلك من خلال تسرب الأفكار والثقافة الغربية التي حاولت الإدارة الفرنسية نشرها بل وفرضها على

الجزائريين مستهدفة من ذلك الناحية التربوية والدينية من اجل فصل الجزائريين ونزعهم من مقوماتهم الشخصية (الإسلامية والعربية). (مسعود شنان: 2001، ص 133.)

ويتم تداول اللغة الفرنسية بشكل واسع في الإدارات العمومية والهيئات الحكومية لسيطرة الجيل القديم –الجيل الذي تعلم في عهد الاحتلال الفرنسي– على المناصب الحساسة في الدولة وهيئاتها. كما تستخدم في بعض الدوائر الضيقة كالتعامل في مجال الطب والهندسة المعمارية، ورغم أن المدرسة الجزائرية قد تعربت إلا أن سياسي البلاد تروق لهم مخاطبة الشعب بالفرنسية وكأن الشعب لا يتقن غيرها. (مناصرية ميمونة: 2013، ص 299.)

ويرى"عبد السلام بارودي" في مقالة له على الانترنت أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا تبدأ من اللغة الفرنسية ذلك أن مبعوثة "هولاند" وبعد قدومها إلى الجزائر مؤخرا أنهت زيارتها للجزائر التي دامت ثلاثة أيام، بالتعبير الدقيق عن العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي آخر يوم من الزيارة الرسمية التي بدأتها الخميس الماضي الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي المكلفة الفرانكفونية للجزائر، قالت المتحدثة في أعقاب لقاء جمعها بوزير التربية الجديد "بابا أحمد"، إن دعم تكوين المؤطّرين لتعليم اللغة الفرنسية في الجزائر عنصر هام من عناصر تنمية العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا، ولم يتخلّف وزير التربية الجديد عن دعم الطرح الفرنسي عندما أشار إلى أن لجنة مختلطة سيتم تنصيبها بشكل عاجل لمتابعة هذا الملف وإعداد حصيلة في هذا المجال وحدث هذا قبيل مغادرة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالفرانكفونية لبلادنا، والتصريح في حد ذاته تعبير حقيقي عن جوهر العلاقات الجزائرية الفرنسية. فالدوائر الفرنسية المهتمة بالفرانكفونية لا يهمها التعاون الاقتصادي والسياسي ـوفق منطق المصالح المتبادلةـ بقدر ما يهمها إبقاء الجزائر في الحظيرة الفرانكفونية كي يسهل جرّها نحو التنازلات الاقتصادية والسياسية...إضافة إلى ذلك يرى أن السياسة الفرنسية التي تعتمد على الرفع من الاهتمام بالمجال الثقافي واللغوي ترجمها النشاط غير المسبوق للمعاهد الفرنسية الثقافية في العاصمة وعنابة ووهران وتلمسان، نشاط يوازي في أهميته وحجمه نشاط وزارة الثقافة عندنا لدرجة أن الثقافة الفرنسية خصصت تحفيزات لتعلم الفرنسية وخوض المسابقات والنشاطات الفرانكفونية وغيرها، وهذا لن يخرج عن دائرة ما خصصته الحكومة الفرنسية في ميزانيتها لصالح هذه الأنشطة، حيث أشار تقرير صدر قبل سنتين إلى رصد مليار أورو لفائدة دعم الأنشطة الفرانكفونية في العالم، بينما يتم إحصاء نحو(11 مليون) فرانكفوني في بلادنا إلا أن تقارير متعددة بدأت تشير إلى تراجع الاهتمام بهذا الجانب لصالح اللغات الحية الأخرى وفي مقدمتها الإنجليزية إضافة إلى اللغة العربية.

إن الحديث عن الازدواجية اللغوية يستوجب إظهار وإبراز مظاهرها على جميع المستويات لكن الحديث عن هذه الآراء وما نلحظه مبررات لبقاء هذه اللغة وانتشارها في الدولة الجزائرية يدفعنا إلى طرح سؤال موجه وهو: ما الذي سوف تضفيه هذه اللغة على الإدارة والمجتمع الجزائري بصفة عامة ؟.

2) الأمية الجديدة:

حاولت الدول جاهدة الخلاص من الأمية من خلال مؤسسات محو الأمية رغبة في تطوير وتنمية المجتمع، وبعد أن حققت انجازات في ذلك وقللت من نسبة الأمية أصبحت تواجه مشاكل أخرى ترجع أسبابها إلى الطبقة المثقفة ونقص الوعي، والتساهل مع بعض المشاكل التي لا يستهان بها لتظهر الأمية الجديدة التي وقع في فخها العديد من الدول العربية المتعلقة باللغة الأم.

إن مفهوم الأمية الجديدة مفهوم حديث الاستعمال فقد بدأ تداوله في المجتمعات الغربية المتقدمة وخاصة بجامعاتها، فبعض جامعات هذه الدول مثل "الو م أ" و"كندا" قررت عدم قبول الطلاب والطالبات في برامجها وأقسامها إلا بعد نجاحهم في امتحانات لغوية (بالانجليزية) أو(الفرنسية) كما هو الحال في "كيباك الكندية" تعدها المؤسسة الجامعية المعنية، وتعني الأمية الجديدة في المجتمعات العربية "ذلك المتعلم ذو المستوى العالي (كالطالب والأستاذ) من التعليم والثقافة ومع ذلك فهو غير قادر لا على القراءة ولا على الكتابة ولا على الحديث بطريقة سليمة باللغة العربية الفصحى التي كان له احتكاك بها منذ المرحلة الابتدائية التعليمية حتى المستوى العالي الجامعي ."(محمود الذوادي: 2010، ص 214، 215.)

والملاحظ في الجامعات الجزائرية خاصة في الكليات (العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية مثلا) معظم الطلبة لا يتقنون العربية الفصحى ولا المحاضرات تلقى بهذه اللغة في معظم الأوقات وليس كلها، لكن لا يمكننا الفخر بهذه الأقلية باعتبار أن هناك من يتقن اللغة الفرنسية أكثر من العربية والأسوأ استخدام العامية بدلا من ذلك.

وهناك مظاهر أخرى للازدواجية اللغوية يمكن إيجازها فيما يلي:

- على المستوى الإداري.
- على المستوى الجامعي.
- على المستوى الاجتماعي.
- على المستوى الثقافي والممارسات الاجتماعية المتعلقة بتكنولوجيا الاتصال .

3) الوعي اللغوي:

إن الأمة العربية أخذت في النهوض في جميع الميادين بعد كبوة واستيقظت بعد إغفاء وطفقت تتحرر من قيود كبلت بها فرانت على عقولها ونفوسها واتجهت اليوم وهي في أواخر مرحلة التحرر نحو البناء ولقيت في طريق نهضتها وتحررها مشكلات في جميع نواحي حياتها المادية والمعنوية لابد أن تحلها فكانت تلاءم بين الموروث من حياتها والجديد من ظروفها ملائمة لا تتم دوما كما يجب أن تتم فتقع بين إفراط وتفريط وغلو وتقصير ومحافظة متزمنة وانطلاق فوضوي ثم ترتد مابين هذه السبل الجائرة إلى الطريق القصد والجادة السوية فتصحح المسير وتقيم العوج وتسدد الاتجاه نحو الهدف الأمثل والنهج الأقوم وذلك كلما تم الوعي الذاتي وتكامل واستنار. إن ما حدث في سائر ميادين الحياة حدث مثله في ميدان اللغة فقد سارت النهضة اللغوية مع سائر نواحي النهضة في خطوط متوازية ومراحل متشابهة وصادفت في طريقها كذلك المشكلات نفسها. (محمد المبارك: 1970، ص 230 - 233.) إننا من خلال هذه الفقرة نحاول إبراز الجانب المهم من اللغة والتي بها يتم الاتصال والتقارب فاللغة هي أهم مقومات الحياة وهي الحاملة للثقافة والرابط الموحد بين أفراد الأمة الواحدة ،ويرى "محمد المبارك" أن اللغة العربية تردت إلى ما تردت إليه الحياة في سائر مجالاتها الأخرى في عصور الانحطاط التي استمرت عدة قرون حتى أن هذا التردي والضعف لم يكن مقصورا على العامة من الناس بل شمل العلماء والفقهاء حتى كان يعجز الكثير منهم عن كتابة رسالة خالية من العجمة بريئة من الركاكة أو العامية سليمة من الخطأ. (محمد المبارك: 1970، ص 230 - 233.) فالوعي اللغوي بحسب ما ورد في قوله دائما يصحبه وعي اجتماعي، سياسي، اقتصادي، ديني وتربوي والعكس إذن اللغة هي احد أهم المجالات والنظم في المجتمع ترقى برقيه وتتدهور بتدهوره.

خلاصة :

وخلاصة القول أننا في هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على اللغة الوطنية المتمثلة في العربية كما حاولنا من خلال ذلك الإحاطة بموضوع الازدواجية، حيث تأخذ اللغة الفرنسية في الإدارة الجزائرية مظاهر متعددة على المستوى الإداري والاجتماعي حتى انه لا يمكن حصرها إلا أننا حاولنا فقط أن نعرض ما تمت ملاحظته ومعايشته لتسليط الضوء عليه ولتتم مناقشته على المستوى الميداني للدراسة ومما يمكن الإشارة إليه في خلاصة هذا الفصل هو مقولة لـ "مرتن لوثن" جاءت كما يلي: "ما سعادة الأمم بكثرة أموالها ولا بقوة استحكاماتها ولا بجمال مبانيها وإنما سعادتها بأبنائها الذين تثقفت عقولهم وبرجالها الذين أحسنت تربيتهم، واستنارت بصائرهم، واستقامت أخلاقهم، ففي هؤلاء سعادتها الحقة وهؤلاء هم قوتها الرئيسية وعظمتها الجوهرية ." (نعمات احمد فؤاد: 2003، ص 23.)

الفصل الثالث: الإدارة والإدارة العامة

تمهيد

أولا: الإدارة

1) **خصائص الإدارة.**
2) **مكونات الإدارة وعملياتها.**
3) **أنواع الإدارة.**
4) **مدارس الإدارة.**

ثانيا: الإدارة العامة

1) **أهمية الإدارة العامة.**
2) **خصائص الإدارة العامة و اختلافها مع إدارة الأعمال.**
3) **المهام التي تؤديها الإدارة العامة.**

ثالثا: الإدارة العامة الجزائرية

1) **تاريخ الإدارة العامة الجزائرية.**
2) **الهياكل والمؤسسات المركزية للإدارة العامة.**
3) **الهياكل والمؤسسات اللامركزية للإدارة العامة ذات الطابع الإقليمي**

خلاصة

تمهيد:

للتنظيم الاداري أهمية كبيرة في عصرنا هذا بسبب التقدم العلمي والانفجار المعرفي والتطور في مختلف مجالات الحياة، والتغير في المفاهيم والعادات والقيم وتعدد الحاجات وتغير الرغبات والميول، لذلك فان الحاجة الى تنظيم إداري محكم يمتاز بالكفاءة، والقدرة على التكيف مع كل ما هوجديد ومتطور لتحقيق التنمية المطلوبة ضرورة لابد منها حيث تعتبر الإدارة أهم عنصر في الدولة، فهي التي تسهر على التسيير الحسن وضمان العيش الرغيد لأفراد المجتمع في ظل التطورات الحاصلة دوليا ووطنيا، ولا تختلف أهداف الإدارة في الجزائر عن مثيلاتها في دول العالم، فالسعي نحوالنمو والتطور يتطلب التضحية من أفراد المجتمع، لكن لا يتسنى ذلك إلا من خلال التنمية البشرية والإدارية المخطط لها مسبقا من قبل الإدارة العامة، فالإدارة العامة إذا هي الساهرة على مكانة الدولة دوليا ومحليا، فتطورها من تطور الدولة وفشلها جزء من فنائها، وفي سبيل التنمية عملت الجزائر بعد الاستقلال على تطوير الإدارة العامة بما يخدم الدولة سواء داخل الدولة أوخارجها، وبذلك عملت على التقسيم الإداري لأقطار الدولة لتسهيل التسيير وتقريب الإدارة من المواطن، وفي هذا الفصل تم القاء الضوء على التنظيم الإداري الجزائري الحديث مع اطلالة على فترة الإستعمار لمعرفة التغيرات التي عقبت الاحتلال لمعرفة التغيير الطارئ على التنظيم الاداري باسم الدولة الجزائرية المستقلة، ولا يمكن الحكم على التنظيم الاداري الجزائري إلا بعد دراسته دراسة نقدية تحليلية وإقامة دراسات ميدانية ابطالها افراد المجتمع الخاضعين للدولة والمنتمين اليها.

أولا: الإدارة

1) خصائص الإدارة:

للإدارة مجموعة من الخصائص تجعل منها عملية خاصة وواضحة نذكر منها ما يلي (زيد منير عبوي: 2006،ص19.):

أ- أن الإدارة ليست تنفيذا للأعمال بل الأعمال يتم تنفيذها بواسطة الآخرين.

ب- أن الإدارة عملية مستمرة ومصدر استمراريتها هواستمرارية التنظيمات التي تسعى إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات بأنواعها المختلفة.

ت- أن الإدارة نشاط إنساني هادف فهي تتعامل عند تطبيقها مع الجماعة وبما ينطوي عليه هذا التعامل من علاقات وأيضا تسعى إلى تحقيق الأهداف التنظيمية.

ث- أن الإدارة كعملية تنطوي على العديد من التصرفات أوالمهام التي يقوم بها المدير وهذه المهام هي (التخطيط، التنظيم ،التوجيه ،التحضير، الرقابة واتخاذ القرار).

ج- تتصف الإدارة بالتغير فبيئة المنظمة متغيرة والعنصر البشري متغير بطبعه وحاجاته وطموحاته أكثر تغيرا.

ح- أن الإدارة الفعالة تستلزم دائما استخدام أنواع معينة من المعرفة والمهارة والإجراءات.

2) مكونات الإدارة:

تتكون الإدارة كنظام متكامل من العناصر الآتية:

أ- المدخلات الإدارية (ماهر أبوالمعاطي علي: 2004، ص 31.)**:**

- ✓ الخصائص والسمات الشخصية للمدير والعاملين بالمنظمة.
- ✓ القيم والمعتقدات والمعايير السائدة في البيئة.
- ✓ العلوم والمعارف والأساليب ومجالات تطبيق الإدارة.
- ✓ المعلومات المتصلة بالأوضاع والمواقف والأدوات والإمكانيات والفرص والقيود التي تتم في إطار العمليات الإدارية.

ب- العمليات والانشطة الإدارية:

تقوم الادارة بمجموعة من الانشطة والعمليات الادارية منها أنشطة البحث والدراسة والتحليل، أنشطة التخطيط، الإعداد والتنسيق، أنشطة التنفيذ واتخاذ القرارات، أنشطة الرقابة والمتابعة والقيادة، ويمكن ادراج بعض هذه العمليات بالدراسة والتحليل كما يلي:

- **القيادة الادارية:**

للقيادة أهمية كبيرة في هذا العصر الذي يتسم بالتقدم العلمي والتطور في مختلف المجالات، وتغير المفاهيم والعادات والقيم وتعدد الحاجات وتغير الرغبات والميول، لذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى قيادة تمتاز بالكفاءة والمهارة والخبرة، والقدرة على تحمل المسؤولية والتكيف مع كل ما هوجديد ومتطور للقيام بالدور القيادي المطلوب، خاصة مع نموالمؤسسات وتطورها وتعدد وتعقد أدوارها.

ولا يمكن أن يستهان بالقيادة لأنها من أهم مقومات الإدارة، ويتم التركيز عليها بشكل دائم لما للقائد من دور في النهوض بالعمل والعاملين، وتعرف القيادة الإدارية على أنها:

"فن القدرة والمهارة والتأثير على شعور المرؤوسين لانجاز المهام المقدمة والمحددة لهم بكل حماس وإخلاص وهي أيضا حث وتحفيز الأفراد على انجاز ما ترغب القيادة في تحقيقه ."

(http://vb.arabsgate .com /show thread.php? t=498355.)

وتعتبر القيادة في التنظيمات الإدارية الحديثة المحرك الأساسي للعملية الإدارية الناجحة، وهي تساعد المنظمة الحكومية والمنشاة الخاصة على تحقيق أهدافها بتميز، من خلال سعيها لتحقيق الهدف من خلال اتخاذ القرار الصحيح وليس العمل على تطبيق اللوائح والأنظمة والتعليمات، فتطبيق الأنظمة لا يحتاج إلى قائد بارع أكثر من حاجته إلى شخص يكون قادر على القراءة والمتابعة. (سالم بن سعيد القحطاني: 2008، ص 15.)

وللقيادة أهمية بالغة، تتمثل في كونها صورة فعالة للربط بين الأفراد والمصادر المتوفرة في المؤسسة، معا لتحقيق وانجاز أشياء قد يستحيل تحقيقها، كما تبرز أهميتها في تأثيرها على السلوك الإنساني بشكل عام وعلى السلوك الإداري بشكل خاص، وتتضح أهمية القيادة هنا على اعتبارها عملية تفاعل وتعاون وتفهم بين القائد ومرؤوسيه. (رافده عمر الحريري، سعد زناد دروش: 2010، ص 164، 165.)

وللقيادة دور في نجاح أي مؤسسة، فهي التي تضع تصميم شامل وكامل وواضح لأي مؤسسة، وكذلك هي مهمة في وضع وإعداد السياسات ووضع التعليمات والأنظمة، ويضيف الأستاذ حريم أن المؤسسة باعتبارها نظام مفتوح تتفاعل مع البيئة الخارجية ونتيجة للتغيرات التي تحدث فان ذلك يتطلب بعض التغييرات في المؤسسة، حتى تواكب وتتكيف مع هذه المستجدات لتبرز أهمية القيادة الفعالة كي تستجيب المؤسسة للتغييرات، وكما تؤثر البيئة الخارجية فان للبيئة الداخلية دور في إحداث التغيير والتطوير، فالمؤسسات تتميز بعدم الجمود وتميل إلى التوسع والنموو هذا يتطلب زيادة الوظائف والأنشطة، الأمر الذي يستدعي التعديل في بناء المؤسسة مما يستدعي وجود قيادة فاعلة، ومهما يكن فالعامل البشري في المؤسسة يعتبر عامل من عوامل الحاجة إلى وجود قيادة، فلكل عامل دوافعه وميوله وللقيادة دور في مواجهة وتوجيه العمال ذلك وإلا فشلت المؤسسة في تحقيق أهدافها.(معن محمود عيا صرة، مروان محمد بني احمد: 2008، ص 143،144.)

- **التخطيط:**

من اكثر الوظائف الإدارية أهمية لأنه لا يمكن أن يتم التنظيم أوالتوجيه أوالقيادة أوالرقابة بدون تخطيط، وهو"العملية الخاصة بتعريف وتحديد أهداف المنظمة في المستقبل وكذلك تحديد الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج اللازمة لتحقيق هذه الاهداف ." (محمد بكري عبد العليم: 2007، ص 37.)

- **التنظيم:**

هووظيفة من وظائف الإدارة الضرورية ويعرّف على انه "ما يتعلق بتنظيم الموارد البشرية والمادية وذلك لتنفيذ ما تم وضعه من خطط، فهذه الموارد يجب أن يتم تجميعها وتخصيصها، وتركز

هذه العملية على المورد البشري الذي يجب أن يتم تجميعه وتوزيعه في إدارات وأقسام منطقية ويتم تحديد اختصاصاتها ومسؤولياتها وسلطاتها وكذلك علاقاتها فيما بينها من خلال هيكل تنظيمي محدد المعالم والمستويات ويسمح بتدفق العمل الذي يتسم بالاتساق وعدم التعارض." (محمد بكري عبد العليم: 2007، ص 38.) وهوما يراه طلعت "إبراهيم لطفي" أي يشمل السعي إلى بناء علاقات واضحة بين الأفراد بعضهم البعض، كذلك بين الوحدات أفقيا وعموديا، تحديد مراكز السلطة وغيرها. (طلعت ابراهيم لطفي: 2007، ص59.)

- **التوظيف:**

هوعملية تتضمن "كافة المسائل المتعلقة باختيار القوى العاملة وتعيينهم وتدريبهم وتهيئة الظروف الملائمة للعمل." (طلعت ابراهيم لطفي: 2007، ص 59.)

- **التوجيه:**

هوعملية مستمرة تتضمن اتخاذ القرارات في صورة أوامر وتعليمات عامة توضح كيفية تنفيذ البرامج والخدمات. (طلعت إبراهيم لطفي: 2007، ص 59.)

- **الرقابة الادارية:**

لقد أدى تطور النشاط الاقتصادي وزيادة حجم المؤسسات وندرة الموارد الاقتصادية المتاحة وانفصال الملكية عن إدارة المؤسسة إلى تطور مفهوم الرقابة من مجرد ضبط داخلي يهدف إلى المحافظة على الأصول ودقة الحسابات المختلفة (المفهوم التقليدي للرقابة الداخلية) إلى ضرورة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بالمفهوم الحالي والذي يحقق أهداف كثيرة للمؤسسة، كان المفهوم التقليدي للرقابة هوحماية أصول المؤسسة والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر، غير أن المفهوم الحديث لنظام الرقابة تخطى حدود الإشراف على العمليات المحاسبية والمحافظة على الأصول، كما جاء من خلال التعاريف المقدمة للرقابة.

فقد عرفها مجمع المحاسبين والمراجعين الأمريكيين بأنها:

"تتضمن الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المتبناة داخل المؤسسة لحماية الاصول واختبار مدى دقة البيانات المحاسبية ودرجة الوثوق بها وتحقيق الكفاءة من استخدام الموارد وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية الموضوعة ." (محمد سمير الصبان: 2003، ص197.)

أوهي "مجموعة الضمانات والتأكيدات التي تساهم في التحكم الجيد في المؤسسة وتهدف إلى ضمان الحماية لكافة الممتلكات وجودة المعلومات وإلى تطبيق تعليمات الإدارة وتشجيع تحسين الأداء، ويتعين على الإدارة توضيح الطرق والإجراءات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة للحفاظ على استمراريتها ". (jacques renard: 2002, P 118.)

وهي وظيفة مكملة لعملية التخطيط فالمنظمة وبعد عملية التخطيط تمكن الرقابة من التحقق من ان ما خطط له قد تم بطريقة صحيحة أم لا، أي مدى مطابقة النتائج بما خطط له من أهداف. (محمد بكري عبد العليم: 2007، ص 40.)، وهي عملية مستمرة، متجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحوالذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح. (عادل ثابت: 2008، ص 77.)، وللرقابة دور مهم في دورة حياة المؤسسة، فهي تسهم في تطويرها والقضاء على سلبيات الإدارة إذا ما تم العمل بها بطريقة صحيحة وجدية.

- **الاتصال الاداري:**

للاتصال الإداري دور مهم في عملية التطوير الإداري ودور فعال في الإدارة ككل لذلك هوعملية يتم عن طريقها ايصال معلومات من أي نوع من أي عضوفي الهيكل التنظيمي إلى عضوآخر بقصد احداث تغيير. (شعبان فرج: 2009، ص 137.)

وبما أن دراستنا تتعلق بأهم عنصر في عملية الاتصال ألا وهواللغة فإننا في هذا الصدد نحاول الإثراء في دراسة هذه العملية لإعطاء معلومات أكثر حول متغير الدراسة ألا وهواللغة، وتتضمن عملية الاتصال الإداري مجموعة من الأفكار كما يلي:

✓ أن هناك أطراف لعملية الاتصال أوطرفين على الأقل يريد أحدهما (المرسل) أن يشارك الآخر (المستقبل) في فكرة معينة.

✓ أن يتم ذلك عن طريق أسلوب معين أوفعل معين سواء كان الفعل لفظي أوغير لفظي، وسواء كان شفاهة أوكتابة.

✓ أن لهذا الفعل (الاتصال) هدف لا يتم الاتصال بدون تحقيقه وهوإيجاد حالة مشتركة من المعرفة. (زيد منير عبوي: 2008، 41-42.)

كما يضاف إلى ذلك أن تكون العملية الاتصالية داخل التنظيم أوخارجه أي أن تكون متعلقة بأهدافه، كما يأخذ الاتصال الإداري طرقا متعددة باستخدام أحد أدوات الاتصال إن تطلب الأمر ذلك.

- **مراحل عملية الاتصال**(معن محمود عياصرة: 2008، ص 167.):

✓ مرحلة إدراك الرسالة.

✓ مرحلة حل الترميز: تحويل المعاني إلى رموز لغوية.

✓ مرحلة اختيار وسيلة أو قناة اتصال.

✓ مرحلة فك الرموز (من المستقبل إلى المرسل).

✓ مرحلة الإستجابة أو ردود الفعل على الرسالة (قبول–رفض).

✓ مرحلة فك الرموز (انعكاس من المرسل إلى المستقبل)، أي أن الرسالة فهمت من طرف المستقبل، وتدعى الرموز بالجانب الملموس للأفكار، وهوعلى أشكال متنوعة (اللغة المكتوبة أوالشفوية، تعبيرات الوجه، حركات الجسم، الملابس والزي، نبرات الصوت، الاشارات الدينية ...الخ.

- **عناصر الاتصال:**

✓ المصدر: وهوالقائم بعملية الاتصال.

✓ الرسالة: وهي ما يريد المصدر أن يوصله للمتلقي، ويطلق على عملية إعداد الرسالة لنقلها مصطلح الترميز لأن المرسل يختار رموزا مشتركة بينه وبين المتلقي لتكون وسيلة لنقل هذه المعلومات، وعادة ما تكون اللغة المنطوقة (الشفوية) وما تتضمنه من تعبيرات عضوية (لغة الجسم) هي الرموز المستخدمة في موقع العمل.وبعد التقاط المتلقي الرسالة، ويبدأ في محاولة فك رموزها أو ترجمتها لفهم معناها، وهوالغرض من الرسالة، ومن المعتاد أن يقوم المتلقي بعد فهمه للرسالة بإرسال إستجابة (تغذية راجعة) إلى المرسل، وبهذه الطريقة يعترف المتلقي بتسليمه الرسالة، ويعلق أن الرسالة التي بحوزته قد أضحت مفهومة أو أنها تتطلب بعض التوضيحات.(رونالد – ي .ترجيو، ترجمة فارس حلمي: 1999، ص 320-321.)

ويقصد باللغة هنا، بجانب اللغة لغة التحدث الاتصال والتفاهم وما يتم الاتفاق عليه والالتزام به من شعارات ورموز وتصرفات تدل على أن أعضاء المنظمة يتحدثون لغة واحدة، ومثال ذلك لغة الجندية التي يتحدث بها أفراد المؤسسة العسكرية، ولغة معاملة المريض التي يتحدث بها أفراد مؤسسة طبية ولغة خدمة العميل التي يتحدث بها أفراد مؤسسة تسويقية حيث تساهم هذه اللغة في نقل وتعلم ثقافة المنظمة بين أعضائها القدامى والجدد. (مصطفى محمود ابوبكر: 2003، ص 413.)

✓ الوسيلة: وهي الأداة التي يتم بها ايصال الرسالة، ويمكن تقسيم وسائل الاتصال داخل النسق إلى اتصالات جماعية وتتمثل في الاجتماعات الثقافية واللجان والمؤتمرات والندوات والتي تتضمن تشجيع العمال أو الموظفين على الإدلاء بملاحظاتهم وبآراءهم والاتصالات الفردية أو الشخصية وتشمل المقابلات الفردية بين الرئيس ومرؤوسيه والاستشارات والأحاديث التليفونية أو الخطابات الشخصية أما الكلمة المكتوبة فبالرغم من شيوعها إلا أنها تحتاج إلى مهارة خاصة لكي تكون قادرة على التوصيل والاقناع. (مجدي احمد بيومي، محمد السيد لطفي: 2009، ص 65.)

✓ المستقبل: وهوالفرد الذي يستقبل الرسالة لتحليلها والاستجابة لما فيها.

✓ الاستجابة اوالتغذية الراجعة: أي رد الفعل التي يقوم بها المستقبل لكي يعلم المرسل أن الرسالة قد وصلت.

✓ التاثير أي تطبيق الرسالة والعمل بمحتواها.

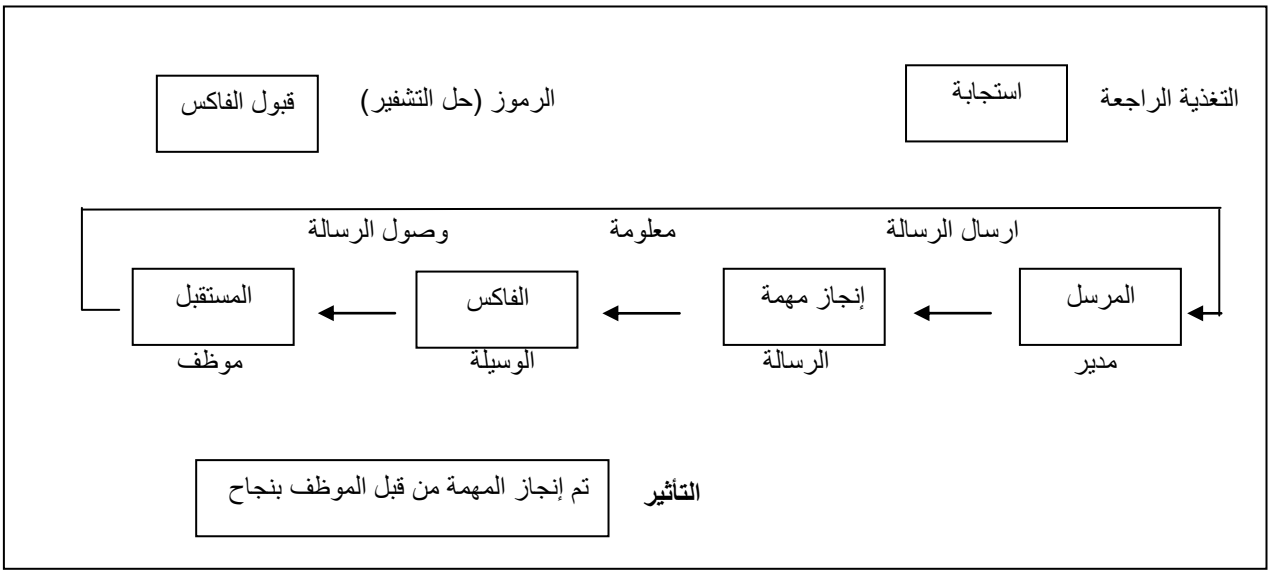

شكل رقم (01): رسم ربياني لعملية اتصال إداري
المصدر: من إعداد الباحثة

- **معوقات الاتصال:**

هنـاك العديـد مـن العوامـل التـي تحـول دون تحقيـق عمليـة الاتصـال ودون فاعليتهـا يمكـن ذكـر أهمها كما يلي:

عدم التخطيط، عدم الاصغاء، التشويش، عدم الثقة، معوقات لغوية أخرى منها: اختلاف تفسير الألفـاظ والعبـارات (معن محمـود عياصـرة: 2008، ص 175.) وتـرى "زينـب محمـود شـقير" أن هنـاك مشكلات في معاني اللغة والتي غالبا ما يكون هناك درجات من الاختلاف في فهم الآخرين وادراكهم للمعاني، وتمثل طريقة استخدام اللغة أحد المعوقات الكبيرة للاتصال وتسبب اللهجات المختلفة في اللغة الواحدة والمسميات المختلفة للشيء الواحد الكثير من التشويش .كما ترى أن هناك معوقات تتعلق بجانب التكنولوجيا أي كلما زادت اجهزة الاتصال تعقيدا (أجهزة الاتصال الحديثة كالكمبيوتر والانترنت وغيرها) كلما ظهرت الحاجة إلى تدريب الأفراد على استخدامها أو عدم صيانتها أو مشكلات البرامج المستخدمة في تشغيلها، مما يسبب حدوث معوقات كبيرة تؤثر في كفاءة عمليات الاتصال وتحقيقها أهدافها، كما يمثل المغالات في استخدام، الاجهزة الأكثر تعقيدا دون حاجة إليها أحد أهم معوقات الاتصال، وهناك معوقات أخرى نتيجة عدم توافر مهارات الاتصال (التحدث ،الكتابة، القراءة، الاتصالات، التفكير.) (زينب محمود شقير: 2002، ص 60-61.)

- **متطلبات عملية الاتصال الناجح** (معن محمود العياصر: 2008، ص 176.)**:**

✓ الوضـوح: وضـوح الرسـالة المـراد نقلهـا باسـتخدام الكلمـات والرمـوز والمصـطلحات الواضحة لدى المستقبل، والتي لا تحتمل أكثر من معنى.

✓ البساطة.

- ✓ سلامة الوسيلة.
- ✓ عدم التعارض.
- ✓ الملاءمة.
- ✓ الصدق والنزاهة.

وتستمد العمليات الادارية قوتها من عملية مهمة ألا وهي الاتصال الاداري، فنظام الاتصال مهم في كل منظمة تسعى لتحقيق أهدافها فهوضروري في كافة المستويات، لنقل وتبادل الافكار والمعلومات المتصلة بأهداف المنظمة وتحقيق الكفاءة والفعالية وتكمن اهميته في كونه أداة مؤثرة في السلوك العمالي والاداء بصفة عامة.

ت- المخرجات الإدارية:

- السياسات والنظم.
- الاستراتيجيات والخطط.
- القرار على كافة المستويات.
- الانجازات المادية والمعنوية.

ويمكن توضيح دورة العملية الإدارية من خلال المكونات الإدارية بالرسم التوضيحي التالي:

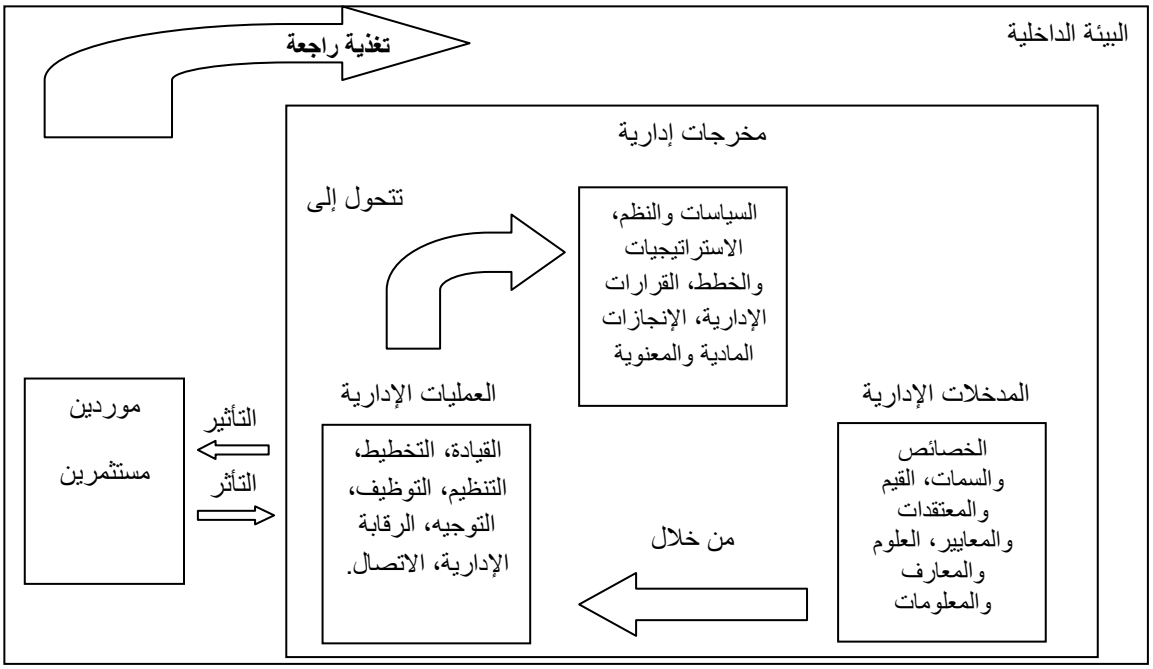

شكل رقم (02) يبين دائرة مكونات الادارة المصدر: من إعداد الباحثة

3) أنواع الإدارة:

يمكن تصنيف الإدارة الى عدة أنواع، أما حسب متطلبات الدراسة فهي تنقسم إلى نوعين:

أ- إدارة عامة:

الإدارة العامة هي التي يناط بها أداء وظائف معينة كتوفير الخدمات للجمهور وممارسة بعض النشاطات، وهي حين تقوم بهذه الوظائف جميعا تكون تحت سلطة رئيس الحكومة لأن هذا الأخير هومن أعد برنامجه وتعهد أمام ممثلي الشعب بتنفيذه ومن تم يعود له أمر تنظيم جهاز الإدارة وأن يصدر من التعليمات ما يضمن حسن أداء العمل الإداري. (عمار بوضياف: ب س، ص92.)

ب- إدارة خاصة:

الإدارة الخاصة هي الإدارة المتعلقة بإدارة المؤسسات الخاصة والتي غالبا ما تهدف إلى تحقيق الربح كالمشاريع التجارية والصناعية وغيرها وهي الإدارة المطبقة ضمن القطاع الاقتصادي.
(http://www.sudànil.com/forum/show threaphp ?t=716.)

4) مدارس الإدارة:

للإدارة بصفة عامة مدارس عدة نذكر منها ما يلي:

أ- المدرسة الكلاسيكية:

تقوم المدرسة الكلاسيكية على أساس الأفكار التي نشأت في نهاية القرن التاسع عشر وتعتمد أساسا على العقلانية الاقتصادية لجميع الموظفين، ونشأت عن الفرضية الكلاسيكية (لآدم سميث) القائلة بأن الحوافز الاقتصادية تحفز الأفراد على العمل وبالتالي لا بد من توفير فرص الربح الاقتصادي. (زيد منير عبوي: 2006، ص 17.)

وتنقسم المدرسة الكلاسيكية إلى ثلاث أقسام وهي الإدارة العلمية لـ "فريديريك تايلور"، المبادئ الإدارية لـ "هنري فايول"، والمدرسة البيروقراطية لـ "ماكس فيبر"، وسنتعرض لهم باختصار كما يلي:

- **الإدارة العلمية فريدريك ونسلوتايلور:**

يعتبر"فريدريك ونسلوتايلور" هومن اهتم بالإدارة العلمية وقد بدأ تايلور حياته العلمية بشركة مدفيل لصناعة الصلب في ولاية "فلاديليفيا" عام (1878) حيث تدرج فيها من وظيفة صانع إلى وظيفة كبير المهندسين عام (1884)، وهولم يتجاوز الثامنة والعشرين من العمر وخلال سنوات عمله استطاع تايلور أن يلاحظ التباين والاختلاف الكبير في كفاءة العمال وأيضا التدني في مستويات الإنتاج في المشاريع الصناعية بالإضافة إلى الثغرات العديدة في عمل الإدارة، فقد تبين له أن الإدارة لم تكن لديها فكرة واضحة عن مسؤولية إدارة وتوجيه العمل، كما لم يكن هناك أية معايير لأداء

العمل وأن قرارات الإدارة تعتمد على أسلوب المحاولة والخطأ ولم تكن هناك دراسة لطرق العمل وأدواته وأن العمال يكلفون اعتباطا بأداء أعمال لا قدرة لهم عليها، ولا رغبة فيها مما أدى إلى قيام النزاع بين الإدارة والعمال.

ولمعالجة هذه المتغيرات قام "تايلور" بالعديد من الدراسات استهدفت تحسين العلاقة بين الإدارة والعمال وتوفير الوسائل لإدارة العمال واكتشاف أفضل السبل الممكنة لزيادة الإنتاج، ووضع المبادئ التي يجب تطبيقها في إدارة العمل. (لوكيا الهاشمي: ب س، ص 37،38.)

- **المبادئ الإدارية لهنري فايول:**

بدا "هنري فايول" في وضع نظريته معتمدا على الدراسة التي بدأت من قمة الهرم التنظيمي عكس بداية "تايلور" الذي بدأ دراسته على دراسة تجريبية بدأت من قاعدة الهرم التنظيمي، وقد وصف "هنري فايول" الإدارة بأنها عملية أونشاط تتكون من عناصر تنطبق على كافة الجهود البشرية في كافة المجالات خدمات (تجارية صناعية حكومية) كما حدد "فايول" في نظريته أربعة عشر مبدأ للإدارة العامة، كما أكد على أن هذه المبادئ لا تتصف بالجمود والثبات أوعموم الإطلاق مثلما هوالحال في القوانين الإدارية فلا ينبغي على الإداري أن يأخذها ويطبقها على علاتها بل عليه أن يطورها أويعدلها وفقا للمجال الذي تستخدم فيه وبناءا على الظروف التي تحيط بتطبيقها وهذه المبادئ هي: تقسيم العمل المسؤولية، السلطة، وحدة الأمر، وحدة التوجيه، المكافآت، المركزية، تسلسل القيادة، المساواة، روح الفريق، الابتكار، استقرار العمل الترتيب المادي والاجتماعي لكل موظف وخضوع المصالح الفردية لصالح العمل. وأكد على أن سعي الإنسان لإشباع حاجاته وحل مشكلاته تحتم عليه القيام بمهام الإدارة في جميع أنشطة حياته. (جابر عوض سيد، أبوالحسن عبد الموجود: 2003، ص 34،36.)

- **النظرية البيروقراطية لماكس فيبر:**

حيث أنه من خلال هذه النظرية أقام "فيبر" السلطة على ثلاث نماذج: (الشرعية أوالرشيدة، التقليدية ونموذج السلطة العظيمة)، وفي تحديده لنماذج السلطة والتمييز بينها يرى أن نموذج السلطة الشرعية يقوم على أسس معقولة تستند إلى الاعتقاد بشرعية القواعد التي تبنى عليها هذه السلطة أوأحقية أولئك الذين ارتقوا إلى مناصب السلطة في ظل هذه القواعد في إصدار الأوامر، أما نموذج السلطة التقليدية فيقوم على أسس تقليدية تعتمد على الاعتقاد القائم على قداسة الأعراف والتقاليد القديمة ومشروعية أولئك الذين يمارسون السلطة في ظلها، ويقوم نموذج السلطة العظيمة على أساس من العظمة التي ترتكز على الولاء وعلى البطولة والشخصية المثالية لأحد الأفراد أوالنظام الذي يفرضه أويرسم صورته هذا الفرد. (جابر عوض سيد، أبوالحسن عبد الموجود: 2003، ص 37.)

ب- مدرسة العلاقات الإنسانية:

ظهرت مدرسة العلاقات الإنسانية في ثلاثينيات القرن العشرين وكانت نشأتها ردة فعل للمدرسة الكلاسيكية والتي افترضت أن الحوافز المادية هي كل ما يهم العاملين ولم تعنى كثيرا بالعوامل الإنسانية والاجتماعية. (وهيبة غرارمي: 2010، ص 35.)

حيث تتجه هذه النظرية إلى دراسة السلوك الفعلي للأفراد داخل الجهاز الإداري وتوضيح العلاقة بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي وركزت على اتخاذ القرارات، لما تربعت النظرية الكلاسيكية فوق سهل الإدارة العامة وركزت على العوامل المادية فأضافت هذه المدرسة العوامل النفسية والاجتماعية والتي اعتبرتها تزيد في فاعلية وتأثير السلوك. (عبد العزيز صالح بن حبتور: 2000، ص 109،110.)

ومن أهم رواد هذه النظرية "ألتن مايو، ماري باركر فولييت، شستر برنارد ...الخ ".

ولقد قام "مايو" بعدة تجارب حيث مرت تجاربه في "هاوثورن"والتي أجراها مع "روتلسبرجر" وزملائهما بمراحل عدة حددها البعض في خمسة مراحل:

- **المرحلة الأولى:** وقد اقتصرت على دراسة أثر الإضاءة على إنتاجية الفرد.
- **المرحلة الثانية:** وقد اقتصرت على دراسة اثر فترات الراحة بهدف التعرف على تأثير عدد من العوامل (مكان العمل، طول وقت الراحة، عدد ساعات العمل اليومية والأسبوعية .).
- **المرحلة الثالثة:** وقد اقتصرت على دراسة حوافز الأجور ومدى تأثيرها على الإنتاجية
- **المرحلة الرابعة:** وقد اقتصرت على دراسات "هاوثورن" وقد شملت (20000) مقابلة شخصية ما بين (1928 إلى 1930)، ولغرض الحصول على معلومات كافية لتحسين وتطوير برامج تدريب المشرفين.
- **المرحلة الخامسة:** والاخيرة وقد استمرت من (1913-1932) لغرض ملاحظة ومشاهدة وتحليل جماعات العمل الغير رسمية.

ولقد كانت نتائج هذه المراحل كما يلي:

- لا تعتبر القدرة الجسمية للعامل المحدد الرئيسي للإنتاجية.
- تلعب القيادة الإدارية دورا أساسيا في التأثير على الجماعات وسلوك أعضائها منفردين أومجتمعين.
- تعتبر التنظيمات الغير رسمية في التنظيم وسيلة مساعدة في تحقيق أهداف الإدارة، ولها تأثير على إنتاجية العمال.

- يواجه العمال سياسات الإدارة كجماعات حيث أن هناك ضغوطا اجتماعية على الفرد مصدرها المعايير التي تحكم الجماعة.

لقد نمت هذه الحركة بشكل مضطرد لدرجة لم يستوعبها أويتفهمها الكثير وارتبطت بمعنى سطحي وهومعاملة العاملين بشكل حسن. (حسين حريم: 2004، ص 30،26.)

ولكنها لاقت الكثير من النقد لتظهر بعدها نظريات أخرى كالإدارة بالأهداف وغيرها .

ت- المدرسة الاجتماعية (منظورها):

ترتكز هذه المدرسة على معالجة المواضيع التالية (زيد منير عبوي: 2006، ص 27):

- افتراض نماذج (قبلية مسبقة للتنظيم الحكومي) ومحاولة دفع بالدائرة العامة لتلك السمات المفترضة مع دراسة تحليلية لأسباب الانحراف أوالانتكاس الذي يطرأ على السلوك الجماعي للدوائر العاملة وابتعاده عن تلك النماذج.
- دراسة التكوين الاجتماعي ونماذج الاعتقاد والرموز التي تظهر في الدائرة العاملة والتي تسيطر على نوعية القواعد الضابطة لسلوكها وإجراءاتها.
- دراسة التجمعات غير الرسمية داخل المنظمة ومدى تأثيرها التنظيم الشكلي سلبا وإيجابا ودراسة حسن الإنتاج الإداري ومقوماته.
- تأثير الواقع الحضاري في التخطيط والتنظيم واختيار الموظفين والعلاقات العامة ومفهوم السلطة والقيادة الإدارية للقيادة العامة.
- المثل المحركة السائدة وتأثيرها بعملية وضع السياسة العامة.
- الطرق التي بواسطتها تتمكن المنظمة من التأهيل والطبع للمحيط الاجتماعي.
- التضامن الاجتماعي داخل المنظمة وعلاقته بوضع القرارات الإدارية .

ث- نظرية الحاجات لماسلو:

يرى أن الأفراد لهم حاجات في شكل هرمي كلما أشبعت حاجة ظهرت الحاجة الأخرى التي لم تشبع وهذه الحاجات هي الحاجات النفسية، الحاجة للأمن، الحاجات الاجتماعية والحاجة إلى تحقيق الذات. (LASARY: 2001 ,P29.)

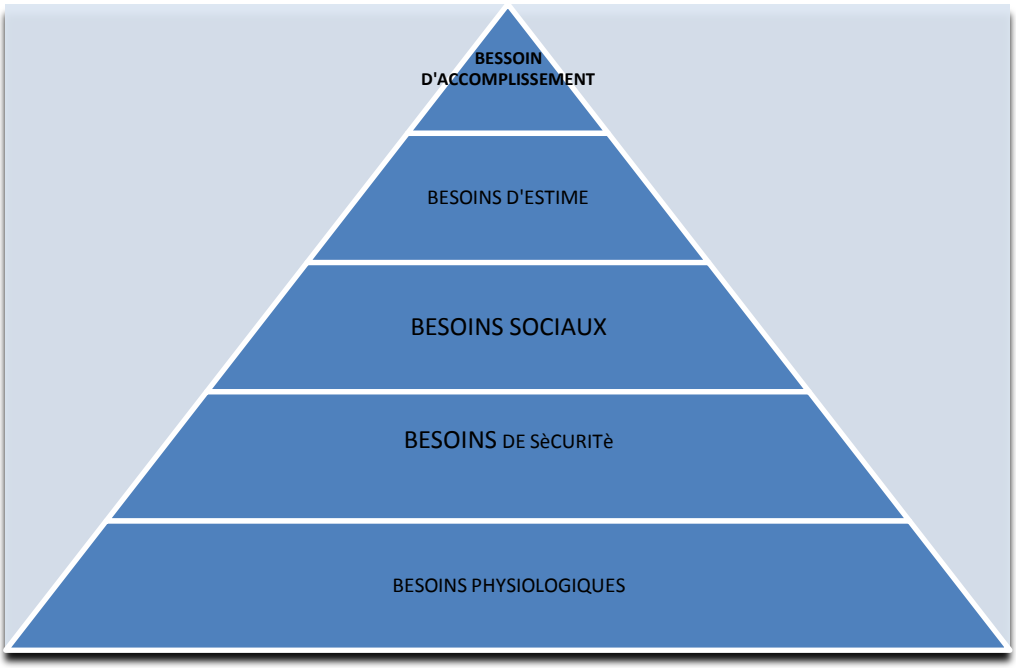

شكل رقم (03): يمثل هرم ماسلوللحاجات

المصدر: (COLLECTION C'EST FACILE LASARY: 2001,P29)

وهناك نظريات أخرى لا يمكن حصرها جميعا بالتحليل مثل نظرية "ماكر يجور دوكلاس" "وفريدريك هارزبرغ" إلا أن التطرق للفكر الإسلامي أجدر لأنه ملم بكل هذه النظريات كما يمكن التطرق إليه كآخر نظرية باعتباره أهم نظرية، وباعتباره كذلك مصدرا لعدة نظريات .

ج- الفكر الإداري الإسلامي:

يعتبر الفكر الإسلامي الإداري منبع الفكر الإداري الحديث وخاصة ما جاءت به مدرسة العلاقات الإنسانية، إلا أن مرحلة البحث والتحليل المهتمة بدراسة ومناقشة الفكر الإداري الإسلامي لم تبدأ إلا في العقد السادس من القرن الماضي، وهي جهود لها أهميتها الفكرية لكنها غير كاملة وتحتاج إلى المزيد من البحث، ويعد ذلك متأخرا مقارنة بالفكر الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي حيث أن علم الإدارة عند الكتاب المسلمين كان يعتبر جزءا من السياسة حتى بداية القرن الماضي، حيث كان علم الإدارة يعامل باعتباره جانب من جوانب السياسة العامة في الدول الغربية، ولم يظهر كعلم مستقل إلا في العقدين الأول والثاني من القرن الماضي، والدارس للفكر الإداري الإسلامي مقارنة بالفكر المعاصر يجد ترسيخ الأصول العلمية للإدارة على أساس الإيمان الواعي، الذي يعتبر خير ضمان لسلامة وفاعلية التطبيق الإداري المستند إلى الوازع الديني وهوالمدخل العقدي الذي لم تبلغه بعد حركات الإصلاح الإداري في عالمنا المعاصر، وإذا كانت الإدارة هي القدرة على استخدام الموارد البشرية والمادية المتوفرة بأعلى كفاية لتحقيق الأهداف فان الإدارة في الإسلام لا تخرج عن هذا المبدأ، ولقد أخذ الفكر الإداري الإسلامي يظهر منذ نزول القرآن الكريم على سيدنا محمد صلى

الله عليه وسلم وأمره بتبليغه للناس كافة، قال تعالى (يَآأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَٱللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْكَافِرِينَ) [المائدة الآية: 67.] وكان الفكر الإداري الإسلامي يعتمد على نصوص القرآن الكريم وتوجيه السنة النبوية الشريفة، كما يعتمد على أساس من القيم والمبادئ الإنسانية التي كانت تسود المجتمع الإسلامي، في بداية العهد الإسلامي وعلى ممارسات فعلية لعملية الإدارة في الإسلام، في تنظيم وتخطيط وتوجيه للنشاط الفردي والجماعي داخل المجتمع، وإذا كانت مسميات الإدارة الحديثة كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وإدارة شؤون الأفراد والموارد والأموال لم تكن بنفس المسميات في صدر الإسلام، فإن العبرة أن الإدارة كانت تطبق في ذلك الزمان، تطبيقا أفضى بها إلى تكوين مجتمع الكفاية والعدل وهوأسمى غاية لأي نظرية إدارية. (محمد بن يوسف النمران العطيات: 2006، ص 73-78.)

كما تفردت الحضارة الإسلامية بوجود تنظيم إداري متقدم، شمل معظم الوظائف الإدارية، فالفكر الإداري تبلور منذ أن أنزل الله سبحانه وتعالى رسالته على الرسول خاتم الأنبياء والمرسلين.

وكان الفكر الإداري في الصدر الأول من الإسلام يستند إلى نصوص القرآن الكريم وتوجيهات السنة النبوية الشريفة، ويقوم على أساس من القيم الإنسانية التي لا يزال الفكر الإداري المعاصر يلهث للوصول إليها.

وهناك علاقة وطيدة بين الإدارة والشريعة الإسلامية، فقد أشار القرآن الكريم بلفظة الإدارة في قوله تعالى: {إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ} [البقرة الآية: 282] وفي السنة النبوية إشارة أخرى في حديث كعب بن عجرة -رضي الله عنه- أن النبي -صلي الله عليه وسلم- قال: (لا تقوم الساعة حتى يدير الرجل أمر خمسين امرأة) [رواه الطبراني].

وبناءً على ما سبق فقد كان المسلمون يطبقون وظائف وعمليات الإدارة التالية:

- **التخطيط:**

هوعبارة عن عملية فكرية تعتمد على المنطق والترتيب والتقدير والمرونة وإيجاد البدائل، ومن شواهده في القرآن قوله تعالى على لسان نبيه يوسف عليه السلام: (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49)) [يوسف: الآية 47-49]، وبهذا التوجيه القرآني الذي هدى الله إليه يوسف عليه السلام، فإن المسلم مُلزَم بالتخطيط المستقبلي لتفادي النكبات والأزمات التي قد تحيط بالأمة في كل مجال، ومن الأحاديث النبوية الدالَّة على التخطيط والعمل لتفادي تقلبات المستقبل حتى يحمي الإنسان نفسه ومَنْ تحت ولايته

قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص-رضي الله عنه-: "...إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس...) وأيضًا قوله للأعرابي الذي ترك ناقته عند باب المسجد دون أن يعقلها: "اعقلها وتوكل"، وفي هذا الحديث إشارة للإداري المسلم بأن يربط التوكل على الله بالاحتياط والتخطيط الذي لا يتنافى مع التوكل، ولا مع القضاء والقدر.

- **التنظيم:**

هو بيان وتحديد الهيكل الذي تنتظم فيه علاقات السلطة والمسؤولية وهوكيان حي متحرك ولابد من إعداده ليتلاءم دائمًا مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وهوما جاء به الإسلام قال تعالى: (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ) [الزخرف: الآية 32]، وهذا غاية في التنظيم، فهوتنظيم الكون والحياة بأجمعها، ونجد في قدوم النبي إلى المدينة أولى خطوات التنظيم وهي المؤاخاة حيث قال: (تآخوا في الله أخوين أخوين) فآخى بين المهاجرين والأنصار ليكونوا نواةً لتنظيم المجتمع.

- **التوجيه:**

هو القدرة على التأثير على الموظفين، وهدايتهم وتوجيههم مع إيجاد روح الود والحب والرضى والانتماء للعمل، ولقد اعتنى الإسلام بالتوجيه وأولاه رعاية خاصة لشحذ الهمم، فمن ذلك قوله تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوكُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ) [آل عمران: الآية 159]، وهذا توجيه أعلى للقائد والحاكم، وكذلك قوله تعالى: (وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُواْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [البقرة: الآية 237]، وهذا توجيه عام للمحكومين والعامة.

- **الرقابة:**

هي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها ومقارنتها مع الأهداف التي كانت محددة واتخاذ الإجراءات التصحيحية لعلاج الانحرافات، وهي غاية الأمر ومنتهاه، فبعد التطبيق الكامل يأتي دور التأكد من أن تنفيذ الأهداف المطلوب تحقيقها في العملية الإدارية تسير سيرًا صحيحًا حسب الخطة والتنظيم والتوجيه، ولعل الإداري المسلم المؤمن هوالمدرك حق الإدراك حقيقة الرقابة، والعمل على إنفاذها سواء على نفسه أوعلى غيره، ومن شواهد الرقابة في القرآن الكريم قول الله تعالى: (وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) [التوبة: الآية 105] وقوله عز وجل: (مَّا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) [ق: الآية 18] ومن السنة النبوية حديث جبريل عليه السلام: (... فأخبرني عن الإحسان؟ فقال صلى الله عليه وسلم: أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك...)، وهذا من أعظم أنواع الرقابة

الذاتيـة، وهنـا يتفاضـل النـاس لـيس فقـط بمقـدار مـا يحملونـه مـن (علـوم) الإدارة، بـل أيضًـا بمقـدار مـا يُجيدونه من (فنونها) وأساليب تطبيقها. (http://www.islamstory.com/Article.aspx?ArticleID=14.19)

ويمكن إجمال ما سبق في أن الإدارة في الإسلام تتسم بالشمول والتكامل والتطور ومعايشة كل الاتجاهات الفكرية الحديثة ويمكن إجمال سماتها في النقاط التالية.(محمد بن يوسف النمران العطيات: 2006، ص 79.):

- قوة الصلة بين المجتمع والإدارة حيث أن الإدارة نظام فرعي من النظام الاجتماعي الإسلامي المتكامل، بحيث تلتزم بالعقائد والقيم الخلقية للمجتمع الإسلامي الكبير.
- أن العامل في المؤسسة الإدارية هدفه اتقان العمل والاخلاص ويشارك في اتخاذ القرار ويلتزم بطاعة ولي الامر.
- أن القيادة تكليف وليست تشريف، تسعى إلى المشاركة والتسامح وتتميز بقبول النقد بدرجة عالية.
- أن أي تطوير أوتغيير تنوي الادارة أوالحكومات أوالمؤسسات إحداثه يجب أن يكون بالمشورة بين أصحاب الرأي وجميع من يمسهم هذا التغيير، وهدف يقوم على مبدأ النصح والتسامح.
- النظرية الإدارية في الإسلام تعتبر السلطة سلطة جماعية تشترك فيها الإدارة العليا والعاملين لتحقيق الأهداف المشتركة للعاملين وأصحاب العمل دون صراع .
- أن أساس اختيار العاملين تعتمد على اختيار الإصلح فالأصلح والأمثل فالأمثل.

(بلال أمين زين الدين: 2009، ص38.)

ثانيا: الإدارة العامة

1) أهمية الإدارة العامة:

للإدارة العامة أهمية كبيرة تجلت في أراء فقهاء القانون كما يلي:

ففي الدول الرأسمالية التي تلتزم بالمذهب الفردي، يعد فقهاء القانون من أنصار هذا المذهب تدخل الدولة عن طريق أجهزتها الإدارية العامة قيدا على حرية الأفراد، ويضيفون أن كل الخير في عدم التدخل في الحقل الاقتصادي، لكنهم اثر نتائج الحروب والثورة الصناعية أوشيوع المذهب الاشتراكي، والأزمات الاقتصادية، وجدوا أن تدخل الدولة شر لا بد منه ويجب أن يحصر في نطاق ضيق جدا.

أما الماركسيون فيقولون بتدخل الدولة إلى أقصى مدى وذلك من اجل إلغاء الملكية الفردية وجميع قيم المجتمع الرأسمالي وتقاليده، ولن يكون هذا إلا عن طريق إيجاد الأجهزة الإدارية العامة التي تؤدي في النهاية إلى قلب المجتمع التقليدي رأسا على عقب بتغيير الواقع تغييرا جذريا وشاملا.

وفي الدول التي تعتنق المذهب الاشتراكي ولا تقول بإلغاء الطبقات ولا تأخذ بالمذهب الفردي بصورة نهائية، يرى الفقهاء أن وجود الإدارة العامة ضرورة لا بد منها إلى جانب النشاط الفردي، وذلك من اجل إلغاء استغلال الإنسان للإنسان وإشباع الحاجات العامة التي يعجز الأفراد عن إشباعها عن طريق الأجهزة الإدارية العامة، وهذه هي وظيفة المرفق العام.

ولقد أصبح للإدارة العامة في الوقت الراهن، أهمية قصوى فمن غيرها لا يمكن تنظيم شؤون المجتمع أوتحقيق النموالاقتصادي ومن ثم فوجود الإدارة العامة، والمذهب التدخلي عن طريق الأجهزة الإدارية العامة أصبح مسلما به من قبل جميع المجتمعات رأسمالية كانت أم اشتراكية وذلك لوجود ضرورات ملحة أجبرت جميع الدول على تبني المذهب التدخلي.

2) خصائص الإدارة العامة واختلافها مع إدارة الأعمال:

تختلف الادارة العامة عن إدارة الأعمال في العديد من الخصائص، كما توجد خصائص مشتركة بينهما يمكن توضيح بعض كلا منها فيما يلي:

أ- أوجه التشابه:

تشابه الإدارة العامة مع إدارة الأعمال في العديد من الخصائص نذكر منها مايلي:

- أن كل منهما تسعى إلى تطبيق المبادئ والأصول العامة في الإدارة من اجل تحقيق الكفاية الإدارية بأقل التكاليف وبأدنى مجهود بشري واقصر وقت. (هناء حافظ بدوي: 2000، ص31.)

أي أنهما متفقتين في الجوهر، وتتمثل هذه الأصول والمبادئ في:

(http://.ahewar.org/debt/show.art.asq-aid=225815)

- مبادئ كل منهما واحدة مثل التخصص وتقسيم العمل ووحدة القيادة وتكافؤ السلطة والمسؤولية والتفويض.
- ترمي كلاهما إلى تحقيق أهدافها بأقل التكاليف واقصر وقت وأفضل إنتاج كما ونوعا وسعرا وجودة.
- تسعى كلاهما إلى خدمة المواطنين وإشباع حاجاتهم.
- تخضع كلاهما لمراعاة الصالح العام والمساواة بين الزبائن، كما يمكن أن تدخل إدارة عامة في تنافس مع إدارة خاصة.

ب- أوجه الاختلاف:

- **من حيث الهدف:**

تهدف الإدارة العامة إلى أداء خدمات عامة وتحقيق المصلحة العامة، أما إدارة الأعمال فهدفها هوالربح المادي، لذلك نجد أن معايير قياس أداء كل منهما يختلف، ففي الإدارة العامة يتم قياس كفاية

العمل الحكومي على أساس مدى رضا الجمهور المستفيد من الخدمة العامة أما معيار الكفاية في إدارة الأعمال يمكن حسابه من خلال الربح الذي حققه المشروع. (هناء حافظ بدوي: 2000، ص 32.)

- **من حيث المرونة:**

لا يتوفر للإدارة العامة قدر كبير من المرونة مثل إدارة الأعمال، لأنه يتطلب عليها الرجوع إلى السلطة التشريعية وانتظار ما تقرره، بينما إدارة الأعمال يسهل عليها إجراء تعديلات بمجرد الرجوع إلى مجلس إدارة المشروع. (هناء حافظ بدوي: 2000، ص 33.)

- **من حيث الصيغة الرسمية:**

تمثل الإدارة العامة العمل الحكومي باعتبارها أداة لتنفيذ السياسات العامة فهي تتعامل على أساس شخص عام وليس خاص ويحكمها القانون العام أما المؤسسة الخاصة فالعكس. (زيد منير عبوي وآخرون: 2006، ص 25.)

- **من حيث حجم كل منهما:**

تتميز الإدارة العامة بضخامة حجمها والتنظيم على نطاق واسع بخلاف إدارة الأعمال التي لا تصل إلى مثل هذه الضخامة في حجمها.إلا أن هناك اختلاف في ذلك. (هناء حافظ بدوى: 2000،ص33) بالإضافة إلى أن الإدارة العامة فيها عدد كبير في العمال أما إدارة الأعمال فهي اقل لأنها لا توظف أحدا ليست في حاجة إليه. (http://.ahewar.org/debt/show.art.asq-aid=225815)

- **من حيث المسؤولية:**

يكون الموظف الحكومي مسئولا أمام الجهات العليا التشريعية ويعطي التصريحات لوسائل الإعلام بخصوص قضايا معينة وتمارس عليه الضغوط من قبل جماعات المصالح وقد تهاجمه الصحف وتنتقده وتطلب منه تفسير سلوكه وتبرير السياسة التي ينفذها، أما الموظف في الإدارة الخاصة فهوغير معتاد على مثل هذه المداخلات أوالمساءلات ويعمل في أجواء تتسلط عليه الأضواء بشكل دائم فقواعد المسئولية التي تحكم الإدارة العامة متعددة منها سياسية، اجتماعية وأخلاقية. (زيد منير عبوي، سامي محمد هشام حريز: 2006، ص 25.)

- **من حيث مدى الالتزام بمبدأ المساواة بين المواطنين:**

حيث تقوم الإدارة العامة بالالتزام بمبدأ المساواة بين المواطنين حيث تلتزم الإدارة العامة، في أي مرفق من مرافقها بمعاملة المواطنين المنتفعين بخدماتها على قدم المساواة دون أية تفرقة أوتحيز في الحصول على تلك الخدمات، أما بالنسبة لإدارة الأعمال فإن المساواة بالنسبة لها لا تعدوا أن تكون مجرد التزاما أدبيا وليس إلزاميا عليها فقد تفرق بين العملاء إذا تطلب ذلك. (هناء حافظ بدوي: 2000، ص 33.)، كما أن التوظيف في الوظائف العامة للإدارة العامة يتم على أساس المساواة

والجدارة في حين إدارة الأعمال يمكن أن يكون بخلاف ذلك حيث نجد مثلا أسماء شركات لأسر ونجد فيها إلا أبناء أسرة واحدة مثلا أوهم الأغلبية فيها. (محمد يوسف المعداوي: 1984، ص 5،6.)

ويعتبر الإخلال بالمساواة من الأخطاء التي ترتكبها الإدارة العامة لأن من واجبها أمام القانون مراعاة المساواة في تحمل الأفراد لتكاليف الأعباء العامة وضرورة المحافظة على التوازن الاجتماعي في كل مجالاته ووجود حالة من اللامساواة –مهما كانت صورتها– يعتبر خروجا عن مبدأ المساواة ويشكل نوعا من أنواع الخطأ بمفهومه الواسع. (هنية حميد: ب س، ص 117.).

- **من حيث الظروف التي تعمل فيها الإدارة العامة وإدارة الأعمال:**

فبينما تعمل الإدارة العامة في ظل ظروف احتكارية وتنفرد بنوع معين من النشاط، فان إدارة الأعمال تعمل في ظل ظروف المنافسة الحرة. (هناء حافظ بدوي: 2000، ص 34.)

تعتبر هذه مجموعة من أوجه التشابه والإختلاف بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال، ذلك أنها متعددة بحسب الإطار الذي تنشط فيه والمجتمع الذي تنتمي إليه، حيث لا يمكن حصرها جميعا.

3) المهام التي تؤديها الإدارة العامة:

للإدارة العامة مهام تنظيمية وتخطيطية وأخرى فنية تتعلق الأولى بتحديد ما هوممكن من أهداف منشودة وقيادة العمل الإداري أما المهام الفنية تتعلق بالتنفيذ والتسيير بقصد تلبية الحاجات العامة للمجتمع مباشرة. (الحاج رضي: 2007)

لذلك يمكن القول أن وظائف الإدارة العامة تنقسم إلى قسمين الأولى تخطيط والثانية التنفيذ وهما بالتفصيل كما يلي:

أ- التخطيط:

- **مفهومه:**

يعرف بأنه "رسم وتحديد الطريق التي ينبغي إتباعها في توجيه النشاط البشري اجتماعيا واقتصاديا لتحقيق نتائج معينة في فترة زمنية محددة" إذن هومنهج وأسلوب لتحقيق التنمية وهوأسلوب علمي قوامه الدراسة الشاملة لجميع إمكانيات الدولة ومواردها المادية، والعمل على تنسيق استغلال هذه الموارد والإمكانيات في كافة القطاعات بما يفي باحتياجات السكان ويحقق أهدافا قومية محددة، داخل إطار معين يُرسم مقدما، وعدد الزمن اللازم للوصول إلى تحقيقه. (تركي رابح: 1982، ص 18.)

إن التخطيط هوالفكرة السابقة لتنفيذ أي عمل من الأعمال ومن خلاله يستطيع القائد الإداري تحديد الأهداف المنشودة والوسائل الكفيلة بتحقيقه بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب. (الحاج رضي: 2007) وبه يمكن للقائد أن يمارس الوظائف الإدارية الأخرى والتي لا يمكنه القيام بها إلا في إطار عملية التخطيط وهي التنظيم الإداري، القيادة، التنسيق، الرقابة، الاتصال والتوجيه ...الخ.

- **معوقات التخطيط ومشاكله:**

يتوقف نجاح عملية التخطيط على دقة وواقعية التنبؤ وعن كفاءة الجهاز القائم عليه ودقة البيانات والإحصائيات التي يعتمد عليها هذا الجهاز في وضع الخطة وهناك معوقات تحد من فاعلية التخطيط نذكر منها:

- **صعوبة وضع التقديرات الدقيقة التي تعتمد عليها الخطة أوعدم صحتها:**

أي يجب اعتبار أن التنبؤ لا يَصْدق في جميع الأحوال، ولكن كثيرا ما تبتعد التقديرات عما يقع بالفعل في المستقبل ويزداد هذا الوضع عندما يخفق القائمون على أمر الخطة في تحديد الافتراضات والتوقعات بسبب الاعتماد على بيانات قديمة تمت في الماضي كي تنفذ في المستقبل أوغيرها، ولتفادي هذه المعوقات يمكن للقائمين على العملية بوضع مجموعة من الخطط البديلة وأن تراعى المرونة في إعداد الخطة الأصلية. (إبراهيم عبد العزيز شيحا: 1993، ص171.)

- **جمود الإجراءات والسياسات:**

أنه متى وضعت سياسات العمل وإجراءاته واستمر تطبيقها فترة طويلة يؤدي إلى فشل الخطة عند التغييرات المفاجئة في المحيط وفي هذا الحين تكون ضرورة تغيير السياسات أوتعديلها أمر لا بد منه. (إبراهيم عبد العزيز شيحا: 1993، ص172.)

ويقصد بالإجراء مجموعة الأنشطة المترابطة التي تتم في تتابع زمني وفقا لطريقة أداء محددة أما السياسة الإجرائية فهي أكثر شمولا فهي سياسات مكتوبة محددة يعمل ضمنها أفراد الإدارة. (علي السلمي بهرت: ب س، ص 122.)

- **العجز المالي أوالفني:**

قد تقف الحاجة المالية أوالفنية كمعوق في سبيل تنفيذ الخطة وحائلا دون الوصول إلى الغرض المنشود. (إبراهيم عبد العزيز شيحا: 1993، ص 173.)

وتبقى الخطة المعدة من قبل الإدارة العامة مجرد قرارات أوكما يقال حبر على ورق ما لم يتم تنفيذها، وهي المهمة الثانية للإدارة العامة بعد التخطيط.

ب- التنفيذ:

- **مفهومه:**

ترتبط عملية التنفيذ ارتباطا وثيقا بعملية رسم السياسة العامة للدولة وتحديد ورسم سبل تنفيذها، ذلك أن القرار الإداري بمجرد صدوره يحمل قوة نفاذه، وهذا كامتداد لسلطة الدولة، ويمكن تعريف التنفيذ بأنه:

"التنفيذ هوالتحقيق المادي الواقعي للقرار، مثل بقية الأعمال التي تصدرها السلطات الموجودة في الدولة (القانون ينفذ، الحكم ينفذ) وهذا ناتج أساسا ما للإدارة من امتيازات السلطة العامة، ويبرز هذا الامتياز في القرارات الإدارية ." (http://www.echoroukonline.com/montada/newthread)

كما يعرف بأنه "هوالمرحلة التي تتحول فيها القرارات إلى أعمال."

(http://www.t1t.net/researches/manag/14.doc)

ت- العلاقة بين هيئات التخطيط وهيئات التنفيذ:

هناك نوع من التأكيد المستمر حول ضرورة النظر إلى وظيفة التخطيط على أنها جزء لا ينفصل عن باقي مراحل العملية الإدارية وليس كوظيفة مستقلة بذاتها تمارس من أبراج عاجية داخل التنظيم، فهذا الإعتبار كان محل نقاش بين دعاة فصل وظيفة التخطيط عن المراحل الأخرى للعملية الإدارية وبين محبذي الإدماج، وقد انبنت نظرية الفريق الأول على أساس أن المخطط عندما يقوم بوضع سياسات عامة فان اهتمامه لا ينصرف إلى الدقائق المتخصصة المتصلة بالتنفيذ، وهوما ينفي الحاجة إلى إقامة جسور تربط بين المخططين والقائمين بالتنفيذ، كما أن وظيفة التخطيط تقتضي التفرغ الكامل لها، مما يجعل من إدماجها معها أمر غير عملي، ومن أنصار هذه النظرية "هارلوبيرسون" الذي يعتقد أن التخطيط الناجح يحتاج بطبيعته إلى خبرات تختلف عن تلك التي يجب أن تتاح لمن يقع عليهم عبء التنفيذ، فالمخطط يجب أن تتوافر له القدرة على التحليل والموائمة بين مختلف الفرضيات وتفهم التأثيرات النسبية لكل واحد من المتغيرات التي تبدوأمامه في مرحلة التخطيط وان يتخذ من هذا كله أساسا لاستنتاجات محددة تبنى عليها الخطة التي يقوم بتصميمها، أما القائم بالتنفيذ فإنه لا يشغل نفسه بكل هذه المشكلات التي يتعين على المخطط أن يدبر حلولا لها، وإنما يركز جهده واهتمامه على الأمور كما هي وكل الذي يعنيه هوأن يترجم ذلك الجزء المسند إليه من الخطة إلى واقع عمل في الوقت المحدد لذلك، أما الفريق الآخر الذي يحبذ إدماج وظيفة التخطيط مع

غيرها من مراحل العمل الإداري، فقد قامت حجته على أن التمييز بين المخططين والمنفذين أمر غير منطقي ولا يعبر عن الواقع ويضيفوا أن نفس الفرد أونفس الجهاز قد يشارك في أكثر من مرحلة من مراحل العمل الإداري سواء ما تعلق من ذلك بالتخطيط أورسم السياسات أوتنفيذ المشروعات. (محمد نصر مهنا: 2005، ص 179، 180.)

ولا يمكن الحديث عن الإدارة العامة دون الإشارة إلى الإدارة العامة الجزائرية محل الدراسة وهوماتم في العنصر التالي من خطة الدراسة.

ثالثا: الإدارة العامة الجزائرية

نحاول في هذا العنصر التعريف بالإدارة العامة الجزائرية من خلال تسليط الضوء على ماضيها وحاضرها وأهم هياكلها، كل ذلك من أجل اعطاء نظرة شمولية تتعلق بها بداية بتاريخها كما يلي:

1) تاريخ الإدارة العامة الجزائرية:

واجهت الجزائر المستقلة عدة مشاكل، كان في مقدمتها مشكلة المستوطنين، الذين قاوموا اتفاقية الصلح، وكذلك المنظمات السرية الفرنسية، وقد حلت هذه المشكلة بتعاون السلطات الفرنسية، مما أدى إلى هجرة المستوطنين عائدين إلى فرنسا، ومن المشاكل أيضًا بناء مؤسسات الدولة وتكوين الجيش، وتعريب التعليم، وحل مشاكل مئات الآلاف من أيتام شهداء الثورة، وقد استطاعت الجمهورية أن تضع حلولاً لتلك المشاكل بمعونة الدول العربية والصديقة، وبخصوص الأراضي الزراعية، أعلن "بن بلة" تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وفي سنة (1383هـ، 1963م) أقر الشعب أول دستور للجزائر، تم بموجبه انتخاب أحمد "بن بلة"رئيسًا للجمهورية، وفي عام (1385هـ، 1965م)، قاد العقيد "هواري بومدين" انقلابًا عسكريًا، أدى إلى اعتقال "بن بلة" وعزله بتهمة الإسراف، واستخدام أموال الدولة في غير وجوهها، وتولى مجلس قيادة الثورة حكم الجزائر برئاسة بومدْين .

"وقد حققت الجزائر في عهد الرئيس بومدْين (1385 - 1398هـ، 1965 - 1978م) منجزات ضخمة على المستوى الداخلي، منها نشر التعليم وتعريبه، وإعادة استثمار الأراضي الزراعية التي غادرها المستوطنون الأجانب عن طريق برنامج الثورة الزراعية، الأمر الذي حفظ للجزائر مركزها العالمي، وأصبحت الجزائر من أهم الدول المنتجة لزيت الزيتون والتين والتمور والفلين، بيد أن أهم مورد للثروة الوطنية بالبلاد ظل يتمثل في النفط والغاز الطبيعي، وأهم حقولها بالصحراء الجزائرية (حاسي مسعود والعجيلات للنفط وحاسي الرمل وحاسي الطويل للغاز الطبيعي)

وقـد أممـت الحكومـة الجزائريـة هـذين المـوردين الاقتصـاديين المهمـين سـنة (1971م)، وأنشـأت لاستثمارهما شركة وطنية اشتهرت باسم سوناطراك وذلك إلى جانب عدد من الشركات الأجنبية، الفرنسية والأمريكية، وأقامت مصنعًا ضخمًا لتكرير النفط قرب مدينـة الجزائر لتـأمين حاجيات البلاد من مشتقاته، ومصنعًا آخر لتمييع الغاز بأرزيو...الخ.

أما على المستوى الخارجي، فقد برزت مشاركة الجزائر المستقلة في المجال العربـي، وكانت سياستها تقوم على المشاركة بفعالية في تعزيز التضـامن العربـي، ومـن هذا المنطلق كانت مشـاركتها فاعلة في حربي (1387هـ، 1393هـ و1967م، 1973م) ضد مـا يسمى إسرائيل، وصـار لهـا فـي المجال الدولي صوتٌ قويٌ يحسب حسابه، كما ساهمت الجزائر في دعم حركات التحرر مما جعل علاقاتها متميزة مع تلك الحركات وبخاصة في القارة الإفريقية .

وفي أواخر عام (1398هـ، 1978م) توفي الرئيس "هواري بومدين"، فانتخبت جبهة التحرير الوطني الجزائري العقيد "الشاذلي بن جديد" رئيسًا، وواصل "الشاذلي بن جديد" سياسة سلفه، فقامت الحكومة الجزائرية في عهده بمحاولات حثيثة للتوسط بين العراق وإيران من أجل وقف القتـال بينهمـا منذ سنة (1981م)، وسار "الشادلي بن جديد" مع جيرانه المغاربـة فـي مسـار التقـارب، بحيث دخلـت الجزائـر فـي تجربـة اتحـاد دول المغـرب العربـي، الـذي أعلنـه رؤسـاء الجزائـر وتـونس وليبيـا وملـك المغرب إثر اجتماعهم بالمملكة المغربية سنة (1988م) فـي نطـاق إحيـاء ذكرى مؤتمر طنجـة، الـذي كان قد انعقد بتلك المدينة المغربية سنة (1958م)، كما ولج الرئيس "الشاذلي بن جديد" بالجزائر بـاب التعدديـة الحزبيـة، لكـن عوامـل عديـدة منهـا تـراكم نتيجـة وجـود بعـض الأزمـات المزمنـة، مثـل أزمـة الديون وأزمة البطالة، فجرت الموقف بالبلاد، وغذت روح التطرف في كل الاتجاهات، وحالت دون تطبيق التجربة الديمقراطية، فتعثرت هذه التجربة منذ بدايتها بعد فوز حركة الإنقاذ الإسلامية بزعامـة "عباس مدني" فـي الانتخابـات البلديـة سـنة (1410هـ، 1990م)، ومـا تلاهـا مـن تـوتر العلاقـات بـين مختلـف التيـارات والأحـزاب السياسـية بـالبلاد، واسـتقالة الـرئيس "الشـادلي بـن جديـد" فـي (ديسـمبر 1990م، أواسط 1411هـ) ليتـولى مجلـس الرئاسـة إدارة البـلاد لمـا تبقـى مـن مدتـه، والإعـلان سـنة (1991م) عن إلغاء نتائج الانتخابات البلدية السابقة الذكر وإلغاء نتيجـة الانتخابـات التـي كانـت جاريـة ممـا أوجـد جـوًا متـوترًا بـالبلاد أخـذ يسـتفحل بتنفيـد العصـيان المـدني الـذي دعـت إليـه جبهـة الإنقـاذ الإسـلامية، ومـا تـلا ذلـك مـن اعتقـالات واسـعة فـي صـفوف أعضـاء تلـك الجبهـة وبخاصـة قيادتهـا، ومحاكمة أعداد كبيرة منهم، وانتشرت عمليات القتل والاغتيال في أنحاء البلاد، وذهب ضـحيتها عديد مـن الجزائـريين بمـن فيهم الـرئيس "محمـد بوضـياف" نفسـه، الـذي تسلم منصـب الرئاسـة فـي (رجـب 1412هـ، ينـاير 1992م)، وأعلـن عـن عزمـه للسير بـالبلاد نحـوالانفراج، لكنـه اغتيل بعـد أقل مـن

سبعة أشهر من توليه منصبه، واختير الرئيس "علي كافي" سنة (1413هـ، 1992م)، ليحل محله على رأس المجلس الأعلى للدولة، وفي عام (1994م) حل محله "الأمين زروال"، وفي عام (1996م)، أجريت انتخابات رئاسية فاز فيها الرئيس "الأمين زروال"، وفي العام نفسه أي سنة (1996م)، وافق الشعب الجزائري على تعديل دستوري نصّ على حظر الأحزاب السياسية التي تتخذ من الدين أواللغة أوالجنس أوالمنطقة أساسًا لها، وفي عام (1997م)، أجريت انتخابات برلمانية لاختيار أعضاء مجلس الشعب الوطني، وفي (أبريل 1998م) تم انتخاب "عبدالعزيز بوتفليقة"، المقبول من الشعب والجيش والرئيس السابق "الأمين زروال" رئيسًا للبلاد، وفي (يونيو1999م)، أعلن الجيش الإسلامي للإنقاذ وهوالجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ وقف العمليات العسكرية ضد الحكومة (.http://ency.kacemb.com) والذي انتخب لثلاث عهدات متتالية، بالاضافة إلى العهدة الرابعة، أي إلى يومنا هذا.

ووقع على عاتق الدولة الجزائرية مذاك، مسؤولية توحيد النظام الإداري على المستوى الوطني، وقد اصطدمت الجزائر بصعوبات عملية، في عملية التوحيد وأهم هذه العوامل، تخلي الإطارات الفرنسية عن مسؤوليتها دون تكوين الإطارات الجزائرية لتحل محلها بالإضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى، وفي خضم هذه التحديات كان لابد من التغلب على هذه الصعاب بدءا بتكوين الإطارات والعمل على توحيد العمل الإداري وإتباع سياسة تقسيمات إدارية جديدة، كانت فيها البلديات تمثل القاعدة الأساسية ثم تليها الولايات، وهذا بهدف الاستجابة السريعة للقرارات السياسية ومسايرة سرعة النموالاقتصادي في البلاد، ويلعب التقسيم الإداري وما صاحبه من هيكلة للأنشطة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية والمرافق إضافة إلى إشراك الجماعات المحلية في سلطة اتخاذ القرار، وفي عملية صياغة الصورة المستقبلية للنموالتطوير دورا حاسما في التنمية الوطنية وفي اللامركزية والديمقراطية وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى هياكل ومؤسسات الإدارة العامة ودورها في عملية التنمية وإلى أي مدى وصلت الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال تنمويا.

2) الهياكل والمؤسسات المركزية للإدارة العامة الجزائرية:

تتعدد هياكل ومؤسسات الإدارة العامة في الجزائر بين هياكل مركزية وأخرى لامركزية ويمكن توضيح وإبراز ذلك فيما يلي:

أ- مفهوم المركزية الإدارية:

يمكن اعطاء مجموعة من التعريفات للمركزية الإدارية لتوضيح معناها أكثر، حيث يقصد بالمركزية في صورتها الإدارية لا السياسية ما يلي:

"جمع الوظيفة الإدارية بيد شخص معنوي عام واحد هوالدولة". (محمد الصغير بعلي: 2002، ص 35.)

في هذا التعريف نجد أنه تتم الهيمنة على النشاط الإداري وإن تعددت الهيئات والأفراد القائمين بموفق نظام السلطة.

أو"هي درجة تجميع سلطات اتخاذ القرار عند قمة الهرم التنظيمي" (رونالد-ي ترجيو: 1999، ص505.)

أوهي النظام الذي يلحق المرافق بمركز واحد وهوالدولة والمعنى المتفق عليه بين الفقهاء جميعا هوالذي يحمل معنى احتكار السلطة الواحدة في الدولة وإن كثرت فروعها وتعددت صورها وتنوعت هيئاتها الوظيفية الإدارية العامة داخل الدولة مادامت هذه الفروع وتلك الهيئات لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية تلك السلطة المهيمنة على شؤون الإدارة ومادامت التبعية الرئاسية تربطهم دائما وأعمالهم لها. (جعفر انس قاسم: 1988، ص 12.)

ومن تعريفاتها "هي احتكار حق اتخاذ القرارات في المراكز الإدارية العليا في قمة الهرم الإداري، حيث لا تمتلك المستويات الأخرى أية سلطة ولا بد لها من الرجوع للمرجع الأعلى للبث في أمر من الأمور". (محمد قاسم القريوتي: 2004، ص 260.)

في هذا التعريف تركيز على مركزية القرارات ويهمل الأمور الأخرى التي قد تكون في بعض الأحيان مركزية كالعمليات التنفيذية مثلا.

"تشير إلى موقع ومكان اتخاذ القرارات في المنظمة أوتوزيع القوة في المنظمة". (حسين حريم: 2003، ص 107.)

هذا التعريف مثل التعريف السابق يركز على اتخاذ القرارات

"تعني تجميع كل السلطات الإدارية بيد الرئيس أوالمدير خاصة إذا كان حجم المنظمة صغيرا بدرجة يجعل هذا الأمر سهلا". (صالح بن نوار: 2006، ص 37.)

وهناك تعريف آخر للمركزية هو:

"la centralisation concentre l'ensemble des taches administratives qui se proposent sur le territoire national enter les mains de l'état :il les assume par une administration hiérarchisée et imfiève " (محمد الصغير بعلي: 2004 ،ص5.)

- **تقييم المركزية الإدارية:**

- **المزايا:**

لها عدة مزايا وهي كما يراها (محمد الصغير بعلي: 2002، ص46،45.):

✓ **من الناحية السياسية:**

يدعم الأخذ بالمركزية الوحدة الوطنية للدولة سياسيا ودستوريا بموجب الرقابة والإشراف العام على الوظيفة الإدارية وبسط نفوذ السلطة المركزية عبر مختلف أرجاء الدولة.

✓ **من الناحية الإدارية:**

تحقق تجانس النظم والأنماط الإدارية مما يوفر استقرار ووضوح الإجراءات والمعاملات الإدارية وعدم تناقضها واختلافها مما ينتج عنه تفهم المتعاملين مع الإدارة وارتفاع الأداء الإداري وتقليص سلبيات ظاهرة البيروقراطية.

✓ **من الناحية الاجتماعية:**

يكفل النظام المركزي ويضمن تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المواطنين بموجب إشراف وإدارة السلطة المركزية على مختلف المرافق العامة.

✓ **من الناحية الاقتصادية:**

يترتب على تطبيقها الإقلال من الإنفاق العام وتقليصه إلى أقصى حد وذلك من خلال الاكتفاء بعدد محدود من الهيئات والموظفين مما يوفر مصاريف وأموال كثيرة.

- **المساوئ:**

كما لها مزايا فهي كذلك لها مساوئ يمكن ذكر اهمها كما يلي:

✓ لا تحقق الديمقراطية ولا الحرية لأن الأفراد يهمهم أن يشعروا بأن لهم رأيا في إدارة المسائل التي تهمهم. (جعفر انس قاسم: 1988، ص 18.)

✓ تعتبر المجال الطبيعي لنموظاهرة البيروقراطية أمام تضخم الجهاز الإداري وازدياد تدخل الدولة في مختلف المجالات، كما أن دعم وتقوية النظام المركزي أصبح في ظل الدولة الحديثة سمة وعنوانا للأنظمة الديكتاتورية لأنه يحد من أعمال مبدأ الديمقراطية الإدارية ويقف في وجه المواطنين والجماهير في تسيير شؤونها بنفسها. (محمد الصغير بعلي: 2002، ص 46.)

لا يمكن القول أن مساوئ المركزية الإدارية أدت إلى ظهور اللامركزية ولكن لكل منهما مكانها الخاص في أي دولة.

وتتميز الإدارة العامة في الدول التي يقوم نظامها السياسي على أساس الحزب الواحد بمظاهر خاصة تميزها عن الإدارة في البلاد التي تسمح بتعدد الأحزاب، فالحزب الواحد تكون سيطرته على

سائر مستويات التنظيم الإداري تكون ظاهرة، فهوالذي يضع الخطة والأهداف التي تسير الدولة، أما في ظل التعددية الحزبية فالتنافس أمر لابد منه للوصول إلى الحكم وتنفيذ ما تدافع عنه من أراء ومبادئ، كما يتم فيه تسييس الإدارة في بعض الأحيان. (محمد نصر مهنا: 2005، ص 11-15.)

وبما أن الجزائر تتمتع بالتعددية الحزبية فإن التشكيل الرئاسي والحكومي فيها يختلف عن البلدان التي لا تسمح بالتعددية الحزبية بالرغم من أن الجزائر مرت بمرحلة الحزب الواحد، ولذلك وجب معرفة التقسيم الإداري الذي مرت به الجزائر سواء فترة الاستعمار أو بعدها والهيكل التنظيمي لها، بالإضافة إلى سلبيات وايجابيات هذا التقسيم على الدولة والمواطن ومدى مصداقية تطبيقه على أرض الواقع، رغبة في البحث على مظاهر الضعف فيه لتصحيحها مستقبلا من الهيئات المسئولة عن ذلك إن أمكن .وفي هذا الصدد تم طرح التساؤل التالي:

هل التنظيم الإداري الجزائري الحديث كفيل بتحقيق التنمية الادارية ؟

ومهما يكن فسوف نتعرض إلى هياكل ومؤسسات الإدارة العامة بالجزائر بداية بالهياكل والمؤسسات المركزية:

يطلق مصطلح الإدارة العامة المركزية عادة على المصالح الموجودة في قمة الهرم الإداري وعلى وجه الخصوص المصالح الموجودة بالعاصمة (عمار بوضياف: ب س، ص84.)، ولما تعددت هذه الأخيرة وتنوعت من حيث مهامها صعب علينا الإحاطة بها جميعا ودراستها من حيث التنظيم والصلاحيات وعلاقتها ببعضها البعض لذلك نذكر أهم المؤسسات الموجودة على الصعيد المركزي.

أ- رئاسة الجمهورية:

لرئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري مكانة متميزة هذا بالرغم من محاولة التقليص من تلك المكانة لصالح المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة، إلا أن رئيس الجمهورية بقي محافظا على مكانته ومركزه على اعتبار أنه منتخب بطريقة مباشرة من الشعب وترشيحه مدعم بتوقيع (600 منتخب) في المجالس الشعبية وفي انتخابات تنافسية تعددية من شأنها أن تمنحه شرعية لا تقل عن الشرعية التي كان يحوزها، وبالتالي فإن الانتخابات التنافسية التعددية تمنح لرئيس الجمهورية شرعية شعبية ودستورية وديمقراطية تدعم وزنه ومركزه في النظام السياسي وتعطيه مكانة أفضل من مكانة المؤسسات الأخرى، خاصة بالمقارنة مع النواب في البرلمان الذين ينتخبون على أساس القوائم وعلى مستويات محلية ولذا فان قيمتهم التمثيلية أقل بكثير من القيمة التمثيلية لرئيس الجمهورية، الذي يعتبر هوكذلك أحد ممثلي الأمة وقد أضافت الطبيعة التعددية والانتخابات التنافسية بعدا ديمقراطيا جديدا لشرعية الرئيس الأمر الذي يؤسس لهيمنة وسيطرة على مختلف

مؤسسات أجهزة الدولة، ومن المهام التي يقوم بها تعيين رئيس الحكومة (الوزير الأول) وأعضاء من المجلس الدستوري، وقيادة الجيش والشؤون الدبلوماسية بالإضافة إلى رئاسة المؤسسات الاستشارية.(عبد النور ناجي: 2006، ص197-198.)

أما شروط الترشح لرئاسة الجمهورية فهي كما يلي:

الجنسية الأصلية - الإسلام- بلوغ (40 سنة) يوم الانتخاب - التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. (سعيد أبوالشعير: 1993، ص 202.)

ب- الحكومة:

تتشكل الحكومة وفقا لأحكام الدستور من رئيس الحكومة الذي يختاره ويعينه رئيس الجمهورية ومن الوزراء الدين يختارهم رئيس الحكومة، ويتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، (سعيد أبوالشعير: 1993، ص 288.) يجتمع هؤلاء في مجلس واحد متجانس ومتضامن يسمى مجلس الحكومة، وبحضور رئيس الجمهورية يسمى مجلس الوزراء، تتخذ في المجلس الأخير أهم القرارات، وتناقش مشاريع القوانين قبل إحالتها على المجلس الشعبي الوطني، ويعرض برنامج الحكومة ويضبط، كما تسمى الحكومة الطرف الثاني في المؤسسة التنفيذية. (عبد النور ناجي: 2006، ص 198.)

ويسمى رئيس الحكومة حاليا بالوزير الأول.

- **صلاحيات الحكومة:**

يعتبر رئيس الحكومة، الرئيس التنفيذي والمنسق الفعلي للمؤسسة التنفيذية والمسئول الحقيقي والمباشر على أنشطتها وأعمالها الحكومية سواء أمام رئيس الجمهورية باعتباره هوالذي يعينه وينهي مهامه، وأمام البرلمان بمجلسيه باعتباره هوالذي يقيم أعمال الحكومة ويراقب نشاطاتها، وينفذ وينسق برنامج حكومته ويسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات، ويوقع المراسيم التنفيذية ويعين في وظائف الدولة ويمكن حصر وظائفها كما يلي:

- اختيار أعضاء الحكومة وتقديمهم لرئيس الجمهورية لتعيينهم.
- ينفذ وينسق البرنامج الذي وافق عليه المجلس الشعبي الوطني.
- له حق المبادرة بالقوانين ويجب أن تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء.

وتعتبر هذه المهام مهام مستمدة من رئيس الجمهورية لأن الحكومة لا تتمتع بأية صلاحيات أوسلطات. (عبد النور ناجي: 2006، ص 200.)

- **مسؤولية الحكومة وإنهاء مهامها:**

يُلاحظ أن الدستور الجزائري (1989-1996) يجعل الحكومة عرضة للسقوط في عدة حالات منها ما هوتلقائي، ومنها ما تفرضه الظروف السياسية والحزبية، الأمر الذي يبين مركزها في النظام السياسي الجزائري، فقد تسقط الحكومة أمام البرلمان عندما يُرفض برنامجها، وفي حالة المسئولية السياسية عندما يصادق على ملتمس الرقابة، وعندما يرفض النواب التصويت بالثقة، وقد تستقيل الحكومة في حالة انتخاب مجلس شعبي وطني جديد وظهور أغلبية برلمانية حزبية جديدة، سواء بسبب انتهاء الفترة التشريعية أوبسبب حله أوبسبب إجراء انتخابات تشريعية مسبقة، وقد تستقيل الحكومة من تلقاء نفسها (رئيس الحكومة) كذلك لرئيس الجمهورية سلطة إنهاء مهام رئيس الحكومة، وهذا الأمر يجعلها في موقع حرج وأدنى من المؤسسات الأخرى. (عبد النور ناجي: 2006، ص201.)

ت- الوزارة:

كوحدة إدارية مركزية، تمثل قسما من الجهاز الحكومي وبعد إلغاء الدواوين الوزارية في الجزائر استبدلت بأمانة عامة في كل وزارة يمثل الوزير الرئيس الأعلى في الوزارة يتولى رسم سياستها.

يمثل الوزراء أعضاء في الحكومة، يلعبون دورا سياسيا هاما في تحضير وإعداد ووضع السياسة الحكومية وهم أيضا رؤساء إدارات الدوائر الوزارية والمسئولون عنها، لذلك فهم يمارسون سلطات إدارية هامة، يتولى تعيينهم رئيس الجمهورية على اقتراح من الوزير الأول (رئيس الحكومة)، ويتوقف الوزراء عن أداء ومزاولة مهامهم عندما يعتبر رئيس الجمهورية أن مهمتهم قد انتهت أوبالاستقالة أوبسحب الثقة أوبرفض برنامجه وتستقيل مع استقالة رئيس الحكومة، ويختلف عدد الوزراء من حكومة إلى أخرى فالجزائر عرفت تغييرا كبيرا مرحلة وأخرى آخرها حكومة "بلخادم" ضمت (29 وزيرا و7 وزراء منتدبين). (ميسوم صبيح: 1985، ص31 -32.)

وللوزارة مهام تقوم بها عادة كالتخطيط والرقابة والإدارة.

يمكن تصنيف الوزارات رغم تداخل النشاط الحكومي إلى عدة أنواع تتمثل أساسا فيما يلي:

- **وزارات السيادة:**

وهي الوزارة الأساسية المكلفة بالحفاظ على كيان الدولة وقوامها (وزارة العدل، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية).

- **الوزارات ذات الطابع الاقتصادي:**

وهـي مجمـوع الـوزارات العاملـة فـي الميـدان الاقتصـادي (وزارة الصـناعة، أوالفلاحـة، أوالتجارة....).

- **الوزارات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي:**

وتتمثل في الوزارات العاملة في الحقل الاجتماعي أوالثقافي (وزارات الشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم العالي، وزارة الثقافة والإعلام...).

إن تقسيم الوزارات وتصنيفها يبقى مسألة نسبية ذلك أن توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة من طرف رئيس الحكومة كما ورد في مادة (85 فقرة 1)لا يعني عدم وجود مجالات للتعاون بل والتداخل أحيانا .

وإذا كان لهذا التصنيف من أثر فهوالمتمثل في إسناد وزارات السيادة لأشخاص مراعاة لاعتبارها سياسية الثقة خلافا لباقي الوزارات التي عادة ما يتولاها ذوي الخبرة والاختصاص أي لاعتبارات تكنوقراطية، وعلى الرغم من تباين التنظيم الهيكلي والداخلي للوزارات باختلاف نوعها ونشاطها فقد صدر مثلا المرسوم التنفيدي رقم (90-188 في 23 جوان 1990) الذي يحدد هياكل الوزارة على أجهزة الإدارة المركزية ومصالحها الخارجية للوزارة والمصالح الخارجية غير مركزة للوزارة. (محمد الصغير بعلي: 2004، ص 92.91.90)

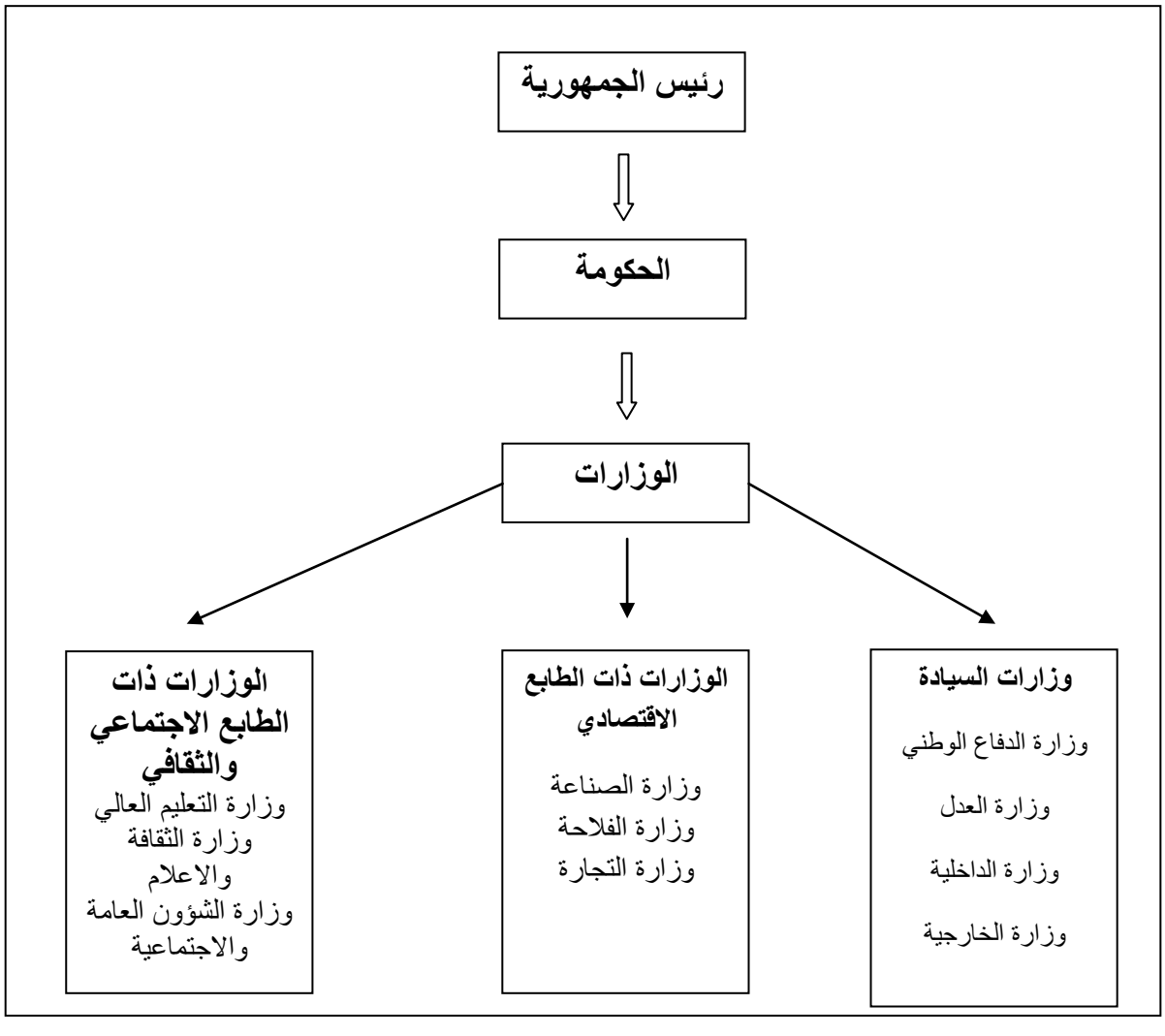

شكل رقم (04): يبين الهياكل والمؤسسات المركزية العامة

المصدر: من إعداد الباحثة

3) الهياكل المؤسسات اللامركزية للإدارة العامة ذات الطابع الإقليمي:

أ- مفهوم اللامركزية الإدارية:

"هي تفرغ الإداريون في المستويات الإدارية العليا للقرارات الإدارية الهامة تاركين القرارات التفصيلية للمستويات الأدنى". (محمد قاسم القريوتي: 2004، ص261.)

هذا التعريف يركز على وظيفة إدارية واحدة وهوغير كافي لتوضيح معنى اللامركزية.

وهي "طريقة من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تباشر اختصاصات في هذا المجال تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية.". (جعفر انس قاسم: 1988، ص18.)

يلمس هذا التعريف مفهوم اللامركزية بمعناها المقصود إلا أنه هناك تعريفات أخرى يمكن عرضها.

"هي توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أومصلحيه مستقلة ،بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.". (محمد الصغير بعلي: 2002، ص 47)

هناك تعريف أخرهو:

"la décentralisation consiste a rennetre des pouvoirs de décision a des organes autres que de simples agents du pouvoir central non soumis au devoir d'obéissance hiérarchique et qui sont souvent élus par les citoyens intéressés"
(Mouhamed elsghir baali: 2004,p47.)

وفي هذا الصدد يمكن تعريفها على أنها "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أومصلحيه مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة ". (محمد الصغير بعلي: 2004، ص9.)

ب- تقييم اللامركزية الإدارية:

- **مزايا:**

- **على المستوى السياسي:**

يشكل نظام اللامركزية الإدارية مجالا حقيقيا لترقية ممارسة الحريات العامة.

كما أن العلاقة بين الديمقراطية واللامركزية الإدارية جلية وواضحة حيث تعتبر اللامركزية الإداريــة (مدرســة للديمقراطيــة) إذ أن لا ديمقراطيــة بــدون لا مركزيــة، علــى اعتبــار أن تطبيــق اللامركزية الإدارية من شأنه تعليم المواطنين (ناخبين ومترشحين) وتدريبهم على العملية الديمقراطية ذلك أن (الديمقراطية السياسية هي نظام أجوف إذا لم تصاحبه لا مركزية إدارية). (محمد الصغير بعلي: 2004، ص32.)

النظام اللامركزي أقدر على مواجهة الأزمات والخروج منها، سيما وأن الموظفين في الأقاليم أكثر خبرة من غيرهم في مواجهة الظروف والأزمات المحلية كالثورات واختلال الأمن، لما تعودوا عليــه وتــدربوا علــى مواجهتــه وعــدم انتظــارهم تعليمــات الســلطة المركزيــة التــي غالبــا مــا تــأتي متأخرة.(أساليب التنظيم الإداري – منتدى اللمة: 2010-01-19.)

- **على المستوى الإداري:**

تحقق جملة من الفوائد أهمها:

✓ تفـرغ الإداريـون فـي المسـتويات العليـا للقـرارات الإداريـة الهامـة تـاركين القـرارات التفصيلية للمستويات الأدنى مما يعطي للمستويات الدنيا حق اتخاذ القرار ما يضـفي عليها تـأثيرا علـى العديد من الوظائف. (محمد قاسم القريوتي: 2004، ص261.)

✓ تحسين وتجويد الوظيفة الإدارية، نظرا لإدارة وتسيير الشؤون اللامركزيـة من طـرف أشخاص لهم مصـالح مباشـرة وحقيقيـة ممـا يـدفعهم إلـى زيـادة الاهتمـام لتلبيـة الاحتياجـات المحليـة فـي صورة اللامركزية الإقليمية، أوالإبداع وتحسين الأداء في التسيير بالنسبة للامركزية المرفقية.

✓ تجنـب الـبطء والـروتين الإداري، ومـا يترتـب عنـه مـن آثـار سـلبية مـن حيـث تبسـيط الإجراءات الإدارية، وتقريب الإدارة من المواطن. (محمد الصغير بعلي: 2002، ص60.)

- **على المستوى الاقتصادي:**

يمكن تبرير الأخذ باللامركزية الإدارية استنادا إلى مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزيـة التنفيذ، حيـث توضـع الخطـة العامـة بالدولـة مـن طـرف الإدارة المركزيـة ولا يمكـن تجسـيدها وتطبيقهـا إلا بواسطة أجهزة وهيئات لا مركزية.

- **على المستوى الاجتماعي:**

يؤدي التطبيق السليم للنظام اللامركزي إلى توزيع الدخل القومي والضرائب العامة بقدر من العدالة على مختلف الهيئات اللامركزية، حيث أنها ستنال جزء منه لسد احتياجاتها. (محمد الصغير بعلي: 2002، ص60.)

- **المساوئ:**

كما لها محاسن فهي كذلك لها عيوب خاصة على المستوى الإداري والسياسي، تتمثل فيما يلي:

- **على المستوى السياسي:**

تطبيقها بصفة مطلقة يؤدي إلى المساس بوحدة الدولة وقوة وسلطة الإدارة المركزية من جراء تفضيل المصالح المحلية الإقليمية (زرع النزعة الجهوية) على المصلحة الوطنية العامة. (محمد الصغير بعلي: 2004، ص34.)

قد ينشا صراع بين الهيئات اللامركزية والسلطة المركزية لتتمتع الإثنين بالشخصية المعنوية ولأن الهيئات المحلية غالبا ما تقدم المصالح المحلية على المصلحة العامة. (أساليب التنظيم الإداري، منتدى اللمة: 2010-01-19.)

- **على المستوى الإداري:**

لما كان تشكيل هيئات اللامركزية الإدارية (خاصة الإقليمية منها) غالبا ما يتم عن طريق الانتخاب والذي لا يقوم -بالضرورة– على الخبرة والكفاءة بفعل وتأثير الدعاية الحزبية، فقد ينجم عن ذلك هبوط مستوى أداء وكفاءة الجهاز الإداري نظرا لتولي إدارة الهيئات المحلية بواسطة أعضاء قد لا تكون لهم الدراية والمعرفة بأساليب العمل الإداري وتقنياته وقواعده العلمية. (محمد الصغير بعلي: 2004، ص34.)

ت- أهمية التقسيم الإداري:

للتقسيم الإداري أهمية رئيسية في التنظيم الوسطي خاصة فيما يتعلق بتكوين الهيكلة الحضرية أوالنظام الحضري بصفة عامة في البلدان السائرة في طريق النمو أين تعتبر القرارات الإدارية ذات تأثير كبير في توجيه جميع مواقع التجهيزات الاقتصادية والأنشطة البشرية وعلاقتها بحركات السكان وأماكن استيطانهم، كما أن وضع خريطة إدارية لدولة يبنى على أسس ومعايير يجب الأخذ بها عند أي تقسيم اداري.

- **أسس ومعايير التقسيم الإداري:**

ينبغي أن تتوفر وحدات الشبكة الإدارية للشروط والمعايير التالية عند إحداث أي تقسيم إداري وهي:

- أن يكون الإقليم واسعا حتى يتمكن وسطه من استيعاب المشاريع الاقتصادية والتنموية.
- يجب أن يحتوي الإقليم على الأيدي العاملة والإطارات الفنية لتنفيذ المشاريع.
- أن تكون للإقليم منافذ اتصال بالأقاليم المجاورة والعالم الخارجي.
- يساعد عامل الوعي ووحدة الانتماء إلي تواجد نية النهوض بالأقاليم الإدارية الجديدة .

لكن عند تفحص هذه الشروط والمعايير المذكورة مع محاولة معرفة مدى توفرها في الأقاليم الإدارية الجزائرية الحديثة النشأة نلاحظ أن جلها غير معمول بها ويتضح ذلك خاصة في الأقاليم الإدارية الداخلية عبر السهول العليا والجنوب.

ث- وحدات التقسيم الإداري في الجزائر:

- **الولاية:**

تعريف الولاية "هي منطقة إدارية على جزء من إقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال وتقوم بنشاط سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية ويتولى إدارتها كل من الوالي ومجلس الولاية والهيئة التنفيذية ". (جعفر أنس قاسم: 1988، ص 50.)

أو"هي عبارة عن جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية بالإضافة إلي الاستقلال المالي والقانوني وهي تشكل مقاطعة إدارية للدولة وبالتالي فهي تشرف علي مجموعة من الدوائر والبلديات ويشرف على تسيرها شخص يدعي بالوالي، وتنشأ الولاية بموجب قانون خاص (اختصاصات اقتصادي واجتماعي)".

(http://www.echoroukonline.com/montada/newthread.php?do=newthreadf)

أو هي جماعة إقليمية محلية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، وهي همزة وصل بين الإدارة المركزية (الدولة) والإدارة المحلية من جهة أخرى تدار بواسطة المجلس الشعبي الولائي الذي يضم ممثلين منتخبين من طرف سكان الولاية، ويعتبر الوالي رجل إدارة فهويمثل السلطة المركزية في الولاية لذلك يحوز سلطة الدولة في الولاية.

"هي مجموعة لامركزية أو الإطار الإقليمي للنشاط اللامركزي. " (عبيد لخضر: ب س، ص40.)

ويمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين، كان قد مر بهما التنظيم الولائي بالجزائر هما:

- **مرحلة الاستعمار:**

فقد كان التقسيم الإداري يقسم الولايات إلى ستة، ويمكن القول أن إستراتيجية الثورة من الناحية التنظيمية قامت على أساس إنشاء مجلس للولاية الذي يعتبر قمة التنظيم والقيادة يسيره مجاهدون لهم مستويات محترمة من التعليم والتكوين السياسي ويعمل هذا المجلس تحت الإشراف المباشر للقائد العام للولاية ويتكون من قائد عام برتبة عقيد وأربعة مساعدين برتبة رائد يقومون بمهام محددة موزعة على الفروع التالية: الشؤون السياسية، العسكرية، الاتصال والأخبار. (محمد العربي سعودي: 2006، ص 257-260.)

- **فترة الاستقلال:**

كانت الولاية بعد الاستقلال منظمة وفقا للتنظيم الإداري الفرنسي على غرار البلديات، واستمر العمل وفقا لهذا النظام إعمالا بالقانون الصادر في (31 ديسمبر 1962)، فقد كانت الولاية طبقا لذلك تتكون من جهاز للمداولة والمتمثل في المجلس العام وجهاز تنفيذي يتمثل في المحافظ (الوالي)، وعرفت الجزائر أول قانون للولاية سنة (1969)، بموجب الأمر رقم (669 / 38) المؤرخ في (23 ماي 1996)، المتضمن قانون الولاية والذي أدخلت عليه بعض التعديلات خلال هذه المرحلة.(علاء الدين عشي: 2006، ص 13.)

وطبقا لهذا الأمر، قام التنظيم الولائي على ثلاثة أجهزة أساسية هي:

- ✓ **المجلس الشعبي الولائي:**

بالنسبة لمسألة تكوين وتشكيل المجلس الشعبي الولائي (م ش و) يمكن الإشارة إلى أن عدد أعضاءه يتراوح ما بين (35 و55 عضوا)على أن تكون كل دائرة انتخابية ممثلة بعضوعلى الأقل، أما التسيير فيكون بانتخاب الرئيس حيث ينتخب للفترة الانتخابية (5 سنوات) من طرف جميع أعضاء المجلس بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة في الدورة الأولى وتجرى دورة ثانية يتم الانتخاب فيها بالأغلبية النسبية على أن يعلن رئيسا أكبر المترشحين في حالة تساوي الأصوات، كما أشارت إلى ذلك المادة (25 من قانون الولاية) تتمثل مهامه في تسيير شؤون المجلس بواسطة ديوان يتكون من موظفين بالولاية.

كما يقوم المجلس الشعبي الولائي بعقد دورات عادية وأخرى استثنائية، يجرى خلالها مداولات تنصب على إحدى صلاحياته تخضع للعلانية والتصويب، ويقوم بتشكيل لجان متخصصة لدراسة المسائل التي تهم الولاية سواء كانت مؤقتة أودائمة، خاصة في مجال الاقتصاد والمالية والتهيئة العمرانية والتجهيز والشؤون الاجتماعية والثقافية، ويقوم بعدة اختصاصات تتصل بجميع أعمال

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة في المجالات التالية: الفلاحة والري، الهياكل الأساسية الاقتصادية، التجهيزات التربوية والتكوينية، النشاط الاجتماعي والثقافي والسكن. (محمد الصغير بعلي: 2004، ص 114-122.)

✓ **الوالي:**

التعيين وانتهاء المهام طبقا للمرسوم الرئاسي رقم (89-44) الصادر في (10-04-1989) والمرسوم الرئاسي رقم (90-25) المؤرخ في (25-07-1990) المتعلق بالتعيين في الوظائف العليا في الإدارة المحلية، ينعقد الاختصاص بتعيين الوالي إلى رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الداخلية، ويتم انتهاء مهامه طبقا لقاعدة توازي الأشكال بموجب مرسوم رئاسي وبالإجراءات نفسها المتبعة لدى تعيينه. (محمد الصغير بعلي: 2004، ص 127.)

- **صلاحيات الوالي:**

يتمتع الوالي بالإزدواجية في الإختصاص حيث يحوز على سلطات بصفته هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، وكما يمارس سلطات أخرى باعتباره ممثلا للدولة.

الوالي هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي: بهذه الصفة يقوم بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي، الإعلام، تمثيل الولاية، بالإضافة إلى ممارسة السلطة الرئاسية على لموظفي الولاية .

الوالي ممثل للدولة: حيث يمثل صورة حقيقية لعدم التركيز الإداري نظرا للسلطات والصلاحيات المسندة إليه باعتباره ممثلا للدولة في إقليم الولاية وبالتالي فهومختص بعملية التمثيل والتنفيذ والضبط. (محمد الصغير بعلي: 2004، ص 128-130.)

✓ **المجلس التنفيذي الولائي:**

يعد المجلس التنفيذي للولاية الجهاز الإداري العام في الولاية ويقوم بتنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولائي بحيث يشكل جهازا لا غنى عنه في الولاية وشبه بأنه عبارة عن حكومة محلية، يمثل الوالي السلطة العليا له. (علاء الدين عشي: 2006، ص 16.)

تنص المادة رقم (137) من قانون الولاية بأنه "من أجل تنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولائي أنشأ المجلس التنفيذي الولائي"وهذا المجلس موضوع تحت سلطة الوالي ومشكل من رؤساء أقسام للولاية مكلفون بمختلف قطاعات النشاط للولاية ويتوفر على كتابة عامة، كما أصبحت العلاقات بين المجلس الشعبي الولائي والمجلس التنفيذي أكثر مرونة وتوحيدا وتهدف أساسا إلى

تحمـل المسـئولية للمجلـس التنفيـذي أمـام المجلـس الشـعبي حيـث أن الأول هوالهيـأة المكلفـة بتنفيـذ المداولات والميكانيزمـات التـي أقرتهـا النصـوص مـن اجـل ضـمان أفضـل اتصـال بـين الهيئـة المنفذة والهيئة المداولة. (عبيد لخضر: ب س، ص48.)

وكما يملي منطوق الإجراءات الجديدة للقانون هنـاك مشـاركة بعض أعضـاء المجلس الشـعبي الـولائي فـي أشـغال المجلـس التنفيـذي الـولائي والتمثيـل الفعلـي فـي المؤسسـات العموميـة ذات الطـابع الصـناعي والتجـاري للدولـة، الشـركات الوطنيـة والهيئـات التعاونيـة للقطـاع الاشـتراكي وإعـادة تنشيط اللجان يجعل رؤساءها دائمون كل هذه إجراءات مشجعة لمساهمة أكثر فعالية وأكثر ثبوت للمجلس الشعبي الولائي في تنمية الولاية. (عبيد لخضر: ب س، ص 48.)

ويمكن القول أن الولاية باعتبارها هيئة إدارية فهي تخضع إلى الرقابة مثل البلدية.

- **الدائرة:**

الدائرة في التنظيم الإداري الجزائري ليست جماعة محلية، فهي تقسيما إداري هيكلي فحسب وبالتالي ليس لها أي شخصية معنوية وهي بمثابة جهاز وسيط تابع للولاية التي يمكن أن تقسم اقليميا إلى دوائر والتي تقسم بدورها إلى بلديات، ويرأس الدائرة، رئيس الدائرة يعين بموجب مرسوم رئاسي يصدر في مجلس الوزراء. (علاء الدين عشي: 2006، ص 46.)

أي هي جزء من الولاية تشمل عدد من البلديات وهي ليست إلا قسما إداريا لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا يوجد بها أي هيئة محلية منتخبة وهي عبارة عن جهاز وسيط بين البلدية والولاية.

- **البلدية:**

هي الوحدة الإقليمية الأساسية الأولى في بنيان الدولة وهي الجماعة الأولى من جماعات الدولة تباشر أعمال التنمية التي تخصها وحدها ضمن حدودها وذلك بواسطة أجهزتها الخاصة بها في مقدمتها المجلس الشعبي البلدي.

تتولى البلدية مهام وصلاحيات عديدة تؤديها لخدمة التنمية المحلية تحت رقابة السلطات المركزية، وتتمتع بقدر معين من الإستقلال في ممارسة اختصاصاتها المحددة في القانون البلدي واللوائح المختلفة، والمقصود هنا بالإستقلال ليس الإنفصال عن الدولة وإنما معناه أن يكون لها شخصيتها القانونية المتميزة، كما يعني وجود ممثل لهذه الهيئة يعبر عن إرادتها ويمارس مختلف الاختصاصات بالإضافة إلى توافر الموارد المالية اللازمة للبلدية لممارسة اختصاصاتها. (عبد القادر موفق: 2007، ص96.)

- **مهام وصلاحيات البلدية:**

للبلدية صلاحيات كثيرة ومتنوعة لها امتدادات في كل القطاعات تقريبا مثل التعليم، الرياضة، الثقافة، الشؤون الاجتماعية...الخ، بسبب قربها من المواطن اكتسبت موقعا هاما في التنمية المحلية نظرا لمعرفتها أكثر من أي طرف آخر باحتياجات المواطنين المتواجدين في رقعتها، فقد نصت المادة 15من الدستور المعدل (1998) على أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، والبلدية هي الجماعة القاعدية وقد قرر القانون البلدي رقم (94-08) الصادر بتاريخ (1990/04/07) مهام وصلاحيات عديدة للبلدية نتج عنها ارتفاع كبير في نفقاتها على حساب الموارد المالية المتاحة لديها، ويمكن إبراز مهام البلديات كما حددها القانون البلدي كما يلي:

- ✓ التهيئة والتنمية المحلية.
- ✓ التعمير والهياكل الأساسية، التعليم، الشؤون الاجتماعية، حفظ الصحة والنظافة والمحيط الخ. (عبد القادر موفق: 2007، ص 97-98.)

وتعتمد السلطة المركزية على وسائل رقابة في رقابة عمل البلديات من جميع النواحي.

ومن خلال استنتاجات وتصورات للهياكل اللامركزية للإدارة العامة الجزائرية يمكننا وضع الرسم البياني التالي نوضح فيه التقسيم الإداري اللامركزي مع وضع تسميات توضيحية لبعض الدوائر والبلديات كما يمكن التنويه إلى أن الدائرة عبارة عن تقسيم إداري هيكلي فحسب أي جزء من الولاية.

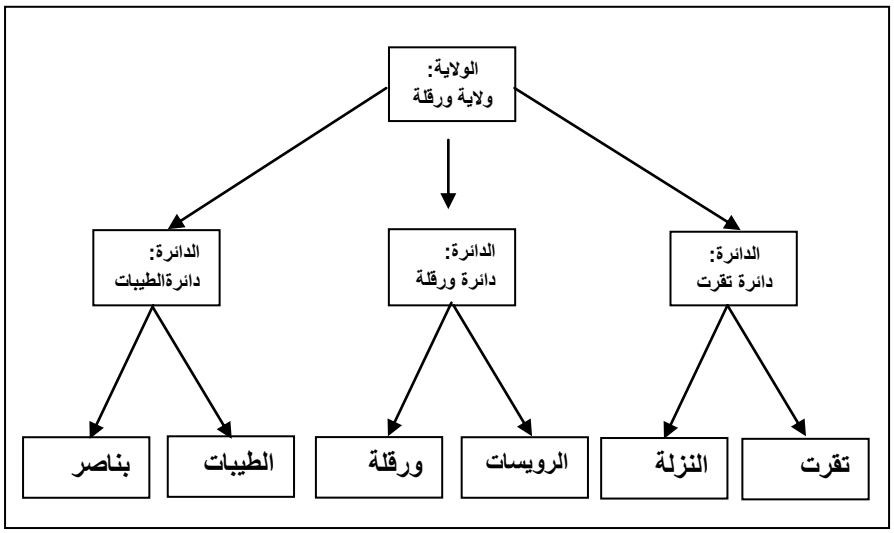

شكل رقم (05): يوضح نموذج لكيفية التقسيم الإداري اللامركزي

المصدر: من إعداد الباحثة

- **أهم ركائز وأهداف التقسيمات الإدارية في الجزائر:**

– تحقيق نوع من التنظيم الترابي للوحدات الإدارية بحيث تتماشى الحدود الإدارية مع الحدود الوظيفية للأقاليم.

– تقليص مساحة الولايات التي تضم المدن الكبرى "وهران - قسنطيينة - عنابه" لإتاحة الفرصة للمدن المتوسطة التي رقيت إلى عاصمة ولاية.

– تدعيم عواصم الولايات الحديثة بالتجهيزات والمرافق وتحويلها إلى مراكز خدمة إقليمية ومحلية لكن للأسف الواقع حال دون تحقيق العديد من الأهداف نظرا للعديد من المشاكل والعراقيل التي واجهت هذه التقسيمات.

- **عيوب التقسيمات الإدارية في الجزائر:**

تتضح لنا هذه العيوب من خلال التطرق إلى إشكالية الفوارق بين البلديات وإلى أزمة التنظيم الإقليمي للبلديات في الجزائر فمن يطلع على "ميثاق البلدية" في الجزائر يدرك تماما مدى أهميتها والدور الكبير المسند إليها في الإنماء والتعمير ومدى اتساع اختصاصاتها إلا أن هذه الأخيرة مقيدة إلى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة، فالرقابة الإدارية على البلدية في الجزائر مشددة مما يوجب على قادة هاته البلديات الإرتباط بالأجهزة المركزية، وهذه الضغوط الرقابية تعتبر من أهم أسباب أزمة الإدارة المحلية بالجزائر بالإضافة إلى أسباب أخرى وما يعاب أيضا على هذه التقسيمات الإدارية أيضا هوتلك التناقضات التي ظهرت بحيث تمثلت في عدم وجود تسلسل للمدن في ممارسة السيادة الإقليمية بحيث أعطيت لبعض المدن وظيفة القيادة الإدارية وهي ذات حجم صغير مقارنة مع مجالها الإداري الكبير وهذا يتضح أكثر في التقسيم الإداري لسنة (1984) إضافة إلى عيوب أخرى نذكر منها كثرة عدد الولايات والدوائر وارتفاع أعدادها من تقسيم لآخر، ورغم ارتفاع عدد البلديات في هذه التقسيمات إلا أنه يبقى ضعيف مقارنة بدول أخرى كفرنسا فبعض المحافظات يصل عدد البلديات بها إلى(20000) بلدية كون ارتفاع عدد البلديات هوالذي من شأنه أن يلعب دورا حاسما في التنمية الوطنية والبلدية هي الأقرب للمواطن ولها القدرة على حصر مشاكل المواطن واهتماماته عكس الولاية.

- **الإدارة المحلية في الجزائر ومكانتها في التقسيمات الإدارية:**

الإدارة المحلية في العصر الحديث ضرورة هامة فهناك ضغوطات يفرضها الواقع المعاش ويوجب الأخذ بها كون أن المواطن الجزائري بحاجة التقرب أكثر من الإدارة ولن يتسنى له ذلك إلا بالمشاركة في إدارة شؤونه المحلية والمصلحية من خلال المجالس المنتخبة، فالإدارة المحلية أقدر

على مواجهة الأزمات من الأجهزة المركزية، وهي تساعد هذه الأخيرة بالتكفل أكثر بانشغالات المواطن. (غانم عبد الغني: 2010، ص25.)

يمكن القول أن التقسيم الإداري الذي عرفته الجزائر في مرحلتين، مرحلة الإستقلال وما بعد الإستقلال لعبت فيه البلدية دورا كبيرا باعتبارها الخلية الأساسية في هذا التقسيم، لكن ومع ذلك ظهرت عيوب كبيرة وعراقيل كثيرة حالت دون الوصول إلى تسيير محكم لمختلف جهات التراب الوطني.

وبالرغم من اتساع اختصاصات البلدية الجزائرية وتدخلها في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة، فالرقابة الإدارية على البلدية في الجزائر مشددة مما أدى إلى ارتباط هؤلاء الرؤساء برباط وثيق بالأجهزة المركزية التي توجهها كيفما اتجهت إرادتها من خلال ممثليها في الإدارة المحلية وهذه الضغوط الرقابية تعتبر من أهم أسباب أزمة الإدارة المحلية بالجزائر، بالإضافة لذلك فإن هناك انعكاسات بيروقراطية شديدة أدت إلى عرقلة نشاط الإدارة المحلية في مباشرة أعمالها.

وأخطر من ذلك ما تعانيه الجزائر من الإختلاف الكبير بين القوانين والواقع المعاش فمن يقرأ القوانين الادارية، يدرك تماما في الوهلة الأولى مدى أهميتها والدور الكبير للمؤسسات الإدارية في دفع عجلة التنمية المستقبلية، ولكن الواقع العملي غير ذلك تماما مما يفقد تلك النصوص قيمتها لأنه لا يتاح لقانون التطبيق الفعلي بتحويله لحقائق عملية فعالة ولا يحتاج لأي نظام محلي إلا بوصول خدماته للمواطن العادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وكل ذلك مفتقد في الجزائر، بسبب التباين في السياسات التنموية واختلاف توجهاتها وتعاملها مع المجال.

خلاصة:

وبعد إلقاء الضوء على الإدارة العامة الجزائرية في مرحلتي ما قبل الإستقلال وبعده والتغير الذي طرأ على الإدارة العامة ومبادئها والقوانين التي تحكمها، خاصة ما تعلق بطرق التقسيم الإداري والهياكل والمؤسسات المركزية واللامركزية، فإننا نجد أنفسنا في محاولة أخرى لمعرفة المحاولات الرامية الى تنمية إدارية سواء تلك النابعة من مؤسسي الدولة، أو من المنتمين إليها كأفراد المجتمع ومدى تطبيق مخططات التنمية المعتمدة في ذلك ومدى نجاحها.

الفصل الرابع: التنمية الإدارية

تمهيد

أولا: التنمية

1) **خصائص التنمية**
2) **التقسيم الاجتماعي للمجتمعات في اطار التنمية**
3) **مؤشرات قياس التنمية**
4) **مشكلات التنمية في العالم الاسلامي**

ثانيا: التنمية الإدارية

1) **وسائل التنمية الإدارية**
2) **أبعاد التنمية الإدارية**
3) **متطلبات عملية التنمية**

ثالثا: التنمية الإدارية في الجزائر

1) **مظاهر التنمية الإدارية في الجزائر**
2) **معوقات التنمية الإدارية في الجزائر**

خلاصة

تمهيد:

ليس الحديث عن التنمية بالأمر السهل فهي العملية التي تعبر على مدى استعداد الدول لإحراز مكانة بين مجموع الدول فلقد عرفت التنمية في العالم تطورات كبيرة، كل هذا سعيا وراء تحقيق هذا الهدف وغيره من الأهداف الخاصة لهذه الدول لذلك تم التطرق لهذه العملية في فصل كامل بالرغم من أنه في بعض الأحيان لا يكفي ذلك لأن عملية التنمية عملية متعددة الأبعاد والجوانب فقد يأخذ تعريفها وحده ما يقارب الفصل في ذلك نظرا لأهمية هذه العملية واختلاف الدارسين لها ونظرتهم لها ولارتباطها بكل مجالات الحياة.

أولا: التنمية

سنعرض في هذا العنصر بعض وجهات النظر الفكرية لعملية التنمية وهذا قبل التطرق لخصائصها أي التنمية في الفكر الماركسي والفيبري والفكر الإسلامي كما يلي:

أ-التنمية في الفكر الماركسي:

إن طبيعة التنمية الاجتماعية في الفكر الماركسي يرتكز على اعتبار أن الهدف الأساس الذي يترتب عليه إحداث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتقسيم الطبقي للناس، وهي التي تؤدي بالمجتمع قدما نحو التطور والتقدم أو تنحوا به إلى الوراء ونحو الخلف، فالفكر الماركسي يرى أن المادة هي الأساس الوحيد للتطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ويغفل في ذلك الأسباب الكامنة في الطبيعة البشرية منكرا احترام الشخصية الإنسانية وآدميتها وحق الإنسان في تقرير مصيره كمبادئ إنسانية تقرها الأديان السماوية، ويأخذ الفكر الماركسي بمبدأ إلغاء الملكية الخاصة وينادي بالملكية العامة على عكس الفكر الرأسمالي الذي يعتبر أن الملكية الخاصة هي الأصل والملكية العامة هي الاستثناء، فالفكر الماركسي حارب الصراع الطبقي بالقضاء على طبقة الرأسمالية والإقطاعيين المستغلين وأعلى من شأن طبقة العمال الكادحين وجعل منها الدكتاتورية الطبقية الحاكمة (البروليتاريا). (خيري خليل الجميلي: 1998، ص 10،11.)

ب- مفهوم التنمية عند ماكس فيبر:

يرى أن المجتمعات في طريقها نحو التنمية لا بد أن يكون لها شخصيتها المتميزة، كما يؤكد على أهمية التحليل الاجتماعي للظواهر الاجتماعية ومعرفة دوافعها وأسبابها والعلاقة بينهما كأساسيات في تنظيم العلاقة بين الدعوة إلى الإنتاج والأفكار والاتجاهات الدينية كبواعث للعمل والحث على تقديسه، وأهم ما جذب انتباهه في مشكلات التنمية الشاملة هي مشكلة رأس المال وعنده ليست

متمثلة بالمال وحده بل في مالكي المال من الرأسماليين حيث يحتاج الأمر إلى إحاطة الرأسمالية بمجموعة من الفضائل تتشكل منها مجموعة من القيم الإنسانية لاحترام الكائن الإنساني والاعتراف بوجوده والتعاون من أجل الصالح العام واحترام الوقت والدعوة إلى العمل وعدم التواكل بما يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي، ويرى أن مفهوم التنمية لا يستقيم بغير أمل واحد هو أن يكون العالم دولة واحدة ذات بناء وظيفي يظله نظام اقتصادي موحد فان تحقق ذلك أمكن توحد أفكار شعوب الأرض الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت التنمية الشاملة مسيرة للناس جميعا. (خيري خليل الجميلي: 1998، ص 12.)

ت- التنمية في الفكر الإسلامي:

إذا كان الفكر الماركسي يستنكر احترام الفرد وحقوقه والاعتراف بوجوده رخصة في تقرير مصيره فان الفكر الإسلامي يؤكد على أن الإنسان هو خليفة الله في أرضه وأنه مكرم له احترامه وتقديره ورعايته وتكافله اجتماعيا ونادى بتنظيم السلوك الإنساني والعلاقات الإنسانية في دائرة من الأخلاق الكريمة، ويمثل الفكر نظاما اقتصاديا واجتماعيا تكتمل فيه الملكية العامة والخاصة بعضها للبعض الآخر فالوقف الخيري تديره الدولة للصالح العام والأرض المقترحة للغزو لا يمتلكها غزاتها وإنما تصبح أرضا عامة. (خيري خليل الجميلي: 1998، ص12.)

كما كان التركيز في التنمية في الفكر الإسلامي على دور القائد فهناك مجموعة من القوانين والأصول الحاكمة على سلوك الإنسان وتصرفاته والذي ينصب نفسه قائدا وزعيما للبشر عليه أن يتعرف على هذه القوانين الحاكمة، لأنها مفتاح السيطرة على قلوب الناس، فيرسم لهم طريق العمل بها ويحثهم على الاستفادة منها بالشكل الصحيح وتعبير القرآن الكريم بحق الرسول صلى الله عليه وسلم مثير للدهشة حيث يقول سبحانه وتعالى: (اَلذِينَ يَتَّبِعُونَ اَلرَّسُولَ اَلنَّبِيءَ اَلأُمِّيَّ اَلذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي اِلتَّوْراةِ واَلإِنجِيلِ يَأمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ ويَنْهاهُمْ عَنِ اِلْمُنكَرِ ويُحِلُّ لَهُمُ اَلطَّيِّبَاتِ ويُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ اَلخَبَائِثَ ويَضَعُ عَنْهُمُ اِصْرَهُمْ والأَغْلاَلَ اَلتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) [الأعراف الآية: 157.] فهذه الأثقال ليست إلا التقاليد والخرافات وهذه الأغلال ليست إلا عادات روحية تكبل استعداداته وطاقاته المعنوية الزاخرة التي أدت به إلى الجمود والشقاء واليأس ويأتي دور النبي بالقيادة من بعدها الاجتماعي ليطلق سراح هذه القوى المقيدة ويبث فيها النشاط والحيوية، ويأخذ بيدها في المسار الصحيح فيجعل من أضعف الشعوب سبب القيادة الحكيمة أمة قوية لا يفوقها قوة. (مركز نون: 2005، ص 15.) وبالتالي فان الفكر الإسلامي ليس فكرا ماركسيا ولا رأسماليا وإنما هو فكر يدعو للتعاون والمشاركة بين الناس مع اختلاف طبقاتهم ومراكزهم فكلهم سواء لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، ليكون لكل مواطن دوره ومسئوليته في ظل قيادة جماعية، وتحقيق الاحتياجات الاجتماعية للجميع والعمل بمبدأ القيادة

الجماعية والمشاركة الشعبية في الحكم وكلها أمور أقرها الإسلام. (خيري خليل الجميلي: 1998، ص 11.)

1) **خصائص التنمية وتحديد مستوياتها:**

أ- خصائص التنمية:

للتنمية عدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- هي عملية تغييرات مطلوبة ومخططة نحو أهداف محددة في ضوء السياسة العامة للمجتمع تستهدف إحداث سلسلة من التغييرات الهادفة في إطار ظروف وأوضاع المجتمع لنقله من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي إلى وضع أفضل منه أي تهدف إلى إحداث التغير الاجتماعي ويعتبر التغير الاجتماعي من الناحية السوسيولوجية تلك التحولات التي لها معنى جزئي وكلي بالنسبة للنظام الاجتماعي في أجزائه المكونة له وطريقة الفعل. (دبلة عبد العالي: 2011، ص 88.) ويعتبر كذلك ضرورة وكينونة طبيعية، إلا انه قد يكون ايجابيا (تقدما) أو سلبيا (تخلفا). (يوسف سعدون: ب س، ص4.)، لأن عملية التغيير ليست دائما ناجحة فالتغير الاجتماعي قد يحدث نتيجة لعملية التغيير بالرغم من أن له عوامل أخرى تتدخل في ذلك.
- أنها تحدث نتيجة حسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتحقيق أهدافها التي يجب أن توجه لكل أفراد المجتمع المستهدف وليس لفئة معينة منه مع إعطاء أولوية للفئات المهمة أو الفقيرة. (ماهر أبو المعاطي: 2012، ص 27.)
- هي عملية هادفة لتجاوز وضعية التخلف بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإلى تحقيق سعادة الإنسان من خلال ما يتوفر له من ضمانات اجتماعية ورفاه مادي.(الطاهر سعود: 2006، ص 203.)

ب- مستوى التنمية:

يتحدد مستوى التنمية في ضوء العلاقة بين إمكانيات التنمية وعملية التنمية التي أمكن تحقيقها بالفعل في مجتمع بعينه في وقت معين. (محمد محمود الجوهري: 2010، ص 150.) فالتنمية باعتبارها عملية مقصودة يستوجب قياسها ومراقبتها من قبل هيئات مختصة تسهر على إعدادها الدولة لتتمكن من معرفة مدى تحقيق المنتظر من التنمية أو الأهداف القريبة ومدى صيرورتها في المستوى المطلوب.

إن المفاهيم الثلاث مستوى التنمية وإمكانيات التنمية وعملية التنمية تشير إلى وقائع وظواهر تتميز بالمرونة كما تتميز بالنسبية، فإمكانيات التنمية بصفة عامة هي مستوى المعرفة التي توصل إليها

أفراد أي مجتمع في أي مكان على سطح الأرض في فترة زمنية معينة بخصوص الوسائل والقدرات المتصلة بتحقيق تنمية ذلك المجتمع وتقدمه من النواحي التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول انه كلما تقاربت إمكانيات التنمية في مجتمع معين مع عملية التنمية الدائرة فعلا في ذلك المجتمع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية فيه .(محمد محمود الجوهري: 2010، ص 155.) كما انه هناك علاقة أيضا وطيدة بين إمكانيات التنمية والاستعداد للتنمية وهو ما يراه أيضا "محمد الجوهري" حيث يرى أن هناك العديد من البلدان النامية المكتفية من الموارد التنموية إن لم نقل تعاني تخمة فيها إلا أنها تعاني من نقص في الموارد البشرية المدربة أو من قصور في البناء الأساسي الاقتصادي، ولكنه يضل بالرغم من الثروة الهائلة متخلفا بكل المقاييس، معنى هذا أن إمكانيات التنمية القائمة بالفعل لم تتلاقى مع استعداد يناظرها في نفوس أبناء هذا المجتمع لخلق حركة تنمية فعالة، وتكون النتيجة استمرار لظاهرة التخلف في عديد من مجالات الحياة ويكون بذلك تخدير لإرادة التنمية. (محمد محمود الجوهري: 2010، ص156.)

إن مستوى التنمية هو الأساس في تقسيم المجتمعات وذلك بعد مراعاة المؤشرات العامة ما أدى إلى إمكانية تقسيم المجتمعات إلى طبقات كطبقات المجتمع الواحد.

2) التقسيم الاجتماعي للمجتمعات من خلال التنمية:

يذهب الكثير من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين إلى تقسيم المجتمع المعاصر إلى مجموعات من الدول، فمنهم من قسم العالم ثنائيا مجتمعات أحرزت قدر هائل من التقدم التكنولوجي والتفوق الحضاري والتقدم وهي مجتمعات غنية بالأساس وتعتبر مجتمعات متقدمة، ومجتمعات أخرى تعيش أوضاعا اجتماعية واقتصادية وسياسية متأزمة ومتخلفة على كل المستويات، وتسمى بالمجتمعات النامية أي التي تتجه نحو بناء اقتصادياتها وتحاول إيجاد حلول موضوعية لأزماتها المتعددة.

ومنهم من قسم هذه المجتمعات إلى رتب معينة حسب تسلسل تدرجي يأخذ بالحسبان الأوضاع الاقتصادية، حيث قسم العالم إلى ثلاث مستويات وهي:

أ- العالم الأول:

والمقصود به الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى والتي حققت مستوى عال من التقدم في جميع المجالات، وتقع هذه البلدان في قارة أوروبا وأمريكا الشمالية وهو الجزء الشمالي من الكرة الأرضية.

ب- العالم الثاني:

ويضم الدول الاشتراكية سابقا "الاتحاد السوفيتي" دول أوروبا الشرقية حيث تمتلك قدرا لا بأس به من الإمكانات الاقتصادية التي تسمح لها بتحقيق مستوى مهم من التقدم، وبالتالي الحصول على جزء معتبر من الدخل العالمي، أما البلدان الباقية فهي دول العالم الثالث وتقع غالبا في الجزء الجنوبي للكرة الأرضية حيث تضم حوالي (65) من سكان العالم، ويمكن أن نشير هنا إلى أن هذه التسمية الأخيرة بقيت محصورة أثناء فترة الصراع الإيديولوجي العالمي (الحرب الباردة) بين القطب الاشتراكي والقطب الرأسمالي الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية ولم يصبح لها وجود في الفترة الحالية لجملة من الأسباب نذكر منها أن معظم الدول نجدها تتعامل مع اقتصاد السوق ...الخ، وعلى الرغم من عدم دقة هذه التسمية من الناحية العلمية، إلا أن هذا المصطلح تأكد استخدامه من طرف سياسيي العالم النامي أنفسهم خاصة في مؤتمر "باندونغ" من طرف "جمال عبد الناصر، نهروا، تيتوا" مما جعل هذه التسمية تأخذ مكانة عالمية هامة، خاصة بعد حدوث التكتلات العالمية ومنها دول عدم الانحياز، كما يرى بعض المفكرين أن استخدام مفهوم البلدان السائرة في طريق النمو هو مصطلح حديث مقارنة بالتسميات المستخدمة مثل البلدان المتخلفة، الفقيرة، العالم الثالث ...الخ. إذ أن توظيف هذه التسمية من شأنه أن يلطف العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالمجتمعات النامية هي المجتمعات الحديثة الاستقلال والتي تتصف بأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متخلفة بحيث تشترك جلها في كونها لها نفس الخصائص والمميزات فهي مجتمعات لها مصادر قوة وتعمل على الخروج من أوضاعها المتأزمة باتجاه أوضاع أكثر تطورا وحداثة وتقدما. (سعيد فكرون: 2013، ص 110-112.)

3) مؤشرات قياس التنمية:

إن هدف التنمية هو أن يتمتع الناس بحياة طويلة وصحية وخلاقة ولا تتم عملية التنمية بالاعتماد على مؤشر واحد كالاقتصادي مثلا لذلك تعددت مؤشرات التنمية وتعتبر المؤشرات كأدوات لقياس التنمية والغاية من قياسها هو تقييم النشاطات المبذولة لتحقيق أهدافها المرسومة وتقييم ما تم انجازه وما بقي للوصول إلى تلك الأهداف وتحقيق ما يصبو إليه واضعوها، فان تبينت صحة المسار وسلامة الاتجاه أكملنا عملنا وواصلنا جهودنا وإلا فإن التعديل يصبح ضروريا لوضع الأمور اللازمة في نصابها لتصويب الاتجاه، ومما يجدر بنا قوله هو أن مؤشرات التنمية ليست ثابتة بأي حال من الأحوال وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بغايات التنمية وأهدافها وبالمفهوم الذي تنطوي عليه، ويمكن إبراز مؤشراتها كما يلي:

أ- المؤشر الاقتصادي:

إن هذا المؤشر اعتبر المؤشر الأساسي على التقدم والتخلف ولكن حقيقة الأمر أن توظيف الأمم لثرواتها هو الشيء الأساسي، وليس الثروات نفسها، وان العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ومؤشرات نوعية الحياة تتحدد بدرجة هامة على توظيف الدخل الزائد في محاربة الجهل والمرض والفقر، فالاختيارات البشرية اكبر من أن تتحدد بالرفاه الاقتصادي لوحده وان الثراء ليس الغاية في حد ذاتها، فالاختيارات البشرية واسعة (الديمقراطية ،احترام حقوق الإنسان، المشاركة ...الخ.) فالثروة القومية مهمة جدا وقد توسع خيارات الناس ولكنها قد لا تصل إلى ذلك البتة فالأمر كله في هذا المجال يتوقف على تقاسم ثمار النمو الاقتصادي وعلى مدى دعم الخدمات العامة للمواطنين. (محمد مصطفى الأسعد: 2000، ص 99.) ولكن يرى المهتمون بهذا الأمر أن هذا المؤشر يعتمد على نقاط ثلاث و كما يراها "إبراهيم العسيل" هي (مستوى دخل الفرد، القوة العاملة ونسبتها في الزراعة والصناعة والخدمات، ثم اختلال التوازن في تدفق الموارد.) ويقصد باختلال التوازن هو اختلال التوازن الاقتصادي فهناك عدة عوامل تساهم في اختلال التوازن الاقتصادي وتعطي علامات فارقة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة منها الأمن الغذائي وما يتعلق به من استيراد وتصدير، وكذلك المعدل السنوي للتضخم فهو من السمات الاقتصادية التي تضفي صبغة التقدم والتخلف على بلد ما. (إبراهيم العسيل: 1996، ص 46.)

ب- المؤشر الاجتماعي:

من مفاهيم التنمية أنها نشاط متعدد الأبعاد يهدف إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والاتجاهات، وان محورها الأساسي توفير متطلبات الإنسان المادية والثقافية والاجتماعية، فتناسب عدد السكان والطب وارتفاع معدل الوفيات والأمية وانخفاض معدل الأعمار وتزايد نسبة سكان الحضر وارتفاع نسبة حصولهم على الخدمات الصحية والمياه المأمونة والصرف الصحي بالنسبة إلى سكان الريف والتعليم مؤشرات اجتماعية هامة للتنمية كلها تعكس إلى حد كبير نوعية الموارد البشرية المتاحة، والمستوى العام لإنتاجية المجتمع وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي سلبا وإيجابا.(إبراهيم العسيل: 1996، ص 54.)

ويعتبر العامل الاجتماعي هنا مورد وأداة في آن واحد فإذا كانت الأداة وهي الأفراد الفاعلون في المجتمع بإمكانهم إنتاج مورد بشري متمكن وقادر على الفاعلية في المجتمع تصبح عملية التنمية عملية ناجحة تمكن من التقدم والعكس صحيح، وكلما تم التحكم في هذا المورد من خلال الفاعلين وتم تأمين متطلباته وتطويره كلما تمكنت الدولة من تحقيق مكانة اجتماعية بين الدول بإحدى مؤشرات التنمية

وهو المؤشر الاجتماعي لكن لا يمكن للمؤشر الاجتماعي وحده أن يحقق التنمية بل بتفاعل المؤشرات وتكاملها ولكنه أهم عنصر لأنه هو الذي به يتم تطوير وتنمية المجالات الأخرى.

ت- المؤشرات السياسية والإدارية:

تعتبر العوامل السياسية من أهم المؤشرات في إمكانات قيادة وتوجيه عمليات التنمية في بلدان العالم الثالث، فالدول المتخلفة بصفة عامة تعاني من هيمنة الاستعمار المباشر وغير المباشر ومن حداثة العهد بالاستقلال والاستقرار السياسي، ومن ضعف المشاركة بين الطبقة الحاكمة وأفراد الشعب ومن اتساع الهوة بينهما، ونظرا لقصر الأفق الزمني لاستقلالها السياسي وجهودها في إرساء قواعد الاستقرار وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فان مؤسساتها السياسية والإدارية تعاني من فجوة بين محتوياتها وهياكلها، مما يجعل مستوى كفاءتها ضعيف واقل من المطلوب بكثير. (إبراهيم حسن العسيل: 2000، ص 43.) كل هذه العوامل نلحظها مثلا في المجتمع الجزائري فبالرغم من مرور أكثر من خمسين سنة على استقلال الجزائر إلا أنها لم تتمكن بعد من تحقيق تنمية سياسية وإدارية بالمستوى المطلوب الذي يؤهلها إلى مجارات الدول المتقدمة فآثار الاستعمار المادية والمعنوية لا تزال تلاحق المجتمع الجزائري منها انه لازال أفراد المجتمع الجزائري يتخوفون من التدخل الأجنبي ويشككون في قدرة دولتهم إضافة إلى أن أفراد المجتمع يتداولون اللغة الأجنبية بصفة تضاهي اللغة الأصيلة في المستويات الإدارية مما يجعل تصنيف الدولة من قبل أفرادها قبل المجتمع الدولي يستصعب.

كما أن للإدارة دور تلعبه في كل مجتمع من المجتمعات مهما كانت درجة نموه الاقتصادي، فمن أسباب فشل المشروعات إنما مرجعه عدم الكفاءة وعدم الخبرة الإدارية.

لقد كتب "بيتر دركر" عن هذا الموضوع حيث قال: "أن تأثير انتشار الفكر الإداري حديثا له أثر على الأقطار النامية ربما يكون اكبر حتى من أثر هذا الفكر على الأقطار المتقدمة، أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعني قبل كل شيء الإدارة، لقد أصبح من الواضح أن النظرة الاقتصادية التقليدية إلى أن التنمية هي عبارة عن دالة فقط للادخار واستثمار رأس المال تعتبر غير ملائمة، وفي واقع الأمر فإن الادخار واستثمار رأس المال لا تنتج الإدارة والتنمية الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك فان الإدارة هي التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعها الادخار والاستثمار " (جمال الدين لعويسات: 2005، ص، 11.)

إن هذه المؤشرات وغيرها مجتمعة إذا تكاملت وبلغت نسبة عالية من التطبيق في أي دولة فإنها تمكنها بلا منازع من إحراز مكانة هامة بين الدول.

4) مشكلات التنمية في العالم الإسلامي:

تعاني المجتمعات التي تنزوي تحت غطاء الدين الإسلامي مجموعة من المشكلات في المجال التنموي منها ما هو مبرر ومنها ما هو غير مبرر، بالرغم من انه لا يمكن تبرير طرق وعمليات تؤدي أو تمس بأحد أفراد المجتمع باعتبار الدولة تحمي أفراد المجتمع وفق قانون دستوري، فالأفراد وملكياتهم تحت حماية الدولة وليس الحديث هنا عن الملكيات المادية فقط بل حتى الفكرية والعقائدية فلم شمل شتات اليهود ليس محض صدفة بل هو عمل مقصود لتجميع القوى وحماية الدين وتأسيس دولة، أما في الحديث عن الدول الإسلامية فهي تعاني مذ عهد الانحطاط والتدهور وتخليها عن بعض المبادئ الهامة وهو ما جعل منها طعما لغيرها من الدول تقتات منها ومن خيراتها المادية والفكرية أمام مرأى أعين أفرادها، ويمكن إيجاز مشكلات التنمية في الدول الإسلامية كما يلي:

أ- الاستبداد السياسي:

إن الاستبداد السياسي هو العنوان البارز للتخلف والمساعد على بقائه واستدامته والمؤدي إلى افتقار المجتمعات للحرية السياسية والفكرية وإلى انعدام المشاركة الشعبية الصحيحة في تقرير مصير البلاد والمساهمة عمليا في وأد كل المحاولات السلمية الرامية إلى نهضة المجتمع وتطوره. (إبراهيم حسن العسيل: 2006، ص 217.)

كما أن الاستبداد السياسي هو رمز الثورات العربية الحالية والذي أدى إلى تدهور العلاقة بين الحكام والمجتمع رغم أن هذه الدول تمتلك دستور إلهي خالي من الأخطاء ولغة مرنة قادرة على إغراء وإرضاء عدد كبير من الأفراد، فرغم محاولات التنمية على مستوى هذه الدول إلا أنها باءت بالفشل وذلك لاستبداد السلطة ما أدى إلى هدم الأسس التنموية التي بنيت على مدى بعيد خلال أيام قليلة وظهور أنظمة معادية في البلد الواحد إن لم نقل دولتين في دولة، فالتنمية تتطلب مشاركة شعبية وديمقراطية عالية وتعاون ووعي اجتماعي بداية من السلطة وصولا إلى أبسط أفراد المجتمع.

ب- التبعية للخارج:

إن التبعية مشكلة تعاني منها العديد من دول العالم الثالث العربية وغير العربية الإسلامية وغير الإسلامية، ولكنها أشد وطئا في نتائجها على الدول الإسلامية والعربية، ذلك أنها تشكك في قدراتها وقدرات عقيدتها وقيمها بحثا عن ما هو لا صلة له بها فعوض الركض وراء التكنولوجيا التي تواكب القيم والأعراف نجدها تلهث وراء تهديم قيمها ومبادئها، وتأخذ التبعية معنى أوسع ومتميز فهي على حد قول (رايك فروم)، "نظام سياسي واقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى مما يحرم

الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي." (إبراهيم حسن العسيل: 2006، ص 218.)

إن التبعية تتبلور في بعض مظاهرها من خلال بحث الدول المتقدمة عن أسواق ومصادر أولية لتحاول بذلك ترويج منتجاتها وفي بعض الأحيان قيمها في مستعمراتها ودول العالم التي لم تصل إلى مستوى التقدم الذي وصلت إليه هذه الدول لتجعل هذه الدول في حاجة دائمة إليها في جميع المجالات، ويرى "إبراهيم حسن العسيل" أن التبعية ليست مجرد فعل فحسب بل لها جانبها الداخلي المتعلق بفقدان الأمة فاعليتها وحيويتها التاريخية والحضارية بحيث تدخل مرحلة الجمود والضعف وتجعل المتبوع في موقع الفاعلية والتابع في موقع القابلية، ويضيف استشهادا قول "مصطفى الحاج علي" أنه "بالرغم من اجتياح موجات الاستقلال لمعظم دول آسيا وإفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يظهر حتى الآن أن أي من البلدان قد نال استقلال على نحو حقيقي وناجز وبالتالي لم يظهر أن العملية الاستعمارية قد انتهت بل جل ما حدث أن الاستعمار السياسي المباشر زال ظاهريا ولكنه بقي متفشيا في مختلف المجالات والأصعدة." (إبراهيم حسن العسيل: 2006، ص 218.)

ويشير "محمود الذوادي" إلى نوع آخر من التبعية حيث يرى أن الكتابات توالت عن التبعية الاقتصادية وعن خطرها في حين أهملت هذه الكتابات خطر التبعية الثقافية على المجتمعات النامية فهو يرى أن خطر التبعية الثقافية أكبر من الاقتصادية لأنها تصيب المجتمع في هويته المتمثلة في رموزه البشرية حيث تضر بأعز ما يملكه الجنس البشري وما يميزه عن الأجناس الأخرى، فالتبعية الثقافية لمجتمع ما إلى مجتمع آخر هي تبعية لا تمس جوانب هامشية أو جانبية بل هي تبعية تهاجم جوهر وصلب كينونة المجتمع المتمثلة في المنظومة الثقافية، فهو يرى أن نيل الدول للاستقلال اللغوي الثقافي الحق هو أصعب بكثير من كسبها الاستقلال من الهيمنة السياسية والاحتلال العسكري والاستغلال الاقتصادي من المستعمر. (محمود الذوادي: 2010، ص45.)

من هنا نلحظ أن التبعية سواء كانت ثقافية أو اقتصادية فهي احد مشكلات التنمية في الدول النامية لأنه يستحيل أن تكون ثقافة الغير أو أملاك الغير مفيدة لتطوير دولة ذات سيادة بل هي لتطوير وزيادة قيمة مجتمعاتها فحسب.

ت- القروض والديون الخارجية:

تعاني الدول النامية والمتخلفة من القروض والديون الخارجية التي أوقعتها في سهامها الدول المتقدمة بغية جعلها تحت السيطرة والمراقبة الدائمة وعرقلة عجلة التنمية عندها، وبالرغم من محاولة الجزائر مثلا تسديد هذه الديون إلا أنها لا تزال لحد الساعة تعاني ويلات الاستعمار وما زاد الطين بلة ظهور العولمة كطرف غير مرغوب فيه إضافة إلى أن الجزائر لم تجد مجال للراحة فخروج

الاستعمار من جهة وظهور العولمة من جهة أخرى كلها مشاكل وعقبات وتحديات للدولة الجزائرية، أما "إبراهيم حسن العسيل" فيرى أن القروض والديون الخارجية كانت بسبب النمو غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والمتخلفة. (إبراهيم حسن العسيل: 2006، ص 231.) أي أن التطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة جعل من الدول المتخلفة في حاجة إلى القروض لتلحق بالركب وهو الأمر الذي زاد الطين بلة فبدل التقدم والتطور زادت تخلفا وتبعية.

ث- بناء ونقل التكنولوجيا:

لقد انبهر العالم المتخلف بالثورة التكنولوجية القائمة في العالم الغربي، لدرجة انه بات يرى فيها القدرة على حل مشكلاته أيا كان نوعها فنراه يجري وراءها بوعي أو بدون وعي معتبرا إياها المعجزة أو اللغز السحري الذي ينقذه من التخلف،(إبراهيم حسن العسيل: 2006، ص 231.) فتم استيراد ونقل تكنولوجيات رفيعة ما أفرز مشاكل جديدة منها صيانة الأجهزة التكنولوجية المستوردة والتعامل معها ما جعل من مستورديها (الدول النامية) يستوردون يد عاملة معها، إضافة إلى صعوبة اقتناء ما اتلف منها أو صناعته محليا.

ج- نسق التعليم:

يعتبر التعليم الوسيلة الأساسية لإعداد جيل يأخذ المشعل من السابقين وتطويره وبلوغ الأهداف التي بَنا قواعدها الأجداد والعلماء الأمجاد لذلك كان أهم عنصر مستهدف من قبل المعادين للأوطان فكان لهدم التعليم دور في ولاء العديد من الدول المستعمرة للمستعمر.

فالتعليم مسالة دقيقة وحيوية في أي نمط من أنماط المجتمعات خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على حياة أعضائه وبنيته الاجتماعية، كما يعزز التعليم –في ظل ظروف خاصة– عملية التغير الاجتماعي والثقافي، ويرتبط بشكل مباشر، بنمط النشاط الاقتصادي، والإنتاجي في المجتمع، ويتمثل الجانب الأكثر أهمية في نمطية التعليم في بلدان العالم الثالث، قبل دخول الاستعمار، بصلته الوثيقة بحياة تلك المجتمعات، وهو ما يتناقض بشكل أو بآخر مع نمط التعليم الذي تم إدخاله فيما بعد، ويمكن اعتبار الخصائص التالية للتعليم في تلك البلدان بمثابة الخصائص الرئيسية:

- علاقته الوثيقة بالحياة الاجتماعية بمعناها المادي والمعنوي.
- طبيعته الاجتماعية.
- تعدد جوانبه وتطوره بما يتلاءم والمراحل المتلاحقة لتطور النشء.

وعلى العموم فإن التعليم قبل فترة الاستعمار كان منسجما مع واقع الحياة الاجتماعية والثقافية وفقا للتركيبة الاجتماعية والسكانية التي كانت سائدة، ومن خلال وسائل غير رسمية بالدرجة الأولى، مما نتج عنه إفراز شخصيات اجتماعية وثقافية متلائمة مع مجتمعاتها، وهذا ما نسميه بالنسق القيمي للتعليم، وحتى التعليم المنظم الذي كان سائدا وسابقا للاستعمار الأوروبي تميز بارتباطه المباشر بالمجتمع، وعندما تحول نمط الإنتاج في كثير من بلدان إفريقيا وآسيا إلى نمط إقطاعي صاحب هذا التحول نمط تعليمي جديد تميز بالتخصص الرسمي، حيث أن نسبة التعليم الرسمي إلى غير الرسمي بدأت تزداد مع التقدم التكنولوجي من اجل خدمة القطاع الرأسمالي الخاص، كما خلق نظام تقسيم العمل فئات عملت على نقل تقنيات الصناعة في مختلف مجالاتها، وشجع نظام بنية الدولة على استخدام التاريخ كمدخل لتمجيد الطبقة أو العائلة الحاكمة، وعلى الرغم من أننا لا ننكر تأثير التعليم قبل عهد الاستعمار في كثير من الحضارات التي امتدت على امتداد نهر النيل، وشمال إفريقيا، وعلى طول الساحل الإفريقي، وظهور وضع مماثل في بلدان آسيا إلا أن مثل تلك الحضارات التي طمست بفعل الاستعمار الأوروبي الذي لم يعمل على نشر التعليم، بل عمل على إدخال مجموعة جديدة من المؤسسات التعليمية الرسمية التي حلت محل التعليم الذي كان قائما، وكان الهدف من ذلك هو تدريب مجموعات من الإفريقيين والآسيويين من اجل مساعدة الإدارة الاستعمارية في المستويات الدنيا وبهدف توفير الملاكات الوظيفية المساعدة للشركات الرأسمالية الخاصة التي يمتلكها الأوروبيون، ولم يكن نظاما تعليميا ينبع من متطلبات البيئة الاجتماعية والجغرافية أو نظاما يمكن توظيفه لتنشيط الاستخدام الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، ولم يكن نظاما تعليميا يعطي للشباب الثقة والاعتداد بالنفس، بل كان نظاما يسعى إلى غرس الشعور بالإذعان والتراجع في مواجهة كل ما كان أوروبيا ورأسماليا، وكانت الثقافة المدرسية عبارة عن تعليم من اجل الإخضاع، والاستغلال، وتنمية التخلف، حتى صارت هذه الوضعية إلى يومنا هذا تراكما ثقافيا وتعليميا يصعب التخلص منه، وساهم مساهمة مباشرة في تحديد التركيبة الاجتماعية وبنائها وفق أطر ثقافية قد نحتاج إليها إلى حقب زمنية طويلة لتحطيمها في حالة ما إذا توفر لدينا هذا الشعور الوطني والقومي، وتمكنا من إيجاد البدائل، اعتمادا على الذات، في تكوين أطرنا الخاصة بنا من اجل التخلص من النسق القيمي للتعليم الذي لا يزال سائدا في مجتمعاتنا بفعل الاستعمار والتبعية، وبفعل رغبتنا في تقبله وعدم القدرة على تبديله، ومع كل السلبيات التي سادت ولا تزال تسود النسق التعليمي في بلدان العالم الثالث بفعل الاستعمار وخاصة في إفريقيا والوطن العربي، تجدنا مازلنا نتمسك أسلوبا ومنهجا بالنسق القيمي للتعليم الذي جذره الاستعمار، وحتى التغييرات التي طرأت في العالم، اقتصاديا وتكنولوجيا، لم نأخذها بعد في الاعتبار أو كمؤشر لإعادة صياغة النسق القيمي للتعليم، فمتى يخرج الوطن العربي كجزء من العالم الثالث من النسق التعليمي الذي جدره الاستعمار الأوروبي؟. ومتى يأخذ التعليم في الوطن العربي نسقه

من اللغة الواحدة والثقافة الواحدة والتاريخ الواحد والأرض الواحدة، ويتخلص من الشوائب الغريبة العالقة به، منهجا وأسلوبا وموضوعا، ويجسد نسقه العربي الموحد، ويرتبط بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتأخذ طابعا متميزا عن ذلك الطابع الغربي المستورد؟. (صبحي محمد قنوص: 1999، ص 89 – 94.)

بالرغم من هذه المشكلات إلا انه لا يمكن القول أن المجتمع الإسلامي لا يحاول جاهدا القضاء عليها، ويرى "مالك بن نبي" أنه هناك حل لعقدة الاستعمار ويعد بمرحلة جديدة بدت طلائعها في انهيار الحضارة الغربية، حضارة الاستعمار والمادية وفي استيقاظ العالم الإسلامي وفقا لنظريته التي بسطها في أول كتابه في (دورات المدينة وانتقالها) ليشير إلى نواحي الأصالة والعمق في حركات الإصلاح والثورات الحقيقية. (مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين: 2002، ص 12.) أي أن التنمية في المجتمع الإسلامي لا تتوقف رغم ما تتعرض له من معارضة الدول المتقدمة لهذا التقدم لتجعل من العالم الإسلامي (العربي) تابعا لها.

يمكن القول أن التنمية بصفة عامة لا يمكن أن نحكم عليها إن لم نجزئها إلى مجموعة من الأجزاء ومعرفة مدى ومستوى التنمية في المجالات الأخرى الاقتصادية والسياسية والإدارية فالتنمية الاجتماعية هي تكامل لعدة مجالات، واهم مجال هو المجال الإداري لارتباطه بالسياسة العامة للدولة وارتباطه بصفة مباشرة بأفراد المجتمع ككل لذلك استوجب الحديث عن التنمية الإدارية والوقوف على حالتها في الجزائر ومعرفة ما إذا كان هذا المجال قادر على ترقية المجتمع إلى مستوى عال.

ثانيا: التنمية الإدارية

لقد كان لموجة التحديث التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال اثر كبير في إحداث تغييرات بنيوية عميقة، ويتجلى ذلك لنا بوضوح عند مقارنة النظام الاجتماعي التقليدي الذي كان سائدا عشية الاستقلال بالنظام الاجتماعي الحالي وعليه فإن معرفة القوى الفاعلة في عملية التحديث وتسليط الضوء على التحولات البنيوية والتغيرات في الأنماط الثقافية التي أحدثتها أمر في غاية الأهمية، وبالرجوع إلى العهد الاستعماري نجد أن النظام الاستعماري عمل على تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري فقد شهدت فترة الثورة التحريرية (1954-1962) تحولات كبيرة نتجت عنها عمليات تفكيك واسعة للبنى الاجتماعية وقد أشار إليها "بيار برديو" و"عبد المالك صياد" في كتابهما (Le déracinement) أي اقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم وتحويلهم إلى محتشدات قصد قطع التموين عن الثورة وإحكام السيطرة والرقابة على الأهالي وانتهاج سياسة تهدف إلى تكريس التخلف بمختلف أبعاده، فقد كان التثقيف الاستعماري تمويها ثقافيا أنتج محوا ثقافيا، ذلك أن النزعة التحضيرية والتمدينية المزعومة لفرنسا الجمهورية قطعت الثقافة الجزائرية عن كل نسغ

حيوي وأبقتها خارج حركة التاريخ، فالاستعمار الفرنسي لم يسرق الأرض ويسلب الرجال فقط بل انتهك العقول والوعي ولم يعمل على رقي الحضارة بقدر ما عمل على تأخيرها، وبعد الاستقلال انتهج النظام السياسي في الجزائر إستراتيجية تنموية، كان الهدف من وراءها هدم البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة وإقامة بنى حديثة اعتبرها القائمون على هذه الإستراتيجية أكثر رشادة وعقلانية، فالسياسات التنموية المنتهجة من طرف السلطة كانت تسعى لتحقيق النجاعة الاقتصادية، إلا أنها لم تكن اقتصادية خالصة بل تحمل في طياتها قيم ثقافية تتعلق أساسا بالترشيد الاقتصادي الغربي بمفهومه الواسع. (تريكي حسان: 2013، ص 84-88.)

إن التنمية الإدارية ليست عملية قائمة بحد ذاتها بل هي عملية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة إلا أنها تعتبر المحور الأساسي لعملية التنمية ككل لان التنمية كما يقول "خيري خليل إبراهيم" تحركها ديناميكية وفعالية النظام الإداري وكلما كان هذا النظام متطورا أدى إلى تحقيق أهداف عملية التنمية بكفاءة عالية. (خيري خليل إبراهيم: 1998، ص 25.)

1) أبعاد التنمية الإدارية:

للتنمية الإدارية أبعاد تساهم في التقرب من معناها وأهميتها والأهداف المرجوة منها، ما يساهم في تطوير وإعداد وسائلها وتتمثل أهم أبعاد التنمية الإدارية فيما يلي:

أ- تطوير العنصر البشري:

أن العنصر البشري المؤهل عنصر مهم في جميع المجالات فكلما وجد عنصر بشري مؤهل في مجال ما كلما قلت الأخطاء والخسائر المادية والبشرية، لذلك فمن أبعاد التنمية البشرية إعداد عنصر بشري مؤهل في جميع المستويات والمجالات وذلك من خلال:

- تخطيط السياسة التعليمية وربطها بالتنمية الإدارية.
- تدعيم المشاركة الشعبية في عملية التنمية من خلال المساهمة في عملية التخطيط للتنمية وإعداد القوانين والإجراءات.
- إعداد القيادات والكفاءات الملائمة لكافة المجالات الإدارية.
- توفير طرق ملائمة لاستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة للمجال الإداري.

ب- تطوير النظم الإدارية:

إن الحديث عن النظم الإدارية هو حجر الأساس في عملية التنمية فلا يمكن للعنصر البشري العمل في مجال الإدارة بعيدا عن النظم الإدارية فكلما عمل بغيرها اعتبر مخترقا للقانون لذلك يجب أن تكون هذه القوانين والنظم غير روتينية قادرة على حل جميع المشاكل المتوقعة ومرنة في آن واحد كي

لا يتم تعطيل العمل في المستويات الإدارية بأنواعها، كما يجب أن تكون هذه الإجراءات والقوانين مفهومة وفي متناول الجميع وهو ما لا نلحظه في المجتمعات النامية فهي تستورد الإجراءات والنظم لتتم ترجمها والعمل بها وهو ما احدث الخلل سواء على مستور الترجمة أو الفهم لهذه القوانين أو تعقدها باعتبارها دخيلة على ثقافة مجتمع ما فالتنمية الإدارية تعمل على إزاحة كل هذه العراقيل، ووضع الإدارة في متناول المواطن والموظفين في المجال الإداري من خلال التعديل المستمر لهذه النظم.

يمكن القول أن هذين العنصرين هما الأساسيين في عملية التنمية الإدارية فكثرة الإجراءات وتعقدها إضافة إلى عنصر بشري غير مؤهل لا ينبئ بمستقبل زاهر لأي دولة هذا ما جعلنا نؤكد أن التنمية الإدارية هي أهم مجالات عملية التنمية ككل.

2) وسائل التنمية الإدارية:

إن التنمية تحتاج إلى مقدمات تؤدي بها إلى جو ومناخ اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي ملائم ولتحقيق التنمية يجب اجتماع مجموعة من العوامل الأساسية أهمها الوسائل، وتتعدد وسائل التنمية بمدى كفاءة القائمين على عملية التنمية فكلما كانت عملية التخطيط للتنمية جيدة كلما سخرت لها العديد من الوسائل ومن الوسائل المتعددة للتنمية نجد ما يلي:

أ- الدولة:

من المفهوم الفلسفي السياسي تعني الدولة "المجتمع الذي انتظم فأصبحت عنده حكومة وأصبح في الإمكان التعاطي معه كسلطة أخلاقية يقابل بها المجتمعات المنظمة الأخرى، ويفترض وجود مؤسسات سياسية، اقتصادية، عسكرية وإدارية ...الخ، أما أراضيها فهي تشمل جميع تقسيماتها الإدارية كالولايات والمحافظات والنواحي والمديريات...الخ." (مصطفى حسيبة: 2009، ص 220.)

وفي بعض السياقات لا تشير كلمة دولة إلى السلطة التي تمارس داخل المجتمع المدني فقط وإنما إلى المجتمع بأسره منظورا له من وجهة نظر تنظيمه السياسي الإجمالي، وهذا هو المعنى الذي يسود عموما أي (تكون الدولة شخصا مباشرا للقانون الدولي العام).(فيليب برو، ترجمة محمد عرب: 1998، ص 106.)

وتجد الدولة اتفاقا أو قاسم مشترك بين أغلب الرؤى، ففي نظرية التحديث نلاحظ أن الدولة القومية من حيث وجودها أو بقائها تمثل حجر الزاوية، والدعوة إلى وجود دولة قوية واضحة، فالحقيقة أن الدولة القوية وسيلة هامة لتحقيق التنمية، فالدولة هي الإطار القانوني لعملية التنمية وهي التي تنفذ عمليات التنمية، وهي التي تفرض الأمن وتحقق الاستقرار اللازم لعملية التنمية، وتضبط مسارها

وتقومه وتوفر الأمان الاجتماعي للإنسان والمناخ التشريعي والديمقراطي لمشاركته وتحدد حقوق المواطن وواجباته من خلال عقد اجتماعي بين المواطن والدولة.(قدري الشيخ وآخرون: 2010، ص 35.) وتعتبر الدولة كوسيلة من خلال تجنيد كل مؤسساتها في خدمة التنمية.

ب- الموارد الذاتية:

وهي الموارد التي تعظمها الجهود الذاتية من خلال المشاركة الشعبية المحلية، والمتمثلة في مدخلات العملية التنموية ومقوماتها الأساسية وهي (موارد بشرية وطبيعية ومالية + قوانين وتشريعات ولوائح ونظم وإجراءات + عادات وتقاليد وأعراف وقيم) ومن خلال العمليات المنظمة الكفء تتحول هذه المدخلات إلى مخرجات متمثلة في (أمن واستقرار، خدمات تعليمية وصحية، خدمات نقل ومواصلات وطرق، إسكان، مواد غذائية وسلع، أهداف سياسية وممارسة ديمقراطية وفرز قيادات.) وبالتالي ثناء شعبي ورضا وتقدم اجتماعي. (عبد الوهاب إبراهيم حلمي: محاضرات برنامج تدريبي) ولم يغفل "مالك بن نبي" عن دور المورد البشري في عملية التنمية بل اعتبره واحد من أهم أسس التنمية حيث أولاه عناية بالغة في معالجته لمشكلات الحضارة انطلاقا من قيمته ودوره في التاريخ، فهو كما يؤكد "ليست قضية أدوات ولا إمكانيات، أن القضية كانت في أنفسنا، أي علينا أن ندرس أولا الجهاز الاجتماعي الأول وهو الإنسان ... فإذا تحرك الإنسان تحرك المجتمع والتاريخ، وإذا سكن، سكن المجتمع والتاريخ ." (الطاهر سعود: 2006، ص206-207.)

ت- وسائل الإعلام:

تؤثر وسائل الإعلام في بناء وإيجاد الشخصية التنموية بعض جوانبها المعرفية والثقافية والشخصية المنقحة على الثقافات والمعارف الأخرى ولكنها شخصية متصارعة فيما بين قيم مجتمعية وأخرى مكتسبة، كما تؤثر الميديا في الوعي والإدراك الاجتماعي الفردي والمجتمعي واللغة والدين والسلوك والهوية والانتماء والشخصية في المجتمع الواحد من خلال تباينات شتى في إدراك هذه الأبعاد والوعي بدرجة تأثيرها، ذلك أن كل مس بالمواطن أو بالأمة أو الدولة هو مس بالهوية الثقافية وتجسيدها التاريخي والعكس صحيح. (عبد الرحمن محمد العيسوي: 2006، ص 105.)

وتتعدد وسائل التنمية وتختلف بحسب كل مجتمع وبحسب قدرة كل دولة على توفير هذه الوسائل وعلى وعي أفرادها بأهمية التنمية ومحاولة ذلك فإذا لم يساهم أفراد المجتمع في عملية التنمية فإن نتائج التنمية ستكون ضئيلة مهما حاولت الدولة ذلك .

3) متطلبات عملية التنمية الإدارية:

للتنمية الإدارية مجموعة من الأساسيات نوجزها كما يراها "خيري خليل الجميلي" فيما يلي:

أ- تحتاج إلى عمليات إحداث التنمية الإدارية في مختلف المجالات على قيادات إدارية قادرة على تحقيق الأهداف التنموية.

ب- تستدعي عملية التنمية الإدارية تحديد الإمكانات والطاقات الإدارية العاملة والعاطلة وإعادة النظر في مواقع القيادات وفقا للمؤهلات والكفاءات والإخلاص ثم إيجاد الشكل التنظيمي المناسب للأجهزة المسئولة عن التنمية الإدارية وتحديد احتياجاتها التدريبية والعمل على خلق وتطوير المدربين وقدراتهم للمباشرة في عملية التنمية الإدارية وبعدها تدارس بقية متطلبات التطوير الإداري للأجهزة والأساليب والهياكل التنظيمية لإطار الدولة.

ت- تتضمن عمليات تطوير الإدارة أساليب تطوير كفاية وأداء كل واحد من المديرين، وهذا يشمل التدريب أثناء العمل والتدريب خارج العمل ...الخ.

ث- إن عملية التنمية الإدارية مهمة ودقيقة وصعبة خاصة عندما تواجه جهازا إداريا موروثا بواقعه المتخلف والذي يقاوم بشكل تلقائي مستمر من مفاهيمه تلك التغيرات، فالأجهزة الإدارية تكتسب بمرور الوقت نوعا من الصلابة يؤهلها لاستمرار بعملها وتكيف نفسها وفق الظروف المختلفة التي تطرأ على الوضع في القطر المعني.

ج- تتطلب التنمية الإدارية إلى أن تكون مدعمة بجهاز إداري يعتمد على الفهم الصحيح لمبادئ وأساليب الإدارة العلمية والأخذ بأساليب الممارسة التطبيقية السليمة والاستناد على المنطق العلمي والاستفادة من التقدم العلمي في الإيديولوجيات والمستحدثات التكنولوجية التي تسهم في تحقيق النمو والتقدم في مختلف المؤسسات والمنظمات من خلال مواكبة أنشطة ومعطيات البحث العلمي والمنجزات التكنولوجية.

ح- التخطيط الشامل لمختلف برامج التنمية الإدارية وربطها بالأهداف والبرامج التنموية الأخرى تحقيقا للتنمية الشاملة في مختلف مجالات التنمية المجتمعية بما يفي واحتياجات المجتمع.

خ- التركيز على الضبط الذاتي باستخدام وسائل العلاج والرقابة الذاتية وتقييم الأداء الذاتي لمدى فعالية الأداء كالاعتماد على نتائج البحث العلمي والخبرات الكافية لانجاز التنمية مع الاحتفاظ بالحيادية الكاملة للمشكلات. (خيري خليل الجميلي: 1998، ص 28- 30.)

كل هذه الأساسيات وغيرها إذا اعتمدت بشكل موضوعي وحقيقي تكون التنمية عملية ناجزه وهادفة ومحققة بما يتماشى ومتطلبات الدولة.

ثالثا: التنمية الإدارية في الجزائر

1) مظاهر التنمية الإدارية في الجزائر:

تتمثل مظاهر التنمية في كل المحاولات التي قامت بها الدولة في إطار التنمية الناجحة وغير الناجحة ولا يمكن حصر كل هذه المظاهر إلا أننا سنحاول إلقاء الضوء على أهمها كما يلي:

أ- التعديلات الدستورية:

لقد فرضت الأوضاع العامة للمجتمع الجزائري على الدولة أن تنصاع لرغبة الشعب باعتباره الممثل الوحيد، وانه السيد في كل شيء أن تستعد لإقامة تعديلات دستورية تابعة للتطورات الحاصلة على المستوى الاجتماعي، لأنه مجتمع فك وانتزع حريته واستقلاله من أيدي غاشمة بعد مدة لا يُستهان بها من الاستعمار خاصة وان أول دستور للجزائر يسمح بذلك، كما أن هذه التعديلات تسمح لهذا المجتمع أن يحقق مبادئ الديمقراطية والتنمية الاجتماعية بأنواعها خاصة الإدارية منها، فبعد استقلال الجزائر كان أول دستور لها في (1963م) ثم دستور(1976م) يليه (1989م) وتعديل آخر في(1996م)، ثم (2008م)، ولازالت التعديلات مستمرة إلى يومنا هذا تتماشى والتغيرات الاجتماعية للمجتمع ومتطلباته.

ب- التعددية الحزبية:

يعرف الحزب السياسي بأنه "جماعة منظمة من الأفراد تسعى لاستلام السلطة –أو على الأقل المشاركة فيها– من أجل تحقيق برنامج سياسي معين." وهو وسيلة هدفها تنظيم السلطة بدل الصراع وبها يتم التنسيق والتنظيم. (عبد الكريم على فضل الله: 2006.)

ولقد انتهجت الجزائر سياسة التعددية الحزبية بعد سياسة الحزب الواحد، فبعد الاستقلال اعتقدت الجزائر أن أنجع سياسة هو حكم الحزب الواحد خاصة بعد النجاحات التي حققها ومشاركته في تحقيق الاستقلال فكانت الاشتراكية هي السياسة المنتهجة على المستوى الاقتصادي إضافة إلى سياسة الحزب الواحد فنجد دستور (1963م) ينص على ما يلي "أن ضرورة قيام حزب الطليعة الواحد، ودوره المرجح في إعداد ومراقبة سياسة الأمة، هما المبدآن الجوهريان اللذان حملا على اختيار شتى الحلول لمعالجة المشاكل الدستورية التي تواجه الدولة الجزائرية وبذلك يتم ضمان السير المنسجم والفعال للنظم السياسية المقررة في الدستور عن طريق جبهة التحرير الوطني ." كما جاء في المادة (9 من دستور 1963م) أن "تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها واختصاصها، تعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية والاقتصادية والاجتماعية ."كما أكد ذلك

دستور(1976م) أما بعد استتباب الأمن وبداية محاولات العمل السياسية والرغبة في المحافظة على الاستقرار والنظام واعتماد الديمقراطية، أقرت الجزائر بإحلال التعددية الحزبية على النظام السياسي كل هذا يمكن من تحقيق التنمية الإدارية ويعتبر مظهر من مظاهر التنمية الإدارية من خلال البرامج التي تسعى هذه الأحزاب إلى تجسيدها على ارض الواقع بعد توليها الحكم، وهو ما أكده "عمر فرحاتي" الذي يرى أن دستور(1989م) حمل تعديلات كثيرة مست جميع الجوانب خاصة في طبيعة وطرق تسيير النظام السياسي من خلال الانتقال من الأنماط التقليدية في التسيير القائمة على الأحادية الحزبية والتسيير الاشتراكي إلى التعددية الحزبية والتسيير الاقتصادي الحر، والذي كان من أهدافه التحديد الدقيق للمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتداخل هياكل الدولة والمؤسسات الدستورية.(عمر فرحاتي: العدد 4، ص 58.)

ثم يليه تعديل (1996م) أضفى تعديلا على بعض المجالات منها تنظيم السلطات العمومية، القانون المتعلق بالأحزاب ...الخ ولم يتوقف تأسيس الأحزاب السياسية واليوم هي لا تعد ولا تحصى.

ت- الانتخابات الرئاسية:

لما استقلت الجزائر كان لابد من رئيس يحكمها، فكان أول رئيس للجزائر المستقلة "أحمد بن بلة" ولم تجرى أي انتخابات رئاسية فكانت المؤسسة العسكرية صاحبة القرار، إلا أن "هواري بومدين" قام بانقلاب ضده وحكم حتى سنة (1978م)، حيث توفي ليعين "الشاذلي بن جديد" مكانه والذي أراد أن تكون انتخابات رئاسية فكانت أول انتخابات بلدية في (12 جوان 1990م) ثم أخرى تشريعية سنة (1991م)، لتعلن عن التعددية الحزبية بصفة رسمية، وقدم "الشاذلي بن جديد" استقالته سنة (1992م)، وحكم بعده "محمد بوضياف" الذي كان منفيا في القنيطرة بالمغرب سنة (1993م) لكن الموت كان اقرب له من الحكم ليغتال بعد (166 يوم) من حكمه ليترك شغورا كبيرا على مستوى المؤسسات السياسية فكان "على كافي" الرئيس الذي يستلم الحكم بعد "محمد بوضياف" كل هذا دون انتخابات رئاسية وكان علي كافي "قبل ذلك رئيسا للمجلس الأعلى ولم يدم حكمه طويلا فكان على كرسي الرئاسة بعده "اليامين زروال" بالتعيين من قبل المؤسسة العسكرية سنة (1994م) ليؤكد على ضرورة انتخابات رئاسية لتجرى أول انتخابات رئاسية في سنة (1999م) شارك فيها ستة مرشحين ورغم العقبات التي تعرضت لها هذه الانتخابات إلا أنها أقيمت فكان الناجح فيها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" (يحي أبو زكرياء: 2003، ص 23-108.) واليوم الجزائر تقيم خامس انتخابات رئاسية، كل هذه العمليات الهادفة لعملية التنمية على مستوى الإدارة العامة إلا أن هناك مشاكل لا زالت تواجه هذه المؤسسة.

ث- الإصلاحات الإدارية:

إن الإصلاح الإداري هو رافعة قوية لجميع برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإدارة العامة هي أهم أدوات الإصلاح الإداري والتغيير ولا تعتبر برامج الإصلاح للحد من ظواهر الفساد الإداري فقط بل بهدف مواكبته المستجدات العلمية المعتمدة في الإدارة من قبل معظم دول العالم، كالحكومة الالكترونية والبلدية الالكترونية، والهدف من الإصلاح الإداري هو إدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة، بما يؤدي بالمحصلة إلى تحسين مستوى أداء النظم الإدارية القائمة ورفع كفاءتها من خلال تغيير المعتقدات والاتجاهات والقيم والبيئة التنظيمية، وجعلها أكثر ملائمة مع التطور التكنولوجي الحديث وتحديات السوق وتخفيض نسبة قلق المواطنين وإحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات للمواطنين مع القضاء على البيروقراطية سواء عن طريق التخصيص أو عن طريق التشغيل الذاتي لخدماتها، بإيجاد الأساليب المناسبة والحديثة والأكثر مرونة، فالإصلاح الإداري إذن هو عملية مستمرة، ديناميكية. (صدام الخماسية: 2013، ص 145،146.)

ولقد كانت الإصلاحات الإدارية في الجزائر على جميع المستويات أولها المجال التربوي باعتباره أساس التقدم والتطور وأن الجيل القادم هو الذي سيتمكن من تحقيق التطور وأن الجيل الذي قبله حرر الوطن فمسؤولية الجيل اللاحق الاحتفاظ به وتطويره.

لما استقلت الجزائر ترك المستعمر فراغا فظيعا في جميع المؤسسات في شتى المجالات، كما أدى خروج الأساتذة الفرنسيين من الجزائر إلى شغور كبير في القطاع التربوي والتعليمي وفوق كل هذا فقد خلفت مرضا ظل وما زال يفتك بالجزائر وهو مرض الأمية ففي سنة (1962م) قدر بـ (88%) لكن "أحمد بن بلة" وقلقه على الثقافة العربية قام باستدعاء آلاف الأساتذة العرب من مصر والعراق وسوريا للمساهمة في قطاع التعليم، ليصطدم هؤلاء ببعض العراقيل من الفئة الفرانكفونية ما أدى إلى عودتهم لبلدانهم وبذالك تم الإجهاز على مشروع التعريب ليقول "بن بلة" «... أنا ضد من يطرح لغة أخرى مهما كانت، فعلى مستوى اللغة العربية هي لغتنا الوطنية ولا يمكن التخلي عنها أو تشجيع أي لغة أخرى منافسة لها ...» ليضيف «...كنا نعد لإصدار قرار بعد قرار التسيير الذاتي يقضي بتعريب الجامعة ... إلا أن الانقلاب كان اسبق ...». (يحي أبو زكريا: 2003، ص 18.)

وقد أدركت القيادة الفنية التي تولت زمام الأمور بعد الاستقلال فظاعة تغييب اللغة العربية فتقدم مجموعة من أعضاء المجلس التأسيسي –البرلمان– بمشروع لفرض التعريب وجاء في مذكرتهم ما يلي:

«منذ تأسيس الحكومة الفنية واجتماع المجلس الوطني التأسيسي وقع الكلام كثيرا عن التعريب، ومع أنه قد مر على ذلك نحو أشهر فإننا لم نشاهد أي أثر للتعريب سوى شيء ضئيل، إن الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري تريد التعريب، لأن اللغة العربية هي اللغة القومية ومع ذلك ما زالت تعيش على الهامش كلغة أجنبية في وطنها، والشواهد على ذلك كثيرة لا تحصى فالإدارات الحكومية لا تعترف ولا تقبل ما يقدم لها باللغة العربية من طلبات وشكاوي ووثائق وتجبر المواطنين تقديمها باللغة الفرنسية ...». (يحي أبو زكريا: 2003، ص5.)

ويُعد "مولود قاسم" من الحريصين على أن تستعيد اللغة العربية مركزها ومكانتها في هذه البلاد وهي أحد أمانيه، حيث أنه كان يحاسب العاملين تحته على النقط والفواصل، عندما لا يحسنون ذلك، لمّا كان موظفا في وزارة الشؤون الخارجية، وكان يستهجن ويستنكر التحدث بغير العربية لغة العلم والقرآن والحضارة، كما واكب حركة التعريب في الجزائر وعانى الكثير من حركة المعارضين لها، وكان ضمن المجموعة التي أعدت وجهزت لتطبيق التعريب عام (1971م)، أسندت إليه رئاسة المجلس الأعلى للغة العربية، وكلف بمراقبة تنفيذ قرار التعريب، كما تنقل في العديد من أنحاء الوطن للفت النظر في الندوات والملتقيات والمهرجانات والمحاضرات عن العراقيل والصعوبات التي يضعها أعداء التعريب في طريقه، كما تكلف بإعداد مجمع اللغة العربية بالجزائر على غرار الدول العربية، كما تحمل عبء إعداد قانون تأسيس أكاديمية (19 جوان للغة العربية)، إلا أن المنية وافته قبل أن يحقق أمله. (يحي بوعزيز: 1993، ص 285.)

وقد تمثل البعد الاديولوجي والمذهبي للإصلاح التربوي كما حددته الأمرية والذي أسمته بالإطار المذهبي للمنظومة التربوية ومبادئها كالتالي:

أما الإطار المذهبي فهو يتألف من:

أ- الإسلام: باعتباره من أهم مقومات المجتمع وهو الذي صاغ ملامح الشخصية الوطنية.

ب-العروبة: باعتبارها المعطى التاريخي والحضاري الذي يتمثل في منجزات الحضارة العربية الإسلامية.

ت-الاشتراكية: باعتبارها الاتجاه الإيديولوجي في تنظيم البناء الاقتصادي والأخلاقي للمجتمع.

هذه العناصر تمثل في مجملها الإطار المذهبي الذي تندرج في ضوئه حركة الإصلاح التربوي الشامل، ومن خلاله ترسم السياسة التربوية في المحاور الرئيسية التالية:

توطين المنظومة التربوية ويعني بها إضفاء الطابع الوطني للمنظومة التربوية ويتضمن ذلك بعدين أساسيين:

- جزأرة التعليم من حيث محتواه الفكري والتقني ومن حيث وسائله واتجاهاته وأهدافه بحيث مصدره وتشريعاته من وحي وإرادة المجتمع وطريقته في الحياة، ومستمدا أسسه من الوسط البيئي والاجتماعي الذي ينشأ فيه الأفراد على نوع معين من العلاقات الاجتماعية، وتتضمن جزأرة التعليم إثراء المحيط الاجتماعي والطبيعي والوسط المدرسي وربط المحتوى التعليمي بأسس الاقتصاد الوطني وأساليب الإنتاج وتدريب الأطفال على الأشغال اليدوية المحلية للنهوض بالحرف، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في شتى المجالات.
- تضمن المحتوى التربوي القيم الروحية الإسلامية والثقافية واللغة العربية وإحياء التراث العريق الناتج عن التفاعل الحضاري للقيم العربية الإسلامية. (العربي فرحاتي: 2010، ص 183،184.)

ولم تتوقف الإصلاحات التربوية عند هذا الحد بل على مستوى البرامج التربوية كذلك لا تزال التعديلات والإصلاحات إلى يومنا هذا، لكن السؤال المطروح هل هذه الإصلاحات كافية ؟ وهل هي كفيلة بتحقيق التنمية ؟ وهل حققت المطلوب منها ؟ في ظل تزايد عدد المؤسسات التربوية في جميع المستويات والمترددين عليها.

ج- التسيير الذاتي:

لقد طبق أسلوب التسيير الذاتي تلقائيا، وذلك بعد مغادرة مئات الآلاف من المستوطنين الفرنسيين تاركين مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم بهدف إحداث فراغ كبير يمكن أن يهز البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ولهذا قام العمال والفلاحون تلقائيا بتسيير الوحدات الإنتاجية حتى لا تتوقف عملية الإنتاج، ثم أصدرت الحكومة بعد ذلك نصوصا قانونية لإضفاء الطابع الشرعي والتنظيمي على هذه التجربة، وعلى ذلك فإن تطبيق التسيير الذاتي وتقنينه من طرف الدولة ظهر كنتيجة لوضعية -سياسية – اجتماعية – غامضة، فالتسيير الذاتي ليس من أفكار أحد ما ولم يكن نتيجة لعمل مخطط، كما يقول رئيس الدولة "أحمد بن بلة"، "إن التسيير الذاتي جاء إبداعا شعبيا ومن وحي الضرورة" ففي المرحلة الانتقالية من استقلال الجزائر كان المستوطنون الفرنسيون قد تركوا كل شيء في الجزائر فجأة ومضوا، فتقدم الشعب تلقائيا في كل المواقع ليدير المزارع والمصانع والهياكل العامة، فالتسيير الذاتي أسلوب للإنتاج قادر على أن يعطي قوة دفع لتطوير المجتمع بأسره عن طريق تطوير اليد العاملة، ومن ثم فإن الهدف هو نظام إنتاج اشتراكي يؤدي إلى القضاء على البطالة والفقر والحرمان التي عانى منها الفلاح طوال سنوات الاحتلال، إلا انه يمكن القول أن الوضعية الانتقادية لإجراء التسيير الذاتي تكمن في الطريقة التي طبق بها ذلك أن النظام الذي سنها لم يبذل جهدا جديا يجعل القطاع المسير ذاتيا قوة سياسية واقتصادية منظمة فهو لم ينطلق من ارض صلبة وقوانين واضحة. (عبد العالي دبلة: 2004، ص 29،30.)

ح- المخططات التنموية:

منذ سنة (1967م) انطلقت القيادة السياسية الجديدة في وضع أول مخطط تنموي (67-69) تبعتها مخططات أخرى، حيث أعطت فيها الأولوية للصناعة وبالتحديد الصناعات الثقيلة بينما أدرجت الصناعات الخفيفة والزراعة وباقي القطاعات الأخرى في مراتب ثانوية بالنسبة للاقتصاد .انطلاقا من قناعة لدى المسئولين عن هذا البرنامج أن الصناعات الثقيلة هي لب عملية التنمية وهي القادرة على تخليص الاقتصاد الجزائري والدولة الجزائرية من كل تبعية للأسواق العالمية الرأسمالية، وقد تبلورت الأهداف الكبرى والخطوط العريضة للمشروع الوطني للتنمية عبر ثلاث برامج رئيسية هي:

برنامج طرابلس (1962م)، ميثاق الجزائر (1964م) والميثاق الوطني (1976م).

ولقد ظهرت أولى خطوط هادية للاقتصاد الوطني عبر برنامج طرابلس الذي وضع كهدف أساسي له الاستقلال الاقتصادي عن طريق تأميم الثروات الطبيعية والبنوك وكل المؤسسات المالية، واعتبر الزراعة كقاعدة أساسية اجتماعية تفيد الجماهير لرفع مستويات معيشة العاملين وتزيل الأمية وتحسين أحوال الإسكان والصحة وتحرير المرأة، ثم ميثاق الجزائر الذي أكد على تبني الاشتراكية وتمت الإشارة إلى المرحلة الانتقالية ويعني بها الدخول أو التهيؤ للدخول إلى الاشتراكية، أما الميثاق الوطني فقد خصص معظمه لشرح الخطوط العريضة لإستراتيجية التنمية التي تبنتها حكومة الرئيس "هواري بومدين" في عبارات واضحة وتتألف هذه الإستراتيجية من ثلاثة مراحل هي الثورة الثقافية تهدف إلى إدخال العربية كلغة قومية ثم الثورة الزراعية والثورة الصناعية. كل هذه الخطوط العريضة تعبر عن تصور تنموي للدولة الجزائرية. (عبد العالي دبلة: 2004، ص 77-81.)

خ- الحكم الراشد:

ظهر مفهوم الحكم الراشد في عام (1989م)، خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من جانب، وتطور علم الإدارة من جانب آخر، فعلى المستوى العملي، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، المؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

وعليه، فإن على الجانب الأكاديمي ظهرت محاولات الاستفادة من أساليب إدارة الأعمال والإدارة العامة، كما حلت مجموعة من القيم الجديدة (التمكين، والتركيز على النتائج) محل مجموعة من القيم القديمة (الأقدمية، والتدرج الوظيفي)، ونتيجة لما سبق، حدث الانتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام محلي يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية .

وفيما يتعلق بتحديد مفهومه فإن هناك غموض سواء في ترجمة أو تعريف هذا المفهوم، ويعني المفهوم وفقا للبنك الدولي نوع العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولذلك يركز المفهوم على قيم المساءلة، والشفافية والقدرة على التنبؤ، والمشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع.

أما الحوكمة المحلية الرشيدة فهي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة في:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

وتتسم الحوكمة المحلية الرشيدة بما يلي (مصطفى كامل السيد: 2006، ص 78.):

المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم، ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

المساءلة: يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة .

الشرعية: قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

الكفاءة والفعالية: ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة .

الشفافية: إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي. ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة، كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.

الاستجابة: أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي .

ويختلف مفهوم الحكومة عن مفهوم الحوكمة فإذا كانت الحكومة تشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد، وتستخدم الموارد بطريقة تخضع للمساءلة المالية، فإن مفهوم الحوكمة يشتمل على الحكومة بالإضافة إلى هيئات أخرى عامة وخاصة لتحقيق نتائج مرغوبة .

2) معوقات التنمية الإدارية في الجزائر:

إن الحديث عن التنمية الإدارية في الجزائر يبدأ من سنة إعلان الاستقلال (1962م) ولا يمكن الحديث عن ما قبله فهي السنة التي بدأت فيها الجزائر عملية التنمية فهناك العديد من مخططات التنمية الإدارية التي اعتمدتها الجزائر، هل تحققت ؟،لم تتحقق ؟ لا يمكن الجزم لكن يمكننا إبراز أهم المعوقات التي حالت دون التحقيق الكلي أو الجزئي لهذه العملية، منه ما هو ظاهر للعيان ومنه ما هو غير ذلك ويمكن إبراز أهم المعوقات فيما يلي:

أ- التحول الاجتماعي من مجتمع آلي إلى مجتمع عضوي:

هي بالنسبة للمجتمعات العربية الإسلامية انتقال من مجتمع عربي إسلامي يركز على العمل الجماعي والتعاون إلى مجتمع لا يسمح بهذه الخصائص ويشجع على الفردانية وطغيان الجانب الاقتصادي على غيره لأن العديد من خصائص هذه المجتمعات تتنافى وتختلف وخصائص المجتمعات الإسلامية، بالرغم من وجود بعض الخصائص المستوردة من المجتمعات الإسلامية لكنها في لباس جديد فالديمقراطية التي تعني المبايعة، والمشاركة التي تعني الشورى، والحكم بشرع الله الذي يعني الدستور، كل هذه المجازفات تؤدي بالمجتمعات العربية إلى ما لا يحمد عقباه، فالمجتمعات الإسلامية اعتادت تنقية وتنقيح ما تستقيه من باقي الحضارات واعتادت العطاء باعتبارها الحضارة التي لا تُحرف والمكتملة عن غيرها، لكننا نرى اليوم أفرادها يستنجدون بغيرها والسبب يكاد يكون مجهولا إن لم نقل معروف ويتم التستر عليه ؟!

يرى "مالك بن نبي" أن الإسلام جاء لينسج حضارته العظيمة حين وهب للعالم تماسكا روحيا وجماعيا خطا له اتجاهه التاريخي بعد أن كانت تسوده الأهواء الفردية، فالإسلام لم يأمر بالقطيعة أو المصلحة الفردية أو الاستغلال. (مالك بن نبي: 2002، ص 42.)

ب- الخوف من أصحاب القرار ومن الدول الأجنبية:

إن الخوف من لاشيء أصبح يلازم المجتمع الجزائري دائما فبعد خوض معركة العشرية السوداء وما مرت به الجزائر عموما بعد الاستقلال أصبح هاجسا يراود الجزائريين فأصبح الابن المطاع للسلطة ولأصحاب القرار خوفا من تكرار الماضي، لكن هذا الخوف هو الذي يعيد الأيام الحزينة فالعدو لا يرحم سواء اطعناه أم لم نفعل ذلك، لأن قراره ليس صائبا تجاهنا في كلتا الحالتين، فالصائب هو ما يمليه علينا ديننا الحنيف وعاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا فإذا تم التخلي عن كل هذا فلا كينونة لنا بل نحن مجرد تابعين، فالعمل النفسي له دور كبير في تحقيق العوامل الاجتماعية فالدول الأجنبية قبل أن تحتل أي بلد تقوم بعدة دراسات نفسية، واجتماعية لأفراده وهو كل ما نلحظه من دراسات لكتاب فرنسيين على المجتمع الجزائري لا يمكننا إحصاءها حتى، فالثقة في النفس هي الأساس لكن للأسف تقل لدى أفراد المجتمع الجزائري فاعتبار كل ما هو أجنبي خير مما هو في الوطن على جميع الأصعدة كارثة كالكتب واللغة وحتى اللباس والمواد الاستهلاكية بالرغم من أن المنتجات والمواد المحلية واللغة الوطنية تلاقي إقبالا كبيرا من الدول الأجنبية فالعديد منهم يتعلم اللغة العربية ويستهلك المنتجات الجزائرية وهو ما أكده "مالك بن نبي" حيث قال أن الروح، الروح وحده، هو الذي يتيح للإنسانية أن تنهض وتتقدم، فحيثما فقد الروح سقطت الحضارة وانحطت لأن من يفقد القدرة على الصعود لا يملك إلا أن يهوى بتأثير جاذبية الأرض، ويقول أيضا فأينما توقف إشعاع الروح تجمد إشعاع العقل إذ يفقد الإنسان تعطشه إلى الفهم، وإرادته للعمل عندما يفقد الهمة وقوة الإيمان. (مالك بن نبي :2002، ص 31.)

إن أهم نقطة ضعف وأبرزها يستغلها الأعداء ضد الدول فسقوط الأندلس لم يكن عبثا أو محض صدفة بل للانحطاط الذي آلت إليه النفوس آنذاك فالحياة جهاد مستمر وإيمان يبدأ من الحيطة والحذر في كل الأوقات فقوله صلى الله عليه وسلم "اخشوشنوا فالنعمة لا تدوم" تنبيه أن الإنسان لا يستهين بكل شيء وأن لا يعيش حياته بعد الاستقلال ويتمتع بخيراتها بل هي المرحلة الأصعب والحفاظ عليها هو الأهم، فالمجتمع الجزائري يعيش مرحلة ليست بالعادية فاختلاط المفاهيم وتنوع الثقافة وعدم التمييز جعله يفقد العديد من خصائصه الموروثة، فمثلا ما قيل من أشعار وأحاديث نبوية وحكم وأمثال أصبح كل يغني بها أغنية من منظوره فنجد ما قيل مثلا عنها (المرأة نصف المجتمع) و(إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق) وقوله صلى الله عليه وسلم (استوصوا بالنساء خيرا) كل هذه اتخذ منها سبلا

للتنازل عن بعض ادوار الرجل للمرأة فأصبحت (رب الأسرة بدل ربته) ثم صاحبة القرار ثم المربية ثم المرأة العاملة ثم المنفقة على الأبناء ثم المرشحة لانتخابات رئاسية فأين دور الرجل ولو كانت المرأة لها القدرة لكل هذا، إضافة إلى هذا نجد كبار الإداريين والعلماء بالجزائر لهم مؤسساتهم الخاصة إضافة إلى العمل الإداري في مؤسسات الدولة لا يهمهم أمر الوطن كل هذه الأخلاقيات والتعاملات بعيدة كل البعد عن عادات وتقاليد المجتمع الجزائري .

كما أن العلاقة بين العلم والدين والأخلاق انفصلت تماما فنجد الطبيب يدخن ولا يحترم المريض، الإداري يسرق الوثائق الإدارية ولا يحترم المواطن، يتعامل بالمحسوبية، أساتذة التربية الإسلامية من جنس النساء في بعض الأحيان غير محجبات، أساتذة في التعليم العالي يعاقرون الخمر، وغيرها من التناقضات، لذلك يمكن القول أن الأهداف من التعليم أصبحت أهداف شخصية لكسب الربح المادي الشخصي وليس لخدمة الوطن، لا يمكن تعميم ذلك لكن مجرد ملاحظة مثل هذا ينبئ بخطر محدق بالرغم من أن الشخصية الجزائرية تختلف اختلافا كبيرا عن باقي الشخصيات فهي سريعة البديهة وحيثما تحس بأنها على الطريق الخطاء تحاول جاهدة الاستقامة وهو ما يجعلنا نسارع في إبراز المساوئ للإسراع في عملية التطوير والترقية لهذا الوطن.

ونجد "مالك بن نبي" الذي يرى أن العلوم الأخلاقية والاجتماعية والنفسية تعد اليوم أكثر ضرورة من العلوم المادية، فهذه تعد خطرا على مجتمع مازال الناس يجهلون فيه حقيقة أنفسهم. (مالك بن نبي: 2002، ص 38.)

بالرغم من أن هذا الحديث قديم لأكثر من خمسين سنة إلا انه لازال ينطبق على المجتمع الجزائري فالسؤال المطروح هو، هل خمسين سنة من الاستقلال لا تكفي لتحقيق الاستقلال الحقيقي على مستوى واحد من مستويات الحياة خاصة الثقافي؟.

ت- فخ الاستمرارية وعواقبه:

عرفت الإدارة الجزائرية استمرارية في الوجود بعد انتقال المجتمع الجزائري إلى الاستقلال بحيث لم تحدث قطيعة ولا أي تغيير في أي جانب من جوانب المؤسسة الإدارية، ويعني ذلك أن الإدارة، مركزية كانت أو محلية، استمرت في العمل بنفس الأساليب والوسائل المادية والبشرية والتنظيمية، وبنفس العادات والتقاليد، والنتيجة هي أن المنظومة الإدارية الجزائرية لها تركيبة موروثة عن العهد الفرنسي، لا تشكو فقط من عدم استنادها إلى فلسفة خدماتية مرفقية إدارية كانت أم اجتماعية واقتصادية، وإنما أيضا من عزلتها عما يجري في محيطها، وهي من الأسباب المشتركة لمعضلة منظومتنا الإدارية والقانونية، فالمؤسسة الجزائرية كانت زمن الإستدمار مهيكلة ومنظمة بتنظيم محدد يتطابق مع أهداف الإستدمار والإدارة منذ الاستقلال وقعت في فخ الاستمرارية، ثم بعد ذلك أصبحت

ترفض أن تتغير أو أن تغير من نظامها وأساليب عملها وطرق معاملتها للفرد الجزائري مثلما أنها رفضت كل إصلاح حتى مع مطلع الألفية الثالثة، بالرغم من أنها عرفت عدة إصلاحات إلا أنها كانت يائسة فقد اهتمت بما هو سطحي أو هامشي، ولم تعالج الأعماق لذلك ما عساها إلا أن تبقى في عزلة عن المواطن، أي أنها لن تؤدي له الخدمات التي يحتاجها، ولن تعمل على أن تيسر له سبل العيش في محيطه، ولن تحاول التواصل معه أو ربط الاتصال به عن طريق الأساليب العصرية للاتصال. (عبد الحميد قرفي: 2008، ص 95،96.)

ث- الموارد البشرية:

لم يكن الإستدمار ليسمح أبدا بتكوين كفاءات جزائرية طول المدة التي بلور فيها إدارته التي امسك بها القبضة على البلاد، فالجزائريون كانوا يعاملون كأعوان لا علاقة لهم بالإجراءات وبدواليب القرار، ومن خلال الإصلاحات التي جاءت في (1956م) في أعقاب اندلاع الثورة التحريرية، حاولت السلطات الفرنسية إدماج الجزائريين في العمل الإداري، ونظرا لقصر الوقت الذي فصل هذه المرحلة عن الاستقلال إضافة إلى رفض الجزائريين المشاركة في العملية، فقد اتسمت الموارد البشرية في الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال بالقلة في العدد والعجز في التكوين والكفاءات، وفي فجر الاستقلال تم إدماج الموظفين في هيئة الوظيف العمومي وتشغيل أكبر عدد ممكن، لكن بمستويات دنيئة للغاية لا تستجيب ومتطلبات الإدارة من حيث الخدمات المنتظرة منها والمهام المسندة إليها، لذلك تم تأسيس مراكز التكوين الإداري، من أجل تكوين الفئات السفلية في السلم الهرمي للإدارة كأعوان وكتاب الإدارة كما أن المدرسة الوطنية للإدارة كانت تؤدي مهمة تكوين الإطارات الإدارية، وهي المؤسسة الوحيدة لتكوين الإطارات، فهي لا تستجيب من حيث الكم خاصة، لاحتياجات كل المؤسسات الإدارية في البلاد، المركزية منها والمحلية والدبلوماسية، لذلك تم إقحام إطارات ذوي اختصاصات أخرى وبتكوين غير إداري ولا هادف للعمل في المنظومة الإدارية، من ثم لم يكن تأطير المؤسسات الإدارية بمختلف أصنافها موحدا في قواعده ولا منسجما في سلوكه، فأصبحت الإدارات تتسم بالعشوائية والتلقائية أكثر مما تعتمد على القوانين والتنظيمات والقواعد التقنية، ويمكن القول انه حتى بعد مرور فترة طويلة عن استقلال الجزائر والعديد من الدول العربية إلا انه يتبين أن الهياكل والمؤسسات فيها في القرن العشرين والواحد والعشرين ينتمي مرجعها إلى فضاء ثقافي غربي بينما الممارسات والسلوكيات والاعتقادات التي تدور في هذه المؤسسات تنتمي إلى فضاء (عربي إسلامي) وهو ما يحدث خللا داخل المؤسسات لعدم تطابق الممارسات مع الهياكل.(عبد الحميد قرفي: 2008،ص 83، 84.)

ج- وسائل الإعلام:

يقول سبحانه وتعالى (وَلَن تَرْضى عَنكَ اَلْيَهُودُ وَلَا اَلنَّصَارى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ) [البقرة الآية: 120]

أصبحت وسائل الإعلام أما ثانية لأبنائنا يستقون منها كل ما هم في حاجة إليه عنف وأخلاق وقيم غير نابعة من المجتمع الأصلي فالطفل يحتاج إلى من يوجهه لكن في ظل تبادل الأدوار بين الأم والأب أصبح الطفل يبحث عن بديل في وسائل الإعلام التي لا ترحم صغارنا وتعلمهم بعض القيم التي تبقى راسخة في أذهانهم وترافقهم حتى الكبر وتصبح جزءا من تعاملاتهم دون وعي منهم، فهم لم يتشبعوا بالقيم الإسلامية الأصلية التي تمنعهم من ممارسة القيم المخالفة فالوقاية والصيانة غير موجودة، ذلك أن الإنسان الذي يحمل قيمه في التنشئة الاجتماعية في المراحل العمرية الأولى من حياته تجعل منه إنسانا ناقدا يفرق بين الصواب والخطأ وهو ما أشار إليه صلى الله عليه وسلم (ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء.) (رواه البخاري) أي أن الإنسان يولد بقيمه العالية السليمة ثم يأتي دور الوالدين في تلقينه كيفية ممارستها فإذا كان الوالدين منهمكين في أعمالهما الخاصة فان وسائل الإعلام لا تتفانى في عملها بل تقوم بدورها وتلقن الطفل كل ما تريده والمعلوم أن وسائل الإعلام لها أهدافها العامة والخاصة فالطفل سليم النشأة المتشبع بقيم سليمة تجعل منه قادرا على التمييز فما يأتيه من غير قيمه يراه سلبيا والعكس ولا تستهدف وسائل الإعلام الصغار فقط بل حتى الكبار غير المتشبعين بالقيم التي نشئوا عليها، وينطبق القول على وسائل الإعلام ما يقال عن التنمية الإدارية فوسائل الإعلام متعددة البرامج فليس كل ما تعلمنا إياه صحيحا فاستيراد قوانين أجنبية للمؤسسات أو الإدارات ليس دائما يتوافق وقيمنا.

فالإدارة في الإسلام لم تكن وظيفة بل كانت أمرا فصاحب مكانة أو إدارة ما نجده يمارس عملا يقتات منه والإدارة هي مجال لتحقيق مكاسب وطنية وصلاح منصبه من صلاحه أم اليوم فأمراض الإدارة متعددة.

ويرى "نور الدين بلبيل" انه إضافة إلى أن وسائل الإعلام لا تستخدم لغة تمكن من تنشئة الفرد حتى لغويا، ذلك أنه إذا لم تراعى البلاغة أو مقتضى الحال في الحديث فقد تتحول اللغة وسوء اختيار ألفاظها وأسلوبها إلى سبيل فتنة وانتكاس، قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو سيد البلغاء "حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذبَ الله ورسوله" (أخرجه البخاري)، وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "ما أنا بمحدث قوما حديثا لا تبْلُغُهُ عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة" (أخرجه مسلم) وورد التحذير من سحر القول وزخرفه الذي يغيب الحقائق ويزيفها ويقلب الحق باطلا والباطل حقا،

قال صلى الله عليه وسلم "إن من البيان لسحرا" (أخرجه البخاري) " وقوله: "وإن من الشعر لحكمة" (أخرجه بن ماجه) فإذا كانت اللغة بهذه القدرة الخارقة في التأثير والتشكيل الثقافي، التي تعتبر الموجه لرؤية الإنسان والمنطلق لحركته وتعامله مع الناس ومواصلته مع تاريخه أي بناء وجهته في الاتجاهات جميعا الماضي والحاضر والمستقبل، كانت العامل الأهم في تشكيل الأمة وتفاهمها وتواصلها، وكانت من القلاع الأولى والحصون الثقافية والاجتماعية والتراثية المستهدفة ذلك أن استهدافها يعطل نمط تفكير الأمة، ويلغي عقلها ويطمس شخصيتها ويعبث بثقافتها، ويقطع أوصالها، ويجفف ينابيعها ويجتث جذورها ويتركها في مهب الريح وعلى الأخص عندما تكون اللغة لغة العقيدة والقيم والثقافة والحضارة والعلم والتعليم والعبادة كاللغة العربية.

وقد لا يصوغ لنا العتب على لغة الإعلام، وقد لحقت الإصابات البالغة بلغة التعليم معقل العربية وحصنها المنيع حيث بدا من عندها الخلل والإصابات البالغة للغة وأصبح حال اللغة في مجال التعليم كما يصورها احد الحمس الذي قفز إلى المحراب واعظا بدون مؤهل، وقال "ظهر الفساد في البرُ والبحرُ" فرد احد الحاضرين "وفي المحراب" لقد أصيبت العربية في عقر دارها فأصبحت الدروس تدرس بالعامية. (نور الدين بلبيل: ب س، ص 15-21.)

ح- ضعف عمليات الإصلاح الإداري:

إن وضع الإصلاح الإداري موضع تنفيذ ليس بالأمر الهين، وقد غدت إدارة الدولة الحديثة أداة ضخمة معقدة تقف العقبات في سبيل تعديلها أو تغييرها، فمن ناحية غالبا ما تصطدم مقترحات الإصلاح الإداري بقوى معادية من داخل الإدارة نفسها تفقدها إمكانية التحقيق وتبقيها مجرد أوراق مكتوبة أو كلمات منطوقة لا تجد لها صدى في الواقع، فقد لوحظ قيام نوع من التوازن الجامد بين عناصر الإدارة المختلفة يعمل بصورة أو بأخرى على بقاء الأوضاع على ما هي عليه، كما اتضح أن الرؤساء الإداريين وقدامى الموظفين عادة ما لا يقبلون بسهولة تعديل طرق العمل القديمة ولو كانت سقيمة، وذلك لمعرفتهم لها، وتعودهم عليها وعدم استعدادهم لتعلم الجديد، الذي قد يسبقهم إليه غيرهم من محدثي العاملين والمرؤوسين، مما يقلل هيبتهم وأهمية ما سبق أن أحاطوا به من أمور العمل، ومن ناحية أخرى فإن صعوبة المشاكل الإدارية وتعقدها ليس من شانه أن ييسر قبول الحلول المقترحة.(ماجد راغب الحلو: 2007، ص 32.)

والحديث عن الإصلاح الإداري دائما يكون بداية بالإصلاح التربوي الذي كان موصولا بالعالم الغربي إضافة إلى احتوائه على بعض الجمود والأغلاط، وهناك سبب آخر لانعدام الفاعلية التي وصمت بها نزعة المديح للعمل الفكري، فحين اتجهت الثقافة إلى امتداح الماضي أصبحت ثقافة أثرية.

(مالك بن نبي: 2002، ص 62.) كقول الشاعر في بعض الناس "وإذا فاخرتهم ذكروا الجدودا" أي هذه الثقافة لا يتجه العمل الفكري فيها إلى الأمام بل ينتكس إلى الوراء، وكان هذا الاتجاه الناكص سبب في انطباع التعليم بطابع دارس لا يتفق ومقتضيات الحاضر والمستقبل، وبذلك أصيبت الأفكار بظاهرة التشبث بالماضي، كأنما قد أصبحت متنفسا له، وتعتبر كثرة الإصلاحات في المجال التربوي دلالة على قلة مقدرة واضعي المناهج التربوية إلى ما يمكن تقديمه لطالب العلم بجميع مستوياته، وهو أمر في غاية الخطورة فالمادة العلمية هي أساس التكوين وطالب اليوم هو عماد المستقبل في أي وطن والفشل في إكسابه قيما علمية وأخلاقية على مستوى المؤسسات التعليمية هو فشل في إعداده لقيادة مستقبل الأمة ذلك أن أهداف المدرسة ترمي إلى إعداد الفرد كبديل أحيانا ومكملا أحيانا أخرى لدور الأسرة في تنشئة الأبناء والتي لا تكفي أحيانا بل يتطلب ذلك دور المسجد والمؤسسات الرياضية فانحراف المدرسة عن أهدافها ومسارها أدى إلى ما هو أخطر بكثير.

لقد قال الدكتور "إقبال" حين رأى واقع المجتمعات الإسلامية "إن أجدر ظاهرة في التاريخ الحديث هي السرعة الهائلة التي يتحرك بها عالم الإسلام في جانبه الروحي نحو الغرب" (مالك بن نبي: 2002، ص 63.)، وهو ما قاله صلى الله عليه وسلم "لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه، قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى ؟ قال: فمن ؟ " (رواه البخاري) ذلك أنهم يكيدون للمسلمين وأن الصراع بين العالمين ليس صراع مادي فقط وإنما أساسه ديني لغوي فكري أولا.

ويرى "مالك بن نبي" أن محاولة زعماء الحركة الحديثة أن يلصقوا أسباب عطلهم بالاستعمار ولكن ذلك ليس إلا ضربا من التعلل وهو هرب من المسئولية. (مالك بن نبي: 2002، ص 72 .) وهو صحيح فالجزائر استقلت منذ خمسين سنة ولم تتمكن من إعداد برنامج تربوي واحد قادر على إعداد نشئ يحمل مشعل التقدم بل لا تزال تطبق البرامج غير الناجحة في الدول الأجنبية علها تجد ضالتها فيهم، ولعل الدولة الإسلامية في عهده صلى الله عليه وسلم بنيت في ثلاث عشر سنة فكم من السنوات يكفي يا ترى لبناء الجزائر بعد استقلالها ضعف ذلك مرة أو مرتين أو ثلاث ؟!

ويضرب "مالك بن نبي" مثالا جيدا عن حقيقة النقل عن الأجانب فيقول "ومن حقائق علم الحياة أن عملية نقل الدم تخضع لشروط وقواعد دقيقة تنبغي مراعاتها، مخافة أن يؤدي الأمر إلى زلزلة الجسم المتلقي والفتك به، فليس كل عنصر من عناصر الدم يقابل ليحل محل الآخر، لما بين فصائله من اختلاف عضوي يرجع في الحقيقة إلى اختلاف الأبدان، هذه الحقيقة ذات الطابع الحيوي صادقة فيما يتعلق بالمجال العضوي التاريخي، فالعناصر الاجتماعية التي تسم الثقافات المختلفة ليست كلها قابلة للتداول." (مالك بن نبي: 2002، ص 70-71.)

ومن مظاهر الانبهار العربي أو الاستتباع العربي ما ينبه إليه "مالك بن نبي" في كتابه مشكلة الثقافة التي يرى أنها كلمة عربية صرفة موجودة في القرآن الكريم (وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ) [البقرة الآية: 191] وأن الذي اشتق هذه الكلمة من القرآن الكريم صناعا ماهرا في اللغة العربية ليضيف أن هذه الكلمة لم تكتسب قوة التحديد الضرورية لتصبح علما عن مفهوم معين، وهذا هو ما يفسر أنها بحاجة دائما إلى كلمة أجنبية، تقرن بها لتحديد ما يراد منها في الكتب التي تتصدى لهذا الموضوع، أو بعبارة أخرى أنها كلمة لا تزال في اللغة العربية تحتاج إلى عكاز أجنبي مثل كلمة "culture" كي تنتشر.

ويضيف مقارنة بين الطبيب الانجليزي والطبيب المسلم، فهما يختلفان في سلوكهما لأن جذور شخصيتهما لا تغور في الأرض نفسها، على الرغم من أن تكوينهما المهني يتم في إطار منهج فني واحد، فلكل ثقافة وجودها الخاص الذي تزداد معه قدرتها على التمييز كلما تغير المستوى الاجتماعي لجانبي الموازنة. (مالك بن نبي: 2000، ص 25،52.)

منه كذلك ما يعانيه المجتمع في الوقت الراهن من هدر للوقت في ما سمي بالإضرابات التي شلت جميع قطاعات التربية فلو كان هناك إطارات كفؤة في مجال التربية أو التسيير الإداري في المجال التربوي لكانت هذه الإطارات تخدم المؤسسة التربوية لا أن تتمرد عليها فالمسئول عن إعداد فئة الأساتذة والمعلمين والإداريين التربويين هي وزارة التربية ومدارسها وبرامجها التربوية، لكن للأسف لم نرى ما يبرر ذلك.

إن مصير الأمم لا يرتبط بموقعها الجغرافي أو بما تمتلكه من أموال وموارد مادية بل بالمورد البشري المؤهل المشبع بالثقافة الوطنية، وليست أي ثقافة صالحة لذلك إنما الثقافة الإسلامية النابعة من القرآن الكريم والتي هي ثقافة المجتمع الجزائري إلا أنه بدا يحيد عنها لكن إلى أين يا ترى ؟.

أما المستوى الثاني للإصلاحات الإدارية فهو على مستوى مرافق الإدارة العامة لمعالجة مختلف أوجه الفساد، فقد توالت الإصلاحات من (مخططات تنموية، حكم راشد، تعديلات دستورية ...الخ.) لكن الخلل لم يكن متعلق بالإصلاح في حد ذاته بل في العنصر البشري فالإدارة الجزائرية رغم الإصلاحات لم تفكر في التخلي عن النظام الاستعماري فالتقسيمات الإدارية والقوانين واللوائح معظمها تعود إلى الإدارة الفرنسية والإصلاحات الإدارية هي مجرد تطبيقات لبرامج أجنبية ليست مستقاة أو مستوحاة من المجتمع الجزائري إلا القليل أو القلة منها ولا تراعي أحواله، وما نجده في هذه الإدارة أن أصحابها لا يخافون من نتائج المحسوبية والرشوة والبيروقراطية بقدر ما يخشون الإصلاحات الإدارية كأن الإصلاح هو المشين وغيره الحكمة والصلاح.

خ- معوقات متعلقة بالاتصال الإداري:

اللغة هي عقد من العلامات والرموز والإشارات، تستخدم كوسيلة لإيصال المعاني بين البشر، ولولاها لأصبح الاتصال شبه معدوم، أو قد لا يكون هناك اتصال بين الجماعات، فاللغة تشبه المنظار الذي يجعلنا نرى العالم ونتعرف على دقائقه المختلفة، فيها نتبادل المعاني وبها نفكر، فهي نقطة ضعف بالنسبة للبعض كما هي مصدر قوة للبعض الآخر فهي أساس للتفكير، يقول سبحانه وتعالى على لسان نبيه (وَأَخِي هَارُونُ هُوَ اَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدًا يُصَدِّقْنِي اِنِّيَ أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ) [القصص الآية: 34]، وعلى عكس ما يعتقد البعض منا، فإن العرف والأصل هما نتيجة مفاهيم لغوية استخدمت لتصف فئة معينة من الناس، وهي ليست طبيعة حية مؤكدة، فلو قلنا كلمة (آسيوي) مثلا لظهرت في مخيلتنا صفات معينة للهيئة والطول واللون وشكل الشعر والعينين، ولكن كلمة (آسيوي) تعني صيني أو هندي أو فلبيني، وهؤلاء أشكالهم وهيئاتهم مختلفة، والناس من مناطق مختلفة في هذه الدول أشكالهم مختلفة أيضا، البشر لا يختلفون بأشكالهم وألوانهم ومسمياتهم فقط، بل تختلف أساليبهم وطرق تفكيرهم تبعا للثقافة التي تعايشوا فيها (سابير وورورف) يزعمان أن فهمنا للحقيقة محكوم بطريقة تفكيرنا، وطريقة تفكيرنا محدودة بلغتنا، ولغتنا مرتبطة بثقافتنا، لذا فاللغة هي التي تشكل ما تعتقد أنه حقيقي، إن البشر من ثقافات مختلفة يرون الأمور بشكل مختلف، والثقافة تساعد على التفاوت في الاتصال، فاللغة لا تصف حياتنا فقط، بل تشكلها كذلك، فاللغة النابعة من الثقافة تعمل بمثابة عدسات، نرى من خلالها العالم، ونحن لا نعرف من العالم إلا ما نملك له من مصطلحات، وبالتالي اللغة تتحكم في رؤيتنا للحقيقة، وإذا لم نكن نملك الكلمات لشرح شيء ما فذلك لأننا في الحقيقة لا نعرفه وهو غير موجود.(شعبان فرج: 2009، ص 51-65.)

وهي المادة الأساسية للتعبير عن موضوع الاتصال، وذلك عن طريق استخدام الكلمات والرموز وهنا تكمن العقبة التي تشكل عائقا أمام تحقيق اتصال فعال حيث أن الكلمات لها مدلولات ومعاني تختلف من فرد لآخر فالعمر والثقافة والتعليم والخلفية الفكرية، كل هذه متغيرات تؤثر في تقصير مفهوم الكلمات وإعطائها معاني مختلفة فقد يكون للكلمة معنى عند المدير يختلف عنه عند العامل بسبب اختلاف مستوى التعليم بينهما، وكذلك استخدام اللغة الفنية في الأقسام المهنية المتخصصة مثل قسم الحاسب حيث يستخدم العاملون فيه مفردات وتراكيب لغة الحاسب، ومن ناحية أخرى فإن المرسل قد تكون لديه فكرة واضحة في ذهنه ولكن طريقة عرضه للفكرة غير واضحة بسبب استخدام كلمات تثير أكثر من معنى لدى المستقبل، الأمر الذي يؤدي إلى تشتيت انتباهه. (محمد محمود الفاضل: 2011، ص 201.)

لذلك تؤدي اللغة وظائف عديدة في عملية الاتصال الإداري فهي التي تكسبه الفعالية أو تحد من عملية الاتصال ككل وذلك لأنها تؤثر في محتوى الرسالة والمعلوم أن العملية الاتصالية قائمة على فهم

الرسالة، فاللغة المستخدمة في الاتصال بين المرسل والمستقبل قد تكون مصدر فشل في عملية الاتصال الإداري، فهي وسيلة الاتصالات الرئيسية فعن طريقها يتم التعبير وتنقل الأفكار وتناقش القضايا، ويتم تبادل الآراء إلا أن الكلمات المستخدمة قد تكون لها معاني مختلفة أو تكون الصياغة معقدة فلا يفهم المرسل إليه ما يعنيه المرسل، وذلك حينما يلجا إلى استخدام بعض الكلمات أو العبارات أو المصطلحات المتخصصة التي لا يفهمها المرسل إليه.

ويرى"زيد منير عبوي" أن للغة وظائف هامة في فعالية الاتصال كما قد تكون عائقا مثل استخدام المصطلحات الخاصة بمهنة أو حرفة ما أو تخصص معين أو الاختصارات والرموز، أو نطق الكلمات نطق غير سليم، أو استخدام لهجة غير معروفة، فكل هذه النواحي يمكن أن تؤدي إلى سوء الفهم ومن أهم هذه المعوقات ما يلي (زيد منير عبوي: 2008، ص 25.):

1- اختلاف الإدراك لكل شخص.
2- اختلاف العادات والتقاليد بين المرسل والمستقبل.
3- درجة الثقة في المرسل والخبرات السابقة عنه.
4- ازدحام الرسائل.
5- اختلاف المستوى الثقافي.
6- الكثير من الألفاظ تحمل أكثر من معنى.

ويخطئ الكاتب أو الإداري إذا ظن أن ما يقدمه من كلمات مكتوبة أو منطوقة سوف يفهمها القارئ أو المستمع بالطريقة التي يفهمها هو، وأفضل وسيلة للوصول إلى من يرغب في مخاطبتهم باللغة التي يفهمونها أكثر من غيرهم ومن هنا كانت صعوبة التفاهم بين شخصين يتكلمان لغتين مختلفتين ... يقول الزعيم الهندي "نهرو" (إذا أردت أن تقنع شعبا عليك أن تخاطبه ليس فقط بلغة لسانه ولكن بلغة عقله وفكره) (يوسف مرزوق: 2009، ص 24.) وهو أمر يتعلق بالاتصال الإداري المتعلق بالإدارة العليا والتنفيذية فغالبا ما يكون التنفيذيون ذوي مستويات دراسية دنيا قد لا يفهمون لغة الإدارة فلا يمكنهم تنفيذ الأوامر ما يؤدي إلى تأخير الأعمال أو عدم تنفيذها، لذلك فإن عوائق الاتصال تكون متعلقة إما بحجب المعنى أو سوء الفهم ولبعض الاختلافات بين المرسل والمستقبل.

د- تدهور العلاقة بين المواطن والإدارة:

لم تكن علاقة المواطن بالإدارة جيدة فترة الاستعمار واستمرت على حالها بعد الاستقلال وإلى يومنا هذا فالإدارة البيروقراطية هي صورة الإدارة الجزائرية ماضيا وحاضرا، ويرى "قاسم ميلود" أن الإدارة بعد الاستقلال كانت تعاني من عدم الخضوع للدراسات العلمية المعمقة والحلول العقلانية

لتصور حل الأزمة الاقتصادية والشكل يبدو جليا في توظيف الإدارة المحلية والمركزية في ترشيد وتوجيه الاستثمار في حين كان الجهاز الإداري يشكوا من قلة الإطارات الكفؤة وغياب التصور العلمي الدقيق في اختيار الاستثمار الملائم للإقليم، كما طغى عليها الجانب البيروقراطي الذي ظهر أنه يصلح في دولة ما بقدر ما أنه يفشل في أخرى، على حد تعبير "ميشال كروزيه" الذي يرى أن النموذج البيروقراطي في اتخاذ القرار يتفق مع الخصائص الثقافية الفرنسية الأساسية التي تؤكد صفة المنطقة اللاشخصية والاطلاقية، وأن الفرنسيين لا يكرهون التغيير بل يكرهون الفوضى والتناقض ويقول أيضا أن "التنظيم البيروقراطي هو الحل الأمثل لمشكلة الفرنسيين الأساسية حول السلطة ..." وهنا يتبين أن الفروق الحضارية والاختلافات الفكرية التي تظهر على مستوى سلوك الأفراد وممارسات السلطة والتباين في درجة الحس المدني من منطقة إلى أخرى تجعل الدارس ينتبه إلى فكرة استيراد الأنماط والتنظيمات الخارجة عن البيئة الأصلية وهو العائق الأساسي أمام التنمية الشاملة، إضافة إلى أنها شهدت محاولة استيراد النماذج الأجنبية بدون أن يراعى في ذلك خصوصية المجتمع الجزائري.(قاسم ميلود: 2011، ص 65، 72.)

تعتبر التجربة الجزائرية في مجال التنمية تجربة مثيرة للاهتمام لدى العديد من الباحثين سواء في مجال التنمية أو في المجالات الأخرى خاصة الاجتماعي، ذلك أن التركيبة الجزائرية فريدة من نوعها، إضافة إلى ذلك يرى "عبد العالي دبلة" أن التجربة الجزائرية في مجال التنمية أدت إلى احتدام كثير من النقاش والجدل، وبخاصة فيما يتعلق بنتائجها، فضلا عن الأسس النظرية التي انطلقت منها، فذهب فريق من الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية، إلى أن تجربة الجزائر في حقل التنمية حققت نتائج معتبرة تستحق الثناء وبخاصة إذا عرفنا حدود الفترة الوجيزة التي تحققت فيها هذه النتائج ومن جهة ثانية إذا ناقشنا ذلك في حدود الوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي كانت قبل بدء هذه التجربة حيث كانت الجزائر تتميز بالتوجه نحو الخارج، فكل قطاع كان تابعا للخارج بواسطة المدخلات المستوردة أو المخرجات المصدرة، وفريق ثان ذهب إلى أن الجزائر رغم النتائج المحققة، مازالت دولة تابعة بكل المقاييس، ويرجعون ذلك إلى النموذج الجزائري المتبع في التنمية والذي أدى إلى ظهور العديد من المشاكل، من بينها زيادة علاقات التبعية مع النظام الرأسمالي العالمي. (دبلة عبد العالي: 2004، ص 136).

خلاصة:

وخلاصة القول هي أن محاولات التنمية أو عملية التنمية في الجزائر لم تكن فاشلة تماما، أو كلها، إلا أنها أهملت العديد من الجوانب كما أنها استغرقت وقتا طويلا فبالرغم من أن الاستقلال كان في (1962) واليوم نحن في (2014) أي أكثر من (50) سنة، إلا أننا لازلنا نعاني بعض ويلات الاستعمار على عدة مستويات وهو ما لم يكن في خطط مفجري الثورة ومفتكي الحرية والاستقلال ومعدي برامج التنمية لذلك تبقى المسالة الجزائرية تستحق دراسات اكبر وأعمق.

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الخامس: الإطار المنهجي للدراسة

الفصل السادس: عرض البيانات ونتائج الدراسة

الفصل الخامس: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

1) **المجال المكاني**
2) **المجال البشري**
3) **المجال الزمني**

ثانيا: فرضيات الدراسة

ثالثا: منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات

1) **منهج الدراسة**
2) **أدوات جمع البيانات**

رابعا: عينة الدراسة وطرق استخراجها

خلاصة

تمهيد:

يمثل الجانب الميداني لأي دراسة ثمرة جهود الباحث لتأكيد ما تم تحصيله نظريا، إضافة إلى التأكد منه على مستوى عينة دراسته، ولإضفاء طابعا علميا ومصداقيا لفرضيات دراسته مع انه يجب على الباحث، أن يكون على علم بخصائص الظاهرة الاجتماعية التي تتسم بالنسبية في حقائقها ونتائجها إضافة إلى أنه ليس بالضرورة التمكن من الحصول على نفس النتائج في اغلب الأحيان وهو ما يضفي خاصية فردانية لكل دراسة باعتبارها تمت على عينة ما، في زمن ما، في مكان ما، وفي هذا الفصل نحاول التطرق إلى الإجراءات المنهجية المتخذة في هذه الدراسة تمهيدا لعرض وتحليل البيانات.

أولا: فرضيات الدراسة

يستعين الباحث في بعض الدراسات العلمية بفرضيات تمكنه من إعداد بحثه، فالفرضيات عبارة عن تخمينات أو توقعات أو استنتاجات وهي إجابات مبدئية للسؤال الأساسي الذي يدور حوله موضوع البحث يتبناها الباحث مؤقتا، فهي تعمل كدليل ومرشد له، (ماثيو جيدير :ب س، ص 38.) ولقد اعتمد الباحث على فرضية عامة وفرضيتين فرعيتين أملا في أنها تساهم في توجيه بحثه عملا على توكيدها بكل من مجالي الدراسة النظري والميداني.

1) الفرضية العامة:

للغة في الإدارة العامة الجزائرية أثر كبير على التنمية الإدارية.

2) الفرضيات الفرعية:

أ- تشكل الازدواجية اللغوية (العربية والفرنسية) واقع الإدارة العامة الجزائرية.

ب-يشكل استخدام اللغة العربية في الإدارة العامة الجزائرية أحد أهم مقومات التنمية الإدارية.

ثانيا: مجالات الدراسة

1) المجال المكاني:

يعرف المجال المكاني بالموقع الذي تمت فيه الدراسة الميدانية، ولقد تم إجراء الدراسة الميدانية لهذه الدراسة على مستوى مقر ولاية "ورقلة"، وللتعريف بالإطار المكاني للدراسة وموقع المقر نوجز نظرة عن ولاية"ورقلة" كما يلي:

تعد ولاية "ورقلة" من أهم ولايات الجنوب الشرقي الجزائري فهي عبارة عن عاصمة جهوية، سياسية واقتصادية، أصبحت ولاية منذ الاستقلال (1962)، تتربع على مساحة إجمالية تقدر بنحو

(163233كلم²)، يقدر تعداد السكان بـ (633967 نسمة) حسب إحصائيات سنة (2010) بكثافة سكانية معدلها (3 نسمة في كل كلم²).(أرشيف ولاية ورقلة) وهي أحد أهم الولايات الجزائرية لامتدادها التاريخي فهي أحد أهم المدن في أول دولة إسلامية في المغرب العربي وكانت المدينة وقتها تسمى "واركلان" لتتغير لكنة نطقها بالبربرية الآن بـ "وارجن"أي بمعنى الرجل الحر قديما حيث جمع سكانها الذين عمرو مدينة واركلان أحد قصورها الصحراوية ثروة كبيرة من خلال الخط التجاري الذي نشطوه مع أفريقيا العميقة، وثانيا لأنها مصدر الثروة البترولية للجزائر وسميت مدينة ورقلة حديثا والتي سكنت منذ فجر التاريخ وشكلت العاصمة الإقليمية للجنوب الشرقي منذ الفترة العثمانية. سميت ولاية الواحات إبان الاستقلال وضمت جميع مدن الجنوب الشرقي من الأغواط شمالا إلى تمنراست جنوبا لتكتفي بعد التقسيم الإداري لعام (1984) بثلاث مدن كبرى هي ورقلة عاصمة الولاية وحاسي مسعود القطب الصناعي وتقرت التي تعتبر قطبا هاما من أقطاب الصناعة، تبعد عن العاصمة الجزائرية بـ (820 كلم)، ولا زالت آثارها القديمة والتاريخية راسخة في سكانها حيث تلمس الصبغة المتأصلة لتراثها بمجرد زيارة القصر العتيق الذي يتوسط المدينة المصنف ضمن التراث العالمي ومن خلال زيارة قصورها الستة.(http://ar.wikipidia.org/wiki/)

أ- الموقع الإداري:

تتقاسم ولاية ورقلة حدودها الجغرافية مع الجمهورية التونسية من الناحية الشرقية وولايتي غرداية والجلفة من الجهة الشمالية الغربية وبسكرة والوادي من الشمال الشرقي وأخيرا ولايتي ايليزي وتمنراست من الجنوب الغربي.

تحتوي ولاية "ورقلة" على 10 دوائر و21 بلدية كالتالي:

- **الدوائر:**

دائرة ورقلة، الطيبات، سيدي خويلد، مقارين، النقوسة، تقرت، حاسي مسعود، الحجيرة، تماسين، البرمة.

- **البلديات:**

بلدية ورقلة، عين البيضا، الرويسات، النقوسة، سيدي خويلد، البرمة، حاسي بن عبد الله، بني ثور، بلدة عمر، تقرت، النزلة، تبسبست، سيدي سليمان، تماسين، المقارين، الزاوية العابدية، الحجيرة، العالية، الطيبات، بناصر، حاسي مسعود.

أما بالنسبة لهيكلة الولاية (المقر) فيمكن توضيحه من خلال التنظيم الإداري للولاية كما يلي:

ب-التنظيم الإداري للولاية:

وللولاية هيكل تنظيمي، يترأسه:

- **الوالـــــــــي:** والذي يعين بمرسوم رئاسي ويعتبر ممثلا للدولة ومندوبا للحكومة على مستوى إقليم الولاية.
- **الديوان:** الذي يعتبر حاشية الوالي، ويوضع تحت سلطته المباشرة.
- **المفتشية العامة:** يسيرها مفتش عام يساعده مفتشان أو ثلاثة.
- **الأمانة العامة:** هي من بين أهم الهيئات الإدارية على مستوى الولاية وبالنظر إلى المهام الموكلة إليها، وتوجد الأمانة تحت إشراف الأمين العام الذي يعتبر اليد اليمنى للوالي.

تتكون الأمانة العامة من ثلاث مصالح هي:

- **مصلحة التنسيق والتنظيم:** والتي تهيكل في ثلاثة مكاتب هي مكتب التنسيق، مكتب التنظيم ومكتب الصفقات العمومية.
- **مصلحة التوثيق والتلخيص:** وتشرف على مكتبين هما مكتب التوثيق وبنك المعلومات ومكتب التلخيص.
- **مصلحة الأرشيف:** وتهيكل كذلك في مكتبين هما مكتب الإعلام والمساعدة ومكتب الحفظ.

- **مديرية الإدارة المحلية:** وهي المديرية التي تشرف على سير العمل الإداري في كل من الولاية والبلدية، يتكفل بمهامها مجموعة من المصالح هي:

- مصلحة الميزانية وتسيير الممتلكات والتي تهيكل في ثلاث مكاتب هي:

✓ **مكتب الميزانية الممركزة –الدولة-:** أي الاهتمام بميزانية الدولة يتكفل بتنفيذ ومتابعة الاعتمادات الخاصة بالمصالح الخارجية على مستوى الولاية، فوترة وتسجيل العمليات التي تقوم بها هذه المصالح وتعبر ميزانية الدولة عن مجموعة الاعتمادات ترصدها الدولة لتسيير مختلف مصالحها (التربية ...الخ)

✓ **مكتب الميزانية اللاممركزة –الولاية-:** يقوم هذا المكتب بإعداد وتنفيذ ميزانية الولاية، متابعة ميزانية وحسابات المؤسسات العمومية الولائية ويتكون مكتب ميزانية الولاية من ثلاثة أقسام كما يلي:

- قسم مكلف بالفوترة (كهرباء، غاز، هاتف، صفقات ...الخ) أي النفقات.
- قسم مكلف بإعداد الميزانية (أولية، إضافية ...).
- قسم مكلف بإعداد الأجور للموظفين.

✓ **مكتب الممتلكات والوسائل:** وهو مكتب يهتم بتسيير أملاك الولاية من عقارات ومنقولات وبالوسائل التي يستخدمها موظفي الولاية من (آلات طابعة وناسخة ....الخ) يهتم بها من حيث التوزيع، الطلب، إدخال وإخراج، (إجراء الجرد الدوري، التزويد بمختلف الوسائل والتجهيزات)...الخ

لهذا المكتب علاقة مع كل مصالح ومديريات الولاية كما ينقسم إلى:

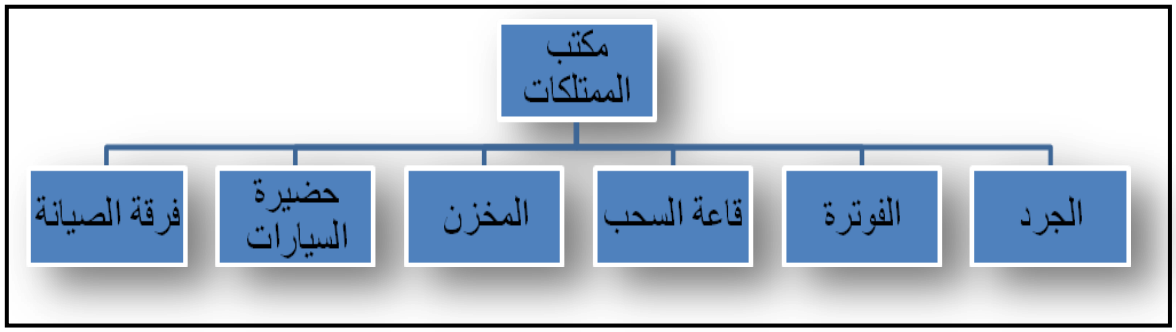

شكل رقم (06): يوضح الهيكل التنظيمي لمكتب الممتلكات والوسائل

المصدر: رئيس مكتب الممتلكات والوسائل.

- **مصلحة التنشيط المحلي:** حيث تهتم هذه المصلحة بالمالية المحلية (ميزانية البلديات والصفقات والبرامج) لذلك فهي تتكون من ثلاث مكاتب كما يلي:

✓ **مكتب الصفقات والبرامج:** يقوم بتنظيم الصفقات وهو الوصايا الولائية على نفقات البلدية (المراقبة الداخلية) أي الإشراف المباشر على الصفقة منذ اقتراحها إلى تجسيدها على أرض الواقع، وهو مكتب خاص بمشاريع الولاية، تتمثل هذه المشاريع في مشاريع إنشاء إشغال ومشاريع تجهيزات واقتناءها.

✓ **مكتب الميزانية والأملاك البلدية:** وهو مكتب يهتم بممتلكات البلديات ومراقبة نفقاتها وواردتها ومصادرهما والمصادقة على ميزانية البلديات، ومراقبة الحسابات المالية والإدارية لها، دراسة وتحليل الوضعية المالية للبلديات، وتقديم إعانات للبلديات العاجزة بالتنسيق مع الصندوق المشترك للجماعات المحلية، مراقبة القرارات الخاصة التنازل علة أملاك البلديات والمصادقة عليها، المصادقة على المداولات التي تتضمن إنشاء مؤسسات عمومية بلدية، والسهر على تسيير هذه المؤسسات والمصادقة على ميزانيتها.

✓ **مكتب العقود الإدارية والمداولات البلدية:** تعتبر هذه المصلحة الوصي المباشر على البلديات ويقوم هذا المكتب بمراقبة كل القرارات الإدارية والمداولات على مستوى البلديات ومدى مطابقتها للقانون، كما يقوم بتسجيلها وحفظها.

- **مصلحة تسيير الموظفين:** وتتكون هذه المصلحة من مكتبين هما:

✓ **مكتب تسيير وتكوين مستخدمي الولاية:** يهتم هذا المكتب بتسيير الحياة المهنية من التوظيف إلى غاية الإحالة على التقاعد لموظفي الولايات والدوائر.

✓ **مكتب تسيير وتكوين مستخدمي البلديات:** تنحصر مهمته في الوصايا أي مراقبة ومتابعة تسيير موظفي البلديات، فهو يشرف على تكوينهم ورسكلتهم بالتنسيق مع المعاهد المختصة، كما يقوم بمراقبة كل عملية تخص الموظفين على مستوى البلديات.

- **مديرية التنظيم والشؤون العامة:** لهذه المديرية دور هام على مستوى الولاية، نظرا للوظائف العديدة التي تقوم بها، كما تضم هذه المديرية ثلاث مصالح هي:

- **الأولى هي مصلحة التنظيم:** العام وتتكون من ثلاثة مكاتب، مكتب الجمعيات والانتخابات ،مكتب تنظيم الأسلحة النارية، مكتب تنقل السيارات.

✓ **مكتب الجمعيات والانتخابات ويقوم بـ:** استلام ملفات الجمعيات بمختلف أنواعها ودراستها ...الخ إضافة إلى الإشراف على تحضير كل الظروف الخاصة بالانتخابات.

✓ **مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة يقوم بـ:** منح رخص إنشاء المؤسسات المصنفة (حمامات، مقاهي ....)، منح رخص فتح مكاتب المهن المنظمة (كاتب عمومي مثلا)

✓ **مكتب حركة مرور السيارات:** وهو مكلف بإعداد كل الوثائق الخاصة بالسيارات (رخص السيارات، بطاقة المراقبة ...) إضافة إلى مراقبة حركة مرور السيارات على مستوى الولاية بالتنسيق مع الولايات الأخرى.

- **الثانية مصلحة تنقل الأشخاص:** وتتكون من ثلاثة مكاتب، مكتب تنقل الأجانب، مكتب تنقل المواطنين، مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية.

✓ **مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية:** يقوم بتنظيم مصالح الحالة المدنية على مستوى البلديات وحفظ كل السجلات الخاصة بذلك، القيام بإحصاءات وتقارير دورية، تسجيل وإحصاء الأشخاص البالغين سن الخدمة الوطنية .

✓ **مكتب تنقل الأجانب:** يهتم بمتابعة الأشخاص الأجانب على مستوى الولاية تقديم الوثائق كبطاقات الإقامة، الجنسية.

✓ **مكتب تنقل المواطنين:** يعمل على تقديم كل الوثائق اللازمة لتنقل المواطنين داخل وخارج الوطن كجواز السفر وغيرها.

- **المصلحة الثالثة:** هي مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات وتتكون من ثلاثة مكاتب، مكتب العقود الإدارية والمداولات البلدية، مكتب المنازعات، مكتب العقود الإدارية والمداولات الولائية.

كما تعد الدوائر مقاطعات إدارية تابعة للولاية، أنشأت في إطار نظام عدم التركيز الإداري كهيئة تعمل على مساعدة الوالي يشرف عليها رئيس الدائرة يوضع تحت تصرفها مجموعة من البلديات وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا بالاستقلال المالي، كما للمديريات (مديرية التربية، الصحة...) فإنه لها علاقة وظيفية بالولاية.

2) المجال الزمني:

يتضمن المجال الزمني للدراسة الفترة التي تم فيها النزول إلى الميدان، ولقد كانت بداية هذه الفترة في (شهر ماي بالضبط الثلاثاء 20 ماي)، لغرض الاستكشاف والاستطلاع على مجال الدراسة وتم الاستمرار في الذهاب إلى المؤسسة والتعرف على أهم مصالحها بداية بالأمين العام يوم (الأربعاء 21 ماي) الذي وافق على إجراء الدراسة لتبدأ مرحلة الاستطلاع لمقر الولاية بداية مديرية الإدارة المحلية، ثم مديرية التنظيم والشؤون العامة، ليتم بعد ذلك توزيع الاستمارة التجريبية يوم (2014/09/15) وتجميعها ثم توزيع الاستمارة التي اعتمد عليها البحث يوم الاثنين والثلاثاء (30/29/سبتمبر/ 2014) على مديرية الإدارة المحلية، الأربعاء (الفاتح أكتوبر)على مديرية التنظيم والشؤون العامة، الخميس (02اكتوبر) الأمانة العامة والديوان، ثم إجراء المقابلات مع مدير الإدارة المحلية، مدير التنظيم والشؤون العامة، رئيس الديوان والمفتش العام، حيث كان رئيس الديوان هو نفسه المفتش العام لأن المفتش العام كان في عطلة عمل، لتنتهي فترة الدراسة الميدانية في (04 أكتوبر 2014) لتفريغ الاستمارة وتحليل المقابلات وإعداد النتائج.

وعلى القارئ مراعاة هذا المجال الزمني عند قراءته النتائج.

3) المجال البشري:

يقصد بالمجال البشري للدراسة مجتمع البحث ويتكون من الموظفين في مقر ولاية ورقلة والعاملين في الحقل الإداري وعددهم (264) وهكذا نكون قد استثنينا منهم عمال: الصيانة، عمال مهنيين داخليين وخارجيين، السائقين، الحجاب، المتعاقدين، الحراس وأعوان الوقاية، نظرا لأغراض علمية، تتمثل في جزء منها في طبيعة الدراسة.

ثالثا: منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات

لكل دراسة علمية أو بحث علمي منهج معين يمكن الباحث من الوصول إلى معلومات تؤدي إلى نتائج علمية دقيقة وموضوعية ويعتبر المنهج العلمي أساس ظهور المرحلة العلمية الوضعية

وإنهاء التأمل الفلسفي.(أحمد عياد :2009،ص 34.) ولكل منهج مجموعة من الأدوات والتي يُعتمد عليها في التوصل إلى البيانات العلمية لانجاز البحث.

1) منهج الدراسة:

إن مشكلة الدراسة وما تعلق بها لا يمكن أن تدرس بعيدا عن معرفة مؤشراتها، لذلك كان لابد من تناول الموضوع كمحصلة لعوامل عديدة تفاعلت مع مرور الزمن لتعطيها الصورة التي توجد عليها في حالة الدراسة، لذلك تم التعرض إلى المسار الذي مرت به الظاهرة المدروسة واستلزم ذلك منهجا وأدوات عدة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في هذا البحث باعتباره المنهج الملائم لهذه الدراسة، والمتتبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور ويرجع ذلك إلى ملائمته لدراسة الظواهر الاجتماعية لأنه يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها الباحث باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. (ماثيو جيدير: ب س، ص 100.) والمنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم هو"منهج علمي يقوم أساسا على وصف الظاهرة أو الموضوع محل البحث والدراسة، على أن تكون عملية الوصف تعني بالضرورة تتبع هذا الموضوع ومحاولة الوقوف على أدنى جزئياته وتفاصيله والتعبير عنها كيفيا أو كميا." (أحمد عياد: 2009، ص 61.) ويمكن القول أن المنهج الوصفي يستعمل في العلوم الاجتماعية بغرض تثمين الظاهرة، كما يقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية، أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره." (ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: 2000، ص 43.)

واستفاد الباحث من المنهج الوصفي في طريقة الوصول إلى المعلومات وعرضها، حيث قام الباحث بوصف الظاهرة كما شوهدت في الواقع بالملاحظة وكما توصل إليها بالأدوات الأخرى (المقابلة والاستمارة)، ويعتبر التركيز على المنهج الوصفي من ضروريات البحث حيث تم وصف طرق استخدام كلا اللغتين (العربية والفرنسية) إضافة إلى العامية في الإدارة ووصف التنمية الإدارية في الجزائر وأهم المعوقات التي تؤثر على أداء الإدارة العامة خاصة في المجال اللغوي وعلى الاستخدام الأمثل للغة العربية إضافة إلى قراءة الوضع الراهن لها وما ستئول له في ظل الأوضاع الراهنة والمستقبلية وذلك من خلال أدوات البحث العلمي رغبة في تقديم أهم معوقات التنمية الإدارية التي تسعى الجزائر جاهدة لتحقيقها ولتمحيص المعوقات كافة بغرض توجيه النظر إليها لتسهيل القضاء عليها، ولا يعتمد المنهج الوصفي على مجرد وصف الظاهرة بل يتعدى ذلك إلى اكتشاف

الحقائق وآثارها والعلاقات التي تتصل بها، وتفسرها والقوانين التي تحكمها. (أحمد حافظ نجم وآخرون: 1998، ص 15.)

ولا يكتفي الباحث بمجرد الوصف، بل عليه أن يسعى إلى استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات (التحليل)، وقد اعتمد من خلال ذلك على أسلوبين للتحليل هما:

أ-أسلوب التحليل الكمي: من خلال بناء استمارة مكونة من (32) سؤال تم توزيعها على عينة البحث من الموظفين بمقر ولاية ورقلة تم اعتمادها كعينة للدراسة وبعد جمع البيانات تم تفريغها في جداول إحصائية بسيطة وأخرى ذات مدخلين من اجل الكشف عن العلاقات الارتباطية بين مؤشرات ومتغيرات الموضوع المدروس.

ب-أسلوب التحليل الكيفي: كمحاولة لاستنطاق الأرقام والإحصاءات وتبيان وتفسير الدلالات والمعاني، سواء ما تعلق بالاستمارة أو بالمقابلة والملاحظة كأدوات بحث تم الاعتماد عليها في الدراسة.

2) أدوات جمع البيانات:

تمثل أداة جمع المعطيات نقطة التلاقي بين البناء المفهومي لمشكلة البحث من جهة والواقع المراد دراسته من جهة أخرى، فهي تستمد وجودها من كونها تسمح للباحث بالتوجه نحو الواقع لجمع المعلومات الضرورية للإجابة عن مشكلة بحثه (موريس أنجرس: 2004، ص 234.) حيث يحتاج كل منهج إلى أدوات معينة وتحتاج كل دراسة إلى أدوات معينة ويمكن تعريف أدوات جمع البيانات بأنها: "مجموعة الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها في جمع المعلومات الخاصة بالبحث العلمي وتحليلها." (صلاح الدين شروخ: 2003، ص 23.) والأدوات المستخدمة في البحث العلمي كثيرة ومتعددة منها المقابلة، الاستمارة، الملاحظة ...الخ

وبهدف جمع البيانات اللازمة لانجاز الدراسة في جميع أجزاءها، تم اعتماد نوعين من مصادر البيانات والمعلومات:

أ-المصادر الثانوية:

وقد اعتمدت هذه المصادر للوصول لمزيد من استكشاف وتوضيح مشكلة الدراسة، وكتابة الجانب النظري والإطلاع على أدبيات الدراسة مثل الكتب، والمنشورات، والمذكرات، والمجلات، والدوريات، والأبحاث المنشورة وغير المنشورة، بالإضافة إلى بعض المواقع الالكترونية المتوفرة على الشبكة العنكبوتية (الانترنت).

ب-المصادر الأولية:

وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات الأولية اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات على الملاحظة والمقابلة ثم الاستمارة ثم تذليلها لتحقيق هذا الغرض ذلك انه لا يمكن لأي تقنية من تقنيات البحث السوسيولوجي أن تدعي وحدها المقدرة على رصد كل مكونات الظاهرة المدروسة وعناصرها المتشعبة تداخلا وتعقيدا، ولقد تم استخدام هذه الأدوات كما يلي:

- **الملاحظة:**

تستعمل الملاحظة في البحوث العلمية بصفة واسعة فهي تساهم في إثراء البحث، والملاحظة في البحث العلمي هي "مشاهدة الظاهرة محل الدراسة عن كثب في إطارها المتميز ووفق ظروفها الطبيعية، حيث يتمكن الباحث من مراقبة تصرفات وتفاعلات المبحوثين ومن التعرف على أنماط وطرق معيشتهم ومشاكلهم اليومية ." (أحمد بن مرسلي: 2010، ص 203 .)

ويستعمل الباحث الملاحظة لأغراض عدة، كما يتمكن من خلالها الحصول على معلومات هائلة تفيده في بحثه فهي مقصودة وهادفة وقد تم توظيف الملاحظة من خلال رصد مختلف وسائل الاتصال وخاصة تلك الملصقات واللغة المستعملة فيها، وكذا لغة الحوار والتواصل بين مختلف المستويات والمصالح .

وقد استخدم في هذا البحث الملاحظة المنظمة دون مشاركة حيث تم ملاحظة المبحوثين، وكانت الملاحظة جد مفيدة في إثراء جوانب عديدة من هذا البحث.

- **المقابلة:**

تعتبر المقابلة من أهم وسائل جمع البيانات في البحوث الاجتماعية وأكثرها استخداما وشيوعا، نظرا لمميزاتها المتعددة ومرونتها، وتساعد المقابلة في استخدامها بتوفير معلومات لا يمكن أحيانا الحصول عليها ببقية أدوات البحث العلمي، فهي التي تفتح مجال المناقشة والاستفسار، إذن هي أداة من أدوات البحث العلمي، يستخدمها الباحث في جمع المعلومات من الأشخاص الذين يملكون هذه المعلومات والبيانات غير الموثقة في أغلب الأحيان، في إطار إنجازه للبحث والمقابلة كلمة مشتقة من الفعل قابل، بمعنى واجه وهي بذلك المواجهة من حيث قيامها على مواجهة الشخص، أي مقابلته وجها لوجه، من أجل التحدث إليه في شكل حوار، يأخذ شكل طرح أسئلة من طرف الباحث وتقديم الأجوبة من طرف المبحوث." (أحمد بن مرسلي: 2010، ص 213.)

ويعرف "أنجلش وانجلش" المقابلة بأنها "محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر أو أشخاص آخرين، هدفها استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي أو للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج " (عبد الباسط محمد حسن: 1990، ص 330.)، أو هي "عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص آخر أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لتعرفه من اجل تحقيق أهداف الدراسة." (محمد عبيدات وآخرون: 1999، ص 55.)، كما تتعدد المقابلات حسب موضوع البحث والغرض منها أما في هذا البحث فقد استعملت مقابلة "جمع البيانات" والتي رغم الصعوبات أفادت الباحث في هذا البحث كثيرا واستطاعت أن تغطي جزء من ثغراته، كما تكونت المقابلة من مجموعة من الأسئلة تم طرحها على مديري الإدارة المحلية والتنظيم والشؤون العامة وكذلك رئيس الديوان، أي تم إجراء ثلث مقابلات مع ثلث إطارات في ولاية ورقلة في حين كان (رئيس الديوان نفسه مفتش المفتشية بسبب عطلة أكاديمية لأحدهما).

- الاستمارة:

وهي مجموعة مؤشرات يمكن عن طريقها اكتشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق الاستقصاء التجريبي، وهي وسيلة الاتصال الرئيسية بين الباحث والمبحوث، تحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص القضايا التي نريد معلومات عنها من المبحوث والتي تمكن من الوصول على معلومات لا يمكن الوصول إليها بالأدوات الأخرى، ولقد استخدم الباحث الاستمارة من أجل ذلك فتوصل إلى مجموعة من المعطيات.

وتكونت الاستمارة من الأجزاء التالية:

- **الجزء الأول:** ويشمل على خطاب موجه للمستجيبين للتعريف بالموضوع وتشجيعهم على الإجابة الموضوعية.
- **الجزء الثاني:** ويشتمل على الخصائص الديموغرافية أو البيانات الشخصية لأفراد العينة مثل: الجنس، والسن، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة، والموقع الوظيفي...الخ .
- **الجزء الثالث:** وقد اشتمل على مجموعة أسئلة مفتوحة ومغلقة وذلك بهدف معرفة الواقع اللغوي في الإدارة الجزائرية وكل ما تعلق به .
- **الجزء الرابع:** وقد اشتمل كذلك على مجموعة أسئلة مفتوحة ومغلقة وذلك بهدف معرف أثر الواقع اللغوي على التنمية الإدارية في الجزائر.

صدق الاستمارة:

لقد اعتمد الباحث في ذلك على تقديم الاستمارة لمحكمين (02) فقط، ثم تم إعداد استمارة تجريبية وتوزيعها على بعض الموظفين تمثلت في (15) استمارة خمس استمارات في كل مديرية كل ذلك لتكون وحدة العينة هي أداة وهدف في نفس الوقت، وذلك بهدف تجويد وتطوير معايير هذه الاستمارة لتصبح أكثر قدرة وملائمة على قياس الأهداف التي صممت من اجلها.

رابعا: عينة الدراسة وطريقة استخراجها

إن طابع الدراسة تطلب استخدام العينة العشوائية البسيطة، على أن تمس مختلف المديريات وقد بلغت نسبة العينة إلى مجتمع البحث 50%و قد تم استخراجها كالتالي:
تتكون ولاية ورقلة من مديريتين، الديوان، الأمانة العامة، المفتشية العامة كما يلي:

المديـــريات	عدد المـوظفيـــن	العيـــنة المختـــارة
الديـــــــوان + الأمانة العامة + المفتشية العامة	70	35
مديرية التنظيم والشؤون العامة	56	28
مديرية الإدارة المحلية	138	69
المجموع	264	132

جدول رقم (01) يمثل توزيع موظفي الولاية على المديريات والعينة المستخرجة.

مضاف إليهم الوالي، الأمين العام للولاية ومديري المديريات وعددهم: (04)

وحدة العينة:

بما أن الدراسة بعنوان المسالة اللغوية في الإدارة العامة وأثرها على التنمية الإدارية فإن وحدة العينة هي موظف من عينة الدراسة تندرج تحت مجتمع الدراسة، تتميز هذه الوحدة بأنها من الموظفين في مجال الإدارة لا غير.

وقد تم توزيع الاستمارة على أفراد العينة وكان ذلك كما يلي:

العينة	العدد الموزع	العدد المسترجع	العدد المعتمد	النسبة المئوية
الديوان، الأمانة العامة، المفتشية العامة	35	35	32	25.8
مديرية التنظيم والشؤون العامة	30	26	26	20.97
مديرية الإدارة المحلية	70	66	66	53.23
المجموع	135	127	124	100

جدول رقم (02) يمثل عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والمعتمدة لجميع العينات

لقد تعمد الباحث توزيع عدد استمارات اكبر من العدد المطلوب نظرا لعدة ظروف متعلقة بالبحث العلمي خاصة تلك المتعلقة بدوام العمل، وعدم إرجاع الاستمارة وغيرها، وبالرغم من ذلك لم يستطع الباحث استرجاع كل الاستمارات واعتمادها كلها، فقد تم استعادة (124) استمارة فقط، ألغيت منها استمارتين بسبب نقص الإجابات بها، وبالتالي بقي (122) استمارة مثلت عدد المبحوثين الذين تمت عليهم الدراسة وقمنا على ضوء هذا العدد بتحليل وتفسير البيانات، ولإعداد الجداول وتفريغ البيانات التي تم التوصل إليها عن طريق الاستمارة تم الاعتماد على مجموعة من المقاييس والأدوات الإحصائية كما يلي:

أ- **التوزيع التكراري النسبي =** عدد التكرارات / مجموع التكرارات (n)، أي [f/∑f]أي الاعتماد على التكرار النسبي بدل النسبة المئوية.

ب- **الوسط الحسابي =** [∑ xfi /∑fi] أي مجموع (مراكز الفئات x التكرارات) / مجموع التكرارات

وباعتبار السن متغير كمي مستمر فان عملية تبويب البيانات في شكل جداول تستلزم إتباع التالي:

- **حساب المدى** 58-21 =37

- **تحديد عدد الفئات:** يتحدد عدد الفئات وفقا لاعتبارات منها رأي الباحث وحجم البيانات ويرى كثيرا من الباحثين أن أفضل عدد للفئات يجب أن يتراوح بين (5 إلى 15) بفرض أن (c=8).

- **حساب طول الفئة:** المدى / عدد الفئات =4/37 أي 9.25 بالتقريب 10

خلاصة:

يعتبر هذا الفصل دليلا لما تم الاعتماد عليه منهجيا حيث تم فيه عرض كل ما تعلق بالإجراءات المنهجية من مجالات الدراسة (مكاني، زماني، بشري) والمنهج المتبع والأدوات المستخدمة ثم العينة وطرق استخراجها، ليتم عرض البيانات المتوصل إليها عن طريق الأدوات من عينة الدراسة في الفصل الموالي.

الفصل السادس: عرض البيانات ونتائج الدراسة

تمهيد

أولا: عرض وتحليل البيانات

1) **وصف العينة**
2) **تحليل وتفسير البيانات**

ثانيا: نتائج الدراسة

خلاصة

تمهيد:

في هذا الفصل نحاول عرض البيانات التي تم التوصل إليها عن طريق الأدوات المستخدمة في الدراسة في جداول بسيطة ومركبة، رغبة في محاولة التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية التي تتميز بها عينة الدراسة ورغبة في استنتاج بعض العلاقات بين بعض الخصائص أو المؤشرات وأخرى، ومحاولة تحليلها وتفسيرها، كل هذا للتوصل إلى مجموعة من النتائج التي تساهم في الإجابة على تساؤلات الدراسة والتي بدورها تساهم في التحقق من فرضيات الدراسة.

أولا: عرض البيانات وتحليلها

1) وصف العينة:

1) جدول رقم (03) يتعلق بالجنس والسن:

النوع	[20 - 30[		[30 - 40[		[40 - 50[		[50 - 60]		المجموع		الوسط الحسابي	
	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي		
ذكر	3	0.02	29	0.24	29	0.24	6	0.05	67	0.55	40.67	37.86
أنثى	20	0.16	21	0.17	11	0.09	3	0.02	55	0.45	34.45	
المجموع	23	0.19	50	0.41	40	0.33	9	0.07	122	1		

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الذكور في العينة هي (55%) وهي أكبر من نسبة الإناث، والتي كانت (45%) أي بفارق حوالي (10%)، بينما كانت أكبر نسبة في فئات المراحل العمرية للموظفين ما بين [30 40[والفئة [40 50[والتي كانت فيها نسبة الذكور أكبر من الفئات الأخرى ومن عدد الإناث، ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتبار هذه السن هي سن الإحالة على التقاعد بالنسبة للإناث ما بين]40 50]، وهو ما يبرره عدد الإناث في المرحلة العمرية ما بين [20 30[بنسبة (16%) بينما الذكور في هذه المرحلة كان بنسبة (2%) فقط، وهنا كذلك يمكن تبرير ذلك ببعض المتغيرات منها أن العمل في الإدارة يعتمد بصفة أكثر على النساء في حين يتم توظيف الذكور في الوظائف الأخرى العملية أكثر والتي استغنى عنها الباحث كمجال الصيانة والحجاب والسائقين وهي وظائف ذكرية فقط، وكان متوسط أعمار الموظفين الإناث (34.45) أما الذكور(40.64) وهي

متقاربة جدا، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي لكل أفراد العينة ذكورا وإناثا فكان (37.86) وهو ما يعبر على أن عينة الدراسة فتية بحسب هذا المتوسط.

وبالرغم من ذلك يمكن القول أن التنوع في الإدارة أمر لابد منه وهو ما تمت ملاحظته على مستوى عينة الدراسة، إضافة إلى اختلاف الأعمار ما يسهم في زيادة خبرة الموظفين من خلال الاحتكاك بالموظفين القدامى والاكتساب من خبراتهم العملية، ومن خلال تنوع الأفكار من الجنسين (ذكور، إناث) أو من خلال متغير العمر (كبار، صغار).

2) جدول رقم (04) يتعلق بالمستوى التعليمي:

الحالة		التكرار	التكرار النسبي	المجمـــوع	
متوسط		16	0.13	16	0.13
ثانوي	أدب	15	0.12	36	0.30
	علوم	21	0.17		
جامعي	تسيير - اقتصاد - محاسبة	23	0.19	70	0.57
	إعلام آلي	4	0.03		
	حقوق - علوم سياسية	29	0.24		
	آداب - فرنسية - انجليزية	8	0.07		
	بيولوجيا	1	0.01		
	مهندس دولة	5	0.04		
المجموع		**122**	**1.00**	**122**	**1.00**

يعتبر المستوى التعليمي متغير وصفي ترتيبي، وتعددت مستويات أفراد العينة (ذكورا وإناثا) من متوسط إلى ثانوي إلى جامعي إضافة إلى تخصصات أخرى تمت دراستها من قبل الموظفين تمثلت في تخصصات جامعية أو على مستوى المدارس الوطنية والمؤسسات الخاصة وهي ما صرح بها الموظفين على ورقة الاستمارة أو شفهيا للباحث، ومن خلال التوزيع النسبي يتضح أن حوالي (57%) من أفراد العينة ممن لديهم مؤهل جامعي بينما يكون نسبة الأفراد ممن لديهم مؤهل اقل من الثانوي متمثلين بنسبة (30%) من حجم العينة ككل أما المتوسط وهو اقل نسبة كانت نسبتهم حوالي (13%) في حين كانت نسبة الابتدائي منعدمة تماما والتي استغنى عنها الباحث فيما بعد، ومن خلال مراجعة الاستمارات تبين أن من هم في المستوى المتوسط معظمهم من الكبار السن في الولاية والذين أنيطت لهم مناصب كمديري المصالح وبعض المناصب العليا بسبب الخبرة المهنية وهم كذلك حاصلين على شهادات إدارية، أما بالنسبة للجامعيين فقد تعددت التخصصات ما بين الأدب العربي

واللغة الفرنسية والانجليزية، والتسيير والاقتصاد والمحاسبة، الحقوق والعلوم السياسية والقانونية، الإعلام الآلي، البيولوجيا، والمهندسين، وهي التخصصات التي لها علاقة بالعمل ليس في مجال الإدارة فقط بل المجالات الأخرى في الولاية باعتبارها نظام له علاقة بجميع الأنظمة الأخرى الاقتصادي، الصحي، التعليمي، البناء والعمران وغيره. بينما كانت نسبة الجامعيين من تخصص الحقوق والعلوم السياسية لها الحظ الأوفر في العينة المدروسة وهو ما تبرره مخرجات الجامعة الجزائرية.

3) جدول رقم (05) يتعلق بلغة الدراسة وتوزيعها بحسب المستوى الدراسي:

الحالة	متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي
العربية	5	0.04	17	0.14	31	0.25	53	0.43
الفرنسية	2	0.02	0	0.00	3	0.02	5	0.04
مزدوج	9	0.07	19	0.16	33	0.27	61	0.50
انجليزية	0	0.00	0	0.00	3	0.02	3	0.02
المجموع	16	0.13	36	0.30	70	0.57	122	1.00

من خلال الجدول يتضح أن نسبة الدارسين باللغة العربية والفرنسية هي أكبر نسبة وقدرت بـ(50%) منهم (7%) مستوى متوسط و(16%) مستوى ثانوي و(27%) مستوى جامعي، تليها مباشرة نسبة الدارسين باللغة العربية والتي بلغت نسبتها (43%) منهم (4%) مستوى متوسط و(14%) مستوى ثانوي و(25%) مستوى جامعي، أما بالنسبة للإجابات التي تمثل اللغة الفرنسية فقد وصلت إلى (4%) منهم (2%) مستوى متوسط حيث تنعدم عند مستوى الثانوي لتصل إلى ما نسبته (2%) عند الجامعيين، أما بالنسبة للغة الانجليزية فهي لا تتواجد في المدارس كلغة دراسة بل كلغة أجنبية ثانية ما جعلها تنعدم في بعض المستويات، وهو ما وضحه الجدول حيث تواجدت فقط عند المستوى الجامعي أي تتم دراستها برغبة من الطالب فكانت بنسبة (2%).

ومما يعرف على نظام التعليم أنه مر بعدة مراحل إصلاحية بعد الاستقلال (1962م)، خاصة ما تعلق بعملية التعريب، إلا أننا نجد بعض من أفراد العينة من درس باللغة الفرنسية، وبالرغم من أن معظم أفراد عينة الدراسة لم تتجاوز أعمارهم (60) سنة، إلا أن هناك من قارب (59) سنة

وهو ما يدل على أن هناك من زاول المدارس الفرنسية والمختلطة أي هناك من درس الفرنسية والبعض الآخر باللغتين، إضافة إلى المدارس الإدارية في الجزائر التي زاولها معظم موظفو الإدارة ذووا المستوى المتوسط في إطار التنمية الإدارية في البرنامج الإصلاحي الذي اعتمدته الجزائر، أما بالنسبة للمتخرجين أو الجامعيين فهي بحسب التخصصات هناك من درس باللغة العربية فقط كالأدبيين وهناك تخصصات تستلزم اللغة الفرنسية باعتبار أن الترجمة لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يجعل منها تدرس بالعربية كالمجالات العلمية (الإعلام الآلي، العلوم الطبيعية والفيزياء ...).

وتساهم لغة الدراسة في زيادة خبرات الموظف ففي بعض الأحيان على المستوى التقني وخاصة في التخصصات العلمية باعتبار مجال العمل نفسه التخصص، أما بالنسبة للوظائف الأخرى فقد يكون هناك بعض التناقض خاصة ما تعلق بالخريجين من التخصصات الأدبية، حيث يتم توظيفهم في إدارات تستخدم اللغة الفرنسية أو الدارسين بالفرنسية الذين يتم تنصيبهم في وظائف تعتمد على اللغة العربية بالرغم من أن اللغة الوطنية هي العربية لكن مجال العمل له إطاره الخاص.

ويتمكن الباحث من خلال متغير لغة الدراسة من مقارنته مع الدراسة السابقة المتعلقة باللغة الفرنسية (دغة محمد) التي تؤكد على أن إهمال اللغة الفرنسية في المتوسط والثانوي لها تأثيرها على مستويات النجاح في الأطوار الدراسية وهنا يمكن القول أن لها تأثير على مجال العمل كذلك إلا أن جل وسائل الاتصال وكما أجاب الموظفين على أسئلة الاستمارة أن معظم وسائل الاتصال والمؤسسات تواكب الانجليزية، والسؤال الذي يطرح نفسه هل في استخدام اللغة الفرنسية وتعلمها مواكبة للعالم أم مواكبة لنصف العالم؟.

4) جدول رقم (06) يتعلق بالمستوى في اللغات وتوزيعها بحسب المستوى الدراسي:

الحـــــالة			متوسط	ثـانوي	جـــامعي	المجمـــوع
العربية	**جيد**	التكرار	13	32	63	108
		التكرار النسبي	0.11	0.26	0.52	0.89
	متوسط	التكرار	3	4	7	14
		التكرار النسبي	0.02	0.03	0.06	0.11
	ضعيف	التكرار	0	0	0	0
		التكرار النسبي	0	0	0	0
المجموع		التكرار	16	36	70	122
		التكرار النسبي	0.13	0.30	0.57	1
الفرنسية	**جيد**	التكرار	4	3	14	21
		التكرار النسبي	0.03	0.02	0.11	0.17
	متوسط	التكرار	9	28	52	89
		التكرار النسبي	0.07	0.23	0.43	0.73
	ضعيف	التكرار	3	5	4	12
		التكرار النسبي	0.02	0.04	0.03	0.10
المجموع		التكرار	16	36	70	122
		التكرار النسبي	0.13	0.30	0.57	1
الانجليزية	**جيد**	التكرار	1	2	8	11
		التكرار النسبي	0.01	0.02	0.07	0.09
	متوسط	التكرار	10	14	46	70
		التكرار النسبي	0.08	0.11	0.38	0.57
	ضعيف	التكرار	5	20	16	41
		التكرار النسبي	0.04	0.16	0.13	0.34
المجموع		التكرار	16	36	70	122
		التكرار النسبي	0.13	0.30	0.57	1
المجموع العام		التكرار	48	108	210	366
		التكرار النسبي	0.39	0.89	1.72	3

من خلال الجدول يتضح أن اللغة العربية نالت حصة الأسد في مستوى الإتقان حيث بلغت نسبتها (89%) لدى أفراد العينة في حين تنعدم عند مستوى الضعيف، تليها اللغة الفرنسية التي كانت بنسبة (73%) عند المستوى المتوسط، بينما تبقى اللغة الانجليزية في المستوى الأخير مقارنة باللغتين العربية والفرنسية حيث وصلت إلى (57%) عند مستوى الضعيف وإلى (34%) عند المستوى المتوسط وإلى (9%) عند مستوى الجيد، وتعدد مستوى الإتقان للغات بحسب المستويات الدراسية فنجد أن لا وجود لحالة ضعيف بالنسبة للغة العربية لدى جميع المستويات الدراسية في حين هناك من

مستواه ضعيف في اللغات الأجنبية بنسبة (2%) بالنسبة للفرنسية لدى من مستواهم متوسط و(4%) للثانويين و(3%) للجامعيين أما للغة الانجليزية فوصلت نسب حالة ضعيف إلى (4%) لمن مستواهم متوسط والى (16%) لكن مستواهم ثانوي وإلى (13%) لمن مستواهم جامعي، والغرض من مقارنة مستوى إتقان اللغات بالمستوى الدراسي هو معرفة مدى تأثير التعليم الفرنسي خاصة لأفراد العينة ذوو المستوى المتوسط على إتقان اللغة الفرنسية في محاولة لمقارنتها باللغتين العربية والانجليزية.

وفي تفسير لهذه النتائج يمكن إرجاع إتقان اللغة العربية إلى اعتبارها اللغة الرسمية للدولة إضافة إلى اعتبارها لغة الدراسة والمطالعة، أما اللغة الفرنسية فيمكن إرجاع سبب إتقانها إلى أنها قبل كل شيء لغة الدراسة للبعض، في حين أنها لغة مستعملة في الوثائق الإدارية أحيانا، وفي المجتمع أحيانا أخرى، وعند توجيه بعض الأسئلة للموظفين في هذا الإطار اتضح أنهم يتقنون هذه اللغة تحسبا لبعض الأوقات التي تواجههم خاصة ما تعلق بمخاطبة رؤساءهم لهم أحيانا بهذه اللغة، إضافة إلى أنهم يتلقون أحيانا بعض الرسائل والوثائق بهذه اللغة، ما يجعلهم يتعلمون هذه اللغة لمواجهة هذه المواقف التي تعتبر صعبة في نظرهم كما أدلى البعض أنهم يتعلمون هذه اللغة استعدادا لأي ظرف طارئ خاصة أن مجال العمل الذي له علاقة بعدة مؤسسات ومصالح على المستوى المحلي والوطني، إضافة إلى اعتبارها ثقافة عامة لدى البعض، كما يعتبرها البعض اللغة التي علمتها لهم فرنسا جبرا، ومنهم من أجاب بأنه من تعلم لغة قوم أمن شرهم، أما ما تعلق باللغة الانجليزية كانت لغة التخصص الدراسي لدى البعض فيما كان تعلمها رغبة لدى البعض للثقافة العامة، باعتبارها لغة التكنولوجيا في نظرهم، كل هذه وغيرها من التفاسير لهذا المتغير الذي يعتبر محور الدراسة، ولا يمكن إنكار دور اللغة في كل هذه المجالات خاصة ما تعلق بالقوانين والإجراءات. وفي مقارنة للغة الانجليزية بالفرنسية نجد أن إتقان الفرنسية لدى أفراد العينة يختلف بدرجة معتبرة حيث يمكن توضيح ذلك من خلال أفراد العينة ذوو المستوى المتوسط، حيث نجد (8%) منهم يتقنون اللغة الانجليزية بدرجة متوسط في حين (7%) منهم مستوى إتقانهم للفرنسية متوسط ما يدل على تعلم اللغة الانجليزية لدى أفراد العينة ذوو المستوى المتوسط كان حقيقة في إطار عولمي وتعددي وليس على حسب العمل بل أفراد العينة لا ينكرون دور اللغات في الحياة، سواء العملية أو الثقافية وغيرها، ويمكن تعميم ذلك على بقية المستويات، إلا أنه تم التركيز على هذا المستوى الدراسي باعتبارهم، هجروا مقاعد الدراسة منذ فترة طويلة وواكبوا مرحلة التعريب، إضافة إلى مزاولة المدارس الفرنسية لدى البعض منهم، ولكن ذلك لم يمنعهم من تطوير مهاراتهم في تعلم اللغات الأجنبية خاصة الانجليزية ومواكبة التطور.

5) جدول رقم (7) يتعلق بالوظيفة الإدارية:

الحـــــالة	التكـــــرار	التـــكرار النسبـــي
مهندس	7	0.06
متصرف إداري	33	0.27
عون إدارة	36	0.30
ملحق إدارة	25	0.20
كاتب إداري	3	0.02
محاسب	15	0.12
مقتصد	3	0.02
المجمـــــوع	122	1.00

من خلال ملاحظة الجدول يتضح أن هناك تعدد للمستويات الوظيفية عند أفراد العينة، حيث توزعت بين مهندسين بنسبة (6%)، متصرفين بنسبة (27%)، أعوان إداريين بنسبة (30%)، ملحقين إداريين بنسبة (20%)، كتاب إداريين بنسبة (2%)، محاسبين بنسبة (12%) ومقتصدين بنسبة (2%) حيث تعددت نسبهم بحسب احتياجات المؤسسة كما توزعت بين الإناث والذكور.

وتعبر الوظيفة عن موقع الموظف في الإدارة، كما تحدد مدى احتياجه للغة العربية أو الفرنسية فالمهندسين والمقتصدين والمحاسبين مثلا أكثر احتياجا للغة الفرنسية في مجال العمل في حين لا يمكن إنكار احتياجها لدى بعض المتصرفين والأعوان الإداريين والملحقين الإداريين، وبالرجوع للتخصص الدراسي ولغة الدراسة نجد أن البعض منهم لم يدرس بالفرنسية ولم يكن تخصصه فرنسية لكن مجال عمله يتطلب ذلك في حين نجد من كان تخصصه فرنسية أو انه زاول دراسته بالفرنسية لكن مجال عمله لا يتطلب ذلك وبالتالي يطرح التساؤل، كيف يتعامل هؤلاء مع اللغة الفرنسية في الإدارة ؟

6) جدول رقم (8) يتعلق بسنوات العمل وتوزيعها بحسب المستوى في اللغات:

الحالة		العربية			لفرنسية			الانجليزية			المجموع
		جيد	متوسط	ضعيف	جيد	متوسط	ضعيف	جيد	متوسط	ضعيف	
اقل من 5 سنوات	التكرار	26	1	0	3	23	1	3	19	5	27
	التكرار النسبي	0.21	0.01	0.00	0.02	0.19	0.01	0.02	0.16	0.04	0.22
] 5 – 10 [	التكرار	36	5	0	7	30	4	4	30	7	41
	التكرار النسبي	0.30	0.04	0.00	0.06	0.25	0.03	0.03	0.25	0.06	0.34
[15 - 10]	التكرار	10	2	0	2	9	1	1	3	8	12
	التكرار النسبي	0.08	0.02	0.00	0.02	0.07	0.01	0.01	0.02	0.07	0.10
] 15- 20 [	التكرار	11	1	0	3	8	1	2	3	7	12
	التكرار النسبي	0.09	0.01	0.00	0.02	0.07	0.01	0.02	0.02	0.06	0.10
[25 - 20]	التكرار	8	2	0	1	7	2	0	4	6	10
	التكرار النسبي	0.07	0.02	0.00	0.01	0.06	0.02	0.00	0.03	0.05	0.08
]30 - 25[	التكرار	12	2	0	4	8	2	1	8	5	14
	التكرار النسبي	0.10	0.02	0.00	0.03	0.07	0.02	0.01	0.07	0.04	0.11
]35 - 30[	التكرار	4	1	0	0	5	0	0	2	3	5
	التكرار النسبي	0.03	0.01	0.00	0.00	0.04	0.00	0.00	0.02	0.02	0.04
[40- 35]	التكرار	1	0	0	1	0	0	0	0	1	1
	التكرار النسبي	0.01	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01
المجموع	التكرار	108	14	0	21	90	11	11	70	41	122
	التكرار النسبي	0.89	0.11	0.00	0.17	0.74	0.09	0.09	0.57	0.34	1.00
المجموع العام	التكرار	122			122			122			
	التكرار النسبي	1.00			1.00			1.00			

من خلال الجدول يتضح أن أفراد عينة الدراسة توزعوا على فئات سنوات الخبرة، حيث وصلت نسبة الذين كانت خبرتهم اقل من خمس سنوات إلى (22%)، أما في الفئة ما بين] 5 -10] فقد وصلت نسبتهم إلى (34%)، تليها الفئة ما بين]10 - 15] بنسبة (10%)، ثم الفئة ما بين -20]] 15 والتي تساوت والفئة التي تسبقها أي بنسبة (10%)، ثم الفئة ما بين] 20 - 25] بنسبة (8%) أما في الفئة مابين]25 - 30] فبنسبة (11%)، أما الفئة ما قبل الأخيرة والتي مابين-35]]30 فبنسبة (4%)، لنجد في الفئة الأخيرة وهي مابين]35 40] كانت بنسبة (1%)، ولمعرفة تأثير سنوات العمل على مستوى إتقان اللغات حاولنا دمج المتغيرين في الجدول والذي نحاول فيه إيجاد علاقة بين المؤشرين حيث نجد أن مستوى ضعيف في اللغة الفرنسية يصل إلى (9%) في حين اللغة الانجليزية (34%) وهو ما يبرر أن الحاجة إلى اللغة الفرنسية أكثر من الانجليزية أي أن هناك نوع من الارتباط باللغة الفرنسية والاهتمام أكثر من اللغة الانجليزية خاصة ما تعلق بموقعها في الإدارة، أيضا هناك اختلاف في الفئات بالنسبة لمستوى اللغات ويمكن القول كذلك انه من خلال الجدول اتضح

أن كل الموظفين يتقنون اللغة العربية بمستوى (جيد ومتوسط) بينما تنعدم عند المستوى ضعيف وتقل بكثير عند المتوسط عن الجيد في شتى الفئات أي بنسبة (89%) عند الجيد وبنسبة (11%) عند المتوسط، ويمكن القول أنه كلما زادت سنوات العمل كلما كان هناك اقل نسبة عند مستوى الضعيف في إتقان اللغة الفرنسية لدى أفراد العينة خاصة عند مقارنتها بالانجليزية والتي كانت نسبة الضعيف فيها ترتفع وتنخفض لدى معظم الفئات، حيث تقاربت مع المستوى المتوسط، ويمكن إرجاع إتقان اللغة الفرنسية لدى الفئات من خلال أولا الاحتكاك بالموظفين القدامى الذين يتقنون الفرنسية، ومن خلال ارتباطها بالعمل، ومن خلال أنها لغة الدراسة أو اللغة التي تعلموها أثناء الفترة الأولية للاستقلال، ثانيا من خلال ائتلافها من خلال طول مدة العمل وكذلك من خلال القوانين والإجراءات أثناء ممارسة العمل، أما بالنسبة للغة الانجليزية فهي لغة الحاسب الآلي، ولا يمكن إنكار دور مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي في تعليم هذه اللغة، كذلك التعلم الفردي للموظفين والتخصص الجامعي لدى البعض الآخر، ومن خلال المقابلة تبين أن اللغة الفرنسية لا يمكن الاستغناء عنها خاصة في المسائل التقنية كما أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الوطن منذ (1996م).

2) ***تحليل وتفسير البيانات:***

بعد عرض خصائص عينة الدراسة، نحاول في هذا العنصر عرض البيانات التي سعت محاور الاستمارة التعرف عليها، حيث سنعرضها في جداول بسيطة ومركبة أحيانا حين يتعين ربط متغيرين لمعرفة العلاقة بينهما أو درجة تأثير أحدهما على الآخر خاصة ما تعلق ببعض خصائص العينة.

أ- الواقع اللغوي في الإدارة:

7) جدول رقم (9) يبين موقف أفراد العينة من الإدارة بحسب المستوى الدراسي:

الحالة	تقليدية		حديثة		بينهما		المجموع	
	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي
متوسط	2	0.02	2	0.02	12	0.10	16	0.13
ثانوي	12	0.10	6	0.05	18	0.15	36	0.30
جامعي	33	0.27	2	0.02	35	0.29	70	0.57
المجموع	47	0.39	10	0.08	65	0.53	122	1

من خلال الجدول يتضح أن هناك اختلاف بين المستويات الدراسية (متوسط، ثانوي، جامعي.) ونظرتهم إلى الإدارة الجزائرية، حيث نجد ذوو المستوى المتوسط ممثلين بنسبة (13%) توزعوا

إلى(2%) يرون أن الإدارة الجزائرية تقليدية ونفس النسبة ترى أن الإدارة حديثة بينما (10%) منهم يرون أنها بينهما، أما بالنسبة لذوي المستوى الثانوي وهم بنسبة (30%) توزعوا إلى (10%) يرون أنها تقليدية و(5%) يرون أنها حديثة بينهما (15%) منهم يرون أنها بينهما، أما الجامعيين والذين بلغت نسبتهم (57%) فنجد ما نسبته (27%) منهم يرون بأن الإدارة الجزائرية إدارة تقليدية، و(2%) منهم يرون بأن الإدارة الجزائرية حديثة والباقي منهم ممثلين بما نسبته (29%) يرون بأنها بين الحديثة والتقليدية، وبلغ مجموع كل من نسبة القائلين بان الإدارة تقليدية إلى ما نسبته (39%) أما حديثة إلى (8%) في حين كان العدد الأكبر إلى اعتبار أن الإدارة بين الحديثة والتقليدية بنسبة (53%).

وفي تفسير لهذا الجدول يمكن القول أن الإدارة في نظر الموظفين لا تزال لم تترقى إلى المستوى المطلوب أو المرغوب فيه، وهو ما تعبر عليه إجاباتهم من خلال الجدول أو من خلال التعليقات الجانبية أثناء ملئ الاستمارة أو كتابتها جانبا على ورقة الاستمارة فمنهم من كتب "لم نترقى إلى المستوى المطلوب" وآخر "متخلفة جدا جدا جدا" وآخر "دون المستوى المطلوب" كل هذه التعليقات وغيرها تعطي تفسيرا للجدول إضافة إلى ذلك يمكن القول أن الجامعيين وهم الجيل الذي ستكون الإدارة لهم مستقبلا من خلال قانون التوظيف على أساس الشهادة أو المسابقة يعبرون من خلال ما عانوا منه أو لاحظوه على مستوى الإدارة خاصة ما تعلق بالجانب التقني واللغوي لا تزال الإدارة في نظرهم لم تترقى إلى المستوى المطلوب، كما تم التوصل من خلال المقابلة إلى أن ترقية الإدارة موقوفة على الجيل الجديد والجامعيين من خلال اعتبار أنهم ثمرة الجهود المبذولة في مجال التعليم العالي للجزائر المستقلة وأن الموظفين القدامى يمثلون سندا لهم في ذلك.

8) جدول رقم (10) يبين كيفية تواصل الإدارة مع الموظفين واللغة المستخدمة في ذلك:

الحالة	كتابيا		هاتفيا		ملصقات		اجتماعات		أخرى		لا تتواصل	المجموع
	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي
العربية	68	0.56	29	0.24	18	0.15	17	0.14	8	0.07	6	0.05
الفرنسية	2	0.02	2	0.02	1	0.01	2	0.02	0	0.00		
الاثنين معا	25	0.20	15	0.12	9	0.07	12	0.10	4	0.03		
المجموع	95	0.78	46	0.38	28	0.23	31	0.25	12	0.10	6	0.05

من خلال الجدول يتضح أن هناك تعددا في كيفيات تواصل الإدارة مع الموظفين، كما أن هناك أيضا تنوع في اللغة المستخدمة في عملية الاتصال، حيث تعددت بين العربية والفرنسية، ونجد

من الموظفين من أقر بعدم تواصل الإدارة مع الموظفين أصلا وبلغت نسبتهم (5%)، ومن بين كيفيات التواصل نجد الاتصال كتابيا حيث وصلت نسبة إجابات الموظفين على عدد اتصالات الإدارة كتابيا وباللغة العربية إلى (56%) بينما باللغة الفرنسية إلى إجابتين فقط أي بنسبة (2%) أما باللغتين (العربية والفرنسية) فبنسبة (20%)، أما بالنسبة للاتصال هاتفيا فقد كانت إجابات الموظفين بنسبة (% 38) باللغة العربية بنسبة (24%) أما باللغة الفرنسية فبنسبة (2%) وباللغتين بنسبة (12%)، أما بالنسبة للاستخدام الملصقات فقد كان بنسبة (23%) منه مجموعة من الإجابات باللغة العربية بلغت نسبتهم (15%) وبالفرنسية (1%) وباللغتين (7%)، وبالنسبة للتواصل عن طريق الاجتماعات فقد كانت نسبة الإجابات (25%) باللغة العربية (14%) أما الفرنسية (2%) وباللغتين إلى(10%)، وأخيرا أجاب البعض بأن هناك وسيلة اتصال أخرى تستخدم عادة مع الإدارة المركزية لم تتم تسميتها ووصلت نسبة الإجابات بها إلى (10%) باللغة العربية (7%) والفرنسية معدومة وباللغتين إلى (3%) ولقد تعددت الإجابات فهناك من أفراد العينة من أجاب بعدة طرق للاتصال مثلا (كتابيا، هاتفيا، ملصقات ...) وهو ما جعل عدد الإجابات يفوق عدد أفراد العينة.

وفي تفسير لأرقام هذا الجدول يمكن القول أن الاتصال له دور في رفع كفاءة الأداء وهو ما أشار إليه "محمد ماهر عليش" في كتابه حيث يرى أن عملية الاتصال السليم تؤدي دورا حيويا ومؤثرا في معدلات الأداء وبالتالي في رفع مستويات الكفاءة من خلال التأثير الفعال على سلوك واتجاهات الموظف من وعن طريق دفعهم للعمل وتحقيق تقبلهم وتأييدهم لأهداف وسياسات وقرارات الإدارة من جهة أخرى، وهو ردة الفعل التي عبر بها بعض الموظفين الذين لا يتم التعامل معهم من قبل الإدارة بأحد وسائل وطرق الاتصال حيث عبروا عن ذلك بكلمات جانبية على استمارة الأسئلة بكتابة "لا تتواصل" أو "المعريفة" أيضا "عنف" ومنه ما لاحظه الباحث من خلال عدم توفر وسائل الاتصال مثلا كالهاتف على مستوى مكاتبهم، إضافة إلى أن إجابات الرؤساء على أسئلة المقابلة أشارت إلى أن الموظفين لهم قيمتهم في عملية الاتصال من خلال الاتصال معهم باللغة التي يفهمونها، وتتم مساعدتهم في ترجمة الوثائق الواردة باللغة الأجنبية أن واجهوا مشكلات في ذلك، ذلك أنهم يعلمون أن اللغة الفرنسية تشكل عائقا أحيانا لبعض الموظفين، كما أكدوا على أن الإدارة تستخدم وسائل متطورة في عملية الاتصال.

9) جدول رقم (11) يبين مدى استخدام الإدارة لوسائل الاتصال الحديثة ونوعها واللغة المستخدمة في ذلك:

الحالة	نعم						لا تستخدم		المجموع	
	العربية		الفرنسية		العربية والفرنسية					
	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي
الهاتف	8	0.07	0	0.00	15	0.12	60	0.49	23	0.19
الفاكس	9	0.07	2	0.02	24	0.20			35	0.29
التلكس	2	0.02	2	0.02	5	0.04			9	0.07
الانترنت	16	0.13	3	0.02	30	0.25			49	0.40
الحاسوب	2	0.02	0	0.00	5	0.04			7	0.06
الهاتف النقال	0	0.00	0	0.00	1	0.01			1	0.01
الاميل	0	0.00	0	0.00	5	0.04			5	0.04
لا إجابة	6				0.05				6	0.05
المجموع	37	0.30	7	0.06	85	0.70	60	0.49	189	1.55

يتضح من خلال الجدول أن الإدارة على مستوى ولاية ورقلة عددت في استخدام وسائل الاتصال من هاتف إلى فاكس، تلكس، انترنت، هاتف نقال، إعداد اميلات خاصة، واستخدام الحاسب الآلي، وتم التعدد أيضا في اللغة المستخدمة في ذلك حيث نجد أن إجابات الموظفين على الوسيلة المستخدمة واللغة كما يلي:

أجاب أفراد العينة بأن الإدارة تستخدم الهاتف بعدد إجابات نسبتها (19%) منهم ونسبتهم (7%) أجابوا بأن اللغة المستخدمة في ذلك هي اللغة العربية و(12%) أجابوا أن اللغة المستخدمة مزدوجة (عربية، فرنسية)، أما الفاكس فهي وسيلة تستخدمها الإدارة بنسبة إجابات (29%) فهو يرد بالعربية بنسبة إجابات (7%) وبنسبة (2%) بالفرنسية و(20%) باللغتين، أما التلكس فبنسبة (7%) منهم ما نسبته (2%) يرون أنه بالعربية، (2%) يرون بالفرنسية أما ما نسبته (4%) يرون أنه باللغتين، ويضيف الموظفون أن الانترنت كذلك تستخدم في الإدارة بعدد إجابات نسبتها (40%) باللغة العربية بنسبة إجابات بلغت (13%) أما الفرنسية فبنسبة (2%) وباللغتين بنسبة (25%)، أما الحاسوب والاميل فهما وسيلتين يمكن دمجهما مع وسيلة الانترنت باعتبارهما وسائط متكاملة إلا أنه تم إدراجهما تبعا لإجابات الموظفين، حيث بلغت نسبة الإجابة على كل منهما على التوالي (6%) (4%) كما أضاف الموظفين الهاتف النقال بمجموع إجابات بلغت نسبتها (1%).

وللتعدد في وسيلة الاتصال دور مهم في تطوير وتقدم الإدارة فكلما تعددت وسائل الاتصال الحديثة كلما كانت الإدارة حديثة، إلا أنه ومن خلال الجدول يتضح أن الإدارة لا تستخدم هذه الوسائل مع جميع الموظفين بل حوالي (49%) من أفراد العينة وهو ما يقارب نصف العينة أجابوا بأن الإدارة لا تستخدم وسائل الاتصال وهناك (5%) منهم لم يجيبوا على هذا السؤال ربما لأنهم لم يتمكنوا من الكلام بعد قراءة السؤال ذلك حتى أن بعض الموظفين أجابوا أن مثلا الانترنت موجودة لكن التعامل بها كوسيلة اتصال لازال لم يتطور إلى المستوى المطلوب حيث تواجدها يكون فقط على مستوى المديرين لا أكثر، إضافة إلى ذلك فمن خلال الملاحظة لاحظ البحث عدم تواجد حتى الهاتف عند بعض المكاتب وهو ما يبرر اتفاق عينة الدراسة على أن الإدارة تقليدية أكثر منها حديثة في الجدول رقم (09) حيث أن الإدارة الحديثة تتميز بتعدد وسائل الاتصال وتواجدها على مستوى جميع المكاتب لتسهيل هذه العملية وكذلك باللغة المفهومة وهو ما لم يتوفر بالصفة المطلوبة في ولاية ورقلة، ويختم بقول احد الموظفين على ورقة الاستمارة "ما هي الوسيلة لا نعرفها ولا نسمع بها حتى الإعلام الآلي محرومين منه"، كما تعتبر الانترنت والحاسب الآلي وسائل اتصال هامة وفعالة يجب استخدامها من اجل تطوير أداء الإدارة والعاملين بها، مما ينعكس إيجابا على واقع الاتصال.

10) جدول رقم (12) يبين مدى فعالية شبكة الانترنت ومدى استخدامها واللغة المستخدمة في ذلك:

الحـــــــــــالة			العربيــة		الفرنسيــة		العربية والفرنسية		المجمــوع	
			التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي
نـــعم	فعالة بين الإدارة والموظف	نعم	11	0.09	4	0.03	10	0.08	79	0.65
		لا	23	0.19	4	0.03	4	0.03		
		إلى حد ما	9	0.07	6	0.05	8	0.07		
	المجموع		43	0.35	14	0.11	22	0.18		
	فعالة بين الإدارة والمواطن	نعم	12	0.10	3	0.02	9	0.07	79	0.65
		لا	17	0.14	8	0.07	5	0.04		
		إلى حد ما	14	0.11	3	0.02	8	0.07		
	المجمـــوع		43	0.35	14	0.11	22	0.18		
لا			39				0.32		39	0.32
لا إجـــابة			4				0.03		4	0.03
المجمــوع العـــــام			86	0.70	28	0.23	44.00	0.36	201	1.65

من خلال الجدول يتضح أن شبكة الانترنت تستخدم على مستوى ولاية ورقلة إلا أن الاستعمال والفعالية تختلف من مكتب إلى مكتب، ومن موظف إلى آخر، ويمكن إبراز ذلك من خلال إجابات

الموظفين التي كانت كالتالي: استخدام الانترنت على مستوى الولاية بإجابة نعم كان بنسبة (65%) أما الإجابة بـ (لا) فبنسبة (32%)، بينما يمكن إضافة نسبة عدم فاعلية هذه الوسيلة إلى الإجابة بـ (لا) باعتبار عدم فاعلية شيء ما كعدم وجوده وهي بنسبة (7%) بين الموظف والإدارة وكذلك بين المواطن والإدارة، إضافة إلى ما نسبته (3%) من الموظفين لم يجيبوا على هذا السؤال، في حين كانت الإجابة بأنها فعالة إلى حد ما بين الموظف والإدارة إلى نسبة (6%) وبين الإدارة والمواطن إلى (7%)،كما يجيب الموظفين على أن الإدارة تستخدم اللغتين العربية والفرنسية في موقعها على الانترنت بنسب متفاوتة وهو ما بينته إجاباتهم حيث نجد من يرى أن الإدارة تستخدم اللغة العربية بنسبة (35%) أما الفرنسية فبنسبة (11%) إضافة إلى من يرى أن الإدارة تستخدم اللغتين في موقعها على الانترنت بنسبة إجابات بلغت (18%).

ويمكن تفسير أرقام الجدول بان وجود وسائل الاتصال على مستوى الولاية لم يرتقي إلى المستوى المطلوب وهو ما عبر عليه الموظفين في الجدول المتعلق بنظرتهم إلى الإدارة الجزائرية بأنها تقليدية آو حديثة، فمن خلال الاستخدام الأمثل للوسائل الحديثة وفعاليتها ومساهمتها يمكن التعبير عن حداثة الإدارة من عدمه، فوسائل الاتصال الحديثة لا تساهم في ترقية الإدارة فحسب بل في زيادة قدرات الموظفين وتطوير مهاراتهم، وبالتالي تحقيق الأهداف في حين يجب المحافظة على السمات والخصائص الثقافية للمجتمع من خلال تطوير بعض الخصائص الثقافية لدى الموظفين، كما تساهم وسائل الاتصال الحديثة في القضاء على العديد من مشاكل البيروقراطية، ومظاهر الفساد الإداري، من خلال المساهمة في تسهيل العمل الإداري واختصار الوقت، كما تضفي اللغة المستخدمة في ذلك لونا واقعيا ومفهوما للعمل الإداري والإدارة لدى جميع شرائح وأفراد المجتمع.

11) جدول رقم (13) يبين مدى صعوبة فهم محتوى الرسائل الإعلامية وأسباب ذلك:

الحالة	نـــعم		أحـــيانا		لا		لـــم يجيب		المجمـــوع	
	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي
الوسيلة المستخدمة	5	0.04	11	0.09	67	0.55	5	0.04	16	0.13
اللغة المستعملة	1	0.01	11	0.09					12	0.10
محتوى الرسالة	1	0.01	17	0.14					18	0.15
اللغة + محتوى الرسالة	0	0.00	4	0.03					4	0.03
المجموع	**7**	**0.06**	**43**	**0.35**	**67**	**0.55**	**5**	**0.04**	**122**	**1**

من خلال الجدول يتضح أن ما نسبته (6%) من أفراد العينة يجدون صعوبة في فهم محتوى الرسائل الإعلامية ويرجعون سبب ذلك أولا إلى الوسيلة المستخدمة ونسبتهم (4%) أما من يرجعون سبب ذلك إلى اللغة المستخدمة فنسبتهم (1%) فقط وهي نفس النسبة بالنسبة إلى اعتبار محتوى الرسالة هو السبب في عدم الفهم، وان ما نسبته (35%) يجدون أحيانا فقط صعوبة في ذلك ويعزي البعض بنسبة (13%) سبب ذلك إلى الوسيلة المستخدمة و(10%) منهم يرجع السبب إلى اللغة المستخدمة والبعض الآخر وهم بنسبة (15%) يرجع السبب إلى محتوى الرسالة والباقي منهم بنسبة (3%) يرجع ذلك إلى سببين هما اللغة المستخدمة ومحتوى الرسالة، أما ما نسبته (55%) فكانت إجاباتهم تؤكد بأنهم لا يجدون صعوبة في فهم الرسائل الإعلامية.أما الذين يجدون صعوبة في ذلك أحيانا يُرجعون السبب إلى أن اللغة تكون أحيانا ركيكة آو أن هناك تضاربا في القوانين والتي ترجمت من اللغة الفرنسية إلى العربية دون ضمان المعنى المناسب، ويرجع البعض إلى أن السبب يعود إلى الأسلوب الكتابي للرسالة.

ويمكن تفسير الجدول من خلال اعتبار أن وسائل الاتصال الحديثة تمثل مصدر قلق بالنسبة لبعض الموظفين خاصة أولئك الذين تجاوزت مدة عملهم في الإدارة (25) سنة باعتبارهم موظفين يحتاجون إلى تدريبات على وسائل الاتصال الحديثة خاصة الإعلام الآلي (رسكلة)، وتعد اللغة كما يراها "محمد عبد الفتاح ياغي" مادة للتعبير عن موضوع الاتصال فالكلمات التي تصاغ بها الرسالة سواء أكانت شفوية أم كتابة هي التي ترسم صورة لأغراض الرسالة المراد تبليغها، فاللغة شاسعة واسعة، والكلمات لها معان مختلفة، ربما ساء تفسيرها أو فهمها أما لان المعاني غير واضحة، وإما بسبب التفاوت في التعليم والثقافة والبيئة وغيرها، وإما بسبب اختلاف الأفراد المتصلين ببعض في

المهنة (المستوى الإداري، المستوى التعليمي، ...) لهذا يمكن أن يكون لكل مجموعة من المجموعات المختلفة في المنظمة لغة خاصة بها، أو مصطلحات تستخدم في الاتصال يصعب فهمها بواسطة المجموعات الأخرى، وهو ما أشار إليه بعض الموظفين أثناء التحاور الشخصي معهم حيث أشاروا إلى أن هناك بعض الكلمات المتعلقة بالعمل يتم تعلمها في العمل كتسمية بعض الأوراق آو العمليات باللغتين،كما أن الموظفين يحاولون فهم الرسائل التي يجدون صعوبة فيها خاصة تلك التي تأتي في معظمها باللغة الفرنسية فتسلم إلى رؤساء المصالح لترجمتها، أو تتم محاورتها فيما بينهم أو فهمها بعضهم البعض (موظفين فيما بينهم)، إضافة إلى محاولات كانت من قبل الموظفين في تعلم الفرنسية، والمعلوم أنه كلما ارتقى الموظف كلما كان هناك علاقات أكثر على مستوى التنظيم لاتساع المهام من ذلك اتساع مجال الاتصال ومستوياته، ما يستلزم تطور أكثر على المستوى اللغوي، ولقد أضاف الرؤساء من خلال المقابلة وأوعزوا ذلك إلى طبيعة اللغة، فالعربية لينة تتخذ أحيانا عدة معاني، أما الفرنسية لغة تأكيد تتطلب أجوبة معينة يصعب إيجاد الترجمة الحقيقية أحيانا لبعض ألفاظها ما يستوجب الاتصال بمن يمكنه ذلك.

12) جدول رقم (14) يتعلق بترجمة التعليمات المرسلة من الإدارة العليا:

الحالة	التكرار	التكرار النسبي
نعم	37	0.30
لا	56	0.46
أحيانا	29	0.24
المجموع	122	1

من خلال الجدول يتضح أن (30%) من أفراد العينة أجابوا بأن الإدارة تقوم بترجمة التعليمات المرسلة من الإدارة العليا إلى العربية، إضافة إلى (24%) منهم أجابوا بأنها أحيانا فقط تقوم بذلك في حين أجاب الباقي وهم بنسبة (46%) بـ (لا)، ويمكن إعطاء تفسير لهذا الجدول من خلال عملية الاتصال في حد ذاتها حيث أن البعض يرى أن الإدارة لا تتصل أصلا فكيف أن تترجم إضافة إلى أن البعض يشير إلى قوله (لا) بإجابة جانبية على ورقة الاستمارة أن التعليمات تصدر باللغتين (العربية والفرنسية) أي لا يستوجب الترجمة، وآخرين أجابوا حتى أن الجريدة الرسمية لم يروها، أما في بعض المصالح أكد بعض الموظفين أن رؤساء المصالح يعقدون اجتماعات أحيانا عند الرابعة والنصف تتم فيه الترجمة ومحاورة بعض المواضيع، وهو ما أكدته أداة المقابلة حيث أجاب كل المدراء بأنهم يقومون بترجمة الرسائل الواردة بالفرنسية إلى العربية للموظفين لفهمها والرد عليها، كما أكدوا أن التعامل مع الإدارة يكون بالعربية بالرغم من أن الإدارة المركزية ترسل أحيانا وتتعامل

باللغة الفرنسية، كما أن هناك بعض الولايات تستخدم الفرنسية على سبيل المثال الولاية التي ذكرت كثيرا من قبل الموظفين ولاية "تيزي وزو".

13) جدول رقم (15) يتعلق بتفضيل لغة الاتصال داخل الإدارة ومبررات ذلك:

الحالة	العربية		الفرنسية		العامية		العربية والفرنسية		العربية والعامية		العربية والفرنسية والعامية		المجموع	
	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي
دقيـــقة	26	0.21	3	0.02	1	0.01	1	0.01	0	0	0	0.00	31	0.25
مفهومة	48	0.39	0	0	5	0.04	4	0.03	0	0.00	1	0.01	58	0.48
مناسبة	34	0.28	1	0.01	3	0.02	1	0.01	1	0.01	1	0.01	41	0.34
سهلة	13	0.11	0	0	1	0.01	1	0.01	1	0.01	1	0.01	17	0.14
المجموع	121	0.99	4	0.03	10	0.08	7	0.06	2	0.02	3	0.02	147	1.20

يلاحظ من خلال الجدول أن الموظفين في ولاية ورقلة يختلفون في اختيار لغة للاتصال والتي يفضلونها عن غيرها كما تتعدد أسباب اختيارهم لهاته اللغات فمنهم من يفضل الاتصال باللغة العربية ونسبتهم (21%) لأنها دقيقة والبعض الآخر لأنها مفهومة ونسبتهم (39%)، كما يرى البعض أنها مناسبة بنسبة (28%) آخرين لأنها سهلة ونسبتهم (11%)، أما بالنسبة للغة الفرنسية فقد فضلها فقط البعض بنسبة (2%) بسبب أنها دقيقة و(1%) لأنها مناسبة، أما آخرين فضلوا الاتصال باللغة العامية باعتبار أنها دقيقة بنسبة (1%) وآخرين لأنها مفهومة بنسبة (4%) من الإجابات، ثم مناسبة بنسبة (2%) من الإجابات وسهلة بإجابة واحدة أي بنسبة (1%)، وقد أضاف البعض إجابات أخرى منها اختيار لغتين للاتصال العربية والفرنسية لأنها دقيقة بإجابة واحدة، مفهومة بنسبة (3%) من الإجابات، ثم مناسبة بإجابة واحدة وكذلك بالنسبة اعتبارها سهلة بنفس النسبة (1%)، أما العربية والعامية فتم تفضيلهما معا بالنسبة لبعض الموظفين لاعتبارهما مناسبتين وسهلتين بإجابة واحدة لكل منهما، وأخيرا ثلاث لغات العربية والفرنسية والعامية بإجابة واحدة بسبب أنها (مفهومة، مناسبة وسهلة) ولقد فاق عدد الإجابات عدد أفراد العينة لان أفراد العينة اختاروا عدة إجابات متعلقة بالأسباب أي أن هناك من يجيب بأن اللغة المفضلة للاتصال هي العربية لأنها دقيقة ومفهومة.

ويمكن تفسير أرقام الجدول باعتبار أن الموظفين يختارون اللغة المناسبة في الوقت المناسب مع الشخص المناسب، لكي لا يكونوا مصدر إزعاج أو إحراج بالنسبة للبعض، أو لا يكونوا هم ضحية لبعض المواقف خاصة المتعلقة بمخاطبة رؤساءهم لهم أو أثناء الاجتماعات وغيرها، إضافة إلى وجود بعض الوظائف تعتمد في تنفيذها على لغة معينة مما يجعل من اختيار لغة ما أنها مناسبة،

ويمكن أن يتفق هذا مع الدراسة السابقة التي تعتبر تعلم اللغات ضرورة ملحة لأفراد المجتمع لكن يمكن القول أن استعمالها يستوجب وقت الضرورة وهو ما يتفق مع الدراسة الثانية التي تعتبر أن تعلم اللغات لا يعني أننا نمارسها في حياتنا اليومية، وهو كذلك ما أكده الرؤساء من خلال المقابلة حيث أكدوا على أن تعلم اللغات لا يكون بالضرورة لممارسة العمل الإداري فقط أو موجهة للموظفين في مجال الإدارة فقط، بل للمنفعة الشخصية أو لزيادة الخبرات.

14) جدول رقم (16) يبين وسيلة الاتصال مع الإدارة المركزية:

الوسيلة	التكرار	التكرار النسبي
الهاتف	19	0.16
الفاكس	32	0.26
الانترنت	5	0.04
الهاتف والفاكس	37	0.30
الهاتف والفاكس والانترنت	23	0.19
الفاكس والانترنت	6	0.05
المجموع	122	1.00

من خلال الجدول يتضح أن الإدارة محل الدراسة في تعاملها مع الإدارة المركزية تستخدم عدة وسائل وذلك من خلال إجابات الموظفين والتي كانت تؤكد على استخدام الهاتف بنسبة (16%) من عدد الإجابات وكذلك الفاكس بنسبة (26%) أما الانترنت فبنسبة (4%) من الإجابات، الهاتف والفاكس معا بنسبة (30%)، الهاتف والفاكس والانترنت بنسبة (19%)، أما الفاكس والانترنت فبنسبة (5%) من الإجابات، ولقد أضاف أفراد العينة أن في عملية الاتصال مع الإدارة المركزية تتعدد الوسائل فإضافة إلى الوسائل المذكورة في الجدول أضاف أفراد العينة وسائل أخرى كالمراسلات الكتابية عن طريق التلكس، الهاتف المحمول، إرسال برقيات، البريد العادي، كتابيا، المراسلات الرسمية، رسائل محمولة أي السفر الشخصي للموظفين وتسليمها باليد، الجرائد، البريد الالكتروني، كل هذه الوسائل مع الإدارة المركزية ومن خلال الجدول وإجابات الموظفين يتضح أن عملية الاتصال جيدة من خلال تكامل آليات العملية الاتصالية المتعارف عليها (مرسل، مستقبل وسيلة)، إلا أن آلياتها غير واضحة من خلال عدم توفر كل الوسائل أو وسائل متماثلة لدى كل المكاتب أو الخلايا التي تتصل ببعضها البعض وهو ما وضحه الجدول رقم (12).

15) جدول رقم (17) يبين لغة التواصل مع الإدارة المركزية ومدى صعوبتها بحسب الوسيلة:

الحالة	نعم						لا						أحيانا						المجموع	
	العربية		الفرنسية		العربية والفرنسية		العربية		الفرنسية		العربية والفرنسية		العربية		الفرنسية		العربية والفرنسية			
	ك	ك ن	ك	ك ن	ك	ك ن	ك	ك ن	ك	ك ن	ك	ك ن	ك	ك ن	ك	ك ن	ك	ك ن	ك	ك ن
الهاتف	2	0.02	0	0.00	0	0.00	8	0.07	0	0.00	3	0.02	3	0.02	0	0.00	3	0.02	19	0.16
الفاكس	1	0.01	2	0.02	0	0.00	11	0.09	2	0.02	6	0.05	4	0.03	1	0.01	5	0.04	32	0.26
الانترنت	0	0.00	0	0.00	0	0.00	1	0.01	0	0.00	3	0.02	0	0.00	0	0.00	1	0.01	5	0.04
الهاتف والفاكس	1	0.01	1	0.01	0	0.00	9	0.07	1	0.01	11	0.09	8	0.07	0	0.00	5	0.04	37	0.30
الهاتف والفاكس والانترنت	0	0.00	0	0.00	0	0.00	8	0.07	0	0.00	7	0.06	2	0.02	1	0.01	5	0.04	23	0.19
الفاكس والانترنت	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	3	0.02	0	0.00	0	0.00	3	0.02	6	0.05
المجموع	4	0.03	3	0.02	1	0.01	37	0.30	3	0.02	33	0.27	17	0.14	2	0.02	22	0.18	122	1
المجموع العام	8				0.07		73				0.60		41				0.34		122	1

من خلال الجدول يتضح أن الإدارة في تعاملها مع الإدارة المركزية تستخدم عدة وسائل، أما بالنسبة للغة الأكثر استخداما في ذلك هي اللغة العربية بنسبة (48%) من مجموع الإجابات، أما الفرنسية فبلغت عدد الإجابات عليها من أفراد العينة نسبة (7%)، أما بالنسبة لاستخدام اللغتين العربية والفرنسية معا فبلغ عدد الإجابات في استخدامهما إلى (46%)، في حين نجد أن الموظفين يجدون صعوبة في التعامل مع اللغة المستخدمة في وسيلة الاتصال التي تستخدمها الإدارة من خلال إجاباتهم بنعم لكن باختلاف اللغات حيث بلغت نسبتهم (7%) منهم (3%) يجدون صعوبة في التعامل مع اللغة العربية، و(2%) منهم يجدون صعوبة في اللغة الفرنسية والبقية ونسبتهم (1%) يجدون صعوبة في التعامل باللغتين (العربية والفرنسية)، كما أن بعض الموظفين يرون أن الإدارة تستخدم اللغات في وسائل الاتصال المتعددة التي أشاروا إليها لكنهم لا يجدون صعوبة في التعامل معها منهم (30%) يرون أنها تستخدم اللغة العربية و(2%) يرون أنها تستخدم اللغة الفرنسية و(27%) يرون أنها تستخدم اللغتين (العربية والفرنسية) والبقية من الموظفين يجيبون بأنهم أحيانا يجدون صعوبة في التعامل مع اللغة المستخدمة من قبل الإدارة عبر وسائل الاتصال منهم (14%) يجيبون أن اللغة العربية هي اللغة المستخدمة و(2%) يجيبون أن اللغة الفرنسية هي المستخدمة والباقي ونسبتهم (18%) يرون أن اللغة المستخدمة هي المزج بين اللغتين (العربية والفرنسية).

وعند تفسير للبيانات يتضح أن اللغة المستخدمة في الإدارة تؤثر بدرجة كبيرة على الموظفين خاصة فيما يسمى (التغذية الراجعة)، ذلك أن من معوقات الاتصال دائما تكمن في إحدى الوسائط سواء اللغة أو الوسيلة أو في احد أطراف الاتصال وهو ما يفترض أنه وقع على مستوى الولاية بالضبط فالرسالة كما يراها "عبد الرزاق محمد الدليمي" في كتابه مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال هي المنبه الذي ينقله المصدر إلى المستقبل، تتضمن المعاني من أفكار وآراء تتعلق بموضوعات معينة يتم التعبير عنها رمزيا سواء باللغة المنطوقة أو غير المنطوقة، وتتوقف فاعلية الاتصال على الفهم المشترك للموضوع واللغة التي يقدم بها.

لذلك تؤدي اللغة وظائف عديدة في عملية الاتصال الإداري فهي التي تكسبه الفعالية أو تحد من عملية الاتصال ككل وذلك لأنها تؤثر في محتوى الرسالة والمعلوم أن العملية الاتصالية قائمة على فهم الرسالة، وللوسيلة دور في ذلك، لكن مهما تطورت وسيلة الاتصال فإن المهمة الأساسية في عملية الاتصال للغة، لأن الوسيلة هي مجرد أداة لنقل الرسالة تساهم في ضمان وصول الرسالة وسرعة وصولها ووضوح كتابتها وصحته، فاللغة المستخدمة في الاتصال بين المرسل والمستقبل قد تكون مصدر فشل في عملية الاتصال الإداري، فهي التي تعطي لونا لعمليات الاتصال الرئيسية فعن طريقها يتم التعبير وتنقل الأفكار وتناقش القضايا، ويتم تبادل الآراء إلا أن الكلمات المستخدمة قد تكون لها معاني مختلفة أو تكون الصياغة معقدة فلا يفهم المرسل إليه ما يعنيه المرسل، وذلك حينما يلجا إلى استخدام بعض الكلمات أو العبارات أو المصطلحات المتخصصة التي لا يفهمها المرسل إليه، وقد عبر احد أفراد عينة الدراسة عن ذلك بقوله "لأن كل مشاريع القوانين ومسوداتها في بلادنا هي باللغة الفرنسية وعندما نقول الإدارة، فهي تحكمها قوانين ونتعامل بالقانون ونقول القانون، وتطبق القانون، وبالتالي هناك أحيانا تناقض أو تضارب بين اللغة العربية والفرنسية في الترجمة ونقل المصطلحات التي تعد هي الأهم في اللغة العلمية."

ب- أثر الواقع اللغوي على التنمية الإدارية:

16) جدول رقم (18) يبين تأثير اللغة العربية في عملية الاتصال الإداري:

الحـــــــالة	مؤثـــــرة		إلى حـــــد ما		غيـــر مؤثرة		المجمـــــوع	
	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي	التكرار	التكرار النسبي
لأنها وسيلة التفاهم بين العاملين	20	0.16	3	0.02	18	0.15	23	0.19
وسيلة لتبادل الأفكار والآراء	24	0.20	12	0.10			36	0.30
وسيلة إقناع	5	0.04	3	0.02			8	0.07
لأنها وسيلة التفاهم بين العاملين ووسيلة لتبادل الأفكار والآراء بين المستويات الإدارية	6	0.05	0	0.00			6	0.05
لأنها وسيلة لتبادل الأفكار والآراء بين المستويات الإدارية ووسيلة إقناع	2	0.02	0	0.00			2	0.02
وسيلة تفاهم وتبادل الأفكار بين المستويات وإقناع	16	0.13	13	0.11			29	0.24
المجموع	73	0.60	31	0.25	18	0.15	122	1

يتضح من خلال الجدول أن ما نسبته (15%) من أفراد العينة يرون أن اللغة العربية في الإدارة غير مؤثرة في حين أن ما نسبته (25%) منهم يرون أنها مؤثرة إلى حد ما والباقي وهم يمثلون النسبة الأكثر يرون أنها مؤثرة ونسبتهم (60%)، ويعود سبب تأثير اللغة بحسب رأي أفراد العينة إلى أنها وسيلة التفاهم بين العاملين بنسبة (16%)، أما لأنها وسيلة لتبادل الأفكار بين المستويات الإدارية فبنسبة (20%) إجابة، أما السبب الثالث بنسبة (4%) إجابات بأنها وسيلة إقناع، وهناك من الموظفين من يرى بأنها مؤثرة لأنها تجمع بين متغيرين من اختيارات الاحتمالات ونسبتهم (5%) أي هي وسيلة تفاهم بين العاملين إضافة إلى أنها وسيلة لتبادل الأفكار بين المستويات الإدارية، ويضيف بعض الموظفين ونسبتهم (2%) بأنها وسيلة إقناع، كما أنها وسيلة لتبادل الأفكار بين المستويات الإدارية، وبقية الموظفين ونسبتهم (13%) يرون أنها لغة مؤثرة لأنها الكل في الكل أي (وسيلة إقناع، وسيلة لتبادل الأفكار بين المستويات الإدارية ووسيلة للتفاهم بين العاملين)، في حين يرى البعض أنها مؤثرة لكن إلى حد ما ونسبتهم (25%) منهم (2%) يرون أنها مؤثرة إلى حد ما بسبب كونها وسيلة التفاهم بين العاملين، و(10%) منهم يرون أنها مؤثرة إلى حد ما بسبب كونها وسيلة لتبادل الأفكار، في حين نجد ما نسبته (2%) يرون بأنها مؤثرة إلى حد ما بسبب كونها وسيلة

إقناع، وبقية الموظفين بنسبة (11%) يرون السبب يعود كونها وسيلة لتبادل الأفكار ووسيلة تفاهم إضافة إلى كونها وسيلة إقناع.

ويمكن تفسير إجابات أو أرقام الجدول بأن اللغة العربية تتمتع بأهمية كبيرة ولها تأثير كبير على عملية الاتصال، حيث يقوم الموظفين باستعمالها فيما بينهم وفي الحالات التي يستطيعون الحديث بها ويفضلونها، خاصة إذا كان لا حرج في ذلك، لأنهم يعتبرونها اللغة المفهومة واللغة التي توصل الرسالة بكل معانيها، ويعتبرونها مؤثرة أكثر من اللغات الأخرى لأنها لغة المجتمع، لغة الدراسة، لغة القرآن، ويضيف البعض تعليلا عن أنها غير مؤثرة بسبب أن الإدارات المركزية تستخدم اللغة الفرنسية لذلك فيعتبر أن اللغة العربية غير مؤثرة لأنها غير مستعملة في غالب الأحيان، ومن خلال المقابلة اتضح أن للغة العربية دور كبير، في حين لا يمكن إنكار دور اللغات الأخرى في تنمية الفكر وزيادة المعارف، إلا أن ترقية اللغة العربية باعتبارها اللغة الأم واللغة الرسمية في الدستور الجزائري، ولغة العقيدة فإنه واجب على كل فرد من أفراد المجتمع لإحداث التكامل، خاصة يضيف احد المدراء: "إذا كنا غيورين على ثقافتنا وديننا وأصلنا، يجب إعطاء الأولوية للغة العربية وتعميمها في العلم والتواصل، وذلك يضيف لا يمنع من استعمال اللغات الأجنبية.".

17) جدول رقم (19) يبين موقف الموظفين من التعدد اللغوي في الإدارة:

الحالة	التكرار	التكرار النسبي
نعم	90	0.74
لا	18	0.15
إلى حد ما	14	0.11
المجمـــــــــــوع	122	1

من خلال الجدول يتضح أن (74%) من أفراد العينة يرون بضرورة التعدد اللغوي في الإدارة بينما (15%) منهم يرون أنه ليس هناك ضرورة للتعدد اللغوي، في حين هناك (11%) من أفراد العينة يرون أن التعدد اللغوي ضروري إلى حد ما.

ومن خلال هذه الأرقام يمكن القول أن أفراد العينة يرون بضرورة التعدد اللغوي نظرا لطبيعة الإدارة التي تتميز باستخدامها للتعدد اللغوي، وكذلك الوسائل المستخدمة فيها، فالإدارة في بعض المكاتب تستخدم وسائل الاتصال الحديثة والتي تعتمد في تشغيلها واستخدامها على اللغتين وفي بعض الأحيان تضاف إليهم الانجليزية، كما تستخدم الإدارة بعض الوثائق الإدارية باللغة الفرنسية، في حين

هناك بعض الإدارات على المستوى الوطني تستخدم الفرنسية بصفة كبيرة ما يجعل من الضروري على الموظف التعامل معها، إضافة إلى ذلك يرون في التعدد وسيلة لتطوير لغتهم العربية والفرنسية ولتعلم الانجليزية، فمعظم الموظفين مؤمنين بالشر الذي ينتظرهم من العولمة، كما يتوقعون أنه بإمكان أن تكون اللغة الأجنبية في يوم ما في مواجهتهم سواء من خلال احد الاجتماعات أو من خلال سفرهم للدول الأجنبية، أو من خلال الوثائق الإدارية، فهم يتعلمون ويرون بضرورة التعدد اللغوي، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أحد الإجابات التي وردت في أسئلة المقابلة لأحد المديرين الذي يرى أن التعدد اللغوي ليس بالضرورة أن يفيد الموظف على مستوى عمله بل حتى لفائدته الشخصية، سواء للمجال السياحي، العلمي، التفتح على الثقافات.

وفي تبرير آخر لضرورة التعدد اللغوي يرى أحد المدراء من خلال أداة المقابلة أن المنطلق العلمي للغة الانجليزية، أما التاريخي والارتباط (تواجد الجالية الجزائرية في الخارج) فاللغة الفرنسية في المرتبة الثانية، كما يضيف أن الحافز لتعلم التكنولوجيا والحافز العلمي والتواصل وشغل المناصب لا توجد فيها حظوظ للغة الانجليزية تجعل من المواطن يتعلمها، أما بالنسبة للفرنسية فالحوافز موجودة، كما نجد أن بعض الإدارات العمومية تستخدم اللغة العربية (كالمدارس مثلا) أما المجال الاقتصادي فالفرنسية هي اللغة المستخدمة فيه، أي أن اللغة الفرنسية لا تستحوذ على كل المجالات، كما أن كل المدراء يفضلون التواصل مع موظفيهم باللغة العربية، و أحيانا مزيج بين العربية والعامية، ذلك أن العربية هي لغة المستقبل خاصة فحتمية المستقبل للعربية كما أن الجيل الجديد معرب، كما يرون أن استخدام اللغات الأجنبية في تراجع، ويضيف احد المدراء أن اللغة العربية هي الأساس لكن لا يعني ذلك عدم الحاجة للغات الأجنبية التي تعتبر ملحة سواء لاستعمالاتها الواسعة في العالم، أو في التكنولوجيا الحديثة باعتبارها مستوردة، أو للاستعمال الشخصي كالسياحة وغيرها.

18) جدول رقم (20) يبين موقع اللغة العربية في الإدارة:

الحـــــالة	التكـــــــرار	التكـــرار النسبـــــي
جيـــــد	34	0.28
متوسط	62	0.51
متدنـــــي	26	0.21
المجمـــــــوع	122	1

من خلال الجدول يتضح أن موقع اللغة العربية في الإدارة الجزائرية متوسط ذلك أنها أعلى نسبة في الجدول قدرت بـ(51%) في حين أجاب البعض الآخر بان موقعها جيد بنسبة (28%) والبعض الآخر بأن موقعها متدني وهم بنسبة (21%).

ومن خلال الجدول يتضح أن إجابات عينة الدراسة تبرر ما سبق ذكره في الجداول السابقة، فمن كانت إجاباتهم جيد هم ممن لا يتعاملون كثيرا باللغات الأخرى، أما من كانت إجاباتهم متوسط فهم ممن يتقنون اللغة العربية وهم متأكدين من أن اللغة العربية لم تعد تحتل المكانة التي كانت تحتلها من قبل بل لم تعد تنطق عربية كما كانت فهي مجرد عامية، أي أنها تفقد معانيها ونطقها الأصلي شيئا فشيئا، ويبقى الأمل لعودة العربية والتعامل مع اللغات الأجنبية في الوطن الجزائري ككل والإدارة خاصة محل نقاش لغاية وجود حل كفيل بإرضاء جميع الأطراف، وما يمكن قوله عن من أجابوا بأن موقعها في الإدارة متدني في تفسير لهذه الأرقام هو أن الإدارة في غالب الأحيان لا تتعامل باللغة العربية خاصة ما تعلق بالأمور التقنية وفي المجالات الاقتصادية حيث لا وجود للغة العربية وإن وجدت فهي ليست بتلك الفصاحة التي تعبر عن اللغة العربية كلغة وطنية فهي أقرب للعامية من الفصحى.

19) جدول رقم (21)يبين إذا ما كان استخدام اللغة العربية في الإدارة معوقا وظيفيا:

الحالة	التكرار	التكرار النسبي
نعم	14	0.11
لا	104	0.85
إلى حد ما	4	0.03
المجموع	122	1

من خلال الجدول يتضح أن اللغة العربية ليست معوقا وظيفيا في الإدارة بنسبة مثلت اكبر من نصف أفراد العينة أي ما نسبته (85%) منهم يرون أنها ليست معوقا وظيفيا أما البعض منهم يرى أنها كذلك ونسبتهم (11%)، أما العض الآخرة يرى أنها تعتبر معوقا إلى حد ما ونسبتهم (3%).

ويمكن إعطاء تفسير لأرقام الجدول من خلال اعتبار أن من يرون أن استخدام اللغة العربية في الإدارة معوقا وظيفيا يرون بأن الإدارة يجب أن تتطور وتلحق بالركب فهم يرون أن الدول الأجنبية متطورة بسبب استخدام وسائل الاتصال الحديثة والتي تستخدم اللغة الأجنبية إضافة أن استخدام اللغة العربية في رأيهم يشل الحركة من خلال عدم قدرة الإدارات الأخرى في الدول الأجنبية التعامل مع الإدارة الجزائرية بسبب اللغة العربية والتي لا يتقنونها ويمكن القول أن هذا الرأي لا

يمكنه أن يعبر أو أن يقنع ذلك أن العديد من الدول تستخدم في الحالات هذه من يقوم بذالك وتوفر مناصب خاصة لهذه الأماكن وهو ما نراه أحيانا حتى في بعض الحصص التلفزيونية من مترجمين آنيين وآلات خاصة للترجمة، وهو ما تم التأكد منه في الجانب النظري في الدراسة من خلال الخصائص التي تتمتع بها اللغة العربية ومن خلال اعتبار أن أي لغة من اللغات قادرة على النمو ما لم يدحضها أو يهملها أهلها، والحقيقة أن الإشكال يمكنه أن يقع على عاتق الدولة التي لم تمكن هؤلاء الموظفين من اللغة سواء في المراحل التعليمية أو أثناء التوظيف، و لم تعر اهتماما كافيا لعامل اللغة الوطنية خاصة في الوقت الحالي، كما أنها لم تتمكن من تحقيق فرص في تبيان قيمة للغات الأجنبية لدى أفراد المجتمع دون القضاء على اللغة الوطنية.

20) جدول رقم (22) يبين مدى تأثير استخدام اللغتين (العربية والفرنسية) في الإدارة:

الحالة		التكرار	التكرار النسبي	المجموع العام	
نعم	**سلبي**	23	0.19	59	0.48
	ايجابي	36	0.30		
لا		49	0.40	49	0.40
إلى حد ما	**سلبي**	8	0.07	14	0.11
	ايجابي	6	0.05		
المجموع		122	1	122	1

من خلال الجدول يمكن القول أن في تأثير استخدام اللغتين العربية والفرنسية على التنمية الإدارية تعددت الآراء، حيث نجد من الموظفين من يرى أن لاستخدام اللغتين تأثير على التنمية الإدارية بنسبة (48%) منهم من يرى أن هذا التأثير سلبي وهم بنسبة (19%) من أفراد العينة، والبعض الآخر منهم يرى أن هذا التأثير ايجابي ونسبتهم (30%)، كما هناك منهم من يرى أن لاستخدام اللغتين تأثير ولكن إلى حد ما بنسبة (11%) بعضهم يرى أن هذا التأثير سلبي ونسبتهم (7%) والبعض الآخر يرى أنه ايجابي ونسبتهم (5%)، في حين يرى بقية الموظفين ونسبتهم (40%) يرون استخدام اللغتين لا يؤثر على التنمية الإدارية.

إضافة إلى ذلك نجد أنه يتضح من خلال إجابات بعض الموظفين أن استخدام اللغتين له تأثير ايجابي وهو في نفس إطار وتفسير لإجاباتهم على السؤال الذي سبقه (هل ترى في استخدام اللغة العربية في الإدارة معوقا وظيفيا؟)، أما من أجابوا بأن له تأثير سلبي فيمكن تفسير إجاباتهم بأنها منطقية نوعا ما ذلك أن الموظف في بدايات العمل لا يتقن بعض المفردات حتى لو كانت بالعربية إلا بعد أن يتمرن أو يداوم العمل لعدة أيام وأحيانا شهور إن لم يكن سنوات، فما بالك أن كانت بالفرنسية اللغة التي يجهلها أو لا يحبذها، فاللغة الأجنبية تمثل إحراجا للبعض خاصة إن لم يكن يفهمها، ومن

خلال المقابلة يرى المدراء أن التنمية الإدارية لن تكون بلغة أجنبية بل بلغتنا الأصلية والوطنية وأن اللغة الفرنسية هي لغة الاستعمار، تعبر عن التبعية أكثر من تعبيرها هن التنمية ولو كانت كذلك، ويرى معظمهم أن الصواب في تطوير وتنمية اللغات الأجنبية وتكريس التعامل بالعربية حيث أن اللغة العربية لغة كاملة قادرة على تحقيق التنمية كيف لا وهو كما يقول احدهم"لا يمكن للغة القرآن أن تكون عاجزة عن ترقية المجتمع أمر مفصول فيه"، إضافة إلى وجوب تعلم الترجمة الصحيحة والدقيقة من اللغات الأجنبية إلى العربية لأن اللغات الأجنبية ليس لها ما للعربية من خصائص خاصة ما تعلق بالمفردات.

21) جدول رقم (23) يبين ما يمكن أن تضيفه اللغة الفرنسية للموظف:

الحـــالة	التكرار	التكرار النسبي
لها دور إيجـــــابي	35	0.64
لها دور غير ايجابي	20	0.36
المجموع	55	1

من خلال الجدول يتضح أن إجابات أفراد العينة حول هذا المتغير لم يماثل عدد أفراد العينة الكلي باعتبار أن السؤال مفتوح يمكن للموظفين الإجابة عليه أو عدم الإجابة حيث بلغت إجابات الأفراد على هذا السؤال (55)، ومن خلال الجدول يتضح أن (64%) من أفراد العينة يرون أن اللغة الفرنسية لغة مثمرة وتضفي العديد من الفوائد للموظف في الإدارة ويرى (36%) من أفراد العينة أن اللغة الفرنسية غير مثمرة.

ويمكن تفسير أرقام الجدول بأن النظرة إلى اللغة الفرنسية تختلف من موظف إلى أخر بحسب الخبرة والاطلاع والتمكن من اللغة إضافة إلى الإلمام والتفتح على معطيات متعلقة بالانتماء والوطنية والهوية والتنمية والتطوير الاجتماعي، فهناك من يرى أن اللغة الفرنسية تضفي للموظف العديد من الفوائد منها الاطلاع والتفتح على العالم الخارجي وغيرها، في حين يرى البعض أن اللغة الفرنسية مجرد مخلفات استعمار وتعددت إجابات أفراد العينة حول هذا الموضوع ونحاول في الجداول اللاحقة إدراج إجابات الموظفين وتحليلها وتفسيرها.

22) جدول رقم (24) يوضح الإجابات التي ترى أن اللغة الفرنسية لها دور ايجابي:

الإجـــــــابة	التكـــــرار	التكرار النسبي
التفتح على العالم الخارجي والتواصل معه	07	0.2
أكثر دقة وعلمية	04	0.12
توسيع المعارف والخبرات	07	0.2
لغة التكنولوجيا	02	0.06
تطوير العمل الإداري	04	0.11
لأنها لغة الإدارة الجزائرية	05	0.14
لفهم القوانين والأرشيف	06	0.17
المجموع	35	1

من خلال الجدول نجد أن الموظفين عبروا عن آراءهم بكل صراحة فالعديد من الاحتمالات التي وردت في الإجابة على السؤال المطروح، ما الذي تضفيه اللغة الفرنسية للموظف في الإدارة ؟ حيث تم تجميعها طرحها في محاور كبرى تمثلت في: أن اللغة الفرنسية تضفي للموظف تفتح على العالم بعدد إجابات وصل إلى ما نسبته (20%) من الإجابات وبعضهم يرى أنها أكثر دقة بنسبة (12%)، والبعض الآخر يرى أنها مثمرة من خلال توسيع المعارف والخبرات بنسبة (20%)، ومنهم من يرى أنها لغة التكنولوجيا بنسبة (6%)، كما يرى البعض أنها تضفي تطويرا على الطابع الإداري بنسبة (11%) إجابات، ومنهم من يرى أنها لغة الإدارة الجزائرية بلغت نسبتهم (14%) إجابات، وأخيرا يرى البعض أنها مثمرة لأنها تساعد على فهم القوانين والأرشيف بنسبة (17%) إجابات، ولقد كان لإجابات الموظفين وصفا لواقع الإدارة الجزائرية من خلال معرفة الاستعمالات المتعددة للغة الفرنسية فيها إضافة إلى معرفة أسباب استخدامها ومدى ضرورتها، لنجد أن الإدارة الجزائرية لم تنل استقلالها بعد من خلال حفاظها على القوانين والإجراءات من العهد الاستعماري، وأهم مظاهره مواصلة استعمال اللغة الفرنسية في الوثائق الإدارية وحتى الاتصالات الشفهية أحيانا، وهو ما أكده بعض الموظفين من خلال إجاباتهم التي نذكر منها: "نظرا للاختلاف الحاصل بين الإدارات العامة في الجزائر في استعمال اللغة خاصة بين الشمال والجنوب فإن اللغة الفرنسية تضيف انفتاح وثقافة ومعرفة."، "سهولة التعامل مع الأطراف التي لا تعرف اللغة العربية ولإجبارية التعاملات بالمصطلحات العلمية."، "اكتساب لغة أجنبية تمكنه من الاطلاع وفهم الوثائق الأرشيفية."، "فهم الرسائل الواردة إلى مصالح الولاية باللغة الفرنسية.".

23) جدول رقم (25) يبين الإجابات التي ترى أن اللغة الفرنسية لها دور سلبي:

الإجـــــــــــابة	التكـــــرار	التكرار النسبي
مخلفات استعمار	07	0.35
عدم التحكم فيها من لدن الموظفين	05	0.25
لا تساعد على التعامل مع المواطن	06	0.3
تعيق التطوير الإداري	02	0.1
المجمـــــــــــــــوع	20	1

من خلال الجدول يتضح أن (20) من أفراد العينة ككل يرون أن اللغة الفرنسية غير مثمرة من خلال عدة متغيرات أهمها أنها مجرد مخلفات استعمار لا تضفي شيئا للإدارة العامة الجزائرية بلغت نسبتهم من عدد الإجابات (35%)، أما (25%) منهم يرون عدم التحكم فيها من لدن الموظفين يجعل منها غير مثمرة، أما البعض الآخر فيرى أنها لا تساعد على التعامل مع المواطن ونسبتهم (3%) أما (1%) منهم يرون أنها تعيق التطوير الإداري، وفي تفسير لأرقام الجدول نجد أن الموظفين مهتمين بعملية التنمية من خلال معظم مجالاتها، كما أنهم يعلمون أن الإدارة العامة هي لخدمة المواطنين بمختلف شرائحهم، كما أنهم يرون أن اللغة الفرنسية في الإدارة لها ايجابيات وسلبيات، ويمكن إدراج بعض إجابات الموظفين على هذا السؤال كما يلي: "تتعب الموظف لأنه يترجمها في الأخير للغة العربية."، ثم "بما أن اللغة الفرنسية لا يتقنها غالبية الشعب الجزائري فإنها معوق في عملية الاتصال." ما يبرز أن اللغة الفرنسية لها أوجه سلبية وأخرى ايجابية.

24) جدول رقم (26) يبين أي من اللغات تقود إلى التنمية الإدارية:

الحـــــــــالة	التكـــــرار	التكـــــرار النسبي
العربية	39	0.32
الفرنسية	1	0.01
الانجليزية	9	0.07
العربية والفرنسية	62	0.51
العربية والانجليزية	5	0.04
العربية والفرنسية والانجليزية	6	0.05
المجموع	122	1

من خلال الجدول يتضح أن الموظفين الذين يرون أن اللغة العربية هي التي تقود إلى تنمية إدارية كانوا بنسبة (32%) من مجموع أفراد العينة، في حين كانت نسبة الذين يرون أن اللغة الفرنسية هي التي تقود إلى تنمية إدارية هو اقل عدد ممثل في موظف واحد فقط، أما اللغة الانجليزية فكان لها حظ أوفر من الفرنسية حيث بلغت نسبة الموظفين الذي رأوا أنها تقود إلى تنمية إدارية إلى (7%) موظفين بينما فضل (51%) من العدد الإجمالي للموظفين استعمال اللغتين العربية والفرنسية لإحداث تنمية إدارية، أما من يرى أن العربية والانجليزية اللغتين القائدتين لتنمية إدارية فنسبتهم (4%)، وأخيرا (5%) من الموظفين رأوا بأن اللغات الثلاث العربية والفرنسية والانجليزية أي باجتماعهم معا تتم التنمية الإدارية.

وقد عبرت إجابات الموظفين عن مدى اهتمامهم واطلاعهم عما يدور حولهم من تطورات ومشاكل إدارية، على المستوى المحلي والوطني والعالمي، باختلاف مستوياتهم العلمية والوظيفية ومستوى إتقانهم للغات سواء العربية أو الأجنبية.

25) جدول رقم (27) يبين مبررات اختيار اللغة التي تقود إلى تنمية إدارية:

اللغة	الإجابات	التكرار	التكرار النسبي	المجموع	
العربية	اللغة الوطنية	08	0.14	25	0.44
	لغة ثرية	04	0.07		
	لغة علمية	05	0.09		
	مفهومة في التواصل	04	0.07		
	لغة واحدة تسهل التواصل	04	0.07		
العربية والفرنسية	الإدارة مفرنسة	09	0.16	25	0.44
	التعدد اللغوي مفيد	08	0.14		
	سهولة التواصل	05	0.09		
	فرنسة الإدارة المركزية	03	0.05		
الانجليزية	لغة عالمية	03	0.05	7	0.12
	لغة العلم	02	0.04		
	لغة العصر	02	0.04		
المجموع		57	1	57	1

من خلال الجدول نجد أن الموظفين لم يتفقوا حول اللغة التي تقود إلى تنمية إدارية فتعددت إجاباتهم بين من يرى أن العربية هي الكفيلة بذلك بنسبة إجابات بلغت (44%) إجابة وبعضهم يرى أن العربية والفرنسية معا يمكنهما ذلك بنسبة إجابات قدرت بـ (44%) كذلك بينما البعض الآخر ونسبتهم (12%) يرون أن اللغة الانجليزية هي التي تقود إلى تنمية إدارية، في حين كانت هناك إجابة واحدة لم يتم إدراجها في الجدول والتي ترى أن اللغة الفرنسية هي التي تقود إلى تنمية إدارية، ومن تبريرات الموظفين على اختيارات اللغة التي تقود إلى تنمية نجد بالنسبة للغة العربية أنها اللغة الوطنية ولغة ثرية كما أنها علمية لان اللغة العربية لغة علمية وواسعة جدا من حيث المصطلحات العلمية أما اللغة الانجليزية فهي اللغة العالمية والعلمية وأنها الأولى عالميا، بالإضافة إلى أن اللغة العربية تحتوي على (12 مليون) مصطلح أما الفرنسية فتحتوي على (600 ألف) فقط يضيف أحد الموظفين، أما بالنسبة للغتين العربية والفرنسية معا فلأن الإدارة الجزائرية مفرنسة إضافة إلى التعدد اللغوي الموجود على مستوى الإدارة العامة ضف إلى ذلك سهولة التواصل مع الكل (المتحدث بالعربية أو بالفرنسية.)، كما أنهم يعتبرون أن الإدارة المركزية كذلك مفرنسة وبالتالي اللغتين هما الكفيلتين بتحقيق التنمية، أما الذين اعتبروا اللغة الانجليزية هي التي تقود إلى تنمية إدارية، فلأنها عالمية وعصرية كما أنها لغة التكنولوجية، والتطور بالنسبة لهم يتطلب مواكبة العصرنة والعالمية، أما الإجابة التي رأت أن الفرنسية هي الكفيلة بتحقيق التنمية فكان مبررها أن اللغة العربية باعتبارها اللغة الأصلية فإن الموظف يكون بالضرورة متمكنا منها ولو بقدر متوسط، ومع مرور الوقت يكتسب خبرة ويتحسن مستواه، في حين أن اللغة الفرنسية يمكننا استعمالها في التواصل حتى مع الإدارات الأخرى بالشمال، باعتبارها تستعملها أكثر وفي التربصات الوطنية إضافة إلى أننا نتمكن من الاطلاع على تجارب دولية في مجال الإدارة. وهناك أيضا من الموظفين من يرى أن اللغتين العربية والانجليزية هما اللتان تقودان إلى تنمية إدارية باعتبار اللغة الفرنسية في طريق الزوال، أما بالنسبة إلى اللغة التي تقود إلى التنمية الإدارية هي اللغة العربية بصفتها اللغة الرسمية للدولة بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام باللغة الانجليزية كونها اللغة العالمية الأولى وشبه منعدمة في الإدارة الجزائرية، كما أن اللغة العربية هي اللغة المفهومة لغالبية الشعب الجزائري، واللغة الانجليزية ضرورية أكثر لأنها المتداولة علميا وعلى المستوى العالمي، وهي لغة العصر، بعكس الفرنسية التي لا يتقنها إلا فئة قليلة. وأضاف البعض الآخر من الموظفين أنه بتنمية اللغات الثلاث (العربية، الفرنسية والانجليزية) يمكننا قيادة التنمية الإدارية باعتبار أنه كلما تعددت اللغة يكون المردود أكثر، كما أن تعلم اللغات وإتقانها شيء ايجابي خاصة في الوقت الراهن حيث يسهل ويمكن الموظف من الاستيفاء من اللغات الأخرى كل ما هو مفيد وايجابي وانعكاسه ايجابيا على تنمية الإدارة من جهة ولغته من جهة أخرى.

ثانيـــا: نتائـــــــج الدراســـــــــة

إن نتائج الدراسة هي خلاصة ما توصل إليه الباحث بيانات وما أجري عليها من اختبارات نتيجة للفرضيات التي افترضها والتي صمم الدراسة لاختبارها ومعرفة مدى صحتها من عدمه، ومن خلال التحليل الإحصائي للاستبيان والكيفي للمقابلات والملاحظة العلمية تم التأكد من صحة فرضيات الدراسة ميدانيا ونظريا، أي للمسالة اللغوية في الإدارة العامة الجزائرية تأثير على التنمية الإدارية وأن هذا الواقع متمثل في الازدواجية اللغوية وتتمثل ابرز مظاهرها والتي ظهرت بصفة أكثر في (الفرنسية والعربية)، كما أثبتت الدراسة أن اللغة العربية لغة قادرة على تنمية الإدارة العامة وترقيتها، لذلك كانت النتائج العامة للدراسة بالتفصيل كما يلي:

1) يتمثل الواقع اللغوي في الإدارة العامة الجزائرية في ازدواجية لغوية بعدة مظاهر، أي متعدد الدرجات واللغات (فصحى، عامية)، (عربية، فرنسية)، (عربية، انجليزية)، (عربية، أمازيغية)، والصفة السائدة أكثر والمسيطرة على هذا الواقع هي استخدام (اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية.).

2) حسب عينة الدراسة فإن هذا الواقع اللغوي يؤثر في الإدارة العامة الجزائرية والمجتمع الجزائري بصفة عامة من جانبين أحدهما سلبي والآخر ايجابي كما يلي:

أ- الايجابي:

يتمثل في أن اللغة الفرنسية لغة دقيقة، مناسبة لوسائل الاتصال الحديثة، تسهل التعامل مع الإدارة العامة، زيادة الخبرة للموظف، مواجهة المواقف الصعبة في الإدارة، تسهيل التعامل مع الأجانب والمجتمع الخارجي.

ب- السلبي:

هي تعبير عن التبعية وعن استمرارية الاستعمار الفرنسي والثقافي، واستماتة للغة الوطنية (العربية)، تعبر عن الدخول في العالمية التي لا تعود بالخير على المجتمع الجزائري في بعض جوانبها، معوق إداري لأن المواطن لا يتقنها والذي يعتبر هدف الإدارة العامة والتي تسعى إلى تحقيق مطالبه وخدمته أي أنه يعتبر أهم أهداف الإدارة، كما أن اللغات الأجنبية لم تساهم في توطين العلم بدلا من استعارته، كما أن التخلف ناجم عن القوة العسكرية والثقافة الأجنبية التي تفرضها الدول على الوطن العربي.

إن تعلم اللغات الأجنبية على مستوى أفراد المجتمع والإداريين مع عدم التمكن الفعلي من اللغة الأم يجعل منهم فريسة سهلة على الأسود اصطيادها بتغيير اتجاهاتهم حول مواضيع معينة.

3) أن الخبرة وسنوات العمل تساهم في اكتساب المصطلحات العلمية والعملية الخاصة بالوظيفة.

4) أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة الجزائرية، لغة العلم والعمل يجب ترقيتها والوصول بها إلى ابعد الحدود، كما أن هناك بعض الحدود لاستخدام اللغات الأجنبية، خاصة ما تعلق بالعلاقات الخارجية والتعاملات الداخلية مع الأجانب، أو في حالات استخدام التكنولوجيا والتي يرى الموظفين أنه هناك قدرات لتمكين استخدام اللغة العربية في الوسائل التكنولوجية إلا أن المحاولات والمبادرات قليلة إن لم نقل غير موجودة.

5) يفضل الموظفين التعدد اللغوي ليس حبا في اللغات الأجنبية بل نظرا للظروف الراهنة التي تعيشها الإدارة الجزائرية والعالم ككل كما يرون أن للغة تأثير كبير على التنمية الإدارية.

6) أن الإدارة الجزائرية تستخدم وسائل اتصال حديث متعددة منها (الانترنت، الهاتف، الفاكس، التلكس ...).

7) أن الإدارة الجزائرية لم تتمكن من التطبيق والاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال الحديثة بالرغم من استخدامها للغات الأجنبية، أي هناك علاقة طردية بين استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والتنمية البشرية إضافة إلى عدم التوازن في استخدام الوسائل الحديثة، حيث نجدها تتوفر على مستوى بعض المكاتب وتنعدم في غيرها على مستوى المؤسسة الواحدة أو على مستوى المؤسسات التي لها علاقة ببعضها البعض وبالتالي عدم فاعلية وسيلة الاتصال، بسبب استخدام المؤسسات الأخرى لوسائل تقليدية، فالإدارة في نظر الموظفين لم تترقى إلى المستوى المطلوب.

8) أن الإدارة العامة هي المسئولة عن وجود الفرنسية في الإدارة من خلال استخدامها في المراسلات إضافة إلى عدم تطوير القوانين الإدارية التي تعود في معظمها إلى الدولة الفرنسية والتي لا تتخذ في ترجمتها المعنى الحقيقي في اللغة العربية.

9) أن أهم عوامل التنمية ترقية عملية الاتصال من خلال تطوير الوسائل وتمكين الموظف من هذه العملية وتطويع وسائل الاتصال لخدمته، ومحاولة تكييف اللغة العربية لاستخدامها على مستوى وسائل الاتصال، إضافة إلى تطوير النظم الإدارية والعنصر البشري باعتبارهم أحد أهم أبعاد التنمية الإدارية، فما يتعلق بالعنصر البشري يمكن الحكم عليه بأنه في حالة تطور خاصة ما تعلق بعملية التوظيف التي أصبحت تعتمد على المسابقات وأصحاب الشهادات، أما بالنسبة للنظم الإدارية لم تتمكن الإدارة من تطويرها بل لا تزال تعتمد على النظم الإدارية القديمة من العهد الفرنسي إلا القليل منها،

وما يمكن قوله على القوانين الإدارية أن هناك من يرى أن القوانين الإدارية في تطور لكن السؤال المطروح هو، هل تغير أو تعديل القوانين يتم من خلال دراسات لواقع المجتمع الجزائري، أم هي تجارب أجنبية تم تطبيقها على المستوى الإداري؟. وهل مصدرها الإدارة الفرنسية أم إدارات أجنبية أخرى تعتمد على قوانين راقية؟. وهل تلائم هذه القوانين المجتمع الجزائري والإدارة الجزائرية أم أنها عكس ذلك؟.

10)أن اللغة العربية قادرة على إحداث التنمية الإدارية، ليس على مستوى الجزائر والوطن العربي فحسب بل على المستوى العالمي، بخصائصها المتميزة وقيمتها الإلهية ومصدرها المتميز، وباعتبارها اللغة الجائزة في العبادة، كما أن المجتمع هو المسئول عن تطور اللغة واستعمالاتها وليس العكس.

11)أن الإدارة الجزائرية تحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة متميزة، تخرج المجتمع والمؤسسات من حالة الركود إلى الحركة والتقدم.

خلاصة:

وخلاصة القول هي أن الإدارة العامة الجزائرية تتطلب دراسات عدة وتطوير أكثر، ويمكن في خلاصة هذا الفصل إدراج بعض الأسئلة التي طرحها الموظفون والتي تعتبر مهمة تعبر عن تساؤلات وفي نفس الوقت صرخات تستوجب إعادة الاعتبار لأصحابها والإجابة عليها من قبل القائمين على ذلك كما تعتبر بدايات لدراسات مقبلة وهي:

- كيف نطور وننمي استخدام اللغات ونكرس استخدام اللغة العربية ؟
- ما هي نسبة التعريب في الإدارة العامة الجزائرية ؟
- هل من طرق جديدة لتمكين الإدارة من التواصل مع المواطنين ؟
- هل للغة الامازيغية دور في التأثير على الإدارة العامة وما الذي تقدمه من ايجابيات للإدارة العامة ؟
- ما هو دور الرسكلة في تنمية العنصر البشري المؤهل وخاصة اللغة ؟
- ما الداعي لاستخدام اللغة الفرنسية إن حث الدستور على أن اللغة الرسمية هي العربية؟
- ما مدى تطبيق قانون التعريب في الجزائر؟

خاتمة:

اتضح من خلال الدراسات أن مبادئ الهوية أساسية، والمحافظة عليها من أساسيات وواجبات أفراد المجتمع خاصة الطبقة المثقفة والواعدة، من هذه المبادئ ما عرجنا عليه في هذه الدراسة بالبحث والنقد والتحليل ألا وهو اللغة وبالخصوص العربية.

ولابن خلدون رأي في تعليم اللغة حيث يرى في معرض كلامه عن انتقال الألسن واللغات من جيل إلى جيل، بقوله: "فالمتكلم من العرب حيث كانت ملكة اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله، وأساليبهم في مخاطبتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولا ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعه لذلك يتجدد في كل لحظة، ومن كل متكلم واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ويكون كأحدهم، هكذا تصيرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل وتعلمها العجم الأطفال ."، من هنا يتبين أن كل تعليم أو نطق خاطئ لجيل ما فإن الأجيال اللاحقة تكرر ما كان منهم، واللغة العربية ليست كغيرها من اللغات فهي اللسان أو كما قال صلى الله عليه وسلم "ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم بالعربية فهو عربي. "!

فاللغة العربية من كل هذا هي الجنسية وهي الأصل وهي الدين والعقيدة ومعنى ذلك أن العربية والأمة العربية ليست محدودة لا بزمان ولا بمكان، بل هي في اتساع دائم، وليس الحديث عن العربية يعني الامتناع عن تعلم اللغات الأجنبية لكن الأمر والتنبيه أن لا خير في لغة الغير إن كان ما نعتقده ونؤمن به غير معمول به في أرضه، فالعديد من دول العالم، أي الغرب يطبقون اليوم مبدأ أن معرفة لغة البلاد وتاريخها هي المدخل الإجباري للحصول على الجنسية، كما أن البعض من هذه الدول تجبر طالب الجنسية على إجراء امتحان في اللغة الأصلية لها كي يتمكن من الحصول على الجنسية، والمعلوم أن لا بقاء لشعب إلا ببقاء مقوماته ومميزاته، فكيف يمكن للغة العربية أن تحافظ على بقائها إن كان استعمالها يقتصر على الأدباء فقط، وفي المطالعة التي فقدت معناها بعد تطور وسائل الاتصال الحديثة، وانعزالها على أهم مؤسسات الدولة وفي الأماكن العمومية، فالتنمية وأنواعها مرتبطة اشد الارتباط بعضها البعض، فلا يمكن قيام تنمية صناعية في غياب التنمية البشرية والعكس، كما لا يمكن أن تكون تنمية إن كانت البحوث العلمية تهمش وتضرب عرض الحائط وتنجز فقط من اجل الارتقاء في المناصب لأهل العلم، وهي أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة حيث تفتقد البحوث العلمية الأكاديمية الميدانية خاصة في مجال العلوم الاجتماعية إلى التطبيق على ارض الواقع ففائدتها تنتهي بمجرد عرضها على لجنة المناقشة، وهو ما يشكل عائقا لبحوث ميدانية مقبلة حيث يجد المبحوث نفسه يملئ استمارات بحث لمواضيع تثير حفيظته وبعض مشاكله إلا أن البحث فيها ينتهي بمجرد انتهاء صاحب البحث من المرحلة الميدانية ثم يغيب كل شيء، بالرغم من احتواء بعض الدراسات على نتائج وتوصيات مهمة ترقى إلى المستوى العالمي بينما بين جدران المكاتب فقط وبين صفحات الكتب، فيجب أن تكون هناك علاقة بين البحوث العلمية وتنمية المؤسسات مجال الدراسة من خلال نتائج أوتوصيات الدراسة

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1) إبراهيم حسن العسيل: التنمية في الإسلام (مفاهيم مناهج وتطبيقات)، ط1، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
2) إبراهيم حسن العسيل: التنمية في الفكر الإسلامي –مفاهيم عطاءات–معوقات–أساليب، ط1، مؤسسة مجدي الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، 1426.
3) إبراهيم عبد العزيز شيحا: أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف الإسكندرية، 1993.
4) احمد حضراني: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية –المفاهيم الأساسية للدولة–الدستور– الديمقراطية وآليات المشاركة السياسية– ط2، مطبعة سجلماسة، مكناس المغرب، 2010.
5) احمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية –رؤية نقدية من العالم الثالث-الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء، مصر، 2001.
6) إسماعيل إبراهيم الجعفري: الفكر التربوي العربي الإسلامي في أصول التربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
7) أيمن أبو الروس: كيف تكتب بحثا ناجحا ؟ 25 خطوة لإعداد البحوث والرسائل الجامعية، دار الطلائع، ب س .
8) برنارد سبولسكي: علم الاجتماع اللغوي، ترجمة عبد القادر سنقادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
9) برهان غليون، سمير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، دمشق سوريا، بيروت لبنان، ط 2، 2002.
10) بشاينية سعد: تنظيم القوى العاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002.
11) بلال أمين زين الدين: ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن (مقارنة بالشريعة الإسلامية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
12) بلال خلف السكارنة: دراسات إدارية معاصرة، دار المسيرة، عمان الأردن، 2009.

13) بلال خلف السكارنة: أخلاقيات العمل، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
14) بوعلام بن حمودة: مفاتيح اللغة العربية، تعريب عبد الوهاب تزو، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1998.
15) بيار أشار: سوسيولوجيا اللغة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1995.
16) بيترإل.بيرغر، ساموبل بي هنتنغون: عولمات كثيرة التنوع الثقافي في العالم المعاصر، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكات، مطابع جامعة اكسفورد –نيويورك، مكتبة الملك فهد، السعودية، 2004.
17) تركي رابح: مبادئ التخطيط التربوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
18) ثروت محمد شلبي: برنامج دراسة المجتمع – تنمية اجتماعية – مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، ب س .
19) جابر عوض سيد، أبو الحسن عبد الموجود: الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.
20) جعفر انس قاسم: أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر,سلسلة دروس العلوم القانونية جامعة قسنطينة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
21) جمال الدين لعويسات: مبادئ الإدارة، دار هومة، الجزائر، 2005.
22) جمال محمد علي: التنمية الإدارية في الإدارة الرياضية والإدارة العامة، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 2008.
23) حسين حريم: إدارة المنظمات من منظور كلي، دار حامد، عمان الأردن، 2003.
24) حسين حريم: السلوك التنظيمي (سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال)، دار حامد، عمان، الأردن، 2004.
25) حمدوش رشيد: مسالة الرباط الاجتماعي في الجزائر امتدادية أم قطيعة (دراسة ميدانية: مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا)، توطئة مصطفى شريف، دار هومة، الجزائر، 2009.
26) خليل محمد حسن الشماع، خيضر كاظم محمود: نظرية المنظمة، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2005.
27) ر. ه روبنز: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، -سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب–، الكويت، نوفمبر 1997.
28) رابح بوحوش: الأسلوبيات وتحليل الخطاب، منشورات جامعة باجي مختار عنابه، الجزائر، 2006.

29) راشد بن عبد الرحمن الدويش، مصطفى احمد سليمان، ادم محمد علي، احمد أحمد متولي، عبد المنعم عثمان احمد الشيخ، عز الدين وظيف علي بشير، عطا المنان عبد الله محمد: العربية للعاملين في المجال الطبي من الناطقين بلغات أخرى، معهد اللغة العربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997.

30) رافدة عمر الحريري، سعد زناد درويش: القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي، دار الثقافة، الأردن، 2010.

31) رونا لد-ي .ترجيو: المدخل إلى علم النفس الصناعي والتنظيمي، ترجمة فارس حلمي، دار الشروق، عمان، الأردن، 1999.

32) ريمون بودون، فرانسوا بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 1986 .

33) زيد منير عبوي، سامي محمد هشام حريز: مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006.

34) زيد منير عبوي: الإدارة بالأهداف، دار كنوز المعرفة ،عمان، الأردن، 2006.

35) زينب محمود شقير: اضطرابات اللغة والتواصل – الطفل- الفصامي- الأصم – الكفيف – التخلف العقلي – صعوبات التعلم -، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط3، 2002.

36) سمير احمد السيد: مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة الشقري، مكتبة فهد، المملكة العربية السعودية، 1997.

37) سمير الشوبكي: المعجم الإداري، دار أسامة والمشرق الثقافي، عمان الأردن، 2006.

38) شعبان فرج: الاتصالات الإدارية، دار أسامة، عمان، الأردن، 2009.

39) صالح بلعيد: اللغة العربية – آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة -، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.

40) صالح بلعيد: محاضرات في قضايا اللغة العربية، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ب س .

41) صالح بن نوار: فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، 2006.

42) صالحي رابح: المكمل في التاريخ والجغرافيا مفاهيم ومصطلحات وشخصيات تاريخية، مفاهيم ومصطلحات جغرافية، السنة ثالثة ثانوي وفق البرنامج الجديد، ط2، دار خليف، 2008.

43) صبحي محمد قنوص: أزمة التنمية –دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث– ط 2، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999.

44) صدام الخماسية: الحكومة الالكترونية -الطريق نحو الإصلاح الإداري– عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، 2013.
45) الطاهر سعود: التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي –فلسفة الدين والكلام الجديد-، مركز دراسات فلسفة الدين، دار الهادي، بغداد، 2006، ط1.
46) طلعت ابراهيم لطفي: علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة، 2007.
47) طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، حلوان دمشق، سوريا، 2009.
48) الطيب بن نادر: الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرق، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.
49) عادل ثابت: سيكولوجيا الإدارة المعاصرة، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008.
50) عامر عوض: السلوك التنظيمي الإداري، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008.
51) عبد الرحمان محمد العيسوي: الإدارة في عصر العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
52) عبد الرزاق محمد الدليمي: مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2011، ص31.
53) عبد العالي دبلة: مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، منشورات مخبر المسالة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، منشور رقم (2)، جامعة محمد خيضر بسكرة، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
54) عبد العزيز صالح بن حبتور: الإدارة العامة المقارنة، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2000.
55) عبد الغني مغربي: الفكر الاجتماعي عند بن خلدون، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1886.
56) عبد الله ركيبي: الفرانكفونية مشرقا ومغربا، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 1991.
57) عبد المالك مرتاض: الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير والتأثر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1981.
58) عبد المجيد لبصير: موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010.
59) عبيد لخضر: التنظيم الإداري للجماعات المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب،س.

60) العربي فرحاتي: أنماط التفاعل وعلاقات التواصل في جماعة القسم الدراسي وطرق قياسها، دراسة ميدانية لدروس اللغة في المدرسة الأساسية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

61) علاء الدين عشي: والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري –دراسة وصفية تحليلية– ملحق قانون الولاية وفق أحداث التعديلات، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2006.

62) علي احمد مدكور: تدريس فنون اللغة العربية –النظرية والتطبيق-، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.

63) علي السلمي: إدارة السلوك التنظيمي، مكتبة الإدارة الجديدة، دار غريب، القاهرة، 2004.

64) علي السلمي: رحلتي مع الإدارة، دار غريب، القاهرة، 2005.

65) علي السلمي بهرت: سياسات واستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، مكتبة غريب، القاهرة، ب،س.

66) علي غربي ,يمينه نزار: التكنولوجيا المستوردة وتنمية الثقافة العمالية بالمؤسسة الصناعية، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002.

67) عمار بوحوش: نظرية التنظيم، مكتبة الشعب، الجزائر، ب،س.

68) عمار بوضياف: الوجيز في القانون الإداري، دار الريحانة، مطبعة هومة، الجزائر، ب،س.

69) عمر صخري: اقتصاد المؤسسة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

70) فضيل دليو (إشراف): سلسلة أعمال الملتقيات، العولمة والهوية الثقافية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، 2010.

71) فيصل عباس: الاغتراب (الإنسان المعاصر وشقاء الوعي)، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2008.

72) فيليب برو: علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1998.

73) كيس فيرستيج: أعلام الفكر اللغوي –التقليد اللغوي العربي-، الجزء الثالث، ترجمة احمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديدة، بيروت، لبنان، 2007.

74) لوكيا الهاشمي: نظريات المنظمة، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ب،س.

75) م.م. بويس: اللغة في المجتمع، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2003.

76) ماثيو جيدير: منهجية البحث العلمي –دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه–، ترجمة ملكة ابيض، ب س.

77) ماجد راغب الحلو: علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية (دراسة الإدارة العامة، بنيان الإدارة العامة، نشاط الإدارة العامة، التخطيط الإداري، التنظيم الإداري، القيادة الإدارية، التنسيق الإدارية، الرقابة الإدارية، العلاقة العامة، الحكومة الالكترونية)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

78) مالك بن نبي: مشكلات الحضارة –مشكلة الثقافة– ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 4، 2000.

79) مالك بن نبي: وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق سوريا، 2002.

80) ماهر أبو المعاطي علي: الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة –معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية– سلسلة مجلات وطرق الخدمة الاجتماعية (الكتاب الثامن)– المكتب الجامعي الحديث، دار الكتب والوثائق العلمية، الإسكندرية، مصر، 2012.

81) ماهر أبو المعاطي علي: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الكتاب الثاني من سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، ط 3، مكتبة زهراء الشرق، 2004.

82) محمد أحمد بيومي، محمد السيد لطفي: الكفاءة التنظيمية والسلوك الإنتاجي –مدخل في علم الاجتماع الصناعي– دار المعرفة الجامعية، 2009.

83) محمد البشير الإبراهيمي: عيون البصائر (عودة البصائر إلى الظهور) مجموع المقالات التي كتبها افتتاحيات بجريدة البصائر خاصة، دار المعارف، القاهرة، 1963.

84) محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا، ط2، 1960.

85) محمد الشبيني: صراع الثقافة الإسلامية العربية مع العولمة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2002.

86) محمد الصغير بعلي: قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، عنابه، 2004.

87) محمد الصغير بعلي: القانون الإداري التنظيم الإداري، دار العلوم، عنابه، الجزائر، 2002.

88) محمد الصغير بعلي: الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم، عنابه، الجزائر، 1998.

89) محمد العربي سعودي: المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، الولاية، البلدية، 1962/1516، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006،02.

90) محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 4، 1970.

91) محمد بكري عبد العليم: مبادئ إدارة الأعمال، مركز التعليم المفتوح، 2007.

92) محمد بن يوسف النمران العطيات: إدارة التغيير والتحديات العصرية للمدير (رؤية معاصرة لمدير القرن الحادي والعشرين)، دار حامد، عمان، الأردن، 2006.

93) محمد توفيق المدني، أحمد أبو زيد: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001.

94) محمد سمير الصبان: نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

95) محمد عبد الفتاح ياغي: مبادئ الإدارة العامة، دار وائل، عمان، الأردن، ط2، 2011،ص 177.

96) محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين: منهجية البحث العلمي –القواعد والمراحل والتطبيقات- دار وائل، عمان، الأردن، 1999.

97) محمد عوض الهزايمة: الفكر السياسي العربي الإسلامي –دراسة في الجانب التنظيمي– الجزء الثاني، دار حامد، عمان، الأردن، 2007.

98) محمد قاسم القريوتي: السلوك التنظيمي –دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة-، ط 4، دار وائل، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003.

99) محمد قاسم القريوتي: مبادئ الإدارة (النظريات –العمليات-الوظائف)، ط2، دار وائل، عمان، الأردن، 2004.

100) محمد ماهر عليش: من مظاهر الفكر الإداري الحديث (الاتصالات وأثرها في الانجاز الإداري وفي رفع كفاءة أداء العاملين)، جامعة Stamford، USA ،ص12.

101) محمد محمود الجوهري: علم اجتماع التنمية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.

102) محمد محمود الفاضل: تجديدات في الإدارة التربوية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011.

103) محمد مصطفى الأسعد: التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2000.

104) محمد نصر مهنا: تحديث في الإدارة العامة والمحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

105) محمد يوسف المعداوي: دراسة في الوظيفة العامة في النظم المقارنة والتشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

106) محمود الذوادي: المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، 2010.

107) مريم جبر فريحات، مصطفى عوض بني دياب: اللغة العربية –دراسات نظرية وتطبيقية في المستويات اللغوية وأصول الكتابة وتذوق النصوص-، دار الكندي، اربد، الأردن، 1999.
108) مصطفى حسيبة: المعجم الفلسفي، دار أسامة، عمان، الأردن، 2009.
109) مصطفى عبد العظيم فرماوي: السياسة الاجتماعية وإدارة المؤسسات، مطبعة عبد الكريم حسان، مكتبة الانجلو المصرية، 2006.
110) مصطفى كامل السيد: الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر، 2006.
111) مصطفى محمود أبو بكر: التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، مدخل تطبيقي لإعداد وتطوير التنظيم الإداري للمنشآت المتخصصة (شركات استثمار عقاري –مكاتب استشارية– فنادق – منشآت سياحية – مستشفيات)، الدار الجامعية، 2002- 2003.
112) معن محمود عياصرة: القيادة والرقابة والاتصال الإداري، دار حامد، عمان، الأردن، 2008، ط 1.
113) ميسوم صبيح: المؤسسات الإدارية في المغرب العربي حكومات الجزائر والمغرب وتونس، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، ترجمة أمين سعيد عبد العزيز مسعود، مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن، 1985.
114) ناصر دادي عدون: إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي –دراسة نظرية وتطبيقية-، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
115) ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، ط2، دار المحمدية العامة، مؤسسة الإخوة مدني، ب س.
116) ناصر دادي عدون: إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي –دراسة نظرية تطبيقية– دار المحمدية، الجزائر، 2004.
117) نعمات احمد فؤاد: موسوعة من عيون الكتب في الاجتماع، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2003 .
118) نور الدين بلبيل: الارتقاء باللغة العربية في وسائل الإعلام، مخبر بحث علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ب س.
119) هناء حافظ بدوي: إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الأزايطة، 2000.
120) وليد رفيق العياصرة: التفكير واللغة، دار أسامة، عمان، الأردن، ط 1، 2011.
121) وهيبة غرارمي: الإدارة الحديثة للمكتبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
122) يحي أبو زكريا: الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، نشر الكترونيا، 2003.

123) يحي بوعزيز: أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1995.
124) يوسف مرزوق: فن الكتابة للإذاعة والتلفزيون، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009.
125) يوهان فك: العربية ودراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر القاهرة، مطبعة دار الكتاب العربي، جامعة الأزهر للنشر والتأليف، 1951.

1) jacques renard: théorie et pratique de l 'audit interne – 4éme édition -2002 – p 118 .
2) la sary: collection c'est facile, économie de l'Enterprise, ouvrage imprime a compte d'auteur dépôt légale N°1696, 2001.

ثانيا :رسائل وأطروحات

1) دغة محمد: مهارات تدريس اللغة الفرنسية –دراسة ميدانية في متوسطات وثانويات ورقلة– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التربية تخصص علم التدريس، إشراف عبد الكريم قريشي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.
2) الطاهر أجغيم: واقع الاتصال في المؤسسات الجزائرية –جامعتا منتوري وباجي مختار نموذجا– مذكرة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، إشراف فضيل دليو، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2005.
3) كمال بوقرة: المسالة الثقافية وعلاقتها بالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية –دراسة ميدانية بمؤسسة قارورات الغاز (وحدة باتنة)- مذكرة دكتوراه، إشراف رابح حروش، جامعة الحاج لخضر –باتنة– الجزائر، 2007، 2008.
4) محمد توفيق ومان: سيناريوهات تنمية الموارد البشرية في ظل التكنولوجيا الرقمية –حالة الوحدة العملية لاتصالات الجزائر- (Algérie telecom) بسكرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع تنمية الموارد البشرية، إشراف نور الدين زمام، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، الجزائر، 2009-2008.
5) ميمونة مناصرية: هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة -جامعة بسكرة-، مذكرة دكتوراه، إشراف برقوق عبد الرحمن، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، الجزائر، 2011-2012.

6) يزيد عباسي: التنمية الإدارية وإدارة التنمية، -دراسة ميدانية بمقر ولاية جيجل-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، إشراف علي غربي، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، الجزائر، 2005،2006.

ثالثا: المجلات والدوريات العلمية

1) احمد بن نعمان: علاقة اللغة بالشخصية القومية، مجلة التربية (مجلة تربوية ثقافية تصدرها وزارة التربية والتعليم الأساسي)، المعهد التربوي الوطني، شارع بكين المرادية، الجزائر، العدد الثالث، السنة (1)، ماي–جوان، 1982.
2) تريكي حسان: التحديث وانعكاساته على نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، الجزائر، العدد 30، 2013.
3) تيار ولد العربي: نشأة التاريخ عند العرب والمسلمين، مجلة الفسطاط التاريخية، جامعة سبها، ليبيا، 2006/5.
4) سامية جفال: الإعلام والثقافة جدلية العلاقة في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2013.
5) سعيد فكرون: واقع وإشكالية التنمية بالمجتمعات النامية، جامعة المسيلة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،جامعة محمد خيضر –بسكرة-، الجزائر، العدد 7، سبتمبر 2013.
6) سليمة فيلالي: الهوية الجزائرية أزمات وتحديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر –بسكرة– الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2013.
7) صالح فيلالي: الدين من منظور سوسيولوجي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر –بسكرة– الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2013.
8) عبد القادر حليمي: التعريب الجامعي في الميزان، مجلة الأصالة (مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الصلي والشؤون الدينية)، مطبعة البعث، قسنطينة، نهج علي بومنجل، الجزائر، العدد 11، نوفمبر – ديسمبر 1972.
9) عثمان الكعاك: الوحدة الثقافية للمغرب العربي، مجلة الأصالة (مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية)، مطبعة البعث، قسنطينة، نهج علي بومنجل، الجزائر، العدد 11، نوفمبر– ديسمبر 1972.
10) عثمان شبوب: دور التعليم الأصلي في ثقافتنا الحديثة، مجلة الأصالة (مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية)، مطبعة البعث، قسنطينة، نهج علي بومنجل، الجزائر، العدد 11، نوفمبر–ديسمبر 1972.
11) عريف عبد الرزاق: التراث الشعبي –سجالات التناول، الوظيفة والتنمية– جامعة ورقلة، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر –بسكرة– الجزائر، العدد 5،2013.

12) عمر فرحاتي: العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر بين فترتين الأحادية والتعددية، جامعة بسكرة، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد الرابع.

13) قاسم ميلود: علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر –بين الأزمة ومحاولات الإصلاح– جامعة ورقلة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جوان 2011.

14) لعلي سعاد: اللغة بين المخاتلة والانسيابية في رواية "رائحة الدم" لمحمد الجزائري، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة .

15) محمد بشير شنتي: تاريخ الجزائر القديم، مجلة التربية (مجلة تربوية ثقافية تصدرها وزارة التربية والتعليم الأساسي)، المعهد التربوي الوطني، شارع بكين المرادية، الجزائر، العدد الثالث، السنة (1) ،ماي–جوان، 1982.

16) ناجي عبد النور: مجلة الفكر مجلة علمية محكمة متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية، 2006، العدد الأول، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

رابعا :المؤتمرات والملتقيات العلمية

1) عبد الكريم علي فضل الله: دور الأحزاب سلبا وإيجابا، مؤتمر التوافق السنوي الثالث –هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية– حركة التوافق الوطني الإسلامية، لبنان، من 2006/04/10 إلى 2006/04/11.

2) عبد الوهاب إبراهيم حلمي: محاضرات البرنامج التدريبي لإعداد المخطط الاستراتيجي العام للتنمية العمرانية للقرى المصرية –اليوم الخامس– آليات تنفيذ المخططات الإستراتيجية العامة للقرى ودور المحليات في التعامل مع المخططات وتنفيذها آليات تمويل للتنمية المحلية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات المحلية، ب س .

3) محمد بن بوزيان، نجيب بن سليمان: قياس جودة أداء مرفق عمومي دراسة حالة الإدارة الجبائية الجزائرية، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 13-16 ذو القعدة 1،1430-4 نوفمبر 2009.

4) نصر الدين جابر ،الطاهر إبراهيمي: النظام التعليمي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي وتحديات العولمة، أعمال الملتقى الدولي حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، الملتقى الدولي الثاني، مخبر المسالة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر –بسكرة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، ديسمبر 2005.

خامسا: المواقع الالكترونية

1) بوعلام غمراسة: تجميد قانون استعمال اللغة العربية في الجزائر، بلا فرنسية، جريدة الشرق الأوسط، السبت /18:56، 01/ 31/ 2009.

2) لمياء ورغي: اللغة العربية تنتحب في الجزائر واللغة الفرنسية صاحبة البيت المكرمة والمبجلة، 26 ماي 2013.

http://www.algeriatimes.net/algerianews25041.html

3) فايز بن عبد العزيز الفايز: الإدارة -مفاهيمها –ونظرياتها- من موقع قصة الإسلام http://www.islamstory.com/Article.aspx?ArticleID=14.19
4) http://.ahewar.org*debt/show.artasq-aid=225815
5) http://missa.wordprdpress.com/2008/05/19
6) http://nahar.forum.2007.com/t1384.topic
7) http://vb.arabsgate .com/show thread.php ?t=498355.
8) http://www.abewar.org/debait/show.
9) http://www.echorokonline.com/montada/newthread.php?do=newthread &f=81#-ftn1.
10) http://www.marefa.org/index.php/%d9
11) http://www.sudanile.com/fourums/showthread.php=716أساليب التنظيم الإداري منتدى اللمة 01،2010.
12) http://www.t1.net/researches/manag/14.doc
13) http://google.com احمد سعيد ماهية القيادة (القيادة الإدارية)

الملاحق

1)الهيكل التنظيمي للولاية.

2)خريطة ولاية ورقلة.

3)استمارة البحث.

4)دليل المقابلة

5)الجريدة الرسمية

دليل المقابلة:

السؤال الأول: هل تفضل التواصل مع موظفيك باللغة: العربية، الفرنسية، العامية، أخرى؟.

السؤال الثاني: في رأيك ما هي اللغة التي تمكن من ترقية الإدارة العامة: العربية، الفرنسية، معا، أخرى؟.

السؤال الثالث: في رأيك هل تشكل المراسلات باللغة الفرنسية عائقا لبعض الموظفين ؟ نعم، لا، أحيانا.

السؤال الرابع: هل ترى أن اللغة الفرنسية واستخداماتها في الإدارة في: تراجع، تزايد؟

السؤال الخامس: هل ترى أن اللغة العربية كفيلة بتحقيق التنمية الإدارية ؟ نعم، لا .

السؤال السادس: في رأيك ما الداعي لاستخدام الفرنسية؟

السؤال السابع: ما رأيك في تطوير وتنمية استعمال اللغات الأجنبية وتكريس وجوب التعامل بالعربية ؟

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استمارة بحث بعنوان:

المسألة اللغوية في الادارة العامة الجزائرية و اثرها على التنمية الادارية

في إطار إعداد أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع (ل م د) تخصص إدارة وعمل بالعنوان المذكور أعلاه قمنا بإعداد الاستمارة التالية، لذا نرجو منكم أعزائي الموظفين بمقر ولاية ورقلة الإجابة على قائمة الأسئلة الواردة فيها، وخدمة للعلم نرجو أن تكون الإجابة موضوعية وواضحة.

مـــلاحظـة:

إن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها من قبلكم ستعامل بسرية تامة إن شاء الله ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

نشكركم عـلى تـعاونكم وتقـبلوا فـــائق الاحـــــترام والتـــقـدير

المحور الأول: البيانات الشخصية

1) الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2) السـنـ: .....
3) المستوى التعليمـي: متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ آخر ☐

4) التخصص العلمي: .....
5) لغة الدراسة: عربية ☐ فرنسية ☐ مزدوج ☐
أخرى ☐
6) المستوى في اللغات:

العربيـة:	جيد ☐	متوسط ☐	ضعيف ☐
الفرنسيـة:	جيد ☐	متوسط ☐	ضعيف ☐
الانجليزية:	جيد ☐	متوسط ☐	ضعيف ☐

7) الوظيـفـة:.....
8) سنوات العمل:.....

المحور الثاني: الواقع اللغوي في الإدارة الجزائرية

9) أين تصنف الإدارة الجزائرية، هل هي إدارة ؟
تقليدية ☐ حديثة ☐ بينهما ☐
10) كيف تتواصل الإدارة مع موظفيها ؟
كتابيا ☐ هاتفيا ☐ ملصقات ☐ اجتماعات ☐ أخرى ☐
في كل الحالات ما هي اللغة الأكثر استخداما ؟
العربية ☐ الفرنسية ☐ الاثنين معا ☐
11) هل تستخدم إدارتكم وسائل الاتصال الحديثة ؟
نعم ☐ لا ☐
في حالة نعم اذكر هذه الوسائل:.....
.....
12) ما هي اللغة المستخدمة في ذلك ؟
.....
13) هل لإدارتكم موقعا في الشبكة العنكبوتية (الانترنت) ؟
نعم ☐ لا ☐

14) هل تراها فعالة في التواصل بين:

أ- الإدارة و الموظف ؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

ب- بين الإدارة و المواطن ؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

15) أي من اللغات تستخدمها الإدارة في موقعها على الانترنت؟

العربية ☐ الفرنسية ☐ أخرى ☐

16) هل تجد صعوبة في فهم محتوى الرسائل الإعلامية في الإدارة ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

17) في حالة الإيجاب، فهل ذلك يعود إلى؟

أ- الوسيلة المستخدمة ☐

ب- اللغة المستعملـــة ☐

ت- محتوى الرســالة ☐

ث- أخرى أذكرها .....

18) هل تقوم الإدارة بترجمة التعليمات المرسلة من الإدارة العليا بالفرنسية إلى العربية؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

19) بأي من اللغات تفضل الاتصال داخل الإدارة ؟

العربية ☐ الفرنسية ☐ العامية ☐

20) بما تبرر اختيارك للغة الاتصال، هل لأنها ؟

دقيقة ☐ مفهومة ☐ مناسبة ☐ سهلة ☐

21) في تواصل الإدارة مع الأجهزة المركزية، ما هي وسيلة التواصل ؟

الهاتف ☐ الفاكس ☐ الانترنت ☐

أخرى أذكرها: .....

22) ما هي اللغة الأكثر استخداما ؟

العربية ☐ الفرنسية ☐ الاثنين معا ☐ الانجليزية ☐

23) هل تجد صعوبة في التعاطي مع اللغة المستخدمة ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

المحور الثالث: أثر الواقع اللغوي على التنمية الإدارية

24) كيف ترى موقع اللغة في عملية الاتصال الإداري ؟

مؤثرة ☐ مؤثرة إلى حد ما ☐ غير مؤثرة ☐

في حالة التأثير كيف ذلك؟

- لأنها وسيلة التفاهم بين العاملين.
- لأنها وسيلة لتبادل الأفكار والآراء بين المستويات الإدارية.
- لأنها وسيلة إقناع.
- أخرى أذكرها:.....

25) هل ترى ضرورة التعدد اللغوي لدى الإداريين في الإدارة ؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

26) كيف ترى موقع اللغة العربية في الإدارة الجزائرية ؟

جيد ☐ متوسط ☐ متدني ☐

27) هل ترى في استخدام اللغة العربية في الإدارة معوقا وظيفيا؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

28) في رأيك هل لاستخدام اللغتين العربية والفرنسية في الإدارة العامة الجزائرية تأثير على التنمية الإدارية ؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

29) إذا كانت الإجابة نعم، فهل هذا التأثير ؟

ايجابي ☐ سلبي ☐

30) ما الذي تضيفه اللغة الفرنسية للموظف في الإدارة العامة ؟

.....

.....

31) في رأيك أي من اللغات تقود إلى تنمية إدارية ؟

العربية ☐ الفرنسية ☐ الاثنين معا ☐ الانجليزية ☐

32) في كل الحالات لماذا ؟

.....

.....

.....

.....

33) هل ترى أن هناك أسئلة يجب إضافتها ؟

.....

.....

ملخص:

تعتمد عملية الاتصال في مختلف مراحلها، وفي كل المجالات والنظم الاجتماعية على أداة اللغة، والتي بدورها تعتمد أحيانا على بعض الإشارات والإيماءات والحركات لتكملة الهدف، فاللغة ليست مجرد وعاء أو قالب تصب فيه الخواطر والعواطف والأوامر والطلبات، لكنها عقل وفكر، رأي ومضمون، إنها الشعب والعقيدة والدين والإدارة والتنظيم.

وتبدأ عملية توطين اللغة في أي دولة من الإدارة العامة، في إطار التنمية بمختلف مجالاتها، فالإدارة العامة هي التي تسعى إلى تحقيق وتنفيذ كل العمليات الإدارية والسياسات التنظيمية وبناء الدساتير، وإلى تنفيذ القرارات التي تخدم الوطن والمجتمع.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه اللغة في عملية الاتصال، خاصة الإداري، فإن هذه الدراسة تهدف إلى ترقية اللغة العربية وتوسيع استعمالها، وإلى تحسين الأداء في الإدارة العامة الجزائرية من خلال إيجاد وسيلة للتواصل متاحة ومفهومة لدى جميع أفراد المجتمع، ذلك عبر تسليط الضوء على واقع اللغة في الإدارة العامة الجزائرية، وأثره على التنمية الإدارية، ولإجراء الدراسة تم طرح تساءل رئيسي، سعت الدراسة للإجابة عليه بشقيها النظري والميداني كما يلي: كيف تؤثر اللغة في الإدارة العامة الجزائرية على التنمية الإدارية ؟

واعتمدنا في الجانب النظري الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة ومؤشراتها، متمثلة في بعض أجزائها فيما تعلق باللغة وأهميتها، اللغة العربية وخصائصها، ثم مكانتها في المجتمعات العربية والمغرب العربي ثم على وجه الخصوص مكانتها في الجزائر والإدارة العامة، ثم عوامل وأسباب دخول اللغات الأخرى إلى الجزائر، إضافة إلى الازدواجية اللغوية، مظاهرها وبعض أسبابها. كما تمت الإشارة إلى الإدارة العامة وأهميتها ثم أوجه الاختلاف بينها وبين إدارة الأعمال ثم المهام التي تؤديها، بعد ذلك العنصر الأساسي للدراسة ألا وهو الإدارة العامة الجزائرية من بداية تأسيسها إلى مراحل متقدمة من عمرها، حيث تم التعريف بأهم مؤسساتها وهياكلها المركزية واللامركزية بقليل من التفصيل، وأخيرا التنمية الإدارية بداية بمفهومها في الفكر الماركسي والفيبري والإسلامي، خصائصها ومستوياتها، ثم كيفية تقسيم العالم للمجتمعات بحسب مستوى التنمية ومؤشراتها، إضافة إلى التطرق إلى مشكلات التنمية في العالم الإسلامي باعتبار العالم العربي في معظمه دول إسلامية، ليتم بعدها عرض أبعاد التنمية الإدارية ووسائلها ومتطلباتها، ثم التنمية الإدارية في الجزائر بداية بالمظاهر ثم المعوقات.

أما بالنسبة لفرضيات الدراسة ومجالاتها والمنهج المستخدم والأدوات فكانت كما يلي:

1- فرضيات الدراسة: وتمثلت في فرضية رئيسية وفرضيتين فرعيتين كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

للغة في الإدارة العامة الجزائرية أثر كبير على التنمية الإدارية.

أما الفرضيات الفرعية فهي:

تشكل الازدواجية اللغوية (العربية والفرنسية) واقع الإدارة العامة الجزائرية.

يشكل استخدام اللغة العربية في الإدارة العامة الجزائرية أحد أهم مقومات التنمية الإدارية.

2- مجالات الدراسة: المجال المكاني الإدارة المحلية ولاية ورقلة نموذجا، المجال الزماني الفترة الممتدة من (20 ماي إلى 4 أكتوبر 2014)، أما المجال البشري فقد تمثل في الموظفين الإداريين وعددهم 264.

3- أما بالنسبة للمنهج والأدوات فقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة باعتباره المنهج الملائم. باستخدام أسلوبين للتحليل: الكمي والكيفي.

وبهدف جمع البيانات اللازمة لانجاز الدراسة في جميع أجزاءها، تم اعتماد نوعين من مصادر البيانات والمعلومات: المصادر الثانوية وقد اعتمدت للوصول لمزيد من استكشاف وتوضيح مشكلة الدراسة، وكتابة الجانب النظري والإطلاع على أدبيات الدراسة مثل الكتب، والمنشورات، و المذكرات، والمجلات، والدوريات، والأبحاث المنشورة وغير المنشورة، بالإضافة إلى بعض المواقع الالكترونية المتوفرة على الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، أما المصادر الأولية فقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات الأولية اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات على الملاحظة والمقابلة ثم الاستمارة ثم تذليلها لتحقيق هذا الغرض.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم استخدام العينة العشوائية البسيطة، على أن تمس مختلف المديريات وقد بلغت نسبة العينة إلى مجتمع البحث 50% أي ما عدده 132 فردا.

وبعد جمع المعطيات وتصنيفها في جداول وتحليلها بإستخدام الخطوات السالفة الذكر متتالية وأخرى إحصائية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر بعضها كما يلي:

1) يتمثل الواقع اللغوي في الإدارة العامة الجزائرية في ازدواجية لغوية بعدة مظاهر، أي متعدد الدرجات واللغات (فصحى، عامية)، (عربية، فرنسية)، (عربية، انجليزية)، (عربية، أمازيغية)، وكانت السمة السائدة في هذا الواقع هي استخدام اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية.

2) حسب عينة الدراسة فإن هذا الواقع اللغوي يؤثر في الإدارة العامة الجزائرية والمجتمع الجزائري بصفة عامة من جانبين أحدهما سلبي والآخر ايجابي كما يلي:

أ- الايجابي:

يتمثل في أن اللغة الفرنسية لغة دقيقة، مناسبة لوسائل الاتصال الحديثة، تسهل التعامل مع الإدارة العامة، زيادة الخبرة للموظف، مواجهة المواقف الصعبة في الإدارة، تسهيل التعامل مع الأجانب والمجتمع الخارجي.

ب- السلبي:

هي تعبير عن التبعية واستمرارية الاستعمار الفرنسي والثقافي، واستماتة للغة الوطنية (العربية)، كما تعبر عن الدخول في العالمية، ومعوق إداري، وأن اللغات الأجنبية لم تساهم في توطين العلم بدلا من استعارته.

3) أن الخبرة وسنوات العمل تساهم في اكتساب المصطلحات العلمية والعملية الخاصة بالوظيفة.

4) أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة الجزائرية، لغة العلم والعمل يجب ترقيتها والوصول بها إلى ابعد الحدود، كما أن هناك بعض الحدود لاستخدام اللغات الأجنبية، خاصة ما تعلق بالعلاقات الخارجية والتعاملات الداخلية مع الأجانب، أو في حالات استخدام التكنولوجيا والتي يرى الموظفين انه هناك قدرات لتمكين استخدام اللغة العربية في الوسائل التكنولوجية إلا أن المحاولات والمبادرات قليلة إن لم نقل غير موجودة.

5) أن التعدد اللغوي ليس مستحب ليس حبا في اللغات الأجنبية بل نظرا للظروف الراهنة التي تعيشها الإدارة الجزائرية والعالم ككل.

Abstract:

The process of communication relies in its steps, fields and the social systems on the tool of language, which is also based on some signs, and movements to obtain its goal the language which is not a bowel that contributes the emotions, order, request, but it is a mind, concept, opinion and context also it is people, faith; religion, organization and administration as the others think.

The process of localizing language took place for the first in place in any country in the public administration in term of development in its various fields, the public administration seeks to realize and carry out all the processes of the administration and the political organization and constitutions and to implement all the decisions that serve the country and society.

Regarding to the important role of language in the process of communication, especially the administration, this study searches for image for the linguistic on reality Algerian public administration and its impact on the administrative development, for making the study, we asked a major question in order to try to answer it, in its two sides: theoretical and practical one, as follows: has the language in the Algerian public administration an impact on the administrative development?

We have adopted the theoretical side aspects of the variables the study and indicators, represented in some parts while attached to the language and its importance, the Arabic language and its characteristics, and its position in the

Arab societies and the Arab Maghreb, and in particular its position in Algeria and public administration, and then factors and reasons for entering other languages into Algeria, as well to linguistic duality, its manifestations and some of its causes. As was pointed out the public administration and its importance, and the differences between them and the business management and functions performed, then the key element of the study, namely public Algerian administration from the beginning of its establishment to the advanced stages of life, where the definition of the most important institutions of the central little detail and decentralized structures, And, finally, administrative development, the beginning of the concept in Marxist thought and Alvypri and Muslim , their characteristics and levels , and then how to divide the world's communities , according to development indicators level , in addition to addressing the development in the Muslim world as the Arab world is mostly Muslim countries problems , to be then display administrative development and means and requirements Dimensions , then the administrative development in Algeria beginning with appearances and obstacles .

As for the hypotheses of the study and the fields and the methodology used and the tools were as follows:

1. Hypotheses of the study and was the major premise and two assumptions subgroups as follows:

Main hypothesis:

Language in the Algerian public administration, major impact on management development.

The sub-hypotheses are:

Constitute bilingualism (Arabic and French) and the reality of the Algerian public administration.

The use of the Arabic language in the Algerian public administration is one of the most important elements of administrative development.

2. Areas of study: the spatial field of local administration Ouargla Province model, the temporal area of the period (May 20 to October 4, 2014), while the human sphere has been the administrative staff and the number 264.

3. As for the methodology and tools have used descriptive method in this study as the appropriate approach. Using two methods of analysis: quantitative and qualitative.

In order necessary for the completion of the study in all its parts data collection, it was adopted two types of data and information sources: secondary sources have been adopted to gain access to further explore and clarify the problem of the study, and write the theoretical side and look at the literature of the study, such as books, publications, and notes, journals, periodicals, research published and unpublished, as well as some of the websites available on the World Wide web (internet), and the primary sources, the study relied on data and preliminary information necessary to conduct statistical analysis and test hypotheses on observation, interview and then collect

The sample of the study was the use of simple random sample, that affect various districts have reached the sample relative to the research community which is 50% number is 132 people.
After data collection and classification in tables and analyzed using the steps above consecutive statistical and other has been reached on a set of results we mention some of them are as follows:
1) The fact of language in the Algerian public administration in the duplication of language in several aspects, namely multigrade and languages (classical, slang), (Arabic, French), (Arabic, English), (Arabic, Berber), and was prevailing in this reality feature is the use of Arabic as well as French.
2) According to the study sample, this actually affects the language in the Algerian public administration and the Algerian community in general from two aspects, one negative and one positive.
It is that the French -minute language , suitable for modern means of communication, facilitate dealing with the public administration, increase the expertise of the employee , the face of difficult situations in the administration, to facilitate dealing with foreigners and the outside community.
(B) The negative :
Is an expression of dependency and the continuity of the French cultural colonialism , and the desperation of the national language (Arabic) , also reflects the entry in the global , administrative and disabled , and foreign languages did not contribute to the resettlement of science rather than borrowed .
1) that the experience and years of work contribute to the acquisition of the special function of scientific and practical terms
2) that the Arabic language is the national and official language of the Algerian state , the language of science and work to be upgraded and bringing it to the extreme, as there are some limits to the use of foreign languages, especially those related to external relations and internal dealings with foreigners, or in cases of the use of technology , which sees staff there capabilities to enable the use of the Arabic language in the technological means that only a few attempts and initiatives , if not non-existent.
3) that multilingualism is not desirable is not love in foreign languages, but given the current circumstances experienced by the Algerian administration